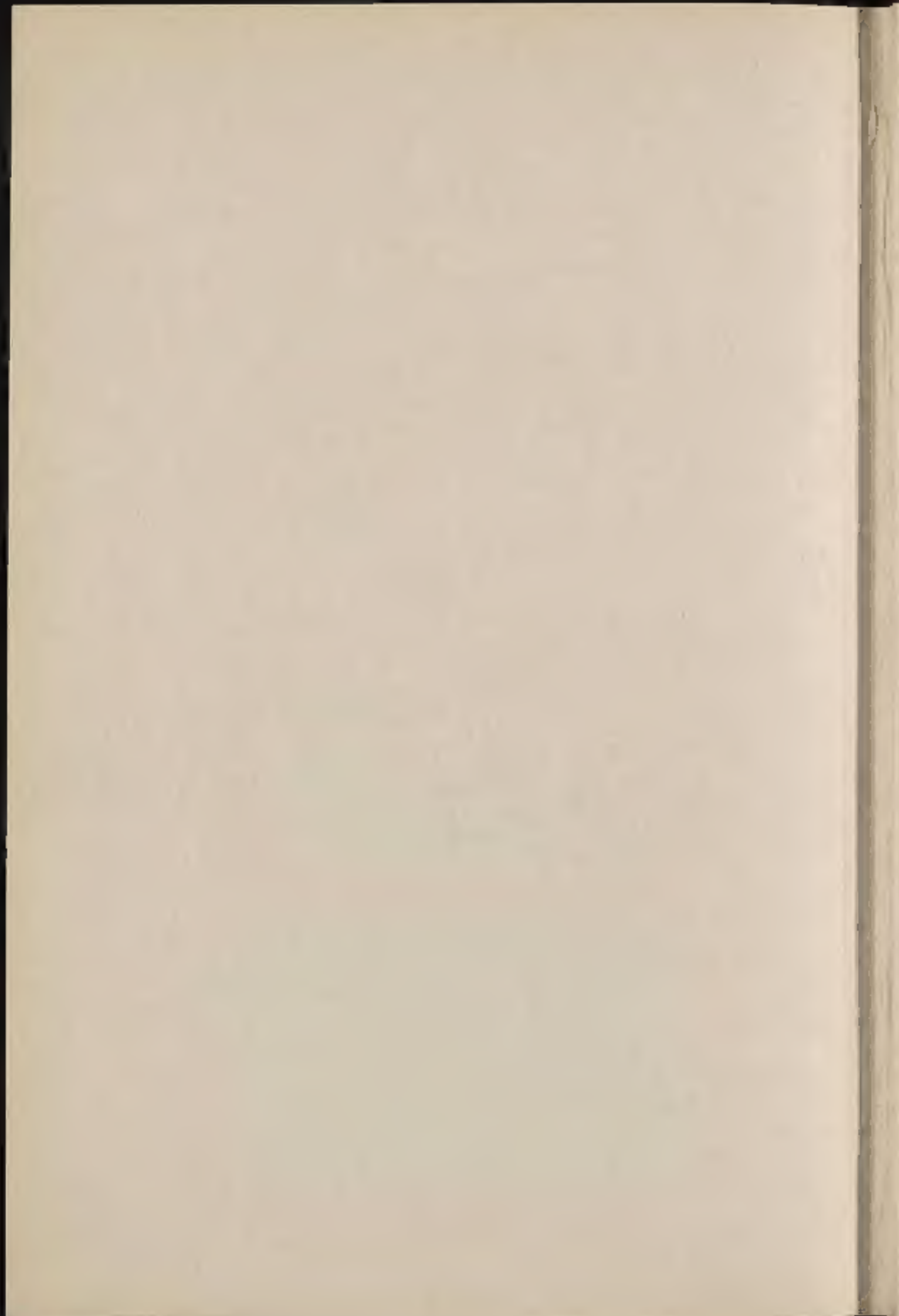


Columbia University
in the City of New York

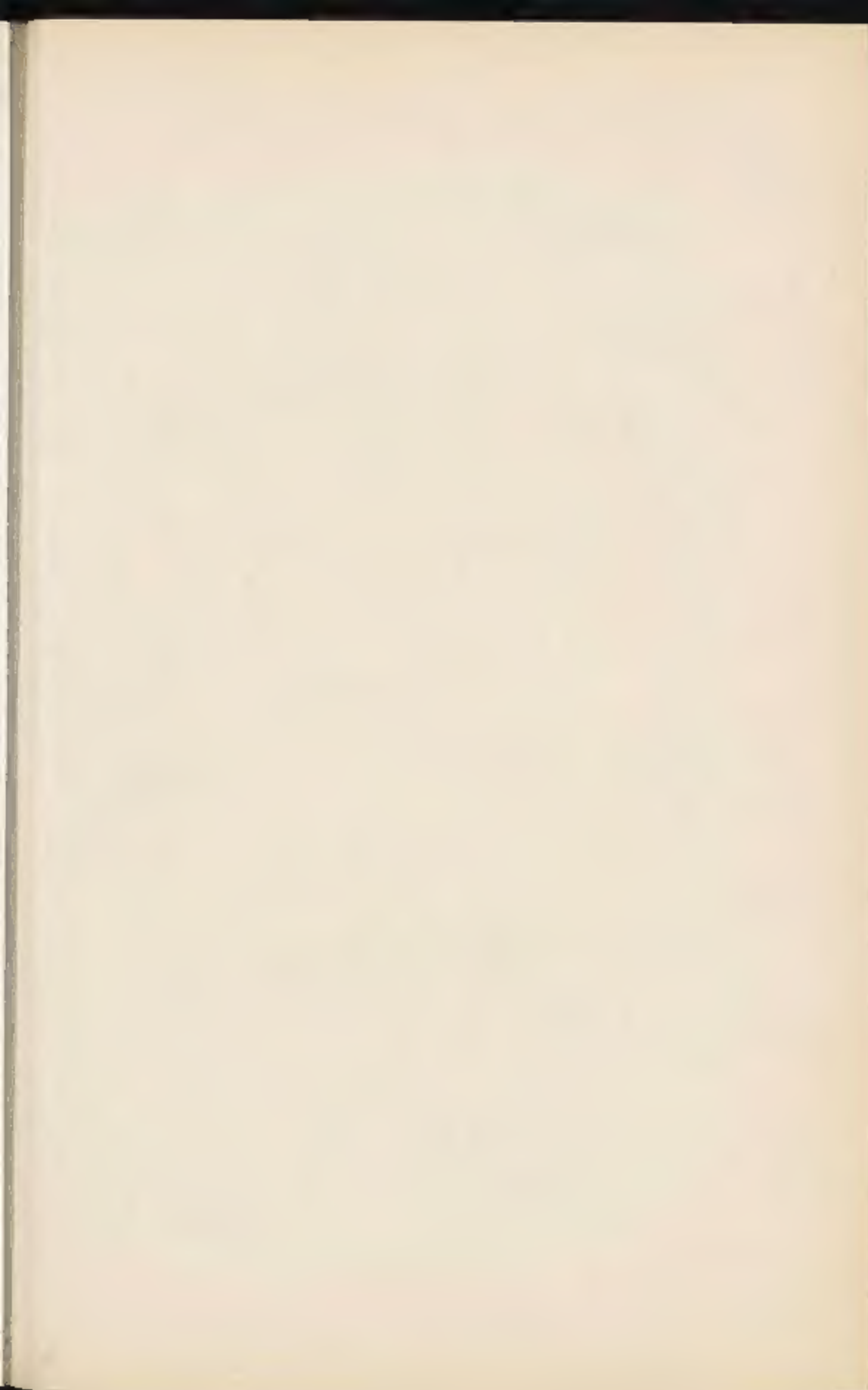
THE LIBRARIES











مَطْبُوعَاتُ الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ الْعَرَبِيِّ بِدِمَشْقَ



كِتَابُ

أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ

تَأَلِيفُ

الْإِمَامِ أَبِي الْبَرَكَاتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْأَنْبَارِيِّ

٥١٣ - ٥٧٧ هـ

عُنِيَ بِتَحْقِيقِهِ

مُحَمَّدُ حُجَّتُ الْبَيْطَارِ

مِنْ أَعْمَاءِ الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ الْعَرَبِيِّ

مَطْبَعَةُ الْفَرَنْجِيِّ بِدِمَشْقَ

١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م

893.74
Am 192

429406

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى .

وبعد فقد عهد إليّ العلامة الأستاذ السيد خليل مردم بك رئيس المجمع العلمي العربي في تصحيح كتاب (أسرار العربية) للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي المتوفى سنة (٥٧٧ هـ) سبع وسبعين وخمائة هجرية ، لإعادة طبعه بهناية المجمع العلمي وبنفقته ، وعال ذلك بأن كثيراً من أبناء العروبة قد رغبوا عن لغتنا إلى اللغات الأجنبية بما وجدوا من تسهيل في قواعدها ، وتذليل لصعوباتها ، وإسراف في التخاطب بها . وكتاب أسرار العربية بين مافي قواعدها النحوية من إحكام في الوضع ، وإتقان في الترتيب والتبويب ، وحكم ولطائف في الأحكام ؛ وقد وصفه مؤلفه بقوله :

« وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم « بأسرار العربية » كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين ، من البصريين والكوفيين » وصححت ما ذهبت إليه منها بما يحصل به

شفاء الغليل ، وأوضحت فساد ما عدها بواضح التعليل ، ورجعت في ذلك كله إلى الدليل ، وأعفيتها من الإسهاب والتطويل ، وسهلت على المتعالم غاية التسهيل .

إن هذا الكتاب في أبوابه وعناوينه كسائر كتب النحو ، فيه مباحث العرب والمبني ، والمذكر والمؤنث ، والجمع الثلاثة ، والمبتدأ والخبر ، وسائر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بالحروف وبالإضافة ، والمجزومات ، وإنما يمتاز عن غيره بأمرين اثنين (أولهما) أن المؤلف رتب العل والأسباب ، في علامات الإعراب ، على طريق السؤال والجواب " كالرفع بالضمة والألف وثبوت النون ، وكالنصب وعلاماته ، والخفض وعلاماته ، والجزم وعلاماته ، سواء أكانت العلامات حركات أم حروفاً ، وسواء أكانت علامة الإعراب ثبوت الحركة أم الحرف ، أم الحذف . (والثاني) قرب المأخذ وكثرة الفوائد ، مما لا تكاد تجده في كتاب واحد . وهذا مثال من تعليله ودليله من الباب العاشر الذي هو باب الفاعل :

" إن قال قائل : ما الفاعل ؟ قيل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إليه ، فإن قيل : لم كان إعرابه الرفع ؟ قيل : فرقاً بينه وبين المفعول ، فإن قيل : فهلاً عكسوا وكان الفرق واقعا ؟ قيل لحسة أوجه (وعدّها) معذراً مستدلاً " وهذه

طريقته في كتابه من أوله إلى آخره . وقد أنشد في عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل في هذا الباب العاشر قول الشاعر :
 فأصبحت كنتياً وأصبحت عاجناً وشرّ خصال المرء كنت وعاجن
 وعلقنا عليه بما يأتي : الكنتي والكنتني والكوفي : الكبير
 العمر ، كأنه نُسب إلى قوله : كنت في شبائي كذا وكذا ،
 وعجن الرجل : نهض معتمداً بيديه على الأرض كبراً أو
 بُدناً ، فهو عاجن ، يقال : فلان عجن وخيز ، أي شاخ وكبر .
 أما كاتب هذه المقدمة فقد صرف النظر عن إبداء ملاحظاته
 واجتهاده في التقدير والتعليل ، تفادياً من التطويل الذي أعنى
 المؤلف تأليفه منه ، وقد اكتفيت بإخراج نسخة صحيحة تامة
 من هذه النسخ المخطوطة والمطبوعة التي يكمل بعضها بعضاً ،
 ولا يستغني بإحداها عن الأخرى ، والمتبع لها في ذبول هذه
 الطبعة يعلم الجهد الذي بذل في هذه السبيل ، وعيننا أيضاً
 بتفسير اللغة ، وشرح الشواهد وعزوها إلى أهلها ، وإيراد
 تراجمهم بالكلم الوجيز " وبتأريخ وفياتهم " ليرجع إليهم من شاء
 في كتب الأعلام ، أو الحوادث والأيام . وقد فانتا سهواً
 ذكر بعض التراجم في مواضعها ، فجعلنا لها ملحقاتاً يجمعها في
 آخر الكتاب . وأما فهرسه المفصلة فقد عني بوضعها وترتيبها
 ولدي عاصم البيطار " وأعاني بتحقيقي لهذا الكتاب بحثاً ودرساً
 ومقابلة وتصحيحاً ، ومجدها القاري . في محلها كما رتبها وفقه الله .

نسخ الكتاب

وقع في يدينا ثلاث نسخ من كتاب « أسرار العربية » :
(الأولى) المطبوعة ، وقد طبعت بمطبعة بريل في مدينة
ليدن (عام ١٨٨٦ م و ١٣٠٣ هـ) وجاء في آخرها : « نقله
من النسخ الموجودة ، وصححه العبد الفقير العالم خريستيان
فريدريج سيبلد الألماني . والنسخة الأولى هي لشيخ العزیز
المدرس العلامة بدار فنون العلوم طوبينكه الهام البرت صوسين ،
أخرجها من دار السلام بغداد ، وهي فاخرة قديمة ، والنسخة
الثانية برلينية متأخرة ، والثالثة والرابعة مغريتان محفوظتان
بالمكتبة الملكية التي بالقصر المشهور بأسكوريال بديار
الأندلس (١) »

جاءت هذه النسخة في مائة وسبعين صفحة من القطع
المتوسط ، في كل صفحة أربعة وعشرون سطراً ، وفي كل
سطر ١١ - ١٤ كلمة وقد جعلنا هذه النسخة أساساً ، ونقلنا عنها
هذه النسخة التي فطبعتها مع صحة النسختين المخطوطتين وقرب عهدهما
بالمؤلف ، إلا أننا آثرنا المطبوعة لنقصان فيها ، وسقوط أبواب

كاملة منها . وقد مضى على طبعة ليدن ثلاثة أرباع القرن فنقد المطبوع كله ، فرأى المجمع العلمي إعادة طبعه ليعم نفعه . (الثانية) من مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق ، وهي محفوظة تحت رقم (٦٨٠٨) خط ، وقد رمزنا إليها بحرف (ق) وبمجموع أوراقها اثنتان وتسعون ورقة من القطع المتوسط ، في كل ورقة صفتان ، وفي كل صفحة خمسة عشر سطراً ، في كل منها إحدى عشرة أو اثنتا عشرة كلمة ، ومساحة الورقة (١٥ × ١٢ سم) ومساحة الكتابة فيها (١٢ × ٩ سم) وهي مكتوبة بخط نسخي عني صاحبه بشكله إلا قليلاً ، ورسم في الصفحة الأخيرة منها ما نصه « بلغ من أول الكتاب قراءة على صاحبه الشيخ العالم الفقيه ، أسد الدين أبو المعالي ، الوليد بن يوسف بن مسافر الرندي ، وفقه الله تعالى للخير » ونفعه بالعلم ، قراءة استكشاف وتفهم ، ورويته له عن مؤلفه شيخنا أبي البركات الأنباري النحوي رضي الله عنه ، وصح له في مجالس في شهور سنة اثنتين وقائين وخمائة ، وكتبه محمد موسى الحازمي حامداً لربه ، ومصلياً على رسوله محمد وآله وصحبه .

وهذه النسخة عليها تعليقات قليلة لطيفة بقلم الأستاذ البرير ، منها في باب « التحذير » قول المصنف : فإن قيل : فلم انتصب

قولهم : إياك والشر ٧ قيل : لأن التقدير فيه : إياك أحذر ،
فإياك منصوب بأحذر ، والشر معطوف عليه « وعلاق عليه
الشيخ البربر بخطه فقال : « والأحسن في التقدير أن يقال :
تقدير ذلك : إياك أعني ، وأحذرك الشر ، فالواو عاطفة جملة
مقدرة على مثلها . ١ هـ كاتبه البربر » .

(الثالثة) من مخطوطات المكتبة الظاهرية أيضاً ، وهي
مخطوطة تحت رقم : (١٥٤) صرف ونحو ، ورمزنا إليها بحرف
(ظ) ، وقد بلغت تسعين ورقة ، واشتملت كل ورقة على
صفحتين ، وأسطر الصفحات يختلف عددها في هذه النسخة ،
ولكنها تزيد على العشرين سطراً في كل صفحة ، وفي كل سطر
عشر كلمات وقد تبلغ اثنتي عشرة كلمة ، ومساحة الصفحة
(٢١ × ١٥ سم) ومساحة الكتابة فيها (١٥٥ × ١١٥ سم) ،
ولم يلتزم الناسخ نقط كلماتها كلها ، بل بعض حروف الكلمة
الواحدة منقوطة ، وبعضها متروكة ، وكثير من الكلام مهمل ،
وللناسخ قاعدة خاصة في كتابته تحتاج إلى الدربة حتى تقرأ
يسر ، وقد رسم في آخر الكتاب ما يأتي : « فرغ من كتابته
محمد بن خلف بن راجح بن بلال المقدسي ، يوم الثلاثاء رابع جمادى
الآخر سنة ست عشرة وستائة ، والحمد لله كثيراً كما هو أهله ،

وقرأته حفظاً على مؤلفه رضي الله عنه سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة بمدينة السلام حرمها الله ، والله الحمد كثيراً ، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً .

وقد عارضنا هذه النسخ الثلاث بعضها ببعض ، وأشرنا في الذيل إلى ما اختلفت فيه قلّ أو كثر ، وإلى نقصان كلمات مختلفة ، أو فقدان بعض الملازم أو الأوراق منها ، كما تراء منها عليه ، أو مشاراً إليه في محله ، وهو يغني عن تفصيله هنا .

حياة الأنباري^(١)

(٥١٣-٥٧٧هـ)

هو أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله
ابن أبي سعيد الأنباري^(٢) ، الملقب بكمال الدين النحوي المتفنن ،
الفقيه العابد الزاهد .

كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو ، وسكن بغداد
من صباه إلى أن مات ، وثقته على مذهب الشافعي بالمدرسة
النظامية^(٣) ، وتصدّر لأقراء النحو بها ، وقرأ اللغة على أبي منصور

(١) وفيات الأعيان ج ١ ص ٣٥٠ . فترات الوفيات ج ١ ص ٢٦٢ .
الكامل لابن الأثير ج ١١ ص ٢١٥ . البداية والنهاية لابن كثير
ج ١٢ ص ٣١٠ . طبقات السبكي ج ٤ ص ٤٩٨ . الشذرات
لابن العماد ج ٤ ص ٢٥٨ . بغية الوعاة للسيوطي ص ٣٠١ .
الأعلام للزركلي (ج ١١ ص ٥٠٨) .

(٢) هذه النسبة إلى أنبار ، بلدة قديمة على الفرات ، بينها وبين بغداد
عشرة فراسخ ؛ سميت الأنبار ، لأن كسرى كان يتخذ فيها أنابيب
الطعام ، والأنابيب جمع الأنيسار ، جمع نير (بكسر التون)
من الوفيات ج ١ ص ٣٥٠ .

(٣) أنشأها نظام الملك الحسن بن علي بن اشحق الطوسي ، وزير ملك شاه
السلجوقي (م ٤٨٥ هـ ١٠٩٢ م) .

الجوالقي^(١) ، وصحب الشريف أبا السعادات هبة الله بن الشجري^(٢) ، وتفقّه على سعيد بن الرزاز^(٣) . وصار معيداً للنظامية ، وكان يعقد مجلس الوعظ ، ثم قرأ الأدب ، وحدث باليسير ، لكن روى الكثير من كتب الأدب ، ومن مصنفاته ، وكان إماماً ثقة صدوقاً ، فقيهاً مناظراً غزير العلم ، تقياً عفيفاً ، لا يقبل من أحد شيئاً ، خشن العيش والمآكل ، لم يتلبس من الدنيا بشيء . ودخل الأندلس فذكره ابن الزبير^(٤) في الصلة ،

(١) موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن الجوالقي ، التحوي القوي ، كان إماماً في فنون الأدب ، صاحب الخطيب البزري ، وهو أول من درس الأدب في المدرسة النظامية ، ودرس الأدب فيها بعده ، واختص بإمامة المفتي العباسي ، صنف شرح أدب الكاتب وغيره . (م ٥٣٩) .

(٢) هبة الله بن علي بن محمد الحسني الشريف المعروف بابن الشجري : من أئمة العلم باللغة والأدب وأحوال العرب ، مولده ووفاته ببغداد (م ٥٤٢) .

(٣) سعيد بن محمد بن عمر بن منصور بن الرزاز ، من كبار أئمة بغداد فقيهاً وأصولاً ومخلفاً ، وتفقّه على الغزالي وغيره ، وولي تدريس النظامية مدة ، ثم عزل (م ٥٣٩) ودفن بقرية الشيخ أبي إسحق الشيرازي ، وهو الذي بنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية ، على شاطئ دجلة ، فكان يدرس فيها (م ٤٧٦) .

(٤) أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي من أبناء العرب الداخلين إلى الأندلس ، مؤرخ محدث ، انتهت إليه الرياسة بالأندلس في العربية ، ورواية التفسير والحديث والأصول (م ٧٠٨) ، من كتبه « صلة الصلة » ، وصل بها صلة ابن يشكناو الحزرجي الأنصاري القرطبي ولادة ووفاته ، وله نحو خمسين مؤلفاً ، أشهرها (الصلة) في تاريخ رجال الأندلس .

قال الموفق عبد اللطيف^(١) : لم أرَ في العباد والمنقطعين أقوى منه في طريقه ، ولا أصدق منه في أسلوبه ، جذّ محض لا يعتريه تصنع ، ولا يعرف السرور ولا أحوال العالم ، سمع الحديث من أبي منصور محمد بن عبد الملك بن خيرون^(٢) ، وأبي البركات عبد الوهاب بن المبارك الأنطاقي^(٣) وغيرها ، وحدث باليسير . وروى عنه الحافظ أبو بكر الحازمي^(٤) وغيره . وكان نفسه مباركا ، ما قرأ أحدٌ عليه إلا تميز ، وانقطع في آخر عمره .

(١) هو الشيخ موفق الدين البغدادي من فلاسفة الإسلام (م : سنة ٥٦٢٩) .

(٢) البغدادي المقرئ ، مُصنّف الفتح والموضح في القراءات ، وتفرّد بإجازة أبي محمد الجوهري . (م : ٥٥٣٩) .

(٣) الحافظ الحنبلي مفيد بغداد ، متقن كثير السماع ، كان بقية الشيوخ ، وكان ثقة ، ولم يتزوج قط . ذكره ابن السعائي فقال : حافظ ثقة متقن ، واسع الرواية ، دائم البشّر ، سريع الدفعة عند الذكر ، حسن المعاشرة ، وكان متفرّقا للحديث (م : سنة ٥٥٣٨) .

(٤) محمد بن موسى المعروف بالحازمي ، الهذلي الشافعي ، الملقب زين الدين . كان فقيهاً حافظاً ، زاهداً ورعاً متقشفاً ، حافظاً للتون والأسانيد ، غلب عليه علم الحديث ، وصنف فيه تصانيف المشهورة ، منها الناسخ والمنسوخ ، وكتاب المشقة ، وكتاب سلسلة الذهب فيما روى الإمام أحمد عن الشافعي وغيرها ، وأستوطن بغداد (م : سنة ٥٥٨٤) . انظر « الثدرات » لابن العماد (المتوفى سنة ١٠٨٩) ص ١٢٥ و ص ١١٦ و ص ٢٧٨ من الجزء الرابع ، تجد تراجم الثلاثة ، مرتبة على تاريخ وقيّاتهم .

في بيته مشتغلاً بالعلم والعبادة ، وترك الدنيا ومجالسة أهلها ، ولم يزل على سيرة حميدة ، وكانت ولادته في شهر ربيع الآخر ، سنة ثلاث عشرة وخمسة . وتوفي ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسة . ودفن بتربة الشيخ أبي اسحاق الشيرازي ^(١) . وله أربع وستون سنة .

(زهره ونقشه)

كان له رحمه الله دار من أبيه يسكنها ، ودار وحائوت مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر يقنع به ويشتري منه ورقا ، وسير له المستضي ^(٢) خمسة دينار ، فردّها ، فقالوا

(١) إبراهيم بن علي بن يوسف : كان مرجع الطلاب ومفتي الأمة في عصره . « بنى له الوزير نظام الملك الدوسة النظامية (وقد تقدم ذكرها) فكان يدرس فيها ؛ عاش فقيراً صابراً ، وكان ينظم الشعر ، وله تصانيف كثيرة في الفقه وأصوله ، والتاريخ والجدل والمناظرة ، مات ببغداد في سنة (٥٥٦ هـ) وغسله أبو الوفا بن عقيل الحنبلي وصلى عليه بباب الفردوس من دار الخلافة . وشهد الصلاة عليه المعتدي ، الخليفة العباسي . انظر طبقات السبكي ج ٣ ص ٨٨ والبداية والنهاية لابن كثير ج ١٢ ص ١٢٤ .

(٢) هو أبو محمد الحسن بن يوسف المتجدد ، بن المتقي (م ٥٧٥ هـ) ، وفي خلافته قال العماد الكاتب (م ٥٩٧ هـ) :

قد أضاع الزمان بالمستضي^١ وارث البرد وابن عم النبي^٢
جاء بالحق والشريعة والعدل^٣ ، فيا مرحباً بهذا المهدي^٤
فهنئنا لأهل بغداد فازوا^٥ بعد يؤس ، بكل عيش هنئ^٦

له اجعلها لولدك » فقال : إن كنت خلقتك فأنا أرزقه ! وكان لا يوقد عليه ضوء . » وتحت حصر قصب ، وعليه ثوب وعمامة من قطن يلبسها يوم الجمعة ، فكان لا يخرج إلا للجمعة ، ويلبس في بيته ثوباً خافقاً ، ولسان حال الإمام الأنباري يحيب عن زهده في الدنيا ، وبعده عنها بأنه سلك طريق العلم فبلغ مطلوبه منه ، ولو أراد المال لسلك سبيله .

(مؤلفاته)

لزم هذا الإمام داره وانقطع عن الناس ، واشتغل بالعلم والعبادة ، وأقبل على تصنيف الكتب النافعة ، في أصول الفقه وفروعه ، وعلم الكلام ، وطبقات الأدباء أو النحاة ، واللغة ، وفن الجدل والمناظرة ، وفي فنون العربية . قال السبكي في طبقات الشافعية : ومن تصانيفه في المذهب : هداية الزاهب في معرفة المذاهب ، وبداية الهداية ، وفي الأصول : الداعي إلى الإسلام في علم الكلام ، والنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح ، واللباب ، وغير ذلك ، وفي النحو واللغة ما يزيد على خمسين مصنفاً ، وله شعر حسن كثير . وقال ابن العماد الحنبلي في الشذرات : وله مائة وثمانون مصنفاً في اللغة والأصول والزهد ، وأكثرها في فنون العربية .

أقول : ليس المراد من ذكر هذه المصنفات لسلفنا في علوم اللغة ، استقصاؤها حفظاً ، فإنّ هذا تنقضي الأعمار دون بلوغ الغاية منه ، ولكن من يقف على كتاب سيبويه وما كتب عليه ، ومن جاء بعده كآبي علي الفارسي وأبي اسحاق الزجاج ، وطريق البصريين والكوفيين والأندلسيين وطرق المتأخرين ، كابن الحاجب وابن مالك وغيرها ، وما اختلفت فيه المذاهب والآراء والتعليلات والأدلة ، يمكنه اختيار أحسن ما كتب لغة وصرفاً ونحواً وبلاغة فتحصل له الملكة العربية القوية التي يستطيع معها الدارس أن يدرك فرائد اللغة وفوائدها ، ويكشف اللثام عن مخدّرات معانيها الحسان ، وبلاغة القول في المنظوم والمنثور " بنزوق عربي سليم " إلى أن يرقى إلى مطالع القرآن في إيجازه ، وحقيقته ومجازه ، ودلائل إيجازه ، وهذا هو الإعراب عن اللغة في مفرداتها وتراكيبها ، ومتنوع أساليبها . وكتب الأنباري من هذه المؤلفات النافعة التي تربي ملكة الذوق في الإعراب والبيان ، وتجعل دارسها باً معان واضح الحجة ساطع البرهان .

قال ابن قتيبة في كتابه مشكل القرآن : وللعرب الإعراب الذي جعله الله شيئاً لكلاهما " وحلية لنظامها ، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيين المختلفين ، كالفاعل

والمفعول لا يفرق بينها إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل
أن يكون لكل واحد منهما إلا بالاعراب ، ولو أن قائلًا
قال هذا قاتل أخى (بالتنوين) وقال آخر هذا قاتل أخى
بالإضافة ، لدل بالتنوين على أنه لم يقتله ، ويحذف النون على
أنه قتله ، ولو أن قارئاً قرأ : « فلا يحزنك قولهم » ، إنا نعلم
ما يسرّون وما يعلنون » وترك طريق الابتداء بإنا ، وأعمل القول
فيها بالنصب على مذهب من ينصب إن بالقول كما ينصبها بالظن ،
لقلب المعنى على جهته ، وأزاله عن طريقته ، وجعل النبي محزوناً
لقولهم : إن الله يعلم ، وهذا كفر ممن تعمده ، وضرب من
اللحن لا تجوز الصلاة به » اهـ .

ذكر السبكي أن للأخباري في النحو واللغة ما يزيد على
خمسين مصنفاً ، وأوصلها السيوطي في بنية الوعاة إلى السبعين ،
وذكر أسماءها ، وقال في الشذرات : وله مائة وثمانون مصنفاً ،
فزاد الثاني على الأول عشرين ، وهو متأخر عنه في الزمن ،
وزاد ابن المهاد في الشذرات على السيوطي مائة وعشرة مصنفات
وقد جاء بعدها ، فصح في هؤلاء الثلاثة قول القائل : كم ترك
الأول للآخر ، وزيادة الثقة مقبولة كما يقول المحدثون ، ولم
نطلع على أسماء مؤلفاته إلا في بنية الوعاة ، وسنلحقها في آخر
هذه المقدمة للبحث عنها ، وطبع ما يتيسر طبعه منها إن شاء الله .

أما المطبوع منها فقليل ، وأوله كتاب « روضة الألباء » في طبقات الأدباء » (أي النحاة) وهو مطبوع بمصر (في سنة ١٢٩٢ هـ) بدأه بالإمام علي بن أبي طالب بأنه أول من وضع علم العربية ، وأسس قواعده وحدّ حدوده ، وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي بن بكر بن كنانة ، وكانت وفاة أبي الأسود (سنة ٦٧ هـ) . ثم سُمّي الأنباري بعض من تعلم العربية من أبي الأسود كمنبسة الفيل ، وميمون الأقرن ، ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هرمز ، ويحيى بن يعمر ، وترجم لكلّ منهم ، ثم ترجم لمن أخذ العربية عنهم ، وهكذا ازدان كتابه بتراجم من اشتهر باللغة والنحو والأدب ، وأشهر من تعلم منهم ، إلى أن انتهى إلى أسانذته ، فترجم لكلّ منهم .

والثاني كتاب « أسرار العربية » وهو المطبوع في ليدن سنة ١٨٨٦ م و ١٣٠٣ هـ وقد وصفنا طبعته الأولى ووصفنا هذه الثانية في هذه المقدمة .

والثالث « الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين » وقد طبع في مدينة ليدن سنة ١٩١٣ ثم طبع بمصر عام ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٥ م .

(٤) كتاب « اللمعة في صنعة الشعر » نشره في مجلة المجمع العلمي الأستاذ السيد عبد الهادي هاشم ، ووضع له مقدمة مقدمة (٣)

وصفه بها ، وقد بلغ مع المقدمة بضع عشرة صفحة (م ٣٠ ص ٥٩٠ - ٦٠٧) .

(٥) كتاب « الموجز في علم القوافي » وهي رسالة مشتملة على ثمانين صفحات ، نشرها وقدم لها الأستاذ عبد الهادي هاشم بثلاث صفحات (ص ٤٨ م ٣٩) من مجلة المجمع العلمي . وهذه هي أسماء الكتب والرسائل التي سردها السيوطي في بغية الوعاة :

الانصاف في مسائل الخلاف (وقد طبع كما تقدم) .
 الاعراب في جمل الاعراب . ميزان العربية . حواشي الايضاح .
 مسألة دخول الشرط على الشرط . نزهة الألباء في طبقات
 الأدباء (مطبوع) . تصرفات « لو » . حلية العربية . الأضداد .
 النوادر (١٠) . تاريخ الأنبار . هداية الذاهب في معرفة المذاهب .
 بداية الهداية . الداعي الى الإسلام في علم الكلام . النور
 اللانح في اعتقاد السلف الصالح . اللباب . المختصر . منشور .
 العقود في تجريد الحدود . التنقيح في مسلك الترجيح . الجمل
 في علم الجدل (٢٠) . الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور
 بين النظر . نجدة السؤال في عمدة السؤال . عقود الاعراب .
 منشور الفوائد . مفتاح المذاكرة . كتاب كلا وكلتا . كتاب
 كيف . كتاب الألف واللام . كتاب في معقون لمع (كذا) .

الأدلة (٣٠) . شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل . الوجيز في التصريف . البيان في جمع أفعل . أخف الأوزان . المرتجل في إبطال تعريف الجمل . جلاء الأفهام في متعلق الظرف في قوله تعالى : «أَجَلٌ لَكُمْ الصَّيَامُ» . غريب إعراب القرآن (كنا) . رتبة الإنسانية في المسائل الخراسانية . مقترح السائل في ويل أمه (٤٠) . الزهرة في اللغة . الأسمى في شرح الأسماء . كتاب حيص بيص . حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود . ديوان اللغة . زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء . البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث . فعلت وأفعلت . الألفاظ الجارية على لسان الجارية . قبسة الأديب في أسماء الذيب (٥٠) . الفائق في أسماء المائق . البلغة في أساليب اللفظ . قبسة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب . تفسير غريب المقامات الجريدية . شرح ديوان المتنبي . شرح الحماسة . شرح السبع الطوول . شرح مقصورة ابن دريد . المقبوض في المروض . شرحه (٦٠) . الموجز في القوافي . اللمعة في صنعة الشعر . (طبعاً في مجلة المجمع كما تقدم) . الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة . نكت المجالس في الوعظ . أصول الفصول في التصوف . التفريد في كلمة التوحيد . نقد الوقت . بقية الوارد . نُسمة العبير في التعبير (٧٠) .

وكان رحمه الله تعالى ينظم الشعر ، وبما أوردته في فوات
الوفيات قوله في العلم والعقل :

العلم أوفى حلية ولباس [] والعقل أوفى جنة الأكياس
ومنه :

والعلم ثوب والمغاف طرازه ومطامع الإنسان كالآدناس
والعلم نور يهتدي بضياؤه وبه يسود الناس فوق الناس

ومن شعره في بنية الوعاة هذه الأبيات :

إذا ذكرتك كاد الشوق يقتلني وأرقتني أحزان وأوجاع
وصار كل قلوباً فيك دامية للسمم فيها وللآلام إسرار
فإن نعلقت فكل فيك السنة وإن سمعت فكل فيك أسمع

محمد بن أبي البطار

في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٧٧ هـ
في ٦ تشرين الثاني سنة ١٩٥٧ م

ان قيل فلما علمت ان المثلثين شحوا لم يثبت علا في فتح طار و في الراء المتقدمة
 في فتحه ان لم يقر بها المشقة فلا قيل انما علمت لا باله للراء المتقدمة مع حرف
 المستغنى ان الكسرة في الراء اكتسبت تحريرا ففوت لان الحركة تغري بفتح
 الحرف الذي تحتها فما هو الكسرة فيها بمنزلة كسرة من تحتها فتستعمل
 في فتح المستغنى كما علمت ان الكسرة في الحرف المستغنى في الراء المتقدمة
 المشبهة بفتحها فان شحوا في الراء المتقدمة في الحروف قبل الراء ما كانت
 من التصرف او لم تكن لان الراء على الراء في الراء لا تصرف ولا تكون
 الراء ما كانت تصرفه في الراء فان قيل انما كانت الراء في الراء في الراء
 قبل ما في فلما علمت ان الراء اكتسبت تحريرا ففوت لان الحركة تغري بفتح
 الحرف الذي تحتها فما هو الكسرة فيها بمنزلة كسرة من تحتها فتستعمل

باب في معرفة النوازل

ان قال قيل على ان دعاءكم لا يرفعون علم منتهى السكون ولا يرفعون
والشعير والاشام ولا ترفع شفتيك من غير ان يرفع
دون الفعير والفرق من غير ان يرفع
البصير والفعير والاشام ولا ترفع شفتيك من غير ان يرفع

الصفحة الثانية من الورقة (٨٧) من مخطوطة دارالكتب الظاهرية
المشار إليها بحرف (ق)



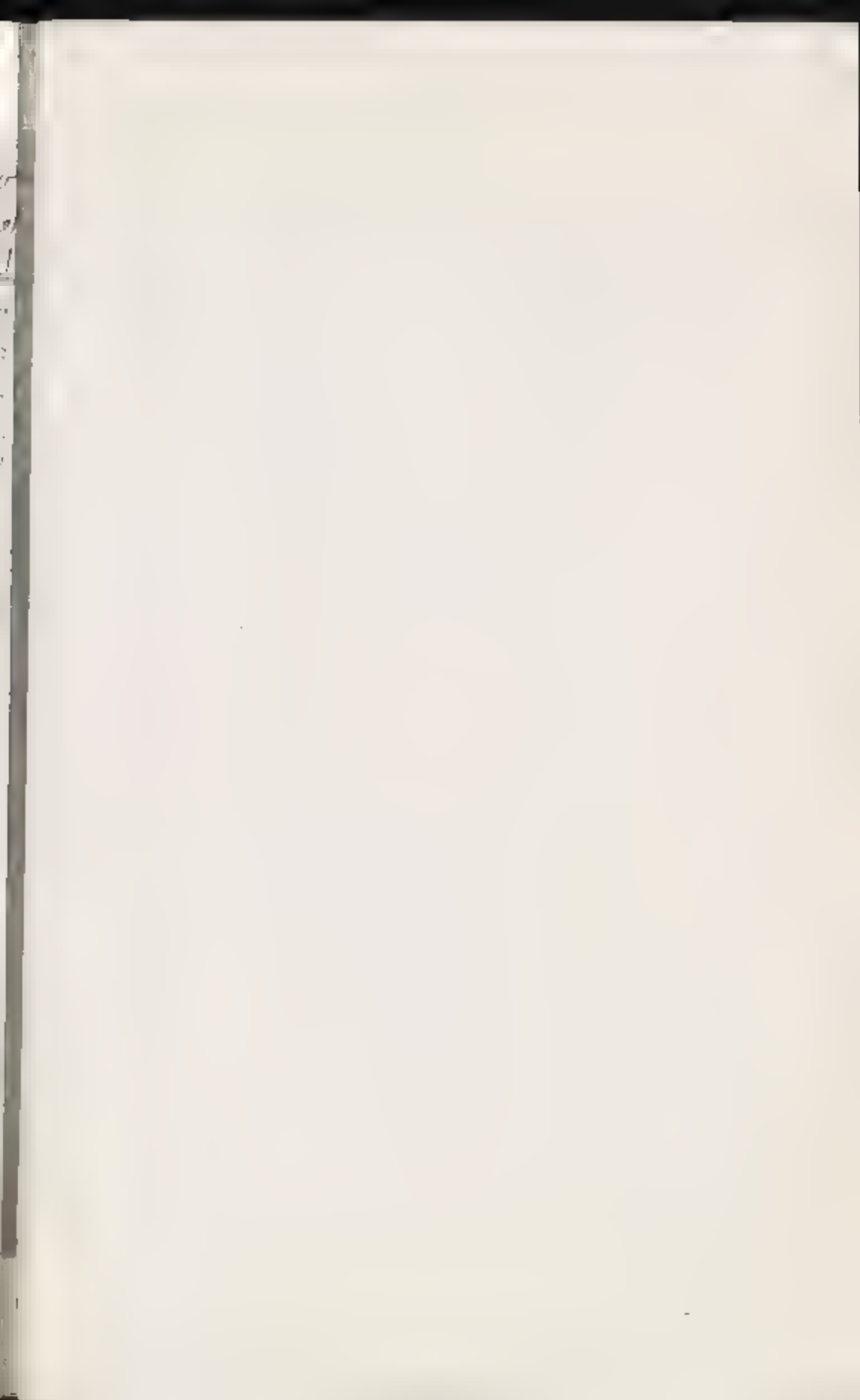
الكتاب الثاني في بيان فوائد الشريعة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في هذه الشريعة
مفاتيح الخير ودرر النور

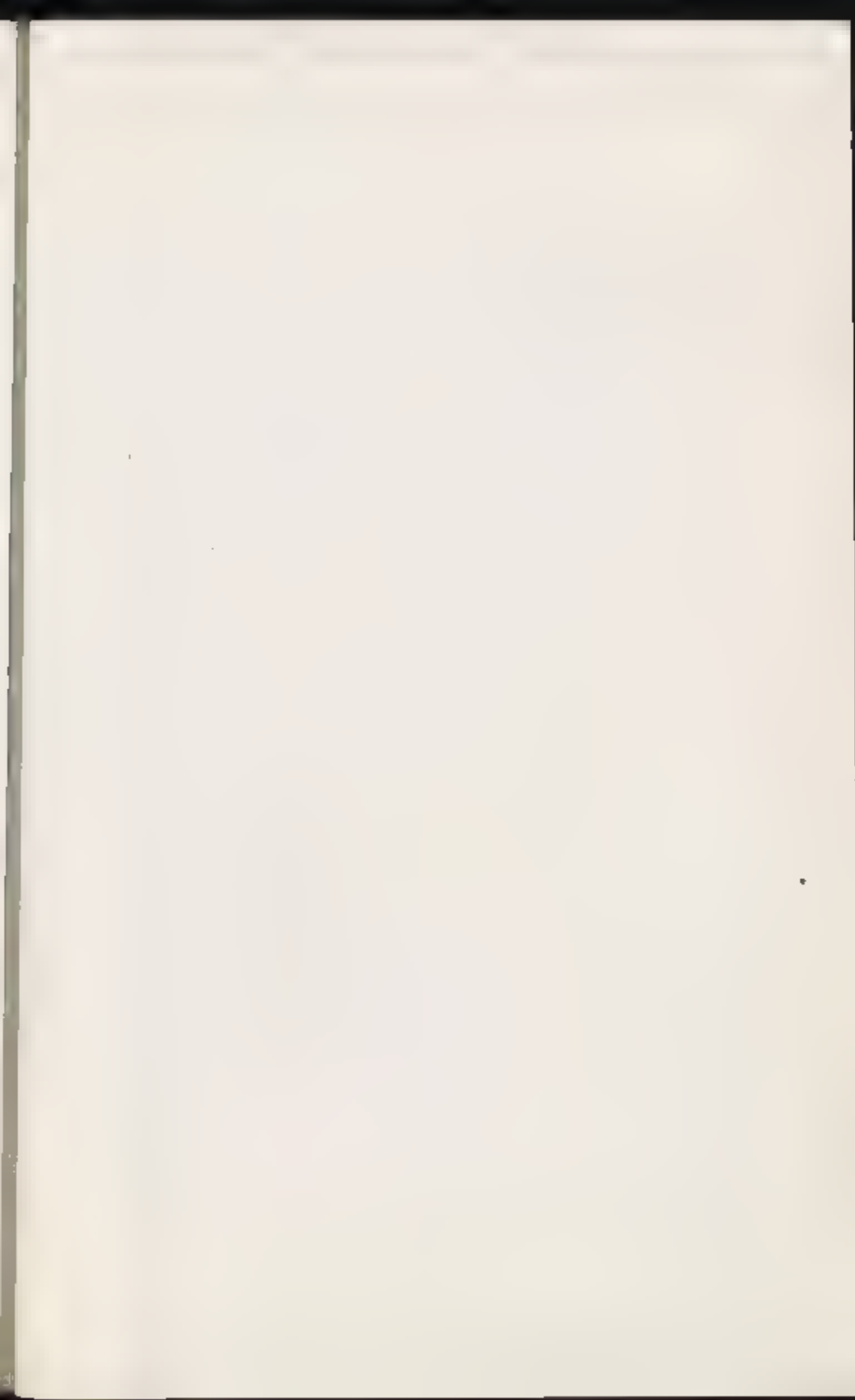
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

بلغ من قول الكتاب قراءة على جماعة الشيخ العالم
المفتي السيد الدين ابو المعالي الوليد بن يوسف بن محمد
المرند في سنة الله تعالى الحيز وتفعيلة بالعلم قراءة
ابن شريف وتفقروا وقائمة له عن مولفه شيخنا
ابن ابي كافي الامام بن النجاشي رضي الله عنه وصح له ذلك في
قائمة في سنة الله تعالى الحيز وتفقروا وقائمة له عن مولفه شيخنا
ابن ابي كافي الامام بن النجاشي رضي الله عنه وصح له ذلك في

الصفحة الأخيرة من مخطوطة الظاهرية المشار إليها بحرف (ق)







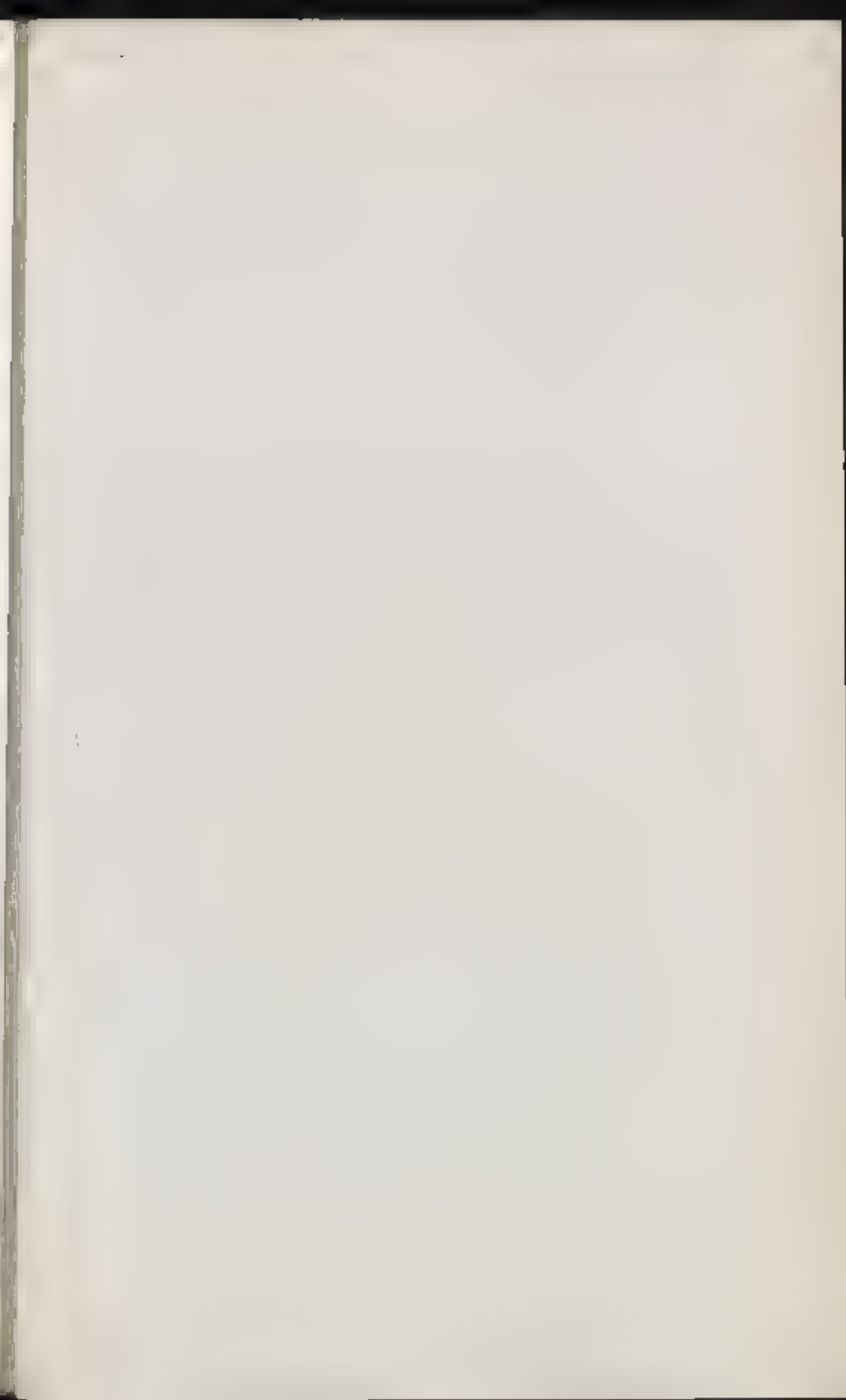
كتاب

أسرار العربيت

تأليف

الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري

٥١٣ - ٥٧٧ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وغم بالحير^(١)

(قال الشيخ الفقيه الإمام العالم^(٢) كمال الدين أبو البركات^(٣) عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي رحمه الله^(٤)) : الحمد لله كاشف الغطاء ، ومانع العطاء ، ذي الجود والإيثار^(٥) ، والإعادة والإيثار ، المتوحد بالأحادية^(٦) القديمة المقدسة عن الحين^(٧) والفناء ، أهل^(٨) الصفات الأزلية المتزهة عن الزوال والفناء ، والصلاة على محمد سيد الأنبياء ، وعلى آله وأصحابه الأصفياء .

(١) في (ق) : وبه نقى ، وفي (ظ) : وأعن .

(٢) هذه الجملة مزجت من الصحيفة الأولى في (ظ) ، وكذلك جملة (النحوي رحمه الله) في السطر الثاني .

(٣) سقط من (ظ) : أبو البركات .

(٤) سقط من (ق) ما وضع بين قوسين .

(٥) في (ق) : والإنداء ، قد تدعى كأندي تسخى وأفضل اه ، والإيداء : العروة .

(٦) في (ق) : بالذات .

(٧) الحين : الملاك والهيئة .

(٨) في (ق) و (ظ) : والمتفرّد بالصفات .

وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم « بأسرار
العربية »^(١) ، كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين ،
من البصريين والكوفيين ، وصححت ما ذهبت إليه منها بما يحصل
به شفاء الغليل^(٢) ، وأوضحت فساد ما عدها بواضح التعليل ،
و رجعت في ذلك كله إلى الدليل ، وأعقبت من الأسهاب والتطويل
وسهلت على المتعلم غاية التسهيل ، والله^(٣) تعالى ينفع به ، وهو
حسبي ونعم الوكيل .

(١) سقط من (ظ) : الموسوم بأسرار العربية .

(٢) الغُلّ والغلة ، والغلل والغليل : شدة العطش أو حرارة الجوف والمراد

هنا : شفاء النفس .

(٣) في (رق) و (ظ) فآله .

الباب الأول

باب علم : ما الكلام

إن قال قائل ^(١) : ما الكلام ؟ قيل ^(٢) : الكلام اسم جنس واحد ^(٣) « كلمة » كقولك : نبيقة ^(٤) ونبق ، ولينة ولين وثقينة ^(٥) وثقن وما أشبه ذلك . فإن قيل : ما الكلام ؟ قيل : ٥ ما كان من الحروف دالاً بتأليفه ^(٦) على معنى يحسن السكوت عليه ، فإن قيل : الفرق بين الكلام والكلام ؟ قيل : الفرق بينهما أن الكلام ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد ، وأما الكلام فلا ينطلق إلا على المفيد خاصة . فإن قيل : فلم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ؟ قيل : لأننا وجدنا هذه الأقسام ١٠ الثلاثة ^(٧) يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ، ويتوهم في الخيال

(١) في (ق) و (ظ) : قابل بتسهيل العبارة .

(٢) في (ق) : قيل له .

(٣) في (ق) و (ظ) : واحدته .

(٤) دقيق يخرج من لب يندفع النخلة حلو .

(٥) الثقة من الإنسان : الركبة ، والثقة أيضا : الجماعة من الناس .

(٦) سقطت هذه الكلمة من (ق) .

(٧) سقطت هذه الكلمة من (ق) و (ظ) .

ولو^(١) كان هاهنا قسم رابع لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه^(٢) ، ألا ترى أنه لو سقط آخر^(٣) هذه الأقسام الثلاثة لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط ؟ فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دلّ على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة .

فإن قيل : لم سمي الاسم اسماً ؟ قيل : اختلف فيه النحويون^(٤) فذهب البصريون إلى أنه سُمّي اسماً لوجهين : أحدهما أنه سما على مسماه ، وعلا على ما تحته من معناه ، فسُمّي اسماً لذلك^(٥) ، والوجه الثاني : أن هذه الأقسام الثلاثة لها ثلاث مراتب : فمنها ما ينجر به وينجر عنه وهو الاسم ، نحو « زيد قائم » ومنها ما ينجر به ولا ينجر عنه وهو الفعل نحو « قام زيد » ومنها ما لا ينجر به ولا ينجر عنه وهو الحرف نحو : « هل ويل » وما أشبه ذلك . فلما كان الاسم ينجر به وينجر عنه « والفعل ينجر به ولا ينجر عنه » والحرف لا ينجر به ولا ينجر عنه ، فقد سما على الفعل والحرف أي ارتفع .

والأصل فيه « سمو » إلا أنهم حذفوا الواو من آخره ،

(١) في (ظ) : فلو .

(٢) في (ق) و (ظ) : بإزاء ما سقط .

(٣) في (ق) و (ظ) : أحد وهو الصواب .

(٤) في (ق) و (ظ) : اختلف النحويون في ذلك .

(٥) سقطت هذه الكلمة من (ق) و (ظ) .

وعوضوا الهمزة في أوله ، فصار اسماً وزنه « إِفْعَ » لأنه قد حذف منه لامد التي هي الواو في « سمو » . وذهب الكوفيون إلى أنه سمي اسماً لأنه سمة على المسمى يعرف بها ، والسمة العلامة ، والأصل فيه ^(١) « وسَم » إلا أنهم حذفوا الواو من أوله وعوضوا مكانها الهمزة فصار اسماً وزنه « إاعَل » لأنه قد حذف منه فاؤه ٥ التي هي الواو في وسَم .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وما ذهب إليه الكوفيون وإن كان صحيحاً من جهة المعنى ، إلا أنه فاسد من جهة التصريف وذلك من أربعة أوجه :

- ١٠ الوجه الأول : أنك تقول في تصغيره « سَمِيَّ » نحو (حَنَوُ ^(٢))
- وَحَنِيَّ ، وَقَنَوُ ^(٣) وَقَنِيَّ) ولو كان مأخوذاً من السمة لوجب أن تقول : « وَسَمِيَّ » كما تقول في تصغير : عدة : « وَعَيْدَة » وفي تصغير : زنة : « وَزَيْنَة » . فلما قيل « سَمِيَّ » دل على أنه من السمو لا من السمة ، وكان الأصل فيه : « سَمِيَّو » إلا أنه لما اجتمعت الياء

(١) في (ظ) : فيا .

(٢) (الحَنَوُ) (بكسر الحاء وفتحها) : كل ما فيه اعرجاج من البدن وكل عود موهج ج : أحناق وحني ، وكسبي : موضع قرب مكة ووالد جابر الشاعر .

(٣) القِنَوُ (بكسر القاف وضمها) والقيَناء (بالكسر والفتح) الكيابة وهو العذق من النخل ، كالمنقود من الغنم .

والواو ، والسابق منها ساكن ، قلبوا الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، كما قالوا : سِيدٌ وَهِيْنٌ وَمِيْتٌ ، والأصل فيه : سِيْرٌ وَهِيْونٌ وَمِيْوتٌ ، إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء ^(١) والسابق منها ساكن ، قلبوا الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، وقلبوا الواو إلى الياء ، ولم يقلبوا الياء إلى الواو ، لأن الياء أخف ، والواو أثقل ، فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر ، كان قلب الواو التي هي أثقل ، إلى الياء التي هي أخف أولى .

والوجه الثاني : أنك تقول في تكسيره : « أسماء » نحو : يحنو وأحناء ، وقذو وأقناء ، ولو كان مأخوذاً من السمة لوجب أن ١٠ تقول في تكسيره : « أوسام » فلما قيل « أسماء » دل على أنه من السموات لا من السمة ، وكان الأصل فيه ^(٢) : « اسماء » إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً ، وقبلها ألف زائدة قلبت همزة ، كما قالوا : حذاء وكساء وسما ، والأصل فيه ^(٣) : حذاو ، وكساو ^(٤) ، وسماو ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً ، وقبلها ألف زائدة قلبت همزة ، وقبل : قلبت ألفاً ، لأنها لما كانت متحركة ، وقبل الألف فتحة لازمة ، قدروا أنها قد تحركت وانفتح ما قبلها ،

(١) في (ق) و (ظ) : الياء والواو .

(٢) سقطت هذه الكلمة من (ق) .

(٣) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٤) في (ظ) : كساو وحذاو .

لأن الألف لما كانت خفيفة زائدة ساكنة ، والحرف الساكن حاجز غير حصين لم يعتدوا بها ، فقلبوا الواو ألفاً ، فاجتمع ألفان : ألف زائدة ، وألف منقلبة ^(١) ، والألفان ساكنان وهما لا يجتمعان ، فقلبت المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين ، وكان قلبها إلى همزة أولى لأنها أقرب الحروف إليها .

و الوجه الثالث : أنك تقول : أسميته ، ولو كان مأخوذاً من السمة ، لوجب أن تقول : وسمته ^(٢) ، فلما قيل : أسميته دل على أنه من السمو لا من السمة ، وكان الأصل فيه : أسموت ، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء ، وإنما قلبت ياء حملاً على المضارع نحو : يدعى ، ويفزى ، ويشقى والأصل : يدعو ، ويفزو ، ويشقو ، كما قالوا أدعيت ، وأغزيت ، وأشقيت ، والأصل : أدعوت ، وأغزوت ، وأشقوت ، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء ^(٣) ، وإنما قلبت في المضارع ياء ^(٤) للكسرة قبلها ، فاما : تغازيت وترجيت ، فأما قلبت الواو فيها ياء ، وإن لم تقلب في لفظ ^(٥) المضارع ، لأن الأصل في تفاعلت : فاعلت ، وفي تفعلت : فعملت ، وفاعلت وفعلت يجب قلب الواو فيها ياء ^(٦)

(١) في (ق) ألف منقلبة ، وألف زائدة .

(٢) في (ظ) : أو سمته .

(٣) في (ق) و (ظ) 'قدم قول المؤلف : (كما قالوا : أدعيت ... قلبت ياء) على قوله : (وإنما قلبت ياء حملاً ... ويشقوا) .

(٤) في (ق) و (ظ) : ياء في المضارع .

(٥) سقطت هذه الكلمة من (ق) .

وكذلك ^(١) تفاعلت وتفاعلت .

والوجه الرابع : أنك تجد في أوله همزة التعويض وهمزة التعويض
إنما تكون في ما حذف منه لامة لافاؤه، ألا ترى أنهم لما حذفوا الواو
التي هي اللام من « ينو » عوضوا همزة في أوله فقالوا « ابن » ،
ولما حذفوا الواو التي هي الفاء من « عدة » ونحو ذلك لم يعوضوا
الهمزة في أوله ؟ فلما عوضوا همزة في أوله ، دل على أن الأصل
فيه : « ينو » كما أن الأصل في ابن : ينو ، إلا أنهم لما حذفوا
الواو التي هي اللام عوضوا همزة في أوله فقالوا : اسم ، فدل
على أنه مشتق من السموي لا من السمة .

١٠ ومما يؤيد أنه مشتق من السموي لا من السمة أنه قد جاء في
اسم : « سمي على وزن : هدى » والأصل فيه : « سمو » إلا
أنه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفاً ، وحذفوا الألف
لسكونها وسكون التنوين فصار : « سمي » .
وفي الاسم خمس لغات : « اسم » ، و « اسم » ، و « اسم »
١٥ و « سم » و « سمي » .

قال الشاعر ^(٢) :

باسم الذي في كل سورة سمي ^(٣)

(١) في (ق) : فكذلك ، وفي (ظ) : وكذلك في .

(٢) في اللسان : قال الكاظمي عن أبي قضاة :

« باسم الذي في كل سورة سمي » بالضم ، وأنشد عن غير قضاة

« سمي » بالكسر

(٣) في (ق) و (ظ) : سمي ، ويروى : سمي

وقال الآخر ^(١) :

وعأمننا أعجبنا 'مقدمة' يدعى أيا السمع وقرضاب 'سمة' ^(٢)

وقال الآخر ^(٣) :

والله أسماك 'سمى' مباركاً آثرك الله به إيثاركاً ^(٤)

وكسرت الهمزة في «إسم» لحأ لكسرة سينه في : «يسمو» لأنه

الأصل ، وضمت الهمزة في «أسم» لحأ لضمة سينه في «يسمو»

لأنه أصل ثانٍ والذي يدل على ذلك اللفتان الأخريان وهما «يسم»

و «سُم» فإنها حذف لهما ، وبقيت قاذما على حركتها ^(٥) في

الأصليين . ووزن «أسم» بضم الهمزة «أفع» ووزن «يسم»

«فع» ووزن «سُم» «فع» ووزن «سمى» «فعل» . ١٠

فإن قيل : ما حدة الاسم ؟ قيل : كل لفظة دلت على معنى

تحتها غير مقترن بزمان محصل ^(٦) ، وقيل : ما دل على معنى ، وكان

ذلك المعنى شخصاً أو غير شخص ، وقيل : ما استحق الإعراب

أول ^(٧) وضعه . وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تنيف على

(١) في (ظ) : وقال الراجز . أورد صاحب اللسان هذا البيت والذي يليه ،

ولم يعزها ، وأنشدها المؤلف في الإنصاف .

(٢) في (ظ) : القرضاب : اسم للسيف . قرضب الرجل ، إذا أكل شيئاً يابساً

فهو قرضاب ، حكاه ثعلب وأنشد «وعأمننا» إلى آخره .

(٣) عزاه في «منار السالك» لابن خالدة القناني الأسدي . والظاهر أنه هبان بن

خالدة الأسدي الذي لقب بالتراح لحسن مرأته . كما ورد في معجم الشعراء ص ٣٠

(٤) في (ق) و (ظ) حركتها وهو الصواب .

(٥) أي معتين معبراً عنه بالماضي والحال والاستقبال كاللفعل .

(٦) في (ق) و (ظ) : في أول .

سبعين حداً^(١) ؟ ومنهم من قال : لا حد له ، ولهذا لم يجدته سيبويه وإنما اكتفى فيه بالمثل فقال : الاسم : « رجل وقرس » .

فإن قيل : ما علامات الاسم ؟ قيل : علامات الاسم كثيرة فمنها الألف واللام نحو : الرجل والغلام ، ومنها التنوين ، نحو : رجل وغلّام ، ومنها حروف^(٢) الجر ، نحو : من زيد وإلى عمرو ، ومنها التثنية ، نحو : الزيدان والعمران ، ومنها الجمع ، نحو : الزيدون والعمرّون ، ومنها النداء ، نحو : يا زيد ويا عمرو ومنها الترخيم ، نحو : يا حار ويا مال في ترخيم حارث ومالك ، وقد قرأ بعض السلف : « ونادوا يا مال إياك قض علينا ربك^(٣) » .
١٠ ومنها التصغير ، نحو : زبيد وعجير في تصغير زيد وعمرو ، ومنها النسب ، نحو : زبدي وعجري في النسب إلى زيد وعمرو ، ومنها الوصف ، نحو : زيد العاقل ، ومنها أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ، نحو : ضرب زيد عمراً ، ومنها أن يكون^(٤) مضافاً إليه ، نحو : غلام زيد ، وثوب خز ، ومنها أن يكون خبراً

(١) في (ق) و (ظ) : وأحصها أن تقول : « كل لفظ دل على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدلّ بينيّته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى » فهذا الحد أحصر ، وغيره أحصر (وقد سقط هذا الكلام كله من طبعة (ليدن) .

(٢) في (ق) و (ظ) : حرف .

(٣) سورة الزخرف (الآية ٧٧) .

(٤) في (ق) و (ظ) : مضافاً أو مضافاً إليه .

عنه كما يتناه^(١) ، فهذه معظم علامات الأسماء .

فإن قيل : لم سمي الفعل فعلاً ؟ قيل : لأنه يدل على الفعل الحقيقي ، ألا ترى أنك إذا قلت : « ضرب » دل على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة ، فلما دل عليه سمي به ، لأنهم يسمون الشيء بالشيء إذا كان منه بسبب ، وهو كثير في كلامهم .

فإن قيل : فما حدث الفعل ؟ قيل : حدث الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان يحصل^(٢) ، وقيل : ما أسند إلى شيء ، ولم يسند إليه شيء ، وقد حدثه النحويون أيضاً حدوداً^(٣) كثيرة ، فإن قيل : ما^(٤) علامات الفعل ؟ قيل : علامات الفعل كثيرة ، فمنها : قد ، والسين وسوف ، نحو : قد قام ، وسيقوم ، وسوف يقوم ، ومنها : ١٠ .
 تاء الضمير ، وألفه وواؤه ، نحو : قمت ، وقاما ، وقاموا ، ومنها :
 التانيث الساكنة ، نحو : قامت ، وقعدت ، ومنها أن الخفيفة المصدرية ، نحو : أريد أن تفعل ، ومنها إن الخفيفة الشرطية نحو :
 إن تفعل أفعل ، ومنها لم ، نحو : لم يفعل ،^(٥) وما أشبه ذلك ، ومنها التصرف نحو فعل يفعل وكل الأفعال تتصرف إلا ستة أفعال ١٥ .
 وهي : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحيداً ،

(١) في (ق) و (ظ) : يتنا .

(٢) أي معين بخلاف الاسم كما تقدم .

(٣) في (ق) و (ظ) : حدود .

(٤) في (ظ) : فما .

(٥) في (ظ) : لم تفعل .

وفيهما كلها خلاف ، ولهما كلها أبواب نذكر ما^(١) فيها إن شاء الله تعالى .
فإن قيل : لم^(٢) يسمي الحرف حرفاً ؟ قيل : لأن الحرف في اللغة
هو الطرف ، ومنه يقال : حرف الجبل أي طرفه ، فسمي حرفاً
لأنه يأتي في طرف الكلام . فإن قيل : فما حده ؟ قيل ما جاء لمعنى
في غيره وقد حده النحويون أيضاً بحدود كثيرة لا يليق ذكرها
بهذا المختصر . فإن قيل : قال^(٣) كم ينقسم الحرف ؟ قيل : إلى
قسمين : مَمْل ومَهْمَل ، فالمعمل هو الحرف المختص ، كحرف
الجر ، وحرف الجزم ، والمهمل غير المختص كحرف الاستفهام ،
وحرف العطف ، ثم الحروف المعملة والمهملة كلها تنقسم^(٤) إلى ستة
أقسام ، فمنها : ما يغير اللفظ والمعنى ، ومنها ما يغير اللفظ دون المعنى
ومنها ما يغير المعنى دون اللفظ ، ومنها ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير
الحكم ، ومنها ما يغير الحكم ولا يغير اللفظ^(٥) ولا معنى ، ومنها
ما لا يغير اللفظ ولا معنى ولا حكماً .

فأما ما يغير اللفظ والمعنى فتحو « ليت » فتقول^(٦) : « ليت زيداً »

(١) في (ق) و (ظ) : نذكرها فيها وهو الصواب .

(٢) في (ظ) : فلم .

(٣) في (ق) : إلى .

(٤) في (ظ) : ينقسم .

(٥) في (ظ) : ولا يغير لفظاً ...

(٦) في (ق) و (ظ) : تقول .

منطلق^(١) « فليت قد غيّرت اللفظ وغيّرت المعنى » أما تغيير اللفظ فلأنها نصبت الاسم ورفعت الخبر ، وأما تغيير المعنى فلأنها أدخلت في الكلام معنى التمني . وأما ما يغيّر اللفظ دون المعنى فهو أن^(٢) تقول : « إن زيداً قائم » و « إن » قد غيّرت اللفظ لأنها نصبت الاسم ورفعت الخبر ، ولم تغيّر المعنى لأن معناها التأكيّد والتحقيق^(٣) . وتأكيّد الشيء لا يغيّر معناه . وأما ما يغيّر المعنى دون اللفظ فنحو^(٤) « هل زيد قائم » ؟ و « هل » قد غيّرت المعنى لأنها نقلت الكلام من الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب ، إلى الاستخبار الذي لا يحتمل صدقاً ولا كذباً^(٥) . ولم يغيّر^(٦) اللفظ لأن الاسم بعد دخولها مرفوع بالابتداء ، كما كان يرتفع به قبل دخولها . وأما ما يغيّر اللفظ والمعنى ١٠ ولا يغيّر الحكم فنحو^(٧) اللام في قولهم « لا يديّ لزيد » فاللام هنا غيّرت اللفظ لجرها الاسم ، وغيّرت المعنى لإدخال معنى الاختصاص ولم تغيّر الحكم ، لأن الحكم حذف النون للإضافة ، وقد بقي الحذف بعد دخولها كما كان قبل دخولها ، فلم يغيّر الحكم ، وأما ما يغيّر

(١) في (ق) : قائم .

(٢) في (ق) و (ظ) : دون المعنى فنحو : « إن » تقول ...

(٣) سقطت هذه الكلمة في (ق) و (ظ) .

(٤) في (ق) : فنحو : « هل » ، تقول « هل زيد قائم » .

(٥) في (ق) تغيّر .

(٦) في (ق) و (ظ) : فتحو وهو المواب .

الحكم ، ولا يغير لا^(١) لفظاً ولا معنى ، فنحو اللام في قوله تعالى
 « إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله » والله يعلم أنك
 لرسوله ، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون^(٢) « و » اللام هنا ما غيرت
 لا^(٣) لفظاً ولا معنى ، ولكن غيرت الحكم^(٤) لأنها علقت الفعل
 عن العمل ، وأما ما لا يغير لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً فنحو « ما »
 في قوله تعالى : « فيما رحمة من الله لنت لهم »^(٥) « ما » هنا
 ما غيرت لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً ، لأن التقدير : فبرحمة من
 الله لنت لهم .

فإن قيل : « كيف » اسم أو فعل أو حرف ؟ قيل : اسم ،
 ١. والدليل على ذلك من وجهين ، أحدهما : أنه قد جاء عن بعض العرب
 أنه قال^(٦) : « على كيف تبيع الآخرين »^(٧) ودخول حرف الجر
 عليها يدل على أنها اسم ، إلا أن هذا الوجه ضعيف ، لأن دخول
 حرف الجر^(٨) إنما جاء شاذاً ، والوجه الصحيح هو الوجه الثاني^(٩) ،

(١) سقطت « لا » من (ظ) .

(٢) سورة (المنافقون) (الآية الأولى)

(٣) سقطت « لا » من « ظه » .

(٤) في (ق) : للحكم وهو سهو من الناسخ .

(٥) سورة آل عمران (الآية ١٥٩)

(٦) سقط من (ق) و (ظ) قوله : أنه قال .

(٧) مما اللحم والخمر .

(٨) في (ق) و (ظ) : عليها .

(٩) في (ظ) : والصحيح الوجه الثاني .

وهو أنا تقول : لا تخلو كيف من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً
 فبطل ^(١) أن يقال هي ^(٢) حرف ، لأن الحرف لا يفيد مع كلمة
 واحدة ، و « كيف » تفيد مع كلمة واحدة ، ألا ترى أنك تقول :
 « كيف زيد » فيكون كلاماً مفيداً ؟ فإن قيل : فقد ^(٣) أفاد
 الحرف الواحد ^(٤) مع كلمة واحدة في النداء نحو : يا زيد ، قيل : إنما
 حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة لأن التقدير في قولك
 يا زيد : أدعو زيدا ، وأنادي ^(٥) زيدا ، فحصلت الفائدة باعتبار
 الجملة المقدرة لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة ، فبطل أن يكون ^(٦)
 حرفاً . وبطل أيضاً أن يكون ^(٧) فعلاً ، لأنه لا يخلو إما أن يكون ^(٨)
 فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، فبطل ^(٩) أن يكون فعلاً ماضياً
 لأن أمثلة الفعل الماضي لا تخلو إما أن تكون على مثال ^(١٠) فعمل

(١) في (ق) و (ظ) بطل .

(٢) سقطت « هي » من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ق) : قد .

(٤) سقطت هذه الكلمة من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ق) و (ظ) أو أنادي .

(٦) في (ق) تكون .

(٧) في (ق) تكون .

(٨) في (ظ) لا يخلو أن تكون ...

(٩) في (ق) و (ظ) : بطل .

(١٠) في (ق) و (ظ) : على فعل .

كـضرب ، أو على فـعل كـكـث أو على فـعل كـسـمـع وعـلـم ،
وكيف على وزن فـعل ، فبطل أن يكون ^(١) فـمـلاً ماضياً ، وبطل
أن يكون ^(٢) فـعـلاً مضارعاً لأن الفعل المضارع ما كانت في أوله
إحدى الزوائد الأربع وهي الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء ، ا
و « كيف » ليس في أوله إحدى ^(٣) الزوائد الأربع فبطل أن يكون
فـعـلاً مضارعاً ، وبطل أن يكون ^(٤) أمراً لأنه ^(٥) يفيد الاستفهام
وفعل الأمر لا يفيد الاستفهام ، فبطل أن يكون ^(٦) أمراً . وإذا
بطل أن يكون ^(٧) فـعـلاً ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، بطل أن
يكون ^(٨) فـعـلاً ، والذي يدل أيضاً على أنه ليس بفعل أنه يدخل على
١٠ الفعل في نحو ^(٩) قولك « كيف تفعل كذا » ولو كان فـعـلاً لما دخل
على الفعل ، لأن الفعل لا يدخل على الفعل . وإذا بطل أن يكون
فـعـلاً أو حرفاً وجب أن يكون اسماً . فإن قيل : فعلامه الاسم
لا تحسن فيه كما لا يحسن فيه علامة الفعل والحرف ، فليـمـ جـعلـتمـوه
اسماً ولم تجعلوه فـعـلاً أو حرفاً ؟ قيل : لأن الاسم هو الاصل ، والفعل
والحرف فرع فلما وجب حمله على أحد هذه الاقسام الثلاثة ، كان حمله
على الاسم الذي هو الاصل أولى من حمله على ما هو فرع .

(١) في (ق) : تكون .

(٢) في (ق) : إحدى هذه .

(٣) في (ق) و (ظ) : لأنها .

(٤) في (ق) : في قولك .

فإن قيل : فلم قدم الاسم على الفعل ، والفعل على الحرف ؟ قيل :
 إما قدم الاسم (على الفعل) ^(١) لأنه الأصل ويستغني بنفسه عن
 الفعل نحو ^(٢) زيد قائم ، وأخر الفعل عن الاسم لأنه فرع عليه
 لا ^(٣) يستغني عنه فلما كان الاسم هو الأصل ويستغني ^(٤) عن
 الفعل ، والفعل فرع ^(٥) عليه ، ومفتقر ^(٦) إليه ، كان الاسم مقدماً
 عليه ، وإما قدم الفعل على الحرف لأن الفعل يفيد مع الاسم ^(٧) نحو :
 قام زيد ، وأخر الحرف عن الفعل لأنه لا يفيد مع اسم واحد ،
 لأنك ^(٨) لو قلت : زيد أو زيد من غير أن تعلق الحرف بشي . لم
 يكن مفيداً ، فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد ، والحرف لا يفيد
 مع اسم ^(٩) ، كان الفعل مقدماً عليه ، فأعروه نصب ^(١٠) إن شاء الله تعالى .

- (١) سقطت الكلمتان من (ق) و (ظ) .
- (٢) في (ق) و (ظ) : نحو قولك .
- (٣) في (ق) و (ظ) : ولا .
- (٤) في (ق) و (ظ) : ومستغنياً .
- (٥) في (ق) و (ظ) ينصب الكلمتين .
- (٦) في (ق) و (ظ) : مع اسم واحد .
- (٧) في (ق) و (ظ) : فإنك .
- (٨) في (ق) و (ظ) : اسم واحد .
- (٩) سقطت هذه الكلمة من (ق) و (ظ) .

الباب الثاني

باب الإعراب والبناء

إن قال قائل : لم سُمي الإعراب إعراباً والبناء بناءً ؟ قيل : أما الإعراب ففيه ثلاثة أوجه ، أحدها أن يكون سمي بذلك لأنه يبين المعاني ، مأخوذ من قولهم : أعرب الرجل عن حجته إذا بينها ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ^(١) « الشَّيْبُ تعرب عن نفسها » ^(٢) أي تبتن وتوضح ^(٣) ، قال الشاعر ^(٤) .

وجدنا لكم في آل حاميم آية
تأولها منا بقي ومُعرب
فلما كان الإعراب يبين المعاني سمي إعراباً . والوجه الثاني : أن يكون سمي إعراباً لأنه تغيّر يلحق أواخر الكلام ، من قولهم ^(٥) « عربت معدة الفصيل » إذا تغيرت ، فإن قيل : « العَرَبُ » في قولهم : عربت معدة الفصيل « معناه الفساد ، وكيف ^(٦) يكون

(١) أخرجه أحمد وابن ماجه ، وعند مسلم وأبي داود والنسائي عن ابن عباس بلفظه الشَّيْبُ أحق بنفسها من وليها .

(٢) في (ق) و (ظ) : « يعرب عنها لسانها . »

(٣) في (ق) و (ظ) : بيتن ويوضح .

(٤) هو الكميث بن زيد الأسدي شاعر الهاشميين (م ١٢٦ هـ) .

(٥) في (ق) و (ظ) : فكيف .

(٦) سقطت من (ظ) .

الإعراب مأخوذاً منه ؟ قيل : معنى قولك ^(١) : أعربت الكلام أي أزلت عَرَبه وهو فساد ، وصار هذا كقولك : أعجمت الكتاب إذا أزلت عجمته ، وأشكيت الرجل إذا أزلت شكايته ، وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى : « إن الساعة آتية أكاد أخفيها » ^(٢) أي أزيل خفاها ، وهذه الهمزة تسمى : همزة السلب ، والوجه الثالث :
 أن يكون سمي إعراباً لأن العرب للكلام كأنه يتحجب إلى السامع بإعرابه ، من قولهم : امرأة عروب ، إذا كانت متعجبة إلى زوجها قال الله تعالى : ^(٣) « عروباً أتراباً » ^(٤) أي متعجبات إلى أزواجهن ، فلما كان العرب للكلام كأنه يتحجب إلى السامع بإعرابه ، سمي إعراباً .

١٠

وأما البناء فهو ^(٥) منقول من هذا البناء المعروف للزوم وثبوته .
 فإن قيل : فما حدة الإعراب والبناء ؟ قيل : أما الإعراب فحده اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً .
 وأما البناء فحده لزوم أواخر الكلم بحركة وسكون . فإن قيل :
 كم ألقاب الإعراب والبناء ؟ قيل : ثمانية ^(٦) ، فأربعة للإعراب ، ١٥

(١) في (ظ) : قولهم .

(٢) سورة طه الآية ١٥ .

(٣) زاد في (ق) : « أبكاراً » .

(٤) الواقعة : ٣٧ .

(٥) في (ق) : فنقول .

(٦) في (ق) و (ظ) : ثمانية ألقاب : أربعة .

وأربعة للبناء ، والقاب^(١) الإعراب : رفع ، ونصب ، وجر ،
 وجزم ، والقاب البناء : ضم ، وفتح ، وكسر ، ووقف ، وهي
 وإن كانت ثمانية في المعنى ، فهي أربعة في الصورة . فإن قيل :
 فلم كانت أربعة ؟ قيل : لأنه ليس إلا حركة أو سكون ،
 ٥ فالحركة ثلاثة أنواع : التضم والفتح والكسر ، فالتضم من الشفتين
 والفتح من أقصى الخلق ، والجر من وسط الفم ، والسكون هو
 الرابع . فإن قيل : هل حركات الإعراب أصل لحركات البناء
 أو حركات البناء أصل لحركات الإعراب ؟ قيل : يختلف
 النحويون في ذلك ؟ فذهب بعض النحويين إلى أن حركات
 ١٠ الإعراب هي الأصل وأن حركات البناء فرع عليها ، لأن الأصل
 في حركات الإعراب أن تكون للأسماء ، وهي الأصل ، فكانت
 أصلاً ، والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف
 وهي الفرع فكانت فرعاً ، وذهب آخرون إلى أن حركات البناء
 هي الأصل ، وحركات^(٢) الإعراب فرع عليها ، لأن حركات
 ١٥ البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها ، وحركات الإعراب تزول
 وتتغير ، وما لا يتغير أولى بأن يكون أصلاً مما يتغير . فإن
 قيل : هل الإعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات أو عن

(١) في (ق) و (ظ) : بالقاب .

(٢) في (ق) و (ظ) : وأن حركات .

غيرها؟ قيل : الإعراب والبناء ليسا عبادة عن هذه الحركات وإثما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للألف فيهما حظ ، ألا ترى أنك تقول في حدّ الإعراب : هو اختلاف أواخر الكلام باختلاف العوامل ، وفي حدّ البناء : لزوم أواخر الكلام بحركة أو سكون؟ ولا خلاف أن الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين ، وإثما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للألف فيهما حظ ، والذي يدلّ على ذلك أن هذه الحركات إذا وجدت بغير صفة الاختلاف لم تكن للإعراب ، وإذا وجدت بغير صفة اللزوم لم تكن للبناء ، فدلّ على أن الإعراب هو الاختلاف ، والبناء هو اللزوم ، والذي يدلّ على صحة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء ، فيقال : ١٠ حركات الإعراب ، وحركات البناء ، ولو كانت الحركات أنفسها هي الإعراب أو البناء لما جاز أن يضاف^(١) إليه ، لأن إضافة الشيء إلى نفسه لا يجوز ، ألا ترى أنك لو قلت : حركات الحركات لم يجوز ؟ فلما جاز أن يقال^(٢) : حركات الإعراب ، وحركات البناء دلّ على أنها غيرهما^(٣) ، فأعرفه تصب^(٤) إن شاء الله تعالى . ١٥

(١) في (ق) : تضاف .

(٢) في (ظ) : يقول .

(٣) في (ق) غيرها ، وفي (ظ) : أنها غيرها .

(٤) لم يات هذا الفعل في (ق) و (ظ) في كل الأبواب .

الباب الثالث

باب المعرب والمبني

إن قال قائل : ما المعرب والمبني ؟ قيل : أما المعرب فهو ما تغير آخره بتغير العامل فيه لفظاً أو محلاً ، ^(١) وهو على ضربين . اسم متمكن ، وفعل مضارع ، فالاسم المتمكن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه ، والفعل المضارع ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي : الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء . فإن قيل : لم ^(٢) زيدت هذه الحروف ^(٣) دون غيرها ؟ قيل : ^(٤) الأصل أن تزداد حروف المد واللين ، وهي الواو والياء . ١. والألف ، إلا أن الألف لما لم يمكن زيادتها أولاً ، لأن الألف لا تكون إلا ساكنة ، والابتداء بالساكن محال ، أبدلوا منها الهمزة ، لقرب مخرجيهما ، لأنها هـ واو ^(٥) يخرجان من أقصى الحلق ، وكذلك ^(٦) الواو أيضاً ، لما لم يمكن ^(٧) زيادتها

(١) في (ق) و (ظ) : تقدروا .

(٢) في (ق) : فلم .

(٣) في (ق) و (ظ) : الأحرف .

(٤) في (ق) و (ظ) : لأن الأصل .

(٥) في (ق) : الياء والواو .

(٦) في (ق) و (ظ) : هوائيتان .

(٧) في (ق) : وكذا .

(٨) في (ق) : يمكن .

أولاً ، لأنه ليس في كلام العرب واو زيدت أولاً ، فأبدلوا^(١)
منها التاء ، لأنها تبدل منها كثيراً ، ألا ترى أنهم قالوا : تراث ،
وتجاه ، وتخمه ، وتيقور^(٢) ، وتولج ، قال الشاعر :
« متخذاً في^(٣) ضَمَوَاتِ^(٤) توأجا »

وهو بيت الصائد ، والأصل : وراث ، ووجه ، ووخة ، ووهمة .
ويقور لأنه من الوقار ، و : وولج لأنه من الولج ، فأبدلوا
التاء من الواو في هذه المواضع كلها ، وكذلك^(٥) ههنا . وأما
الياء فزيدت لأنها لم يعرض فيها ما يمنع^(٦) زيادتها كما عرض
في الألف والواو ، وأما النون فأما زيدت لأنها تشبه حروف
المد واللين ، وتزاد معها في باب : الزيدتين ، والزيدتين^(٧) ، ١٠

(١) في (ق) و(ظ) : أبدلوا .

(٢) التيقور : الوقار فيقول منه ، والتاء مبدلة من واو .

(٣) في (ق) و(ظ) : من .

(٤) صدر بيت لجريز بن عطية من قصيدة يهجو بها البعيث المجاشعي ، وتتمته :
« أردى بني مجاشع وما نجا »

والضَمَوَات جمع ضمة : وهو شجر بالبادية ، وضعا : اختبأ واستتر ،
والتولج والدولج : الكتناس كما في اللسان « وفي ديوان جرير : التولج
والدولج واحد وهو ما انكسر فيه أي دخل .

(٥) في (ق) : فكذا . وفي (ظ) : فكذلك .

(٦) في (ق) و (ظ) : من زيادتها .

(٧) ذكر في (ظ) : التي فقط ، وقد يكون الجمع لأن الكلمة غير مشكولة .

والتحقيق في ترتيب هذه الأحرف ^(١) أن تقدم الهمزة ثم النون ثم التاء ثم الياء ، وذلك لأن الهمزة للتعلم وحده ، والنون للتعلم ولمن معه ، والتاء للمخاطب ، والياء للغائب ، والأصل أن يجبر الإنسان عن نفسه ، ثم عن نفسه ^(٢) وعن معه ، ثم المخاطب ، ثم الغائب ، فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الأحرف ^(٣) في أول الفعل المضارع .

فإن قيل : هل ^(٤) الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب أم ^(٥) هو أصل ؟ قيل : لا بل هو ^(٦) محمول على الاسم في الإعراب ، وليس بأصل فيه ، لأن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف ، وذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، فلم تعرب لالتبس هذه المعاني بعضها ببعض ، يدل ذلك ^(٧) على ذلك أنك لو قلت : « ما أحسن زيداً » لكنت متعجباً ، ولو قلت : « ما أحسن زيد » لكنت نافياً ، ولو

(١) في (ظ) : الحروف .

(٢) سقط من (ظ) قوله : ثم عن نفسه .

(٣) في (ق) و (ظ) : فالفعل .

(٤) في (ق) و (ظ) : أو .

(٥) سقطت كلمة (هو) من (ظ) .

(٦) في (ظ) : بدل .

قلت ، « ما أحسن زيد ؟ » لكنت مستفها (عن أي شيء منه حسن ^(١)) ، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي ، والتفي بالاستفهام ، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض وإزالة الالتباس واجب . وأما الأفعال والحروف فإنها تدل على ما وضعت له بصيغها ، فمدم الإعراب لا يخل عما فيها ، ولا يورث لبساً فيها ، والإعراب زيادة ، والحكيم لا يريد زيادة ^(٢) لغير فائدة .

فإن قيل : فإذا كان الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنياً ، فلم يحمل على الاسم في الإعراب ؟ قيل : إنما حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لأنه ضارع الاسم ، ولهذا سمي ^(٣) -ضارعاً ، والمضارعة : المشابهة ، ومنها سمي الضرع ضرعاً لأنه يشابه أخاه ^(٤) ، ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم ^(٥) من خمسة أوجه : الوجه الأول : أنه يكون شائعاً فيتخصص ^(٦) ، كما أن الاسم يكون ^(٧) شائعاً فيتخصص ، ألا ترى أنك تقول :

- (١) سقط من (ق) و(ظ) ما بين اللامين .
- (٢) في (ق) و(ظ) : « لا يزيد شيئاً » ولعله أصح .
- (٣) في (ق) : صاحبه ، وفي (ظ) : مثابه صاحبه .
- (٤) في (ظ) : بين الاسم والفعل .
- (٥) في (ظ) : فيخصص .
- (٦) سقط فعل (يكون) من (ظ) وهو سهو من التامخ .

« يقوم » فيصلح للحال والاستقبال ، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال ، كما أنك تقول : « رجل » فيصلح لجميع الرجال ، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه ؟ فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه ، كما أن الاسم اختص بعد شياعه ، فقد شابه من هذا الوجه .

الوجه ^(١) الثاني : أنه يدخل ^(٢) عليه لام الابتداء كما يدخل ^(٣) على الاسم ، ألا ترى أنك تقول : « إن زيدا يقوم » كما تقول « إن زيدا لقائم » ، ولام الابتداء تختص بالأسماء ، فلهذا دخلت على هذا الفعل ، دل على مشابهة بينهما ؛ والذي يدل على ذلك أن فعل الأمر ، والفعل الماضي لما بُعِدَا ^(٤) عن شبه الاسم ، لم تدخل هذه اللام عليهما ^(٥) ، ألا ترى أنك لو قلت : « لَا كَرِيمٌ زيدا يأمرو » أو ^(٦) « إن زيدا لقام ^(٧) » لكان ^(٧) خلفا من الكلام .

(١) في (ق) و (ظ) : والوجه .

(٢) في (ق) : تدخل .

(٣) في (ق) : بَعْدَ وهو سهو .

(٤) في (ظ) : عليها ، وهو سهو .

(٥) في (ق) و (ظ) : وإن زيدا .

(٦) في (ظ) : القائم وليس فيه شاهد .

(٧) في (ق) و (ظ) : لكان ذلك .

- والوجه الثالث : أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال ،
فأشبه الأسماء المشتركة ، كالعين ينطلق ^(١) على العين الباصرة ،
وعلى عين الماء ، وعلى ^(٢) غير ذلك .
- والوجه الرابع : أن ^(٣) يكون صفة كما يكون الاسم ^(٤)
كذلك ، تقول : « مررت برجل يضرب » كما تقول : « مررت
برجل ضارب » فقد قام « يضرب » مقام « ضارب » ^(٥) .
- والوجه الخامس : هو ^(٦) أن الفعل المضارع يجري على اسم
الفاعل في حركاته وسكونه ، ألا ترى أن « يضرب » على وزن
« ضارب » في حركاته وسكونه ولهذا يعمل الاسم ^(٧) الفاعل
عمل الفعل . فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه ، ١٠
استحق جملة الأعراب الذي هو الرفع والنصب والجزم .
ولكل واحد من هذه الأنواع عامل يختص به ، وأما ^(٨)

(١) في (ق) : تنطلق .

(٢) في (ق) و (ظ) : إلى غير .

(٣) في (ق) و (ظ) : أنه .

(٤) في (ق) : كما أن الاسم يكون صفة كذلك .

(٥) سقط من (ظ) قول المؤلف : فقد قام ... ضارب .

(٦) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٧) في (ق) و (ظ) : اسم الفاعل .

(٨) في (ق) و (ظ) : أما .

عامل الرفع فاختلف فيه النحويون ^(١) ، فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم ، وهو عامل معنوي لالفظي ، فأشبهه الابتداء ، فكما ^(٢) أن الابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ^(٣) ما أشبهه . فإن قيل : هذا ينقض بالفعل الماضي ، فإنه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع ^(٤) . قيل : إنما لم يرتفع ^(٥) لأنه لم يثبت له استحقاق (جملة) ^(٦) الإعراب ، فلا يمكن هذا العامل موجباً له الرفع ، لأنه نوع منه بخلاف الفعل المضارع فإنه يستحق جملة الإعراب للمساوية التي ذكرناها قبل ، فبان الفرق بينهما . وأما الكوفيون ^(٧) فذهبوا إلى أنه يرتفع بالزوائد التي

(١) في (ق) و (ظ) : النحويون فيه .

(٢) في (ق) و (ظ) : وكما .

(٣) في (ق) : فكذلك .

(٤) في (ق) و (ظ) : ولا يرفع .

(٥) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٦) في الأشتوني : الرفع له التجرد كما ذهب إليه حذاق الكوفيين ، منهم

الفراء : لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ولا نفس المضارعة ،

كما قال ثعلب : ولا حروف المضارعة كما نسب للكاسي ، واختار

المنصف (أي ابن مالك) الأول (أي التجرد) (ج ٢/٣) . وقال ابن

هشام في أوضعه : رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم ، وفاقاً

للبراء : لا حاوله محل الاسم خلافاً للبصريين لانقاضه بنحو : هتلا

تفعل (أي لأن الاسم لا يحل بعد أداة التفضي) (ج ٢/٢٨١) .

- في أوله ، وهو قول الكسائي^(١) ، وذهب القراء إلى أنه يرتفع سلامته من العوامل الناصبة والجازمة . فأما قول الكسائي فظاهر الفساد ، لأنه لو كان الزائد^(٢) هو الموجب للرفع ، لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده ، لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع ، فأمّا وجب نصبه بدخول النواصب ، وجزمه بدخول الجوازم ، دلّ على أن الزائد ليس هو العامل . وأما قول القراء فلا ينفك من ضعف ، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع ، لأنه قال : سلامته من العوامل الناصبة والجازمة ، والرفع قبل النصب والجزم ، فلمّا كان هذا القول ضعيفا . وأما عوامل النصب فنحو : أن وان وكى وإذن (وحتى)^(٣) . وأما عوامل الجزم فنحو : لم ، ولما ، ولام الأمر ، ولا في النهي . وعوامل النصب والجزم موضع تذكرها فيه إن شاء الله تعالى . وأما المبني فهو ضد العرب ، وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه فمن ذلك : الاسم غير المتمكن ، والفعل غير المضارع^(٤) . فأما الاسم غير

(١) جاءت العبارة في (ق) و (ظ) كما يلي : وأما الكوفيون فاختلّفوا فذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله ، وذهب القراء ...

(٢) في (ق) و (ظ) : في أوله .

(٣) سقطت من (ق) و (ظ)

(٤) في (ظ) والفعل المضارع وهو سهو .

المتمكن فنحو مَنْ ، وَكَمْ ، وَقَبْلُ ، وَبَعْدُ ، وَأَيْنَ ، وَكَيْفَ
وَأَمْسٍ ، وهؤلاء ، وإنما بنيت هذه الأسماء لأنها أشبهت
الحروف ، وتضمنت معناها ^(١) ، فأما : « مَنْ » فإنها بنيت
لأنها لا تخلو : إما ^(٢) أن تكون استفهامية ، أو شرطية ،
أو اسماً موصولاً ، أو نكرة موصوفة ، فإن ^(٣) كانت استفهامية
فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت شرطية فقد
تضمنت معنى حرف الشرط ، وإن كانت اسماً موصولاً فقد
تنزلت منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني* ، وإن كانت نكرة
موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصوفة ^(٤) . وأما « كَمْ » فإنها بنيت لأنها
١٠ لا تخلو : إما أن تكون استفهامية أو خبرية ، فإن كانت استفهامية
فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت خبرية فهي نقيضة
« رَبِّ » لأن « رَبِّ » للتقليل ، و « كَمْ » للتكثير ، وهم يحملون
الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره . وأما مَنْ وَكَمْ فبنيت ^(٥)
على السكون لأنه الأصل في البناء ، ولم يمرض فيها ما يوجب

(١) في (ق) : أو تضمنت معناها وفي (ظ) : أو تضمنت معانيها .

(٢) في (ق) : مَنْ أَنْ :

(٣) في (ظ) : إِنْ .

(٤) في (ق) و(ظ) الموصولة .

(٥) في (ق) و(ط) : وبنيت « مَنْ » و « كَمْ » .

- بناهما على حركة ، فبقيا على الأصل . وأما : قَبِلَ وبعْدُ
فإنما بنا ، لأن الأصل فيها أن يستعملا مضافين إلى ما بعدهما ،
فما اقتطعا عن الإضافة ، - والمضاف مع ^(١) المضاف إليه بمنزلة
كلمة واحدة - فنزلا منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني ،
قال الله تعالى : « لِّلّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ » ^(٢) و « مِنْ بَعْدُ » ^(٣) وإنما
بنا على حركة لأن كل واحد منهما كان له حالة إعراب
قبل البناء ، فوجب أن يبنيا على حركة تمييزاً ^(٤) لهما على ما بني
وليس له حالة إعراب نحو « مَنْ » و « كَمْ » ، وقيل : إنما بنا
على حركة لالتقاء الساكنين . والقول الصحيح ^(٥) هو الأول .
فإن قيل : فلم كانت الحركة ضمة ؟ قيل : لوجهين : أحدهما
أنه لما حذف المضاف إليه بنا على أقوى الحركات وهي الضمة ^(٦) ،
تمويضاً عن المحذوف ، وتقوية لهما ، والوجه الثاني : إنما بنوها
على الضم لأن النصب والجر يدخلها « نحو : جئت قبلاًك ومن
قبلك » ، وأما الرفع فلا يدخلها البتة ، فلو بنوها على الفتح
والكسر ^(٦) لا لبست حركة الإعراب بحركة البناء ، فبنوها ١٥

(١) في (ظ) : والمضاف إليه .

(٢) الروم : ٤

(٣) في (ق) و(ظ) : تمييزاً .

(٤) سقطت هذه الكلمة من (ق) و(ظ) .

(٥) في (ق) : وهو الضم ، وفي (ظ) : وهو الضمة .

(٦) في (ق) و(ظ) أو الكسر .

على حركة لا تدخلها وهي الضمة ، لثلاثين ^(١) حركة الإعراب بحركة البناء . وأما أين وكيف فإنما بنيا [على الفتح ^(٢)] لأنها تضمننا معنى حرف الاستفهام « لأن » أين « سؤال عن المكان » و « كيف » سؤال عن الحال ، فلما تضمننا معنى حرف الاستفهام ، وجب أن يبنيا ، وإنما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين ، وإنما كانت الحركة فتحة لأنها أخف الحركات . وأما « أمس » فإنما بنيت لأنها تضمنت معنى لام التعريف ، لأن الأصل في « أمس » الأمس ، فلما تضمنت معنى اللام ، تضمنت معنى الحرف ، فوجب أن تبنى . وإنما بنيت على حركة لالتقاء الساكنين ، وإنما كانت الحركة كسرة لأنها الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين . ومن العرب من يجعل « أمس » معدولة عن لام التعريف فيجعلها غير مصروفة ^(٣) ، قال الشاعر :

لقد رأيت عجبا منذ أمس
عجائزا مثل السعالي قهسا
يا كان ما في رحاين ههنا
لا ترك الله لمن ضرسا ^(٤)

(١) في (ق) ثلثين .

(٢) سقط من (ق) و (ظ) ما بين القوسين .

(٣) أي معربة بالضم رفعا وبالفتح نصبا وجرا ، والسعالي (بفتح السين) جمع سعاة (بكسرهما) وهي الغول وقد أشد سيبويه البيت الأول وذكر الأعم في شرح شواهد البيت الثاني ، ونجد هذه الأبيات في باب ما لا ينصرف من كتب النحو ، ولم أقف على قائلها .

(٤) في (ظ) : يا كان ما يلقى لمن ههنا ، وقد سقط البيت الثاني من (ق) .

وأما «هؤلا» فإنما بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة وإن لم ينطق به ، لأن الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف كالشرط ، والتفني ، والتمني ، والمطف ، إلى غير ذلك من المعاني ، إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا «هؤلا» معنى حرف الإشارة ، فبنوها ، ونظير «هؤلا» «ما» التي في التعجب فإنها بنيت لتضمنها ، معنى حرف التعجب ، وإن لم يكن لها ^(١) حرف ينطق به ، لأن الأصل في التعجب أن يكون بالحرف كغيره من المعاني ، إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ، ضمنوا «ما» معنى حرف التعجب فبنوها كما بنوا «ما» إذا تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط ، فكذلك ^(٢) ههنا .

١٠

وأما الفعل غير المضارع ، فهو على ضربين : أحدهما الفعل الماضي ، والآخر فعل الأمر ، فأما الفعل الماضي فنحو ، ذهب ، وعلم ، وشرف ، واستخرج ، ودحرج ، وأخرت نجم ^(٣) ،

(١) في (ق) و (ظ) : له وهو الصواب .

(٢) في (ظ) وكذلك .

(٣) أخرت نجم : أراد الأمر ثم رجع عنه ، والقوم أو الإبل اجتمع بعضها على

وأما فعل الأمر فنحو : اذهب ، واعلم ، واشرف ، واستخرج ،
ودخرج ، واحرنجم ، وسنذكره ^(١) لم بني فعل الماضي على
الفتح ، ولم بني فعل الأمر على الوقف ، وخلاف النحويين فيه ،
في يابه إن شاء الله تعالى . وأما الحروف فكلها مبنية لم يعرب
منها شيء ^(٢) لبقائها على أصلها في البناء ، فأعرفه ذهب إن
شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : وسنذكر .

(٢) في (ق) : نبي كالأفعال .

الباب الرابع

باب إعراب الاسم المفرد

إن قال قائل : على كم ضرباً ^(١) الاسم المفرد ؟ قيل : على ضربين : صحيح ، ومعتل . فالصحيح في عرف النحويين ما لم يكن آخره ألفاً ، ولا ياء قبلها كسرة ، نحو : رجل ، و فرس ، وما أشبه ذلك ؛ وهو على ضربين : منصرف ، وغير منصرف ، فالمنصرف ما دخله الحركات الثلاث مع التنوين ، نحو : هذا زيدٌ ، ورأيت زيداً ، وصررت يزيدٍ ، وهذا الضرب يسمى «الأمكن» وقد يسمى أيضاً «متمكناً» . فإن قيل : لم جعلوا التنوين علامة للصرف دون غيره ؟ قيل : لأن أولى ما يزداد ^(٢) حروف المدة واللين ، وهي الألف ، والياء ، والواو ، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها ^(٣) ، ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياء في الجر لانكسار ما قبلها ؟ وكذلك حكم الياء والألف في الاعتلال ، والانتقال من حال إلى حال ؛ وكان ^(٤) التنوين أولى من غيره لأنه خفيف يضارع حروف العلة ^(٥) ألا ترى أنه

(١) لا يخفى أن «كم» الاستفهامية ، تميز بنصب مفرد كما ترى هنا .

(٢) في ق و (ظ) زيادة : (إلى التنوين ، لما يلزم من اعتلالها وانتقالها) .

(٣) في (ظ) : فكان .

غنة في الخشوم ، وأنه ^(١) لا معتمده في الحلق ، فأشبه الألف
إذ كان حرفاً هوائياً . فإن قيل : فلماذا ^(٢) دخل التنوين
الكلام ^(٣) ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيبويه
إلى أنه دخل الكلام علامة للأخف عليهم ، والأمكن عندهم
وذهب بعضهم ^(٤) إلى أنه دخل فرقاً بين الاسم والفعل ^(٥) ، وذهب
آخرون إلى أنه دخل فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف .

وأما غير المنصرف فما لم يدخله الجر مع التنوين ، وكان
ثانياً من وجهين ^(٦) ، نحو : مررت بأحمد وإبراهيم ، وما أشبه
ذلك . وإنما منع هذا الضرب من الأسماء الصرف لأنه يشبه
١٠ الفعل ، فمنع من التنوين ، ومن ^(٧) الجر تبعاً للتنوين لما بينهما
من المصاحبة ، وذهب بعضهم ^(٨) إلى أنه منع الجر لأنه أشبه
الفعل ، والفعل لا يدخله جر ولا تنوين ، فكذلك ^(٩) ما أشبهه ،

(١) في (ق) : فإنه .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولماذا .

(٣) في (ظ) : في الكلام .

(٤) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

(٥) في (ق) و (ظ) : الفعل والاسم .

(٦) في (ق) و (ظ) : جهتين .

(٧) في (ق) و (ظ) : ومنع من .

(٨) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

(٩) في (ظ) : وكذلك .

وهذا الضرب سمي^(١) « المتمكن » ولا يسمى « أمكن »
 وكل^(٢) « أمكن متمكن » وليس كل متمكن أمكن .
 فإن قيل : فلم يدخل^(٣) الجر مع الألف واللام ، أو
 الإضافة^(٤) ؟ قيل : للأمن من دخول التنوين مع الألف واللام
 والإضافة^(٥) ، وسترى هذا في موضعه إن شاء الله تعالى .
 والمعتل : ما كان آخره ألفاً ، أو ياء قبلها كسرة ، وهو
 على ضربين : منقوص ، ومقصور ، فالمنقوص^(٦) : ما كانت
 في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة ، وذلك نحو : القاضي ، والداعي
 فإن قيل : فلم يسمى منقوصاً ؟ قيل : لأنه نقص الرفع والجر ،
 تقول : « هذا قاض يافى » ومررت بقاض^(٧) « والأصل : ١٠
 هذا قاضي » ومررت بقاضي ، إلا أنهم استقلوا الضمة والكسرة
 على الياء فحذفوهما ، فبقيت^(٨) الياء ساكنة ، والتنوين ساكناً ،
 فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين ، وكان حذف الياء أولى من

(١) في (ق) و(ظ) يسمى .

(٢) في (ق) : فكل .

(٣) في (ق) : دخلته .

(٤) في (ظ) والإضافة .

(٥) في (ق) أو الإضافة .

(٦) في (ق) و(ظ) : أما المنقوص . فما .

(٧) في (ق) و(ظ) : يافى .

(٨) في (ظ) : وبقيت .

حذف التنوين لوجهين : أحدهما أن الياء إذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها وهي الكسرة ، بخلاف التنوين فإنه لو حذف ، لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه ، فلما وجب حذف أحدهما ، كان حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه أولى . والثاني أن التنوين دخل لمعنى وهو الصرف ، وأما الياء فليست كذلك ، فلما وجب حذف أحدهما ، كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما ^(١) دخل لمعنى . وأما إذا كان منصوباً فهو بمنزلة الصحيح ، لحقة الفتحة . فإن قيل : الحركات كلها تستثقل على حرف العلة ، بدليل قولهم : باب وثاب ، والأصل فيها : بواب ، ونائب ، إلا أنهم استقلوا الفتحة على الواو والياء ، فقلبوا كل واحدة منها ألفاً . قيل : الفتحة في هذا البحر ^(٢) لازمة ليست بعارضة ، بخلاف الفتحة التي على ياء « قاض » فإنها عارضة وليست بلازمة ، فلماذا المعنى استقلوا الفتحة نحو ^(٣) : باب وثاب ولم يستقلوها في نحو : قاض . فإن وقفت على المرفوع والمجرور ١٥ من هذا الضرب ، كان لك فيه مذهبان : إسقاط الياء ، وإثباتها ، واختلف النحويون في الأجود منها ، فذهب سيبويه إلى أن

(١) في (ق) و (ظ) : أولى ■ دخل لمعنى .

(٢) في (ق) و (ظ) : النحو .

(٣) في (ق) و (ظ) : في نحو .

حذف الياء أجود إجراءً للوقف على الوصل ، لأن الوصل هو الأصل ، وذهب يونس إلى أن إثبات الياء أجود ، لأن الياء إنما حذفت لأجل التنوين ، ولا تنوين في الوقف ، فوجب رد الياء ، وقد قرأ بعض ^(١) القراء قوله ^(٢) تعالى : « مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ » ^(٣) بغير ياء ، وقد قرأ بعضهم بالياء .
فإن ^(٤) كان منصوباً ، أبدلت من تنوينه ألفاً كسائر الأسماء ^(٥) المنصرفة الصحيحة ، فتقول : « رأيت قاضياً » كما تقول : « رأيت ضارباً » . وإن ^(٦) كان فيه ألف ولام ، كان حكمه في الوصل حكم ما ليس فيه ألف ولام في حذف الضمة والكسرة ، ودخول الفتحة ، وكان لك أيضاً في الوقف في حالة الرفع والجر إثبات ^(٧) الياء وحذفها ، وإثباتها ^(٨) أجود الوجهين ، لأن التنوين لا يجوز أن يثبت ^(٩) مع الألف واللام « وإذا زال علة إسقاط الياء ،

(١) في (ق) و (ظ) قرأ بها القراء .

(٢) في (ق) و (ظ) : قال الله تعالى .

(٣) النحل : ٩٦

(٤) في (ق) و (ظ) : وإن .

(٥) في (ق) و (ظ) : كالأسماء .

(٦) في (ق) و (ظ) : فإن .

(٧) في (ق) و (ظ) : وإثبات الياء .

(٨) في (ظ) يكتب .

وجب أن تثبت ؛ وكان بعض العرب يقف بغير ياء ، وذلك أنه قدّر حذف الياء في « قاض » ونحوه ، ثم أدخل عليه الألف واللام ، وبقي الحذف على حاله ، وهذا ضعيف جدا ، وقد قرأ^(١) بعض القرّاء (في قوله تعالى^(٢)) : «^(٣) أجيب دعوة الداع إذا دعان^(٤) » . فإن كان منصوباً لم يكن الوقف عليه إلا بالياء ، قال الله تعالى : «^(٥) كلاً إذا بدأتم التراقي^(٦) » وذلك لأنّه نزل بالحركة منزلة الحرف الصحيح ، فيخص^(٧) بها من الحذف .

وأما المقصور فهو المختص بألف مفردة في آخره ، نحو : الهوى ، والهدى^(٨) ، والدنيا ، والأخرى ، وسمي مقصوراً لأن حركات الإعراب قصرت عنه ، أي حبست ، والقصّر : الحبس ، ومنه يقال : امرأة مقصورة ، وقصيرة ، وقصورة ، قال^(٩) الله تعالى^(١٠) :

(١) في (ق) : قرأ به .

(٢) في (ق) و (ظ) : قال الله تعالى .

(٣) البقرة : ١٨٦ .

(٤) في (ظ) أجيبوا دعوة الداع ، وفي (ق) : إلى قوله : الداع .

(٥) القيامة : ٣٦ .

(٦) في (ق) و (ظ) : فتعصّن .

(٧) في (ق) : الهدى والهوى .

(٨) في (ق) و (ظ) : وقال .

(٩) الرحمن : ٧٢ .

« حور مقصورات في الخيام » أي محبوسات ، وقال الشاعر ^(١) :
 وأنت التي حببت كل قصيرة إلي ولم تشعري ^(٢) بذلك القصائر
 عنيت قصيرات المجال ولم أرد ^(٣) قصائر الخطأ ، ثم النساء البحائر ^(٤)
 ويروى : قصورة ، والبهائر : القصائر ^(٥) بمعنى واحد . وهو
 على ضربين : منصرف وغير منصرف ، فالمنصرف ما دخله
 التنوين ، نحو ^(٦) : هذه عصاً ورحي ^(٧) ، ورأيت عصاً
 ورحي ^(٨) ، ومررت بعصاً ورحي ^(٩) ، والأصل فيه : عَصَوُ ،
 ورَحِي ^(١٠) ، إلا أن الواو والياء ^(١١) ، لما تحركتا وانفتح ما
 قبلهما ، قلبا ألفين ، وحذفت الألف منها ، لسكونها وسكون
 التنوين ، وكان حذفها أولى لما ذكرناه في ^(١٢) حذف الياء ،

(١) هو كثيّر عَزَّة ، الشاعر التميمي المشهور (م ١١٠٥)

(٢) في (ق) يعلم ، وفي (ظ) : تعلم .

(٣) في (ق) و (ظ) : البهائر . البهائر جمع 'بَحْرٌ' وهو القصير المجتبع
 الخلق وفي رواية : البهائر وفي القاموس البهيرة بالفم : القصيرة كالبهيرة

(٤) في (ق) و (ظ) : ويروى ، البحائر ، وهما بمعنى واحد .

(٥) في (ق) و (ظ) : وذلك نحو .

(٦) في (ق) و (ظ) : رحي وعصا .

(٧) في (ق) و (ظ) : الياء والواو .

(٨) في (ق) : من .

نحو^(١) : قاض . فإن وقفت على شيء من هذا النصيب^(٢) ،
 فقد اختلف النحويون فيه على مذاهب ، فذهب سيبويه إلى
 أن الوقف في حالة الرفع والجر على الألف المبدلة من الحرف
 الأصلي^(٣) ، وفي حالة النصيب على الألف المبدلة من التنوين
 عملاً للمعتل على الصحيح ، وذهب أبو عثمان المازني إلى أن
 الوقف في الأحوال الثلاثة ، على الألف المبدلة من التنوين
 لأنهم إنما خصوا الإبدال بحال النصيب في الصحيح^(٤) لأنه يؤدي
 إلى الألف التي هي أخف الحروف ، ولم يبدلوا في حالة^(٥)
 الرفع والجر لأنه يقضي إلى الثقل واللبس ، وذلك غير موجود
 هنا ، لأن ما قبل التنوين هنا لا يكون إلا مفتوحاً ، فأبدلوا
 منه ألفاً ، لأنه لا يجلب ثقلًا ، ولا يجلب^(٦) لبساً ، وذهب
 أبو سعيد السيرافي إلى أن الوقف في الأحوال الثلاثة على
 الألف المبدلة من الحرف الأصلي^(٧) ، وذلك لأن بعض القراء
 يملونها في قوله تعالى « أو أجد على النار هدى » ولو كانت

(١) في (ق) و (ظ) : من نحو .

(٢) في (ق) و (ظ) : الضرب .

(٣) في (ق) و (ظ) : حال .

(٤) في (ق) و (ظ) : يوجب .

مبدلة من التنوين لما جازت (هنا^(١)) إمالتها « ألا ترى أنك لو أملت الألف في نحو : رأيت عمرا ، لكان غير جائز ؟ فله^(٢) جازت الإمالة هنا ، دل على أنها مبدلة من الحرف الأصلي لامن التنوين .

وغير المتصرف : ما لم يلحقه التنوين ، وذلك نحو : حبلى^٥ وبشرى^٦ وسكرى^٧ ، وثبت فيه الألف وصلًا ووقفًا ، إذ ليس يلحقها تنوين تحذف من أجله ، فإن لقيها ساكن من كلمة أخرى ، حذفت لالتقاء الساكنين .

فإن قيل : فلم أعربت الأسماء الستة المعتلة بالحروف وهي أسماء مفردة ؟ قيل : إنما أعربت بالحروف توطئة^(٨)^{١٠} لما يأتي من باب التثنية والجمع . فإن قيل : فإم كانت هذه الأسماء أولى بالتوطئة^(٩) من غيرها ؟ قيل : لأن هذه الأسماء منها ما تغلب^(١٠) عليه الإضافة ، ومنها ما تلزمه الإضافة ، فماتغلب عليه^(١١) : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، وما تلزمه الإضافة : فوك ، وذو مال ، والإضافة فرع على الأفراد ، كما^{١٥}

(١) سقطت من النسختين .

(٢) في (ظ) : ولما .

(٣) في (ق) و (ظ) : نوطيداً .

(٤) في (ق) و (ظ) : بالتوطيد .

(٥) في (ق) و (ظ) : يغلب .

(٦) في (ق) و (ظ) : فما يغلب عليه الإضافة .

أن التثنية والجمع فرع على المفرد، فلما وجدت المشابهة بينها^(١) من هذا الوجه، كانت أولى من غيرها؛ ولذا وجب أن تعرب بالحروف لهذه المشابهة أقاموا كل حرف مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع، والألف علامة للنصب، والياء علامة للجر؛ وذهب الكوفيون إلى أن الواو والضمة قبلها علامة للرفع، والألف والفتحة قبلها علامة للنصب، والياء والكسرة قبلها علامة للجر، فجعلوه معرباً من مكانين، وقد يبدأ فسادُه في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. وذهب بعض التحويين إلى أن هذه الأسماء إذا كانت في موضع رفع، كان فيها نقل^(٢) بلا قلب، وإذا كانت في موضع نصب كان فيها قلب بلا نقل^(٣)، وإذا كانت في موضع جر كان فيها نقل^(٤) وقلب؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «هذا أبوك» كان الأصل فيه: «هذا أبوك» فنقلت الضمة من الواو إلى ما قبلها، فكان فيه نقل بلا قلب، وإذا قلت: «رأيت أباك» كان الأصل فيه: «رأيت أبوك» فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً^(٥)، فكان فيه قلب بلا نقل، وإذا قلت: «مررت بأبيك» كان الأصل فيه: «مررت بأبوك» فنقلت

(١) في (ق) و (ظ): بينها المشابهة.

(٢) في (ظ): نقل.

(٣) في (ق): نقلت ألفاً.

الكسرة من الواو إلى ما قبلها ، وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فكان فيه نقل وقلب ؛ وذهب بعض النحويين إلى أن الياء والواو والألف ^(١) نشأت عن إشباع الحركات كقول الشاعر :

الله يعلم أنا في تلقينا ^(٢) يوم الفراق إلى إخواننا صور ^(٣) .
وأني حيثما ين الهوى بصري من حيث ما سلكوا أدنوا فأنظرو
أراد : فأنظر ، فأشبع الضمة فنشأت الواو . وكما قال الآخر في إشباع الفتحة :

وأنت من الفوائل حين ترمي ومن ذم الرجال بمنزج ^(٤)
أراد : بمنزج ، فأشبع الفتحة فنشأت الألف . وقال ^(٥) ١٠
الآخر في إشباع الكسرة :
تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ففي الدراهم تنقاد الصياريف ^(٦)

(١) في (ق) : الواو والألف والياء وفي (ظ) : الواو والياء .

(٢) في (ق) و (ظ) : تلقنا .

(٣) في لسان العرب : صَوْرٌ يَتَصَوَّرُ صَوْرًا وهو أٌصُور : مال ، (وأورد البيت ولم يعزه) وقال : صُور ، جمع أٌصُور وهو المائل العنق اهـ .

(٤) في هامش (ق) : وفي نسخة أخرى : بمنزاج وبمنزج بالجيم . أنت بمنزج من كذا أي يبعد منه . والبيت لابن هرمة يروي ابنه (م ١٥٠) .

(٥) في (ق) و (ظ) : وكما قال .

(٦) قال في اللسان : فأما قول الفرزدق ، وأورد البيت (ثم قال) : فعلی الضرورة لما احتاج إلى تمام الوزن ، أشبع الحركة ضرورة حتى صارت حرفاً اهـ .

أراد : الصيارف ، فأشبع الكسرة فنشأت الياء ، والشواهد في ^(١) إشباع الضمة والفتحة والكسرة كثيرة ^(٢) جدا ، وهذا القول ضعيف ، لأن إشباع الحركات إنما تكون ^(٣) في ضرورة الشعر كهذه الأبيات ، وأما في حالة الاختيار فلا يجوز ذلك بالإجماع ، فلما جاز ههنا في حالة الاختيار أن تقول : هذا أبوه ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه ، دلّ على أن هذه الحروف ما نشأت عن إشباع الحركات . وقد حكى ^(٤) عن بعض العرب أنهم يقولون : « هذا أبك ، ورأيت أمك » ، ومررت بأبك » من غير واو ، ولا ألف ، ولا ياء ، ويحكي ^(٥) عن بعض العرب أنهم يقولون : « هذا أباك ، ورأيت أمك » ، ومررت بأباك » بالألف في حالة الرفع والنصب والجر ، كقوله :

إن أباه وأبا أباه ^(٦)

والذي يعتمد عليه هو القول الأول ، وقد بينّا ذلك مستقصى في كتابنا الموسوم : « بالإسماء » ^(٧) في شرح الأسماء .

- (١) في (ق) و (ظ) : على .
- (٢) في (ظ) : كثير .
- (٣) في (ق) : يكون .
- (٤) في (ق) و (ظ) : وقد يحكى .
- (٥) في النسختين : أيضاً .
- (٦) قامة : « قد بلغا في المجد غايتها » وقائله أبو النجم العجلي من بني بكر بن وائل (م سنة ١٣٠) .
- (٧) في (ق) و (ظ) : بالأسماء .

الباب الخامس

باب التثنية والجمع

إن قال قائل : ما التثنية ؟ قيل : التثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين ، وأصل التثنية المطف ، تقول : « قام الزيدان » ، وذهب العمران « والأصل : « قام زيد وزيد » ، وذهب عمرو « وعمرو » إلا أنهم حذفوا أحدهما ، وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية ^(١) للايجاز والاختصار ، والذي يدل على أن الأصل هو المطف ، أنهم يفكّون التثنية في حال الاضطرار ، ويمدّون عنها إلى التكرار « كقول الشاعر ^(٢) :

كأن بين فكّهما والفكّ فارة مسك ذبحت في سكّ ^(٣) ١٠
وقال الآخر ^(٤) :

(١) في (ق) و (ظ) : طلباً .

(٢) في النسختين . كقوله : كأن بين خلفها ... (البيت الثاني) .

(٣) أورده في اللسان ولم يبره ، وفارة المسك هي : نافعة المسك أي وعازة .

والسك (بالضم) ضرب من الطيب . الفكّ : اللحي ج فكوك : وهما فكّان أعلى وأسفل .

(٤) في (ق) و (ظ) و كقول الآخر : كأن بين فكّها ... (البيت الأول) .

كان بين خلفها والخلف كشة أقمى في ييسر قف^(١٢)
وقال الراجز^(١٣) :

ليث وليث في مجال ضنك^(١٤)

أراد « ليثان » إلا أنه عدل إلى التكرار في حالة الاضطرار ،
لأنه الأصل .

فإن قيل : ما الجمع ؟ قيل : صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد
على الاثنين ، والأصل فيه أيضاً المطف كالتثنية ، إلا أنهم لما عدلوا
عن التكرار في التثنية طلباً للاختصار ، كان ذلك في الجمع أولى .
فإن قيل : فلم كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون
الحركات ؟ قيل : لأن التثنية والجمع فرع على المفرد^(١٥)
(والإعراب بالحروف فرع على الحركات ، فكما أعرب المفرد)^(١٦)
الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل ، فكذلك أعرب

(١) كشكت الحية : صانت من جلد هالامن فيها . وقف : المشب قفواً ييسر
والقف : ما ارتفع من الأرض والشجرة البالية البابة ، وقف : انضم بعضه
إلى بعض حتى صار كالقفة .

(٢) في (ق) و (ظ) : وكقول الآخر .

(٣) هذا الشطر يروى لوائلة بن الأسقع الصعالي (رض) في أبيات من الرجز
وعنى بالليث الأول ، نفسه ، وبالثاني بطريقاً من بطارقة الروم ، بارزاً في
غزوة خالد بن الوليد مرج الروم ، ففنه وائلة ، والصحيح أنه جعفر بن
مالك الحنفي . أوردته الشنيطي في الدور التوامع (ج ١ ص ١٨)
وأورد قصته .

(٤) سقط من (ظ) ما بين التوسين .

التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع ، فأعطي الفرع الفرع ، كما أعطي الأصل الأصل ؛ وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها ، لأنها أشبه الحروف بالحركات . فإن قيل : فلم خصوا التثنية في حال ^(١) الرفع بالألف ، والجمع السالم بالواو ، وأشرخوا بينهما في الجر والنصب ^(٢) ؟ • قيل : إنما خصوا التثنية بالألف ، والجمع بالواو ، لأن التثنية أكثر من الجمع لأنها تدخل على من يعقل ، وعلى ما لا يعقل ، وعلى الحيوان ، وعلى غير الحيوان من الجمادات والنبات ، بخلاف الجمع السالم ، فإنه في الأصل لأولي العلم خاصة ، فلما كانت التثنية أكثر ، والجمع أقل ، جعلوا الأخف وهو الألف للأكثر ، ١٠ والأثقل وهو الواو للأقل ، ليعادلوا بين التثنية والجمع ، وإنما أشرخوا بينهما في النصب والجر ، لأن التثنية والجمع لهما ستة أحوال وليس ^(٣) إلا ثلاثة أحرف ، ف وقعت الشراكة ضرورة .

فإن قيل : هل النصب محمول على الجر ، أو الجر محمول على النصب ؟ قيل : النصب محمول على الجر ، لأن دلالة الياء ١٠ على الجر ، أشبه من دلالتها على النصب ، لأن الياء من جنس

(١) في (ق) و (ظ) : حالة .

(٢) في النسختين : النصب والجر .

(٣) في (ظ) : وليس لنا .

الكسرة • والكسرة في الأصل تدلّ على الجرّ ، فكذلك ^(١) ما أشبهها .

فإن قيل : فلم يحمل النصب على الجرّ دون الرفع ؟ قيل :
لخسة أوجه :

• الوجه الأول : أن الجرّ ألزم للأسماء من الرفع لأنه لا يدخل على الفعل ، فلما وجب الحمل على أحدهما ، كان حمله على الألف أولى من حمله على غيره .

والوجه الثاني : أنها يقعان في الكلام فضلة ، ألا ترى أنك تقول : « مررت » فلا تفتقر إلى أن تقول : يزيد أو نحوه ،
١٠ كما أنك إذا قلت : رأيت ، فلا ^(٢) تفتقر إلى أن تقول :
زيداً أو نحوه .

والوجه الثالث : أنها يشتركان في الكتابة ، نحو : رأيتك ،
ومررت بك .

والوجه الرابع : أنها يشتركان في المعنى ، تقول : مررت
١٥ يزيد ، فيكون في معنى : جزت زيداً .

والوجه الخامس : أن الجرّ أخفّ من الرفع ، فلما أرادوا
الحمل على أحدهما ، كان الحمل على الأخفّ أولى من الحمل على

(١) في (ظ) : وكذلك .

(٢) في النسختين : لا .

الأثقل . ويحتمل عندي وجه سادس ^(١) : وهو أن النصب من أقصى الخلق ، والجذر من وسط الفم ، والرفع من الشفتين ، وكان ^(٢) النصب إلى الجذر أقرب من الرفع ، لأن أقصى الخلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين ، فلو أرادوا حمل النصب على أحدهما ، كان حمله على الأقرب أولى من حمله على الأبعد ، والجذر ^(٣) أحق بصحة ^(٤) ، والذي يدل على اعتبار هذه المناسبة بينهما ، أنهم لما حملوا النصب على الجذر في باب التثنية والجمع ، حملوا الجذر على النصب في باب ما لا ينصرف . فإن قيل : فما حرف الإعراب في التثنية والجمع ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيويه ^(٥) إلى أن الألف ، ١٠ والواو ، والياء ، هي حروف الإعراب ، وذهب أبو الحسن الأخفش ^(٦) ، وأبو العباس المبرد ^(٧) ومن تابعهما ، إلى أنها تدل

(١) هكذا في المطبوع وردت الجملة مبنية للجهول ، أما في (ق) و (ظ) فوردت : وجهاً سادساً .

(٢) في (ظ) : فكان .

(٣) في (ق) و (ظ) : الجار .

(٤) أي بما يليه ويقرّب منه .

(٥) إمام النحو عمرو بن عثمان المعروف بسيويه الحارثي (م سنة ١٨٥ هـ) .

(٦) هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، الجاشعي البصري ، أخذ العربية عن سيويه . (صنف كتباً ، وزاد في العروض بحر الحبيب ، فأصبحت سنة عشر (م سنة ٢١٥ هـ) .

(٧) محمد بن يزيد ، أحد أئمة الأدب والأخبار ، له تصانيف كثيرة ، منها « الكامل » المطبوع . (م سنة ٢٨٦ هـ) .

على الإعراب وليست بإعراب ، ولا حروف إعراب ، وذهب أبو عمر الجرمي^(١) إلى أن انقلابها هو الإعراب ، وذهب قطرب^(٢) ، والفراء^(٣) ، والزبدي إلى أنها هي الإعراب ، والصحيح هو الأول ، وأما من ذهب إلى أنها تدل على الإعراب^٥ وليست بحروف إعراب ففاسد ، لأنه لا يخلو إما أن تدل على الإعراب في الكلمة أو في غيرها ، فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة ، فلا بد من تقديره فيها ، فيرجع هذا القول إلى القول الأول وهو مذهب سيويه ، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فليس بصحيح ، لأنه يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين ، وليس بمذهب لقائل^(٤) هذا القول ، وإلى أن يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها ، وذلك محال ، وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب ، فقد ضمه بعض النحويين ، لأنه يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين في

(١) صالح بن اسحاق ، من علماء النحو واللغة . (م سنة ٢٢٥) .

(٢) محمد بن المستير أبو علي ، نحوي لغوي ، وهو أول من وضع التثنية في اللغة ، له « المثلثات » ط ٢ وغيره . (م سنة ٢٠٦) .

(٣) يحيى بن زياد الأسلمي الديلمي أبو زكرياء ، المعروف بالفراء ، إمام الكوفيين بالنحو واللغة وفنون الأدب ، ومن كلامه تلعب : لولا الفراء ما كانت اللغة . (م سنة ٢٠٧) .

(٤) في (ق) و (ظ) : لقائل .

حالة الرفع ، لأنه لم ينقلب عن غيره ، إذ أول أحوال الاسم الرفع ، وليس من مذهب هذا القائل بناء التثنية والجمع في حال من الأحوال ؛ وأما من ذهب إلى أنها أنفسها هي الإعراب فظاهر الفساد ، وذلك لأن الإعراب لا يخل سقوطه بيناء الكلمة ، ولو أسقطنا هذه الأحرف لبطل ^(١) معنى التثنية والجمع ، واختل ^٥ معنى الكلمة ، فدل ذلك على أنها ليست بإعراب ، وإنما هي حروف ^(٢) إعراب على ما بينا .

فإن قيل : فلم فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع ؟ قيل لثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن التثنية أكثر من الجمع على ما بينا ، فلما ^{١٠} كانت التثنية أكثر من الجمع ، والجمع أقل ، أعطوا الأكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح ^(٣) ، والأقل الحركة الثقيلة وهي الكسرة .

والوجه الثاني : أن حرف التثنية لما زيد على الواحد للدلالة على التثنية ، أشبه تاء التانيث التي تراد على الواحد للدلالة على ^{١٥} التانيث ، وتاء التانيث يفتح ما قبلها فكذلك ما أشبهها ، وكانت

(١) في (ظ) : بطل .

(٢) في (ظ) : حرف .

(٣) في (ق) : الفتحة .

التثنية أولى بالفتح لهذا المعنى من الجمع لأنها قبل الجمع .
والوجه الثالث : أن بعض علامات التثنية الألف ، والألف
لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، ففتحوا ما قبل الياء . لئلا
يختلف ^(١) ، إذ لا عاة هنا توجب المخالفة .

• فإن قيل : فلم أدخلت ^(٢) التون في التثنية والجمع ؟ قيل :
اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيويه إلى أنها بدل من
الحركة والتنوين ، وذهب بعض النحويين إلى أنها تكون على
ثلاثة أضرب ، فتارة تكون بدلاً من الحركة والتنوين ،
وتارة ^(٣) بدلاً من الحركة دون التنوين ، وتارة تكون بدلاً
١٠ من التنوين دون الحركة ، فأما كونها ^(٤) بدلاً من الحركة والتنوين
ففي نحو : رجلاً ، وفرسان ، وأما كونها ^(٥) بدلاً من الحركة
دون التنوين ففي ^(٦) نحو : الرجلان ، والفرسان ، وأما كونها ^(٧)
بدلاً من التنوين فقط ففي ^(٨) نحو : رحيان ، وعصوان . وذهب
بعض الكوفيين إلى أنها زيدت للفرق بين التثنية والواحد المنصوب
١٥ في نحو قولك : رأيت زيدا .

(١) في (ق) : تختلف .

(٢) في (ق) و (ظ) : دخلت .

(٣) في (ق) و (ظ) : تكون .

(٤) في (ق) و (ظ) : فكونها .

(٥) في (ق) و (ظ) : وكونها .

(٦) في (ق) : في .

فإن قيل : فلم كسروا نون التثنية ، وفتحوا نون الجمع ؟
 قيل : للفرق بينهما .

فإن قيل : فما ^(١) الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتهما ^(٢) ؟
 قيل : لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية ، ويفتحوا نون الجمع ،
 لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب ، بتثنية الصحيح ، ألا
 ترى أنك تقول في جمع مصطفي : « رأيت مُصْطَفَيْن » وحررت
 بِمُصْطَفَيْن « قال الله تعالى : « وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ
 الْأَخْيَارِ » ^(٣) فلفظ مُصْطَفَيْن . كلفظ : زَيْدَيْن ، فلو لم
 يكسروا ^(٤) نون التثنية ، ويفتحوا نون ^(٥) الجمع ، لالتبس
 هذا الجمع بهذه التثنية .

١٠

فإن قيل : فهلا عكسوا ففتحوا نون التثنية وكسروا
 نون الجمع ، وكان الفرق حاصلًا ؟ قيل : لثلاثة أوجه :
 الوجه الأول : أن نون التثنية تقع بعد ألف أوياء مفتوح
 ما قبلها ، فلم يستقلوا الكسرة فيها ^(٦) ، وأما نون الجمع فإنها

(١) في (ق) : وما .

(٢) في (ظ) : صيغتها .

(٣) سورة ص : ٤٧

(٤) في (ق) و (ظ) : تكسر

(٥) في (ق) و (ظ) : وتفتح .

(٦) في (ق) و (ظ) : فيها الكسرة .

تقع بعد واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها ، فاختراروا لها الفتحة ، ليعادلوا ^(١) خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ، والياء والكسرة ، ولو عكسوا ذلك لأدى ذلك إلى الاستثقال ، إما لتوالي الأجناس ، وإما للخروج من الضم إلى الكسر ^(٢)

٥ والوجه الثاني : أن التثنية قبل الجمع ، والأصل في التقاء الساكنين الكسر ، فحذرت ^(٣) نون التثنية بما وجب لها في الأصل ، وفتحت نون الجمع ، لأن الفتحة أخف من الضم .

والوجه الثالث : أن الجمع أثقل من التثنية ، والكسر أثقل من الفتحة ، فأعطوا الأخف الأثقل ، والأثقل الأخف ليعادلوا بينهما .

١٠ فإن قيل : فلم قلتم : إن الأصل في الجمع السالم أن يكون لمن يعقل ؟ قيل : تفضيلاً لهم لأنهم المقدمون على سائر ^(٤) المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم وتفضيله إياهم ، قال الله تعالى : « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ، وَجَعَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ » ^(٥) ، وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ الطَّيِّبَاتِ ، وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ^(٦) »

(١) في (ق) و (ظ) : لتعادل .

(٢) في (ق) و (ظ) : من ضم إلى كسر .

(٣) في (ظ) : فكسرت .

(٤) في (ق) و (ظ) : سائر .

(٥) في (ق) : والبحر الآية إلى قوله : تفضيلاً .

(٦) الإسراء / ٧٠

فإن قيل : فلم جاء هذا الجمع في الأعداد^(١) من العشرين إلى التسعين ؟ قيل إنما جاء هذا الجمع في الأعداد^(٢) من العشرين إلى التسعين ، لأن الأعداد^(٣) لما كان يقع على من يعقل نحو « عشرين^(٤) رجلاً » وعلى ما لا يعقل نحو « عشرين^(٥) ثوباً » وكذلك إلى التسعين ، غلب جانب من يعقل على ما لا يعقل ، كما يغلب جانب المذكر على المؤنث في نحو : أخوانك هند وزيد ، وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فمن أين جاء هذا الجمع في قوله تعالى : « فقال لها والأرض أثرتا طلوغاً أو كثرها » ، قالتا أثرتا طائنين^(٦) ؟ قيل : لأنه لما وصفها بالقول ، والقول من صفات من يعقل^(٧) ، أجراها مجرى من يعقل ، وعلى هذا قوله تعالى : « إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين^(٨) »

(١) في (ظ) : في الأعداد كثيراً .

(٢) سقط من (ظ) قوله : في الأعداد .

(٣) في (ق) و (ظ) : العدد

(٤) في (ق) و (ظ) : عشرون .

(٥) فضلت أو : هم السجدة / ١١

(٦) يوسف / ٤

(٧) في (ظ) : وصفها .

لأنه لما وصفها ^(٧) بالسجود، وهو من صفات من يعقل، أجراها ^(٨)
 مجرى من يعقل، فلهذا جمعت جمع من يعقل .
 فإن قيل : فلم جاء هذا الجمع في قولهم في جمع أرض :
 « أرضون » وفي جمع سنة « سنون » ؟ قيل : لأن الأصل
 هـ في أرض « أرضة » بدليل قولهم في التصغير : أرَيْضَةٌ ،
 وكان القياس يقتضي أن تجمع بالالف والتاء ، إلا أنهم
 لما حذفوا التاء من أرض ، جمعوه ^(٩) بالواو والنون تعويضاً
 عن حذف التاء ، وتخصيصاً له بشي . لا يكون في سائر أخواته ؛
 وكذلك الأصل في سنة : « سنوة » بدليل قولهم في الجمع :
 ١٠ « سنوات » و « سنهة » ^(١٠) على قول بعضهم ، إلا أنهم لما حذفوا
 اللام ، جمعوه بالواو والنون تعويضاً من حذف اللام ، وتخصيصاً
 له بشي . لا يكون في الأمر التام ^(١١) ، وهذا التعويض تعويض
 جواز ، لا تعويض وجوب ، لأنهم لا يقولون في جمع : شمس
 « شمسون » ، ولا في جمع ^(١٢) غدير « غدون » فلهذا لما كان هذا

(١) في (ظ) : أجراها .

(٢) في (ظ) : جمعوا .

(٣) في (ق) و (ظ) : أو سنة

(٤) في (ق) و (ظ) في التام .

(٥) في (ظ) : ولا جمع . . .

الجمع في أرض، وسنة^١ على خلاف الأصل، أدخل فيه ضرب
من التكثير، وفتحت^٢ الرا. من «أرضون» وكبرت السين
من «سنون» إشعاراً بأنه جمع جمع السلامة على خلاف
الأصل؛ فأعرفه نصب^٣ إن شاء الله تعالى.

(١) في (ق) و (ظ) : فتحت .

(٢) سقط هذا الفعل من جميع أبواب النسخين الخطيين تقريباً .

الباب السادس

باب جمع التانيث

إن قال قائل : لم زادوا في آخر هذا الجمع ألفاؤه نحو : مسلمات وصالحات ؟ قيل : لأن أولى ما يزداد حروف المد واللين ، وهي • الألف والياء والواو^(١) ، وكانت الألف أولى من الياء والواو ، لأنها أخف منهما ، ولم تجز زيادة أحدهما معها لأنه كان يؤدي إلى أن ينقلب عن أصله ، لأنه كان يقع طرفاً ، وقبله ألف زائدة فينقلب^(٢) همزة ، فزادوا التاء بدلاً عن الواو لأنها تبدل منها كثيراً ، نحو : تراث ، ونجاء ، وتهمة ، ونخمة ، وتكلمة ، وما أشبه ١٠ ذلك^(٣) والأصل في مسلمات وصالحات : مسلمات ، وصالحات ، إلا أنهم حذفوا التاء لئلا يجمعوا بين علامتي تانيث في كلمة واحدة ، وإذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم : رجل بصري وكوفي ، في النسب إلى البصرة والكوفة ، والأصل : بصرتي وكوفتي ، لئلا يقولوا في المؤنث : امرأة بصرتية ، وكوفتية ، فجمعوا بين علامتي تانيث ، فلأن يحدفوا ههنا مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الأولى . ١٥

(١) في (ق) : والواو والياء .

(٢) في (ظ) فيقلب .

(٣) سقط من (ق) سائر هذا الباب .

- فإن قيل : فلم كان حذف التاء الأولى أولى ؟ قيل : لأنها تدل على التانيث فقط ، والثانية تدل على الجمع والتانيث ، فلما كان في الثانية زيادة معنى ، كان تبقيتها ، وحذف الأولى أولى .
- فإن قيل : فلم لم يحذفوا الألف في جمع : حبل ، كما حذفوا التاء ، فيقولوا : حبلات ، كما قالوا ملحات ؟ قيل : لأن الألف تتزل منزلة حرف من نفس الكلمة ، لأنها صيغت الكلمة عليها " في أول أحوالها ، وأما التاء فليست كذلك لأنها ما صيغت الكلمة عليها " في أول أحوالها ، وإفائها بمنزلة اسم ضم إلى اسم كحضر موت ، وبمهلك ، وما أشبه ذلك .
- فإن قيل : فلم وجب قلب الألف ؟ قيل : لأنها لو لم تقلب ١٠ لكان ذلك يؤدي إلى حذفها ، لأنها ساكنة ، وألف الجمع بعدها ساكن " ، وساكنان لا يجتمعان " فيجب حذفها لالتقاء الساكنين .
- فإن قيل : فلم قلبت الألف ياء فقيل : حبليات ، ولم تقلب واوا ؟ قيل لوجهين : أحدهما أن الياء تكون علامة للتانيث ، والواو ليست كذلك ، فلما وجب قلب الألف إلى أحدهما ، ١٥ كان قلبها إلى الياء أولى من قلبها إلى الواو . والوجه الثاني أن الياء أخف من الواو ، والواو أثقل ، فلما وجب قلبها إلى

(١) في (ظ) : عليها الكلمة .

(٢) في (ظ) : ساكنة ،

أحدهما ، كان قلبها إلى الأخف أولى من قلبها إلى الأثقل .
 فإن قيل : فلم قلبوا همزة واواً في جمع صحراء فقالوا : صحراوات ؟
 قيل : لوجهين ، أحدهما أنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو :
 أفتت ، وأجوه ، أبدلت همزة ههنا واواً من النقاض والتعويض .
 * والوجه الثاني أنهم إنما أبدلوا واواً ، ولم يبدلوا ياء ،
 لأن الواو أبعد من الألف ، والياء أقرب إليه منها ، فلو أبدلوا
 ياء ، لأدى ذلك إلى أن تقع ياء بين ألفين ، فكان أقرب إلى
 اجتماع الأمثال ، وهم إنما قلبوا همزة فراراً من اجتماع الأمثال ،
 لأنها تشبه الألف ، وقد وقعت بين ألفين ، وإذا كانت همزة إنما
 ١٠ وجب قلبها فراراً من اجتماع الأمثال ، وجب قلبها واواً لأنها
 أبعد من الياء في اجتماع الأمثال .

فإن قيل : فلم حمل النصب على الجر في هذا الجمع ؟
 قيل : لأنه لما وجب حمل النصب على الجر في جمع المذكر
 الذي هو الأصل ، وجب أيضاً حمل النصب على الجر في جمع
 ١٥ المؤنث الذي هو الفرع ، حملاً للفرع على الأصل ، وإذا كانوا
 قد حملوا : أعد ، وتمد ، وتمد ، على بعد في الاعتدال ، وإن لم يكن
 فرعاً عليه ، فلأن يحمل جمع المؤنث على جمع المذكر وهو فرع
 عليه ، كان ذلك من طريق الأولى ، فأعرفه نصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقط من (ظ) : إنما .

(٢) في (ظ) : لم .

الباب السابع

باب جمع التكسير

إن قال قائل : لم سمي جمع التكسير تكسيراً^(١) ؟ قيل :
إنما سمي بذلك على التشبيه^(٢) بتكسير الآتية ، لأن تكسيروها
إنما هو إزالة الثمام أجزائها ، فلما أزيل نظم الواحد 'فك'^(٣) .
نضده في هذا الجمع ، فسمي^(٤) جمع التكسير ، وهو على
أربعة أضرب :

أحدها أن يكون لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد ، والثاني
أن يكون لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع ، والثالث أن يكون
مثله في الحروف دون الحركات ، والرابع أن يكون مثله في
الحروف والحركات ، فأمّا ما لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد
فنحو : رجل ورجال ، ودرهم ودرهم ، وأمّا ما لفظ الواحد أكثر من
لفظ الجمع فنحو : كتاب وكتب ، وإزار وأزُر ، وأمّا ما لفظ الجمع

(١) في (ق) و (ظ) لم سمي جمع التكسير .

(٢) في (ق) و (ظ) : التشبيه .

(٣) في (ق) و (ظ) : وفك .

(٤) في (ق) و (ظ) : سمي .

كلفظ الواحد في الحروف دون الحركات^(١) فنحو : أَسَدٌ وَأُسْدٌ^(٢) ،
وَوَثْنٌ وَوُثْنٌ ، وَأَمَّا ما لفظ الجمع مثل^(٣) الواحد في الحروف
والحركات فنحو : الْفُلُكُ ، فإنه يكون واحداً ، ويكون جمعا ،
فأما كونه واحداً فنحو قوله تعالى : « فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ^(٤) »
هـ فأراد به الواحد ، ولو أراد به الجمع لقال : المشحونة ، وأما
كونه جمعا فنحو قوله تعالى : « حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ
وَجَرَيْنَ بِهِمْ^(٥) » ، وقال تعالى : « وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا
يَنْتَفِعُ النَّاسُ^(٦) » فأراد به الجمع لقوله : وجرين ، والتي تجري ؛
غير أن الضمة فيه إذا كان واحداً ، غير الضمة فيه إذا كان
١٠ جمعا ، وإن كان اللفظ واحداً ، لأن الضمة فيه إذا كان
واحداً كالضمة في : قُفْلٌ ، وَقُفْبٌ^(٧) ، وإذا كان جمعا كانت
الضمة فيه كالضمة في : كُتُبٌ ، وَأُزُرٌ ، وكذلك قولهم :

(١) سقط من (ظ) : دون الحركات . .

(٢) ضبطت في (ق) بكون السين وكلاهما صحيح .

(٣) في (ق) و (ظ) : مثل لفظ . .

(٤) يس : ٤١ .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : بهم . يونس : ٢٢ .

(٦) البقرة : ١٦٤ .

(٧) القلب : سوار المرأة « والحية البيضاء وشعبة النخل .

هجان ودلاص ، يكون واحداً ويكون جمعاً ، تقول : ناقة
هجان ، ونوق هجان ، ودرع دلاص ، ودروع دلاص ، فإذا
كان واحداً كانت الكسرة فيه كالكسرة في : كتاب ، وإذا
كان جمعاً كانت الكسرة فيه كالكسرة في : كلام ، والهجان :
الكريم من الإبل ، والدلاص : الدروع ^(١) البراقة ، ويقال :
دلاص ، ودلاص ، ودلاص ، ودلاص ، ودلاص ^(٢) ، بمعنى
واحد ، فأعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : الدرع .

(٢) في (ظ) كررت مرتين ولعل الأولى منها : دلاص

الباب الثامن

باب المبتدأ

إن قال قائل : ما المبتدأ ؟ قيل : كل اسم عرّيته من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً ، فقولنا : اللفظية احترازاً ^(١) ، لأن العوامل تنقسم إلى قسمين ، إلى عامل لفظي ، وإلى عامل معنوي ، فأما اللفظي فتحو كان وأخواتها ، وإن وأخواتها وظننت وأخواتها ، وقولنا : تقديراً ، احترازاً ^(٢) من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى : « إذا السماء انشقت » ^(٣) وما أشبه ذلك ؛ وأما المعنوي فلم يأت إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين ، هذا أحدهما وهو الابتداء ، والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو ^(٤) : « مررت برجل يكتب » فارتفع « يكتب » لوقوعه موقع « كاتب » . وأضاف أبو الحسن الأخفش ^(٥) إليها موضعاً ثالثاً وهو عامل الصفة فذهب إلى أن الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع ، وينتصب لكونه صفة لمنصوب ، وينجر لكونه صفة لمجرور ،

(١) في (ق) و (ظ) احتراز .

(٢) الانشقاق : ١

(٣) حطت من (ظ) : في .

(٤) انظر الحاشية السادسة من الصفحة (٥١) من هذا الكتاب .

لونه صفة في هذه الأحوال معنى يعرف بالقلب ، ليس ^(١١)
فيه حظ . وسيبويه ^(١٢) وأكثر البصريين يذهبون إلى أن
الصفة هي الصفة هو العامل في الموصوف ، ولهذا موضع ذكره
إن شاء الله تعالى .

- فإن قيل : فماذا ^(١٣) يرتفع الاسم المبتدأ ؟ قيل اختلف النحويون
ذلك ^(١٤) ، فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه
يرتفع بتعريفه من العوامل اللفظية . وذهب بعض البصريين ^(١٥)
أنه يرتفع بما في النفس من معنى ^(١٦) الإخبار عنه ، وقد ضعفه
النحويين ، وقال : لو كان الأمر كما زعم ، لوجب ألا
يذهب إذا دخل عليه عامل النصب ، لأن دخوله عليه لم يغير
معنى الإخبار عنه ، ولو جوب ألا يدخل عليه ^(١٧) مع بقاءه ، فلما
دل ذلك على فساد ما ذهب إليه ، وأما الكوفيون فذهبوا

(١١) في (ظ) فليس .

(١٢) انظر الحاشية الخامسة من الصفحة (٥١) من هذا الكتاب .

(١٣) في (ق) و (ظ) : بماذا .

(١٤) في (ق) : فيه .

(١٥) في (ق) و (ظ) : النحويين .

(١٦) في (ق) معاني .

(١٧) سقطت : عليه من (ق) و (ظ) .

إلى أنه يرتفع بالخبر^(١)، وزعموا أنها يترافعان، وأن كل واحد منها يرفع الآخر، وقد يبتنا فساد في « مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ».

فإن قيل : « لِمَ جعلتم التعمري عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل ؟ قيل : لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة ، وإنما هي أمارات وعلامات ، فإذا^(٢) ثبت أن العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات وعلامات ، فالعلامة تكون بعدم الشيء^(٣) كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معاك ثوبان » وأردت أن تميز أحدهما على^(٤) الآخر ، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً ، وتترك صبغ الآخر ، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر ، فيتبين^(٥) بهذا أن العلامة تكون بعدم

(١) في شرحنا للبرقي ، في النحر الكوفي عند قوله : وعامله الخبر عند الشيخين ما يأتي :

هما إماما الكوفة الكسائي والفرّاء ، وكما أن عامله الخبر عندهما ، فعامل الخبر هو المبتدأ ، أي فيها يترافعان ، وهو مذهب الكوفيين كما ترى في إنصاف الأنباري وغيره اهـ (ص ٢٥) .

(٢) في (ق) و (ظ) : وإذا .

(٣) في (ق) و (ظ) : شيء .

(٤) في (ق) و (ظ) : عن .

(٥) في (ق) و (ظ) : فتبين .

شيء ، كما تكون بوجود شيء ^(١) ، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التمرتي من العوامل اللفظية عاملاً .

فإن قيل : فلم يخص المبتدأ بالرفع دون غيره ؟ قيل : لثلاثة أوجه :

أحدها : أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله وهو الابتداء ، فأعطي أقوى الحركات وهو الرفع .

والوجه الثاني : أن ^(٢) المبتدأ أول ، والرفع أول ، فأعطي الأول الأول .

والوجه الثالث : أن المبتدأ مخبر عنه كما أن الفاعل مخبر عنه ، والفاعل مرفوع ، فكذلك ما أشبهه .

١٠

فإن قيل : لماذا لا يكون المبتدأ في الأمر العام إلا معرفة ؟ قيل : لأن المبتدأ مخبر عنه ، والأخبار عما ^(٣) لا يعرف لا فائدة منه ^(٤) .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، نحو : قائم زيد ؟ قيل : اختلف النحويون فيه ^(٥) ، فذهب البصريون إلى ١٥

(١) في (ق) : بوجود .

(٢) في (ظ) : وهو أن .

(٣) في (ق) و (ظ) : عن .

(٤) في (ق) و (ظ) : فيه .

(٥) في (ق) و (ظ) : في ذلك .

أنه جائز ، وذهب الكوفيتون إلى أنه غير جائز ، وأنه إذا تعلق عليه الخبر ، يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله ^(١) ، وقالوا : لو جاز تقديم خبر المبتدأ عليه لأدى ذلك ^(٢) إلى تقديم ضمير الاسم ظاهره ، وذلك لا يجوز ، وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد ، وذلك لأن اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل لأنه فرع عليه فلا ^(٣) يعمل حتى يعتمد ، ولم يوجد ههنا ، فوجب ألا يعمل وقولهم : إن هذا يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره فإيضاً ، لأنه وإن كان مقدماً ^(٤) لفظاً ، إلا أنه مؤخر تقديرًا وإذا كان مقدماً في التقدير ^(٥) ، مؤخراً في اللفظ ^(٦) ، كما تقدمه جائزاً ، قال الله تعالى : « فأوحى في نفسه خيفة موسى » قالها في « نفسه » ضمير موسى ، وإن كان في اللفظ مقدماً على موسى ، إلا أنه لما كان موسى مقدماً في التقدير ، والضمير

-
- (١) في شرحنا للمعنى عند قوله : وعامله الخبر : يرتفع بالضمير المائد من الخبر « قائم » لا بالخبر ، وهو معنى قوله « لا يعمل فيه » .
 (٢) سقطت : ذلك من (ق) .
 (٣) في (ق) و (ظ) : ولا .
 (٤) في (ق) : مقدم وهو سهو .
 (٥) في (ق) و (ظ) : مقدماً في اللفظ « مؤخراً في التقدير » وهو الصواب .
 (٦) طه : ٦٧

تقديم ^(١) التأخير ، كان ذلك جائزاً ، فكذلك هنا ، والذي يدل على ^(٢) ذلك وقوع الإجماع على جواز « ضَرْبَ غَلَامِهِ زَيْدٌ » وهذابتين . وكذلك اختلفوا في الظرف إذا كان مقدماً على المبتدأ ، نحو : « عندك زيد » فذهب البصريون إلى أنه في موضع الخبر كما لو كان متأخراً ، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرتفع بالظرف ^(٣) ويخرج عن كونه مبتدأ ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن الأخفش في أحد قوليهِ ، وفي هذه المسألة كلام طويل يتناه في « مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » لا يليق ذكرها بهذا المختصر ^(٤) .

(١) في (ق) و (ظ) : تقدير وهو الصواب .

(٢) في (ق) و (ظ) : على جواز .

(٣) أي من غير اعتماد على الاستفهام أو التثنية نحو « في الدار زيد » بعمل الظرف في الاسم الذي بعده المرفوع على الفاعلية للظرف .

(٤) في (ق) و (ظ) : في مسائل الخلاف لا يليق ذكره بهذا المختصر .

الباب التاسع

باب خبر المبتدأ

إن قال قائل : على كم ضرباً ينقسم خبر المبتدأ ؟ قيل : على ضربين : مفرد * وجملة . فإن قيل : على كم ضرباً ينقسم المفرد ؟ * قيل على ضربين ، أحدهما أن يكون اسماً غير صفة ، والآخر أن يكون صفة ، أما الاسم غير الصفة فنحو : « زيد أخوك » وعمرو غلامك » فزيد مبتدأ ، وأخوك خبره ، وكذلك عمرو مبتدأ ، وغلامك خبره ، وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع إلى المبتدأ عند البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن فيه ضميراً يرجع إلى المبتدأ ، وبه قال علي بن عيسى الرَّمْثَانِي (١) من البصريين . والأول هو الصحيح ، لأن هذه أسماء محضة ، والأسماء المحضة لا تتضمن الضمائر ، وأما ما كان صفة فنحو : « زيد ضارب » وعمرو حسن » وما أشبه ذلك ولا خلاف بين النحويين في أن هذا النحو يحتمل (٢) ضميراً يرجع إلى المبتدأ ، لأنه ينزل (٣) منزلة الفعل * ويتضمن معناه .

(١) أبو الحسن الورّاق ويعرف بالإخشيدي كان إماماً في علم العربية علامة في الأدب (م سنة ٣٨٤ هـ) .
(٢) في (ق) و (ظ) : ينحل .
(٣) في (ق) و (ظ) : ينزل .

فإن قيل : على كم ضرباً تنقسم الجملة ؟ قيل : على ضربين :
 جملة ^(١) اسمية ، وجملة فعلية ، فأما الجملة الاسمية فما كان الخبر ^(٢)
 الأول منها اسماً ، وذلك نحو : « زيد أبوه منطلق » فزيد مبتدأ
 أول ، وأبوه مبتدأ ثانٍ ، ومنطلق خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ
 الثاني ، وخبره خبر عن المبتدأ الأول : وأما الجملة الفعلية فما
 كان الخبر ^(٣) الأول منها فعلاً ، نحو ^(٤) : « زيد ذهب أبوه » وعمرو
 إن تكرمه يكرمك « وما أشبه ذلك أما الظرف وحرف الجر فاختلف
 النحويون فيها ، فذهب سيدييه وجماعة من النحويين إلى أنها
 يمدان من الجمل ، لأنها يُقدَّرُ معها الفعل ، فإذا قال : « زيد
 عندك » وعمرو في الدار « كان التقدير : « زيد استقر عندك » ١٠
 وعمرو استقر في الدار » ، وذهب بعض النحويين إلى أنها يمدان
 من المفردات ، لأنه يُقدَّرُ معها : مستقر ، وهو اسم الفاعل ،
 واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة ، والصحيح ما ذهب
 إليه سيدييه ومن تابعه ، والدليل على ذلك أنا وجدنا الظرف
 وحرف الجر يقمان في صلة الأسماء الموصولة ، نحو : الذي ، ١٥
 والتي ، ومن ، وما ، وما أشبه ذلك ، تقول : « الذي عندك

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : الجزء .

(٣) في (ق) و (ظ) : وذلك نحو .

زيد ، والذي في الدار عمرو » وكذلك سائرهما ، ومعلوم أن الع
لا تكون إلا جملة ، فإذا وجدناهم يصلون بها الأسماء الموصولة
دلنا ذلك على أنها بعد أن من أجل لا من المفردات ، وأن التقدي
« استقر » دون « مستقر » ، لأن « استقر » يصلح أن يكون
• لأنه جملة ، و « مستقر » لا يصلح أن يكون صلة لأنه مفرد ، و
بد في هذا النحو - أعني الجملة - من ضمير يعود إلى المبتدأ ، تقول
« زيد أبوه منطلق » فيكون العائد^(١) إلى المبتدأ الها في أبوه ، فإ
قولهم : « السمن منوان^(٢) بدرهم » ففيه ضمير محذوف يرجع إلى
المبتدأ ، والتقدير فيه « منوان منه بدرهم » وإثنا حذف منه تخفيفاً
١٥ به ، ولو قلت : « زيد انطلق عمرو » لم يحز قولاً واحداً ،^(٣)
أضفت إلى ذلك : إليه ، أو معه ، صححت المسألة ، لأنه قد رجم
من : إليه ، أو معه ، ضمير إلى المبتدأ ، وعلى هذا قياس
جملة وقعت خيراً لمبتدأ^(٤) ، وإثنا وجب ذلك ليُربط
الكلام الثاني بالأول ، ولو لم يرجع منه ضمير الأول

(١) في (ق) : عائداً .

(٢) التنا والتنا : كيل أو ميزان ، وثنى : متون ومثنيان
أمناء .

(٣) سقط من (ق) و (ظ) قوله : قولاً واحداً .

(٤) في (ق) : خيراً للمبتدأ ، و في (ظ) : خيراً لمبتدأ .

(٥) في (ق) و (ظ) : ليرتبط .

(٦) في (ق) و (ظ) : إلى الأول .

لم يكن أولى به من غيره ، فتبطل فائدة الخبر .
 فإن قيل : فلم إذا كان المبتدأ جثة جاز أن يقع في خبره
 ظرف المكان دون ظرف الزمان ؟ قيل : إنما جاز أن يقع في
 خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان . لأن في وقوع ظرف
 المكان خبراً عنه فائدة ، وليس في وقوع ظرف الزمان خبراً عنه .
 فائدة ، ألا ترى أنك تقول في ظرف المكان : « زيد أمامك »
 فيكون مفيداً لأنه يجوز ألا يكون أمامك ، ولو قلت في
 ظرف الزمان : « زيد يوم الجمعة » لم يكن مفيداً ، لأنه لا يجوز
 أن يخلو عن يوم الجمعة ، وحكم الخبر أن يكون مفيداً .

فإن قيل : فكيف جاز الإخبار عنه بظرف الزمان في قولهم ١٠
 « الليلة الهلال » قيل : إنما جاز لأن التقدير فيه « الليلة حدوث
 الهلال » أو طلوعه ^(١) . فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه
 مقامه ، والحدوث والطلوع حدث ، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ
 ظرف زمان إذا كان المبتدأ حدثاً كقولك : « الصلح يوم الجمعة »
 والقتال يوم السبت « وما أشبه ، ذلك لأن في وقوعه خبراً ١٥
 عنه فائدة .

فإن قيل : فما ^(٢) العامل في خبر المبتدأ ؟ قيل : يختلف
 النحويون في ذلك ، فذهب الكوفيون إلى أن عامله المبتدأ

(١) في (ق) و (ظ) : طلوع الهلال .

(٢) في (ق) و (ظ) : ما .

على ما ذكرنا « وذهب البصريون^(١) إلى أن الابتداء وحده هو العامل في الخبر » لأنه لما وجب أن يكون عاملاً في المبتدأ ، وجب أن يكون عاملاً في الخبر ، قياساً على العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ ، (وهو على رأي بعضهم^(٢)) ، وذهب قوم منهم أيضاً^(٣) إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ ، والمبتدأ عمل في الخبر ، وذهب سيبويه وجماعة معه إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعاً ، لأن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ ، ولا يصح للخبر معنى إلا بهما ، فدل على أنها العاملان فيه ، والذي اختاره أن العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدأ ، وذلك لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل ، وإذا ثبت أن الابتداء له تأثير في العمل ، فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له ، والتحقيق فيه أن نقول : إن الابتداء أعمل^(٤) في الخبر بواسطة المبتدأ ، لأن^(٥) المبتدأ مشارك له في العمل ، وفي كل واحد من هذه المذاهب كلام لا يليق ذكره بهذا المختصر ، (فاعرفه ١٥ نصيب إن شاء الله تعالى^(٦)) .

- (١) في (ق) و (ظ) : وأما البصريون فاختلفوا ، فذهب قوم إلى أن . . .
- (٢) سقطت هذه الجملة من (ق) و (ظ) .
- (٣) سقط من (ق) و (ظ) : منهم أيضاً .
- (٤) في (ق) و (ظ) : عَمِلَ .
- (٥) في (ظ) : لا أن .
- (٦) سقطت هذه الجملة من (ق) و (ظ) .

الباب العاشر

باب الفاعل

إن قال قائل : ما الفاعل ؟ قيل : اسم^(١) ذكرته بعد فعل ،
وأُسندت ذلك الفعل إليه^(٢) ، نحو : « قام زيد ، وذهب عمرو »
فإن قيل : فلم كان إعرابه الرفع ؟ قيل : فرقاً بينه
وبين المفعول .

فإن قيل : فهلا عكسوا وكان الفرق واقماً ؟ قيل :
لجسة أوجه :

أحدها : وهو^(٣) أن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد ،
ويكون^(٤) له مفعولات كثيرة ، فنه ما يتعدى إلى مفعول واحد ،
ومنه ما يتعدى إلى مفعولين^(٥) ، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة
مفعولين^(٦) ، مع أنه يتعدى إلى خمسة أشياء ، وهي : المصدر ،
وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمفعول^(٧) ، والحال ، وليس

(١) في (ق) و (ظ) : كل اسم .

(٢) في (ق) و (ظ) : إلى ذلك الاسم .

(٣) في (ق) و (ظ) : الوجه الأول : هو .

(٤) في (ق) : تكون .

(٥) سقط من (ظ) قوله : ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين .

(٦) في (ق) و (ظ) : والمفعول له .

له إلا فاعل واحد ، وكذلك كل فعل لازم يتعدى إلى هذه الخمسة ، وليس له أيضاً إلا فاعل واحد ، فإذا ثبت هذا ، وأن الفاعل أقل من المفعول ، والرفع ^(١) أثقل ، والفتح أخف ، فأعطوا الأقل الأنثقل ، والأكثر الأخف ، ليكون ثقل الرفع موازياً لثقله الفاعل ، وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول .

والوجه الثاني : أن الفاعل يشبه المبتدأ ، والمبتدأ مرفوع ، فكذلك ما أشبهه ، ووجه الشبه بينهما أن الفاعل يكون هو والفعل جملة ، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة ، فلما ثبت للمبتدأ الرفع ، حمل الفاعل عليه .

١٠ والوجه الثالث : أن الفاعل أقوى من المفعول ، فأعطي الفاعل الذي هو الأقوى الأقوى وهو الرفع ، وأعطى المفعول الذي هو الأضعف ^(٢) الأضعف وهو النصب .

والوجه الرابع : أن الفاعل أول ، والرفع أول ، والمفعول آخر ، والنصب آخر ^(٣) ، فأعطى الأول الأول ، والآخر الآخر .
١٥ والوجه الخامس : أن هذا السؤال لا يلزم لأنه لم يكن

(١) في (ق) و (ظ) : فالرفع .

(٢) في (ظ) : أضعف .

(٣) سقطت من (ظ) .

رض إلا مجرد الفرق وقد حصل ، وبأن ^(١) ان هذا السؤال
 لازم ، لا قالو ^(٢) عكسنا على ما أورده المائل ، فنصبنا الفاعل ،
 فنعنا المفعول ، لقال الآخر : فهلاً عكسكم ؟ فيؤدي ذلك
 أن ينقلب السؤال ، والسؤال متى انقلب كان مردوداً ،
 هذا الوجه ينبغي أن يكون مقدماً من جهة النظر إلى ترتيب
 إيراد ، وإتفا آخرناه لأنه بعيد من التحقيق .

فإن قيل : بماذا يرتفع الفاعل ؟ قيل يرتفع بإسناد الفعل
 له ^(٣) لا لأنهم أحدث فعلاً على الحقيقة ، والذي يدل على
 أنه يرتفع في النبي كما يرتفع في الإيجاب ، تقول : « ما قام
 ، ولم يذهب عمرو » فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه القيام
 ، كما لو أوجبه له نحو : « قام زيد ، وذهب عمرو »
 شهاد ^(٤) ذلك .

فإن قيل : فليتم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ؟ قيل : لأن
 الفاعل تنزل منزلة الجزء من الكلمة ^(٥) ، (وهو الفعل) ^(٦)
 ١٥ الدليل على ذلك من سبعة أوجه :

- (١) في (ق) و (ظ) : وبيان .
- (٢) في (ق) و (ظ) : أتأ .
- (٣) سقط الجار والمجرور من (ظ) .
- (٤) في (ق) و (ظ) : وما أشبه .
- (٥) في (ق) و (ظ) : الفعل .
- (٦) سقطت من (ق) و (ظ) .

أحدها أنهم يسكنون لام الفعل : إذا اتصل به ضمير الفاعل
قال الله تعالى : « وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ آيَةً ^(١) » لتأتوا إلى
إلى أربع حركات ^(٢) لوأزم في كلمة واحدة ^(٣) إلا أن يحذف من
الكلمة شيء ^(٤) للتخفيف ^(٥) نحو : « عَجَلْتُ ^(٦) » ، « وَعَجَلْتُ ^(٧) »
و«عَجَلْتُ ^(٨) » فلو لم يتزأوا ضمير الفاعل منزلة حرف من ينسخ
الفعل ، وإلا ^(٩) لما سكنوا ^(١٠) لأمه ، ألا ترى أن ضمير المفعول
لا يسكن ^(١١) له لام الفعل إذا اتصل به ، لأنه في نية الانفصال
قال الله تعالى : « وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ
مَّرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا ^(١٢) » فلا يسكن ^(١٣) لام

(١) التلاوة : « وأعدنا » سورة البقرة : ٥١

(٢) في (ق) و (ظ) تنوأل أربعة متحركات .

(٣) في (ق) زيادة قوله : إذ لبس في كلامهم نوالي أربعة متحركات
لوأزم في كلمة واحدة .

(٤) سقطت الكلمة من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ظ) التخفيف ولعله سهو .

(٦) لبس عَجَلْتُ وعَجَلْتُ ، وعَجَلْتُ وعَجَلْتُ ، وعَجَلْتُ خائر نعين .

(٧) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٨) في (ق) و (ظ) : أسكنوا .

(٩) في (ق) و (ظ) : تسكن .

(١٠) الأحزاب : ١٢ .

الفعل إذا ^(١) كان في نيّة الانفصال ، بخلاف قوله تعالى :
« وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى » ^(٢) لأنه ليس في نيّة الانفصال ^(٣) .

والوجه الثاني : أنهم جعلوا النون في الحصة الأُمثلة علامة للرفع ،
وحذفها علامة للجزم والنصب ، فلولا ^(٤) أنهم جعلوا هذه الضماير

التي هي : الألف ، والواو ، والياء ، في : يفعلان ، وتفعلان ،
ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين يا امرأة ، بمنزلة حرف من سِمنخ
الكلمة ، (وإلا) لما جعلوا الإعراب بعده .

والوجه الثالث : أنهم قالوا : « قامت هند » فالحقوا التاء بالفعل ،
والفعل لا يؤنث ، وإنما التأنيث للاسم ، فلولم يجعلوا الفاعل

بمنزلة جزء من الفعل ، وإلا لما جاز إلحاق التأنيث ^(٥) به . ١٠

والوجه الرابع : أنهم قالوا في النسب إلى كُنت « كنتي »

قال الشاعر :

(١) في (ق) و (ظ) : إذ .

(٢) التلاوة « واعدنا » .

(٣) في (ق) لأنه في نيّة الاتصال ، وفي (ظ) لأنه في نيّة الانفصال .

(٤) في (ظ) : ولولا .

(٥) في (ق) و (ظ) : علامة التأنيث . م (٦)

فأصبحت كُنْتِيًا^(١) وأصبحت عاجناً^(٢) وشرخصال المرء كنت وعاجن^(٣)
فأثبتوا التاء ، ولو^(٤) لم يتنزل^(٥) منزلة حرف من سنج الكلمة ،
(والآ) لما جاز إثباتها .

والوجه الخامس : أنهم قالوا : حينذا ، وهي مركبة^(٦) من فعل
« وفاعل » بفعلوها بمنزلة اسم واحد ، وحكم على موضعه بالرفع
على الابتداء .

والوجه السادس : أنهم قالوا « زيد ظننت قائم^(٧) » فأنفوها ،
والإلفاء إنما يكون للمفردات لا للجمل ، فلو لم ينزل الفعل مع
الفاعل بمنزلة كلمة واحدة ، وإلا لما جاز الإلفاء .

١٠ والوجه السابع : أنهم قالوا للواحد « قفا » على التثنية ، لأن
المعنى : قف قف ، قال الله تعالى : « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ^(٨) كُلَّ

(١) الكنتي والكنتيني والكوئي : الكثير العثر ، كأنه نسيب إلى
قوله : كنت في شبلي كذا وكذا .

(٢) عَجَنَ الرجل : نهض مضطراً يديه على الأرض ، كِبَرًا أو بُدْنًا ،
فهو عاجن ، يقال : فلان عجن وخبز أي شاخ وكبير .

(٣) في (ظ) بعد اليث : يعجن يده إذا قام ، ولعلها شرح من الناسخ .

(٤) في (ظ) : ولم ، وهو سهو .

(٥) في (ق) تنزل .

(٦) في (ظ) وهو مركب .

(٧) في (ق) : منطلق .

(٨) سقطت من (ق) و (ظ) تنه الآية .

كفارة عبيد^(١) ففتى وإن كان الخطاب للملك واحد ، لأن
المراد به^(٢) : ألق ألق ، والتثنية ليست للأفعال ، وإنما هي
للأسماء ، فلو لم ينتزل الاسم منزلة بعض الفعل ، وإلا لما جازت^(٣)
تثنيته باعتباره .

وإذا^(٤) ثبت بهذه الأوجه أن الفاعل ينتزل منزلة الجزء من
الفعل ، لم يجوز تقديمه عليه .

فإن قيل : لم زعمتم أن قول القائل : « زيد قام » مرفوع بالابتداء .
دون الفعل ، ولا فصل بين قولنا : زيد ضرب ، وضرب زيد ؟ قيل
لوجهين : أحدهما أنه من شرط الفاعل ألا يقوم غيره مقامه مع
وجوده ، نحو قولك : « قام زيد » فلو كان تقديم زيد على الفعل بمنزلة^(٥)
ناخيره لاستحال قولك : « زيد قام أخوه » وعمره انطلق غلامه «
ولما جاز ذلك دلّ على أنه لم يرتفع بالفعل ، بل بالابتداء . والوجه
الثاني : أنه لو كان الأمر على ما زعمت لوجب ألا يختلف^(٦)
حال الفعل ، فكان^(٧) ينبغي أن يقال : « الزيدان قام »

(١) سورة (ق) : ٢٤ .

(٢) سقط من (ظ) : به .

(٣) في (ق) و (ظ) : جاز .

(٤) في (ق) : فإذا .

(٥) في (ق) : تختلف .

(٦) في (ظ) : وكان .

والزيدون قام « كما تقول ^(١) : قام الزيدان ، وقام الزيدون » قلنا لم يقل إلا : « الزيدان قاما » ، والزيدون قاموا ، دل على أنه يرتفع بالابتداء دون الفعل .

فإن قيل : فلم استتر ضمير الواحد نحو : « زيد قام » وظهر ضمير الاثنين ، نحو : « الزيدان قاما » وضمير الجماعة ، نحو : « الزيدون قاموا » ؟ قيل : لأن الفعل لا يخلو من فاعل واحد ، وقد يخلو من اثنين وجماعة ، فإذا قدمت اسماً مفرداً على الفعل نحو : « زيد قام » لم يحتاج معه إلى ^(٢) إظهار ضميره ، لإحاطة العلم بأنه لا يخلو من فاعل واحد ، فإذا قدمت ^(٣) اسماً مشنئياً على الفعل نحو : « الزيدان قاما » أو مجموعاً نحو : « الزيدون قاموا » وجب إظهار ضمير التثنية والجمع ، لأنه قد يخلو من ذلك ، فلم يظهر ضميرها ^(٤) لوقع الالتباس ، ولم يعلم أن الفعل لاثنين أو جماعة ، فافهمه نصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) : يقال .

(٢) في (ق) و (ظ) : لم تحتاج إلى .

(٣) في (ق) و (ظ) : قدمت .

(٤) في (ق) ضميرها .

الباب الحادي عشر

باب المفعول^(١)

إن قال قائل : ما المفعول^(٢) ؟ قيل : كل اسم تعدى إليه فعل .
فإن قيل ؟ فما العامل في المفعول ؟ قيل : يختلف التحويين في
ذلك ، فذهب أكثرهم^(٣) إلى أن العامل في المفعول هو الفعل .
فقط ، وذهب بعضهم^(٤) إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل معاً ،
والقول الصحيح هو الأول ، وهذا القول ليس بصحيح ، وذلك
لأن الفاعل اسم ، كما أن المفعول كذلك ، فإذا استويا في
الاسمية ، والأصل في الاسم ألا يعمل ، فليس عمل أحدهما
في صاحبه أولى من الآخر ، وإذا ثبت هذا واجمعنا على أن^(٥)
الفعل له تأثير في العمل بإضافة ما لا تأثير له في العمل ، إلى ماله
تأثير ، لا تأثير له ، فدلّ على أن العامل هو الفعل فقط ، وهو
على ضربين : فعل متعدّ بغيره ، وفعل متعدّ بنفسه ، فأما

(١) في (ق) و (ظ) : المفعول به .

(٢) في (ظ) : به .

(٣) في (ق) و (ظ) : أكثر التحويين .

(٤) في (ق) و (ظ) : بعض التحويين .

ما يتعدى بغيره فهو الفعل اللازم ، ويتعدى بثلاثة أشياء ، وهي :
 الهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجر ، فالهمزة نحو : « خرج زيد
 وأخرجته » والتضعيف نحو : « خرج المتاع وخرجته » وحرف
 الجر نحو : « خرج زيد وخرجت به » وكذلك : « فرح زيد »
 ٥ « وأفرحته » و« فرحته » و« فرحت به » وما أشبه ذلك . وأما المتعدي
 بنفسه فعلى ثلاثة أضرب : ضرب يتعدى إلى مفعول واحد ،
 كقولك : « ضرب زيد عمرا » ، وأكرم عمرو بشراً » وضرب
 يتعدى إلى مفعولين : كقولك : « أعطيت زيدا درهما ، وظننت
 زيدا قائما » وضرب يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، كقولك : « أعلم
 ١٠ الله زيدا عمرا خيرا ، ونبتا الله عمرا بشرا كريما » وهذا
 الضرب منقول بالهمزة والتضعيف مما يتعدى إلى مفعولين
 لا^(١) يجوز الاقتصار على أحدهما ، لأن كل واحد من هذه الأشياء
 الثلاثة المعدية ، التي هي : الهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجر ،
 كما أنها تنقل الفعل اللازم من اللزوم إلى التعدى ، فكذلك
 ١٥ إذا دخلت على الفعل المتعدي ، فإنما تزيده مفعولا ، وإن^(٢) كان

(١) في (ق) و (ظ) : ولا .

(٢) في (ق) و (ظ) : فإن .

يتمدى إلى مفعول واحد، صار يتعدى إلى مفعولين، كقوله
 في «عرب زيد عمراً: أضربت زيداً عمراً» وفي «حفر زيد بئراً»
 أحفرت زيداً بئراً» وما أشبه ذلك، وإن^(١) كان متعدياً إلى
 مفعولين صار متعدياً إلى ثلاثة مفعولين، ونحوه على ما قدمناه^(٢).
 فأعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

(١) في (ق) و (ظ) : فإن .

(٢) سقط من (ق) و (ظ) : على .

الباب الثاني عشر

باب ما لم يسم فاعله

إن قال قائل : لِمَ لَمْ يسم الفاعل ؟ قيل : لأنَّ العناية قد تكون بذكر المفعول ، كما تكون بذكر الفاعل ، وقد تكون للجهل بالفاعل ، وقد تكون للإيجاز والاختصار ، وإلى غير ذلك .

فإن قيل : فليَمْ^١ كان ما لم يسم فاعله مرفوعاً ؟ قيل : لأنهم لما حذفوا الفاعل ، أقاموا المفعول مقامه ، فارتفع بإسناد الفعل إليه ، كما كان يرتفع الفاعل .

١٠ فإن قيل : فَيَأْم إذا حذف الفاعل وجب أن يقام اسم آخر مقامه ؟ قيل : لأن الفعل لا بد له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثاً عن غير محدث عنه ، فلما حذف الفاعل ههنا ، وجب أن يقام اسم آخر مقامه ، ليكون الفعل حديثاً عنه ، وهو المفعول .
فإن قيل : كيف يقام المفعول مقام الفاعل وهو ضده في المعنى ؟ قيل : هذا غير غريب في الاستعمال ، فإنه إذا جاز

(١) في (ق) و (ظ) : إلى .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولم .

- أن يقال : « مات زيد » وسَمِّيَ^(١) زيد فاعلاً ، ولم يحدث بنفسه الموت ، وهو مفعول في المعنى ، جاز أن يقام المفعول ههنا مقام الفاعل ، وإن كان مفعولاً في المعنى ، والذي يدل على أن المفعول ههنا أقيم مقام الفاعل ، أن الفعل إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد لم يتعد إلى مفعول البتة ، كقولك في^(٢) « ضرب زيد • عمراً » ، وأكرم بكر بشراً : (ضرب عمرو ، وأكرم بشر)^(٣) ، وإن كان يتعدى إلى مفعولين صار يتعدى إلى مفعول واحد ، كقولك في : « أعطيت زيدا درهماً وظننت عمراً قائماً : أعطيتي زيد درهماً ، وظننتُ عمرو قائماً » ولو قلت : « ظن قائم عمراً » جاز^(٤) لزوال اللبس ، ولو قلت في : « ظننت زيدا أباك : ظن أبوك زيدا » لم يجوز ، وذلك لأن قولك : ظننت زيدا أباك يؤذن بأن زيدا معلوم ، والأبوة مظنونة ، فلو أقيم الأب مقام الفاعل ، لانعكس المعنى فصارت الأبوة معلومة ، وزيد مظنوناً ، وذلك لا يجوز ، وكذلك تقول : « أعطيت زيد درهماً ، وأعطيت درهم زيدا » فيكون جائزاً لعدم الالتباس ، فلو قلت في « أعطيت^(٥)

(١) في (ق) و (ظ) : ويسمى .

(٢) سقط من (ظ) : في .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٤) في (ق) و (ظ) : كان جائزاً .

زيداً غلاماً : أعطى غلام زيداً » لم يحز ، لأن كل واحد منها
يصح أن يكون هو الآخذ ، فلو أقيم غلام مقام الفاعل لم
يُعلم الآخذ من المأخوذة ، فلهذا كان محتجماً ؛ وكذلك إن كان
الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، (صار يتعدى إلى مفعولين)^(١)
• كقولك في : « أعلم الله زيداً عمراً خيراً الناس »^(٢) لقيام المفعول
الأول مقام الفاعل ، وكان هو الأول لأنه فاعل في المعنى ،
فدل على أن المفعول هنا أقيم مقام الفاعل . وإذا كان الأمر
على هذا فبناء الفعل للمفعول به ، يقتضي^(٣) نقله بالهمزة ،
والتضعيف ، وحرف الجر ، ألا ترى أن الفعل إذا^(٤) كان
١٠ يتعدى إلى مفعول واحد ، صار يتعدى بها إلى مفعولين ، وإذا^(٥)
كان يتعدى إلى مفعولين ، صار يتعدى بها إلى ثلاثة مفعولين ،
وذلك لأن بناء الفعل للمفعول به ، يحمل المفعول فاعلاً ، والنقل
بالهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجر ، يحمل الفاعل مفعولاً ،
وإذا ثبت هذا فلا بد أن تزيد بنقله بالهمزة ، والتضعيف ،
وحرف الجر مفعولاً وينقص بينانيه^(٦) للمفعول مفعولاً .

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ق) و (ظ) بعدما تقدم قوله : « أعلم الله زيداً عمراً خيراً الناس »
وإثباته هو الصواب .

(٣) في (ق) و (ظ) : تفيض وهو الصواب .

(٤) في (ق) و (ظ) : إن .

(٥) في (ق) و (ظ) : وتنقص بينانيه .

- فإن قيل : فلمَ وجب تغيير الفعل إذا بُني للمفعول ؟ قيل :
- لأنَّ المفعول يصحَّ أن يكون هو الفاعل ، فلو لم يغير الفعل ،
- لم يعلم هل هو الفاعل بالحقيقة ، أم ^(١) قائم مقامه ؟ .
- فإن قيل : فلمَ ضمتوا الأول وكسروا الثاني نحو : « ضرب زيد » وما أشبه ذلك ؟ قيل : إنَّما ضمتوا الأول ليكون دلالة
- على المحذوف الذي هو الفاعل إذا ^(٢) كان من علاماته ، وإنَّما
- كسروا الثاني لأنَّهم لما حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه ، أرادوا
- أن يصوغوه على بناء لا يتركه فيه شيء من الأبنية ، فبنوه
- على هذه الصيغة ، فكسروا الثاني ، لأنَّهم لو ضمتوه لكان على
- وزن : « طُنُبٌ ^(٣) » ، و«جَمَلٌ ^(٤) » ، ولو فتحوه لكان على ^(٥)
- وزن : « فَنَرٌ ^(٦) » و«صَرَدٌ » ، ولو أسكنوه لكان على وزن : « قَلْبٌ ^(٧) »
- و«قُفْلٌ » ، فلم يبق إلا الكسر فخرَّ كوه به .

(١) في (ق) و (ظ) : بالحقيقة أو .

(٢) في (ق) و (ظ) إذ وهو الصواب .

(٣) بضتين هو جبل طويل يشدُّ به مرادق البيت أو الوتدج أطناب .

(٤) جمع جَمَلٌ في (ق) و (ظ) : و«جَمَدٌ» .

(٥) النَّعْرُ كَصَرَدَ : الليل وصغار المصافير . والصَّرَدُ : طائر ضخم

الرأس يصطاد المصافير (أهـ ق) .

(٦) القُلْبُ : سوار المرأة .

فإن قيل : فلم^(١) كسروا أول المعتل ، نحو : قيل ،
وبيع ، ولم يضموا كالصحيح ؟ قيل : كان القياس يقتضي أن يُجرى
المعتل مجرى الصحيح في ضمّ أوّله ، وكسر ثانيه ، إلا أنهم
استثقلوا الكسرة على حرف الهمزة فنقلوها إلى القاف ، فانقلبت
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، كما قلبوها في : مبعاد ،
وميقات ، وميزان ، وأصلها : موعاد ، وموقات ، وموزان ،
لأنها من الوعد ، والوقت ، والوزن ، وأمّا الياء فثبتت لانكسار
ما قبلها ، على أنه من العرب من يشير إلى الضمّ تنبيهاً على أن
الأصل في هذا النحو هو الضم ، ومن العرب أيضاً من ي حذف
الكسرة ولا ينفقها ، ويقرّ الواو ، لانضمام ما قبلها ، وتقلب^(٢)
الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها كما قال^(٣) الشاعر^(٤) :
ليت وهل ينفع شيئاً ليت^(٥) ليت شباباً بوع فاشترت
أراد : بيع ، فقلب الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ،

(١) في (ق) و (ظ) : فلماذا .

(٢) في (ق) : ويقلب .

(٣) في (ق) و (ظ) : كقول .

(٤) هو رؤبة بن العجاج (م سنة ١٦٥ هـ) لما مات قال الخليل : دفنا
الشعر واللغة والفصاحة .

(٥) في (ق) و (ظ) : ليت وما ينفع ليت ليت .

كما قلبوها في نحو : موسر ، وموقن ، والأصل : 'ميسر' ،
و'ميقن' ، لأنهما من اليسر واليقين ، إلا أنه لما وقعت الياء
ساكنة مضمومة ما قبلها قلبوها واواً ، فكذلك ههنا .

فإن قيل : فهل يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول به ؟
قيل : لا يجوز ذلك على القول الصحيح ، وقد زعم بعضهم أنه يجوز ،
وليس بصحيح ، إلا أنك ^(١) لو بنيت الفعل اللازم للمفعول
به ، لكنت تحذف الفاعل ، فيبقى الفعل غير مستند ^(٢) إلى
شيء ، وذلك محال ، فإن اتصل به ظرف الزمان ، أو ظرف
المكان ، أو المصدر ، أو الجار والمجرور ، جاز أن تبنيه عليه ،
ولا يجوز أن تبنيه على الحال ، لأنها لا تقع إلا نكرة ،
فلو أقيمت مقام الفاعل لجاز إظهارها ^(٣) كالفاعل ، فكانت تقع
معرفة ، والحال لا تقع إلا نكرة .

فإن قيل : فلم إذا أقيم الظرف مقام الفاعل يخرج عن الطرفية ،
ويجعل مفعولاً كزيد وعمرو وما أشبه ذلك ؟ قيل : لأنه يتضمن
معنى ^(٤) حرف الجر ، فلو لم ينقل لعاقته بالفعل مع تضمين حرف ١٥

(١) في (ق) و (ظ) : لأنك .

(٢) في (ق) و (ظ) : مستند .

(٣) في (ق) و (ظ) : إظهارها .

(٤) سقط من (ق) : معنى .

الجر ، فالفاعل ^(١) لا يتضمن حرف الجر ، فكذلك ^(٢) ما قام مقامه .
 فإن قيل : فالمصدر لا يتضمن حرف الجر ، فهل ينقل أو لا ؟
 قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب بعضهم ^(٣) إلى أنه
 لا ينقل لأنه ليس بينه وبين الفعل واسطة ، وذهب آخرون إلى
 أنه ينقل ، واستدلوا على ذلك من وجهين : أحدهما أن الفعل
 لا بد له من الفاعل ، والمصدر لو لم يذكر لكان الفعل دالاً
 عليه بصيغته ، فصار وجوده وعدمه ^(٤) سواء ، والفاعل لا بد
 له ^(٥) منه ، فكذلك ما يقوم مقامه ينبغي أن يحمل بمنزلة المفعول
 الذي لا يستغنى بالفعل عنه . والوجه الثاني أن المصدر إنما يذكر
 ١٠ تأكيداً للفعل ، ألا ترى أن قولك : « سرت سيراً » بمنزلة قولك ^(٦) :
 « سرت سرت » فكما لا يجوز أن يقوم الفعل مقام الفاعل ، فكذلك
 لا يجوز أن يقوم مقامه ما كان بمنزلة ، فهذا وجب نقل المصدر .

(١) في (ق) و (ظ) : والفاعل .

(٢) في (ق) : فكذا .

(٣) في (ق) و (ظ) : بعض التحريين .

(٤) في (ظ) : كعدمه .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : له .

(٦) سقط من (ق) و (ظ) : تحرك .

فإن قيل : فإن اجتمع ظرف الزمان ، وظرف المكان ،
والمصدر ، والجار والمجرور ، فأيتها يقام مقام الفاعل ؟ قيل : أنت
مخير فيها كلها ، أيتها شئت أقمت ^(١) مقام الفاعل ، وزعم
بعضهم ^(٢) أن الأحسن أن تقيم الاسم المجرور مقام الفاعل ، لأنه
أو لم يكن حرف الجر لم تقم ^(٣) مقام الفاعل غيره . فاعرفه
تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : أقمت .

(٢) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

(٣) في (ق) و (ظ) : يُقَمُّ .

الباب الثالث عشر

باب نعم وبئس

إن قال قائل : هل نعم وبئس اسمان أو فعلان ؟ قيل :
اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنها فعلان
■ ماضيان لا يتصرفان^(١) ، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه :
الوجه الأول :^(٢) أن الضمير يتصل بها على حدث اتصاله
بالأفعال ، فاتهم قالوا : نعماء رجلين ، ونعموا رجالا ، كما قالوا :
قاما ، وقاموا .

والوجه الثاني : أن تاء التأنيث الساكنة التي لم يقلبها أحد من
١٠ العرب هاء في الوقف ، تتصل بها ، كما تتصل بالأفعال ، نحو :
نعمت المرأة ، وبئست الجارية .

والوجه الثالث : أنها مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية ،
ولو كانتا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علتة .

وذهب الكوفيون إلى أنها اسمان ، واستدلوا على ذلك
١٥ من خمسة أوجه :

(١) في (ظ) : ينصرفان .

(٢) في (ق) : أحدهما .

الوجه الأول أنهم قالوا : الدليل على أنها اسمان دخول حرف الجر عليهما ، وحرف الجر يختص بالاسماء ، قال الشاعر ^(١) :

ألست بنعم الجار يؤلف بيته أنا قلة أو معدم المال مصرما

وحكي عن بعض العرب أنه بشر بمولودة فقيل : نعم المولودة

• ولودتك ، فقال : « والله ما هي بنعم المولودة » فصرتها بكاء •

ويرى سرقه » وحكي عن بعض العرب أنه قال : نعم السير

على بش العير » فأدخلوا ^(٢) عليها حرف الجر ، وحرف الجر

يختص بالاسماء ، فدل على أنها اسمان .

والوجه الثاني أن العرب تقول : « يانعم المولى » ونعم النصير ^(٣)

فندأهم نعم يدل على أنها اسمان ^(٤) ، لأن النداء من خصائص

الاسماء .

والوجه الثالث أنهم قالوا : الدليل على أنها ليسا بفعلين أنه

(١) لم اعثر على هذا البيت ولا على فائه ، ومثله قول الآخر :

صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بِأَكْرَبُ يَنْعَمُ طَيْرٌ وَشَبَابٌ فَآخِرُ

أورده الشنقيطي في الدرر اللوامع على مع الموامع للسيوطي وقال

هو من شواهد الأثرني والمعني أيضاً (ج ٢ ص ١٠٨)

(٢) في (ق) و (ظ) : فأدخل .

(٣) في (ق) و (ظ) : ويا .

(٤) في (ق) و (ظ) : إنها اسم .

م (٧)

لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول : « نعم الرجل أمر » ولا « بشئ »^(١) الرجل غداً ، فلهذا لم يحسن اقتران الزمن بهما ، دلّ على أنهما ليسا بفعلين .
والوجه الرابع : أنهما لا يتصرفان ، ولو كانا فعلين لكانا يتصرفان^(٢) ، لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلهذا لم يتصرفا ، دلّ على أنهما ليسا بفعلين .

والوجه الخامس : أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا : نعم الرجل زيد ، وليس في أمثلة الأفعال شيء على وزن : فمیل ، فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه . وهو مذهب البصريين^(٣) .
وأما ما استدلل به الكوفيون ففاسد ، أما قولهم : إنها اسمان لدخول حرف الجرّ عليها ، فقلنا^(٤) ، هذا فاسد ، لأن حرف الجرّ إنما دخل عليها على تقدير الحكاية^(٥) فلا يدلّ على أنها اسمان ،

(١) في (ق) و (ظ) : نعم .

(٢) في (ق) و (ظ) : متصرفين .

(٣) في (ق) و (ظ) : والصحيح ما ذهب إليه البصريون .

(٤) في ق و (ظ) : قلنا .

(٥) في (ق) : للحكاية .

لأن حروف ^(١) الجر قد تدخل ^(٢) على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة كقوله ^(٣) :

والله ماليلي بنام صاحبه

- ولا خلاف أن « نام » ^(٤) فعل ماض ، ولا يجوز أن يقال :
 انما هو ^(٥) اسم لدخول حرف الجر عليه ، فكذلك ههنا ، ولولا
 تقدير الحكاية لم يحسن دخول حرف الجر على : نعم ، وبئس ،
 ونام ، والتقدير في قوله : « أأست بنعم الجار يؤلف بيته » :
 « أأست بجار مقول فيه : نعم الجار » وكذلك التقدير في قول
 بعض العرب : « والله ما هي بنعم المولودة : والله ما هي بمولودة »
 فيقال ^(٦) فيها : « نعم المولودة » وكذلك التقدير في قول الآخر : ١٠

(١) في (ق) و (ظ) : حرف .

(٢) في (ق) و (ظ) : دخل .

(٣) لم اعثر على قائده ، ونصّه في لسان العرب :

والله مازيد بنام صاحبه ولا يحاط البيان جانبه

(٤) في (ظ) : بنام .

(٥) في (ق) و (ظ) : إنه .

(٦) في (ق) : مقول فيها . وفي (ظ) : العرب : والله ما هي بنعم المولودة : مقول فيها نعم المولودة .

« نعم السير على بنس الميزر : مقول فيه ^(١) بنس العير » وكذلك التقدير في قول الشاعر :

والله ماليلي بنام صاحبه

« والله ماليلي بليل مقول فيها نام صاحبه » إلا أنهم حذفوا الموصوف ، وأقاموا الصفة مقامه ، كقوله سبحانه وتعالى : « أن اعملوا سابقات ^(٢) » أي دروعاً سابغات ، فصار التقدير فيه ^(٣) : « أأست بمقول فيه : نعم الجار ، وما هي بمقول فيها : نعم الملوذة ، ونعم السير على مقول فيه بنس المير ، وماليلي بمقول فيها ^(٤) : نام صاحبه » ثم حذفوا الصفة التي هي : مقول فيه ^(٥) ، فأوقفوا ^(٦) المحكي بها ^(٧) موقعها ، وحذف القول بها ^(٨) في كتاب الله تعالى ، وكلام العرب ، وأشعارهم أكثر من أن نحصى ، فدخل حرف الجر على هذه

(١) في (ق) و (ظ) : نعم السير على عير مقول فيه .

(٢) سورة صافات الآية (١١) .

(٣) سقط من (ق) و (ظ) : فيه .

(٤) في (ق) و (ظ) : فيه .

(٥) سقط من (ق) : فيه .

(٦) في (ق) و (ظ) : وأوقفوا .

(٧) في (ق) : به .

(٨) سقط من (ق) و (ظ) : بها .

الأفعال لفظاً ، ولكن إن ^(١) كان حرف الجر داخلاً على هذه
الأفعال في اللفظ ، إلا ^(٢) أنه داخل على غيرها في التقدير ،
فلا يكون فيه دليل ^(٣) على الاسمية .

- وأما قولهم : إن العرب تقول : يا نعم المولى ، ونعم ^(٤) النصير ،
والنداء من خصائص الأسماء ، فنقول : المقصود بالنداء محذوف
لما به ^(٥) ، والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت .
وأما قولهم : إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ، ولا يجوز تصرفهما ،
فنقول : إنما امتنعنا من اقتران الزمان الماضي والمستقبل بهما ،
وسلبا التصرف ، لأن نعم موضوعة لغاية المدح ، وبشئ موضوعة
لغاية الذم ، فجعل دلالتها على الزمان ^(٦) مقصورة على الآن . ١٠
لأنك إنما تمدح ^(٧) وتذم بما هو موجود في الممدوح ^(٨) والمذموم
لا بما كان فزال ، ولا بما سيكون في المستقبل . وأما قولهم :
إنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا : نعيم الرجل زيد ، فنقول :

(١) في (ظ) : ولكن إذا . وفي (ق) : لكن إن .

(٢) في (ظ) : لا : وهو سهو .

(٣) في (ظ) : دليلاً وهو خطأ .

(٤) في (ق) و (ظ) : ويا .

(٥) سقط من (ظ) : به .

(٦) سقط من (ظ) : على الزمان .

(٧) في (ق) و (ظ) : أو .

هذه رواية شاذة تفرد بها قطرب وحده ، ولئن صححت فليس فيها حجة ، لأن هذه الياء نشأت عن ^(١) إشباع الكسرة ، لأن الأصل في : نَعَمَ : نَعِمَ بفتح النون وكسر العين ، وأشبعت ^(٢) الكسرة فنشأت الياء ، وهذا كثير في كلامهم ، فإنه ^(٣) كل ما كان على وزن ^(٤) « فَعِل » من الأسماء والأفعال ، وثانيه حرف من حروف الخلق ففيه أربعة أوجه : أحدها استعماله على أصله كقولك : فَعِذْ ، وقد ضحك ، والثاني : إسكان عينه تخفيفاً كقولك : « فَعِذْ » ، وقد ضحك ، والثالث : إتياع فإنه عينه في الكسر ، كقولك : « فَعِذْ » ، وقد ضحك ، والرابع كسر فإنه ، وإسكان عينه لنقل كسرتها إلى الفاء نحو قولك : ^(٥) « فَعِذْ » ، وقد ضحك ، فكذلك ^(٦) نَعَمَ فيها أربع لغات : « نَعِمَ » بفتح النون وكسر العين ، وهو الأصل ، و « نَعَمَ » بفتح النون وسكون العين ، و « نَعِمَ »

(١) في (ق) : من .

(٢) في (ق) و (ظ) : فأشبعت .

(٣) في (ظ) : فإن .

(٤) في (ق) و (ظ) : على : فَعِل .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : قولك .

(٦) في (ق) : وكذلك .

بكر النون والعين ، و « نعم » بكر النون وسكون
العين . وأما « نعم » بالياء ، فإنما نشأت فيه الياء عن إشباع
الكسرة كما قال الشاعر :^(١)

كأنني بفتحاء الجناحين أقوة على عجل مني أطايطي شمالي
وقال^(٢) الآخر :

لا عهد لي ببيضالي^(٣) أصبحت كالشن البالي
وقال^(٤) الآخر :

لم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

(١) لم أعلم قائله ، والفتحاء من العقبان اللينة الجناح ، والقوة الحجة
البريقة ، والشرط الثاني في لسان العرب : « دَفُوفٌ من العقبان طأطأت
شمالي » وعقبان دَفُوفٌ : زدن من الأرض إذا انقضت ، والشمالي
ضد البين كالشمالي والشمالي (بكسر هـ) جمع : أشملي وشمائل
وأشملي وشمال (يلفظ الواحد)

(٢) في (ق) و (ظ) : وكأ .

(٣) في (ق) و (ظ) ببيضال وله الصواب . فاضله ماضية وضالاً
وبيضالاً : باراء في الرمي ، وفضله : سبقة فيه . والشن :

القرية الخلق الصغيرة .

(٤) هو قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي (م سنة ١٠٠ هـ) الأبناء
تسمي : تريد وتكثر لبون : هي الإبل ذوات اللبن (بنو زياد) ابن
سفيان بن عبد الله العبسي . وكان قيس بن زهير قد طرد إبلاً للربيع
بن زياد (في قصة) .

وهذا أكثر من أن يحصى ، وقد ذكرناه مستقصى في المسائل
الخلافية ، فلا نعيده هنا .

فإن قيل : فلم يجب أن يكون فاعل نعم وبئس اسم
جنس ؟ قيل : لوجهين ^(١) :

٥ أحدهما : أن نعم لما وضعت للمدح العام ، وبئس للذم العام ،
خص فاعلها باللفظ العام .

والوجه الثاني ^(٢) : إنما يجب أن يكون اسم جنس ليبدل
على أن المدح و ^(٣) المذموم مستحق ^(٤) للمدح و ^(٥) الذم في
ذلك الجنس .

١٠ فإن قيل : فلم جاز الإضمار فيها ^(٦) قبل الذكر ؟ قيل :
إنما جاز الإضمار فيها قبل الذكر ، لأن المضمرة قبل الذكر يشبهه
الكسرة ، لأنه لا يعلم إلى أي شيء يعود حتى يفسر ، ونعم
وبئس لا يكون فاعلها معرفة محضة ، فلما ضارع المضمرة فاعلها ،
جاز الإضمار فيها .

(١) في (ق) : في ذلك وجهان ، وفي (ظ) : في ذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : الآخر .

(٣) في (ق) و (ظ) : أو .

(٤) في (ظ) : يستحق .

(٥) في (ق) و (ظ) : في نعم وبئس .

فإن قيل : فلم^(١) فعلوا ذلك ؟ قيل : إنما فعلوا ذلك طلباً للتخفيف
والإيجاز^(٢) ، لأنهم أبدأ يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم .
فإن قيل : فكيف يحصل التخفيف ، والإيجاز على شريطة
التفسير ؟ قيل : لأن التفسير إنما يكون بنكرة منصوبة نحو
« نعم رجلاً زيد » والنكرة أخف من المعرفة .

فإن قيل : فعلى ماذا انتصبت النكرة ؟ قيل^(٣) : على التمييز .
فإن قيل : فلم رفع زيد في قولهم : « نعم الرجل زيد » ؟
قيل : فيه^(٤) وجهان : أحدهما أن يكون مرفوعاً بالابتداء^(٥) ،
ونعم الرجل هو الخبر ، وهو مقدم على المبتدأ ، والتقدير فيه :
زيد نعم الرجل ، إلا أنه مقدم^(٦) عليه ، كقولهم : مررت
به المسكين ، والتقدير فيه : المسكين مررت به .

فإن قيل : فأين العائد ههنا من الخبر إلى المبتدأ ، قيل :
لأن الرجل لما كان شائعاً في الجنس ، كان زيد داخلياً
نحوه ، فصار بمنزلة العائد الذي يعود إليه منه ، فصار^(٧) هذا

(١) في (ق) و (ظ) : فلماذا .

(٢) سقطت الكلمة من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : انتصبت النكرة على التمييز .

(٤) في (ق) و (ظ) : في ذلك .

(٥) في (ق) و (ظ) : على الابتداء .

(٦) في (ق) و (ظ) : قدم .

(٧) في (ق) و (ظ) : وصار .

كقول الشاعر^(١) .

فأما القتال لاقتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواقب^(٢)
فإن القتال مبتدأ ، وقوله : لاقتال لديكم خبره ، وليس فيه
عائد ، لأن قوله : لاقتال لديكم ، نفي عام ، لأن « لا » تنفي
الجنس ، فاشتعل على جميع القتال ، فصار ذلك بمنزلة العائد إليه^(٣) ،
وكذلك قول الشاعر^(٤) :

فأما الصدور ، لاصدور جعفر ولكن أعجازا شديدا صريرها^(٥)
والوجه الثاني : أن يكون زيد مرفوعاً لأنه خبر مبتدأ
محذوف ، كأنه لما قيل : نعم الرجل ، قيل : من هذا المدح ؟
١٠ قيل : زيد ، (أي : هو زيد)^(٦) ، وحذف المبتدأ كثير في
كلامهم . فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى .

(١) هو الخلد الحزومي بن خالد بن العاص (م سنة ٨٠ هـ) وقد على

عبد الملك بن مروان بالشام ، فولاه إمارة مكة ، وتوفي فيها .

(٢) أي إنكم لا تحنون القتال ، وإنما تحنون البير مع ركاب الإبل
الذين لا يقاتلون .

(٣) سقط من (ظ) : إليه .

(٤) في (ق) و (ظ) : قول الآخر . لم أقب عليه . وفي اللسان : الجعفر :

النهر الصغير فوق الجدول وبه سمى الرجل . وجعفر : أبو قبيلة من عامر

وهم الجعافرة . وصر يصير صرّاً وصريراً وصرصر : صوت . وصاح

أشدّ الصياح وفي خزانة الأدب : « صريرها » بالضاد ، والضرير :

الريض الهزول ، وكل شيء خالطه ضرّ : ضرير ومضروب .

(٥) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

الباب الرابع عشر

باب حَبَا

إن قال قائل : ما الأصل في " حَبَا " قيل : الأصل في " حَبَا " ^(١) : حَبَبٌ ذَا « إلا أنه لما اجتمع حرفان متحرران من جنس واحد ، استقلوا اجتماعهما متحررين ، حذفوا حركة الحرف الأول ، وأدغموه في الثاني ^(٢) ، فصار : حَب ، وركبوه مع ذَا فصار مبتذلة كلمة واحدة ، ومعناها المدح ، وتقريب الممدوح من القلب .

فإن قيل : فلم ^(٣) قلتم إن الأصل : (حَبَبٌ : على فَعْلٌ ، دون فَعَلٌ وفَعِلٌ ^(٤)) ؟ قيل : لوجهين : أحدهما أن اسم الفاعل منه حَبِيبٌ ، على وزن ^(٥) : فَعِيلٌ ، وفَعِيلٌ أكثر ما يجيء في ما فعله ^(٦) : فَعَلٌ ، نحو شَرَفٌ فهو شَرِيفٌ ، وظَرَفٌ فهو ظَرِيفٌ ،

(١) في (ق) و (ظ) : فيها .

(٢) في (ظ) وأدغموا الثاني

(٣) في (ق) : ولم .

(٤) وردت الجملة في (ظ) على الشكل التالي : (حَب على وزن فَعَلٌ وفَعِلٌ)

وفيهما خلل واضح .

(٥) في (ق) و (ظ) : على فَعِيلٌ .

(٦) في (ق) : يجيء فعله على .

والطاف فهو لطيف ، وما أشبه ذلك . والوجه الثاني أنه قد
حكى عن بعض العرب أنه نقل الضمة من الباء إلى الحاء ، كما
قال الشاعر ^(١) :

وحب بها مقتولة حين تقيل .

فدل على أن أصله : فعل .

فإن قيل : فلم " جعلوها بمنزلة كلمة واحدة ؟ قيل إذا جعلوها
بمنزلة كلمة واحدة طلباً للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم .
فإن قيل : فلم ذكر كونه مع المفرد المذكور دون المؤنث والمثنى
والجمع ؟ قيل : لأن المفرد المذكور هو الأصل ، والتأنيث
والتثنية والجمع كلها فرع عليه ، وهي أثقل منه ، فلما أرادوا
التركيب ، كان تركيبه مع الأصل الذي هو الأنف ^(٢) ،
أولى من تركيبه مع الفرع الذي هو الأثقل .

فإن قيل : فلم كانت " حينذا " في التثنية والجمع والتأنيث

(١) هو الأخطل التغلبي غياث بن غوث أبو مالك (م سنة ٥٩٠ - ٧٠٨ م)
والشطر الأول لهذا البيت :

نقلت اقلوها عنكم بزاجها

وقتلها (أي الحر) مزجها بالماء .

(٢) في (ق) و (ظ) : فلماذا .

(٣) في (ظ) : أنف .

على لفظ واحد ؟ قيل : إنما كانت كذلك ^(١) نحو حبذا الزيدان ،
 وحبذا الزيدون ، وحبذا هند ، لأنها جرت في كلامهم مجرى المثل ،
 والأمثال لا تتغير ، بل قلزم سننا واحداً وطريقة واحدة .
 فإن قيل فما الغالب ^(٢) على « حبذا » الاسمية أو ^(٣) الفعلية ؟
 قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب أكثرهم ^(٤) إلى أن
 الغالب ^(٥) عليها الاسمية ، وذلك لأن الاسم أقوى من الفعل ،
 فإما ركب أحدهما مع الآخر ، كان التغليب للأقوى الذي هو
 الاسم دون الأضعف الذي هو الفعل ، وذهب بعضهم ^(٦) إلى
 أن الغالب ^(٧) عليها الفعلية ، وذلك ^(٨) لأن الجزء الأول منها
 فعل ، فغلب عليها الفعلية ، لأن القوة للجزء الأول ، وذهب
 آخرون إلى أنها لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية ، بل هي جملة
 مركبة من فعل ماض ، واسم هو فاعل ، فلا ^(٩) يغلب أحدهما
 على الآخر .

(١) في (ق) و (ظ) كانت في التثنية والجمع والتأنيث على لفظ واحد نحو .

(٢) في (ق) و (ظ) : الغلب .

(٣) في (ق) : أم .

(٤) في (ق) و (ظ) : أكثر النحويين .

(٥) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

(٦) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٧) في (ق) : ولا .

فإن قيل : فهذا^(١) يرتفع المعرفة بعده : نحو : « حبذا زيد » ؟
 قيل : لخصه أوجه :

الوجه^(٢) الأول : أن يجعل حبذا مبتدأ ، وزيد خبره .
 والوجه الثاني : أن تجعل : ذا مرفوعاً بحب ارتفاع الفاعل
 بفعله ، وتجعل زيدا بدلاً منه .

والوجه الثالث : أن تجعل زيدا خبر مبتدأ محذوف ،
 كأنه لما قيل^(٣) : « من هو ؟ قيل : زيد ، أي . هو زيد .
 والوجه الرابع : أن تجعل زيدا مبتدأ ، وحبذا خبره .
 والوجه الخامس : أن تجعل^(٤) : ذا زائدة ، فيرتفع زيد بحب
 لأنه فاعل ، وهو أضعف الوجوه^(٥) .

فإن قيل : فعلى ماذا تنصب النكرة بعده ؟ قيل : إنما^(٦)
 تنصب النكرة بعده على التمييز ، ألا ترى أنك إذا قلت :
 « حبذا زيد رجلاً ، وحبذا عمرو راكباً » يحسن فيه تقدير

(١) في (ق) و (ظ) : فلماذا .

(٢) حقت من (ظ) : الوجه .

(٣) في (ق) و (ظ) زيادة قوله : حبذا ، قيل : من هو ؟

(٤) وردت الجمل السابقة كلها مبنية للجهول في (ق) و (ظ) .

(٥) في (ق) و (ظ) : الأوجه .

(٦) سقطت من (ق) و (ظ)

« من » كأنك قلت : من رجل ، ومن راكب . كما قال الشاعر ^(١) :

يا حبيذاً جبل الريان من جبل وحيداً ساكن الريان من كانا
فذهب ^(٢) بعض النحويين إلى أنه إن كان الاسم غير مشتق ،
نحو : حبيذاً زيد رجلاً ، كان منصوباً على التمييز ، وإن كان
مشتقاً نحو : حبيذاً عمرو راكباً ، كان منصوباً على الحال .
فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) هو جرير الشاعر الشهير (م ١١٠) كان غزلاً عفيفاً ، وأخباره مع
الشعراء كثيرة . وبعد بيت الشاهد :

وحيداً نقحات من بناية تأتلك من قتل الرياء أحياناً

(٢) في (ق) و (ط) : وذهب .

الباب الخامس عشر

باب التعجب

إن قال قائل : لم زيدت «ما» في التعجب نحو : «ما أحسن زيدا» ،
دون غيرها ؟ قيل : لأن «ما» في غاية الإيهام ، والشيء إذا
• كان مبهماً كان أعظم في النفس ^(١) ، لاحتفاله أموراً كثيرة ، فلهذا
كانت زيادتها في التعجب أولى من غيرها . فإن قيل : فما معناها ؟
قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيبويه وأكثر البصريين
إلى أنها بمعنى شيء ، وهو في موضع رفع بالابتداء ، «وأحسن»
خبره ، تقديره : شيء أحسن زيدا ، وذهب بعض النحويين من
البصريين إلى أنها بمعنى الذي ، وهو موضع رفع بالابتداء ، و«أحسن»
١٠ صلته ، وخبره محذوف ، وتقديره : الذي أحسن زيدا شيء ،
وما ذهب إليه سيبويه والأكثر أولى لأن الكلام على قولهم
مستقل ^(٢) بنفسه ، لا ^(٣) يفتقر إلى تقدير شيء ، وعلى القول

(١) في (ق) و (ظ) : النفوس .

(٢) في (ظ) : مستقل .

(٣) في (ظ) : ولا

الآخر يفتقر إلى تقدير شيء ، وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه ،
مستغنياً عن تقدير ، كان أولى مما يفتقر إلى تقدير ،
فإن قيل : هل : « أحسن » فعل أو اسم ؟ قيل : اختلف
النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه فعل ماض ، واستدلوا
على ذلك من ثلاثة أوجه :

الأول ^(١) : أنهم قالوا : الدليل على أنه فعل أنه إذا وصل بياء
الضمير فإن نون الوقاية تصحبه ، نحو : « ما أحسنني » وما أشبه ذلك ،
وهذه النون إنما تصحب الضمير ^(٢) في الفعل خاصة لتقيه من
الكسر ، ألا ترى أنك تقول : أكرمني ، وأعطاني ، وما أشبه
ذلك ؟ ولو قلت في نحو ^(٣) : غلامني ، وصاحبني ، لم يجوز ، فلما
دخلت ^(٤) هذه النون عليه دلّ على أنه فعل .

والوجه الثاني : أنهم قالوا : الدليل على أنه فعل أنه ينصب
المعارف والنكرات ، و« أفعل » إذا كان اسماً إنما ينصب النكرات
خاصة على التمييز ، نحو « هذا » أكبر منك سناً ، وأكثر منك

(١) في (ق) و (ظ) : الوجه الأول .

(٢) في (ق) و (ظ) : بياء الضمير

(٣) في (ق) و (ظ) : نحو غلامي وصاحب غلامني و

(٤) في (ق) : هنا « وفي (ظ) : دخل هنا .

(٨) .

(٥) في (ق) : هو .

علماً « وما أشبه ذلك ، فلما نصب ههنا المعارف دلّ على أنه فعل ماض ^(١) .

والوجه الثالث : أنهم قالوا : الدليل على أنه فعل ماض أنه مفتوح الآخر ، فلو ^(٢) لم يكن فعلاً لما كان لبنائه على الفتح وجه ، إذ لو كان اسماً ، لكان يجب أن يكون ^(٣) مرفوعاً لوقوعه خبراً لـ « ما » قبله ^(٤) بالاجماع ، فلما وجب أن يكون مفتوحاً دلّ على أنه فعل ماض .

وذهب الكوفيون إلى أنه اسم ، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه :

١٠ الوجه الأول : أنهم قالوا : الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف ، ولو كان فعلاً لوجب ^(٥) أن يكون متصرفاً ، لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرف دلّ على أنه ليس بفعل ، فوجب أن يلحق الأسماء .

والوجه الثاني : أنهم قالوا : الدليل على أنه اسم أنه يدخله

(١) سقط من (ق) و (ظ) : ماض .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولو

(٣) سقط من (ظ) : أن يكون .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) قبله .

(٥) في (ق) و (ظ) : لكان يجب .

التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء ، قال الشاعر :
 ياما أميلح غزلانا شدة لنا من هؤلأيا تكن الضال والسمر^(١)
 والوجه الثالث : أنهم قالوا : الدليل على أنه اسم أنه يصح نحو^(٢) :
 ما أقوم ، وما أبيعه ، كما يصح الاسم في نحو : هذا أقوم
 منك ، وأبيع منك ، ولو أنه فعل لوجب أن يعتل كالفعل ، هـ
 نحو : أقام وأباع ، في قولهم^(٣) : « أباع الشيء »^(٤) ، إذا عارضه
 للبيع ، فلهذا لم يعتل ، وصح كالأسماء مع ما دخله من الجود
 والتصغير ، دل على أنه اسم .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وأما ما^(٥) استدل به
 الكوفيون ففاسد ، أما قولهم إنه لا يتصرف فلا حجة فيه ، هـ
 ولأننا^(٦) أجمعنا على أن : عسى وليس فعلان ، ومع هذا لا يتصرفان

(١) لم أقف على قائله . يقال : شدة الطي : إذا قوي وطلع قرياء ،
 واستغنى عن أمه . ومن هؤلأيا تكن مصغر (هؤلأ) . و (الضال)
 شجر السدر البري ، (والسمر) شجر الطلع من أشجار البادية . وأصل
 التركيب :

ياما أميلح غزلانا لنا شدة

(٢) سقط من (ظ) : نحو .

(٣) في (ظ) : في نحو .

(٤) في (ظ) : المتاع .

(٥) في (ق) : من وهو سهو .

(٦) في (ق) و (ظ) : لأننا .

وكذلك ^(١) "هنا ، وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين :
أحدهما : أنهم ^(٢) "لما لم يصوغوا للتعجب حرفاً يدل عليه ، جعلوا له
صيغة لا تختلف لتكون ^(٣) "دلالة على المعنى الذي أرادوه ، وأنه
مضمن معنى ليس في أصله . والوجه الثاني : إنما لم يتصرف لأن
الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال ، والتعجب إنما يكون
مما ^(٤) "هو موجود في الحال أو كان فيما مضى ، ولا ^(٥) "يكون
التعجب مما لم ^(٦) "يقع ، فلهذا كان المضارع يصلح للحال والاستقبال ،
كرهوا أن يصرفوه إلى صيغة تحتل الاستقبال الذي لا يقع
التعجب منه .

١٠ وأما قولهم : إنه ^(٧) "يدخله التصغير وهو من خصائص الأسماء ،
قلنا : الجواب عنه من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن التصغير هنا لفظي ، والمراد به تصغير
المصدر لا تصغير الفعل ، لأن هذا الفعل منع من التصرف ،

(١) في (ق) و (ظ) : فكذلك .

(٢) سقطت من (ق) .

(٣) في (ق) : ليكون ، وفي (ظ) : فيكون .

(٤) في (ظ) : في ما

(٥) في (ق) : فلا .

(٦) في (ق) : لا .

(٧) سقطت من (ق)

والفعل متى منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر ، فلما أرادوا تصغير المصدر ^(١) ، صغروه بتصغير فعله ، لأنه يقوم مقامه ، ويدل عليه ، فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل .

والوجه الثاني : أن التصغير إنما أحسن في فعل التعجب ، لأنه

- لما لزم طريقة واحدة ، أشبه الأسماء ، فدخله بعض أحكامها .
- والشيء إذا أشبه الشيء من وجه لا يخرج بذلك عن أصله ، كما أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ، فلم يخرج بذلك عن كونه اسماً ، والفعل محمول على الاسم في الإعراب ، ولم يخرج ^(٢) عن كونه فعلاً ، فكذلك ههنا .

والوجه الثالث : أنه إنما ^(٣) دخله التصغير حملاً على باب ١٠

أفعل الذي للتفضيل والمبالغة ^(٤) ، لاشتراك اللفظين في ذلك ، ألا ترى أنك لاتقول : « ما أحسن زيداً » ، إلا لمن بلغ غاية الحسن ^(٥) كما لاتقول : « زيد أحسن القوم » ، إلا لمن كان أفضلهم في الحسن ؟ فلهذه المشابهة بينها ، جاز التصغير في قوله : « يا أميلح غزلاناً »

(١) في (ظ) : التصغير المصدر .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولم .

(٣) في (ق) و (ظ) : بذلك .

(٤) في (ظ) : لا .

(٥) في (ظ) مياض مكان : والمبالغة .

(٦) في (ق) و (ظ) : القافية في الحسن .

كما تقول : غزلائك أميلج الغزلان ، وما أشبه ذلك ، والذي يدل على اعتبار هذه المشابهة بينها ، أنهم حملوا : « أفعل منك » وهو أفعل القوم « على قولهم : « ما أفعله » فجاز فيها ما جاز فيه ، وامتنع فيها ما امتنع فيه ، فلم يقولوا : « هذا أعور منك » ، ولا : « أعور القوم » لأنهم لم يقولوا : « ما أعور » وقالوا : هو أقبح عوراً منك ، وأقبح القوم عوراً كما قالوا : « ما أقبح عوره » وكذلك لم يقولوا « هو أحسن منك حسناً » فيؤكّدوا ، كما لم يقولوا : « ما أحسن زيدا »^(١) حسناً ، فلما كانت بينهما هذه المشابهة ، دخله التصغير حملاً على : « أفعل » الذي للتفضيل والمبالغة .
 ١٠ وأما قولهم : إنه يصح كما يصح الاسم ، قلنا : التصحيح حصل^(٢) من حيث حصل التصغير ، وذلك لحمله على باب : « أفعل » الذي للمفاضلة ، ولأنه أشبه الأسماء لأنه لزم^(٣) طريقة واحدة ، فلما أشبه الاسم من هذين الوجهين ، وجب أن يصح كما يصح الاسم ، وشبه الاسم^(٤) من هذين الوجهين لا يخرج به ١٥ ذلك^(٥) عن كونه فعلاً ، كما أن ما لا ينصرف أشبه الفعل من

(١) سقطت الألف من (ظ) .

(٢) في (ق) : له .

(٣) في (ق) و (ظ) : ألزم .

(٤) في (ق) و (ظ) : للاسم .

(٥) سقطت من (ق) و (ظ) .

وجيهين ، لم يخرججه ^(١١) عن كونه اسماً ، فكذلك ههنا هذا الفعل وإن
 أشبه الاسم من وجيهين لا يخرججه عن كونه فعلاً ، على أن تصحيحه غير
 مستنكر ، فإن كثيراً من الأفعال المتصرفه جاءت ^(١٢) مصححة ،
 كقولهم : « أغيلت المرأة » واستنوق ^(١٣) الجمل ، واستنيست الشاة ،
 واستحوذ عليهم ^(١٤) قال الله تعالى : « أَسْتَحْذُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ » ^(١٥) .
 وهذا أكثر ^(١٦) في كلامهم ، والذي يدل على أن تصحيحه لا يدل
 على كونه اسماً أن « أفعل به » جاء في التعجب ^(١٧) مصححاً مع
 كونه فعلاً ، نحو : « أقوم به » وأبيع ^(١٨) به ، فكما أن التصحيح
 في : « أفعل به » لا يخرججه عن كونه فعلاً ، فكذلك الصحيح ^(١٩)
 في « ما أفعله » لا يخرججه عن كونه فعلاً ، وقد ذكرنا هذه المسألة ^(٢٠)
 مستوفاة في المسائل الخلافية ^(٢١) .

- (١) في (ق) و(ظ) : ولم يخرججه ذلك ، والله الصواب .
- (٢) في (ق) : قد جاءت .
- (٣) في لسان العرب : استغيلت (المواة) إذا حملت وهي توضع والاسم الغيلة .
- (٤) قال ابن سيده : استنوق الجمل صار كالناقة في ذفا .
- (٥) سورة المجادلة (الآية ١٩) واستحوذ : غلب .
- (٦) في (ق) و(ظ) : كثير .
- (٧) في (ق) و(ظ) : في التعجب جاء ..
- (٨) في (ظ) : وأتبع به وهو سهو .
- (٩) في (ق) و(ظ) : التصحيح .
- (١٠) في (ج ١ ص ٨١ - ٩٥) من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين
 البصريين والكوفيين تحت عنوان : أفعل التعجب اسم أو فعل ؟

فإن قيل : فلم كان فعل التعجب منقولاً من الثلاثي دون غيره ؟ قيل لوجهين :

أحدهما : أن الأفعال على ضربين : ثلاثي ورباعي ، فجاء نقل الثلاثي إلى الرباعي ، لأنك تنقله من أصل إلى أصل ، ولم يجوز نقل الرباعي إلى الخماسي ، لأنك تنقله من أصل إلى غير أصل ، لأن الخماسي ليس بأصل .

والوجه الثاني : أن الثلاثي أخف من غيره ، فلهذا كان أخف من غيره ، احتمال زيادة الهمزة ، وأما ما زاد على الثلاثي فهو ثقيل ، فلم يحتمل الزيادة .

١٠ فإن قيل : فلم كانت الهمزة أولى بالزيادة ؟ قيل : لأن الأصل في الزيادة حروف المد واللين وهي الواو ، والياء ^(١) ، والألف ، فأقاموا الهمزة مقام الألف ، لأنها قريبة من الألف ، وإنما أقاموها مقام الألف ، لأن الألف لا يتصور الابتداء بها . لأنها لا تكون إلا ساكنة ، والابتداء بالساكن محال ، فكان ^(٢) تقدير زيادة الألف هنا أولى لأنها أخف حروف العلة ، وقد كثرت زيادتها في هذا النحو ، نحو : أبيض ، وأسود ، وما أشبه ذلك .

(١) في (ق) : الياء والواو والألف .

(٢) في (ق) و (ظ) : وكان .

فإن قيل : فإذا ^(١) ينتصب الاسم في قولهم : « ما أحسن زيداً » ؟ قيل : ينتصب لأنه مفعول أحسن ، لأن « أحسن » لتأنيده ^(٢) بالهمزة « صار متعدياً ، بعد أن كان لازماً ، فتعدى إلى زيد ، فصار ^(٣) زيد منصوباً بوقوع الفعل عليه .

- فإن قيل : فلم لا يشتق فعل التعجب من الألوان والخلق ؟
 قيل : لوجهين : أحدهما أن الأصل في أفعالها أن تستعمل على أكثر من ثلاثة أحرف ، ومازاد على ثلاثة أحرف لا يبنى منه فعل التعجب . والوجه الثاني : أن هذه الأشياء لما كانت ثابتة في الشخص لا تكاد تتغير ، جرت مجرى أعضائه التي لا معنى للأفعال فيها ، كاليد والرجل وما أشبه ذلك ، فكما لا يجوز أن يقال : ما ^(٤) أيده ، ولا ما أرجله من ^(٥) اليد والرجل ، فكذلك لا يجوز أن يقال : ما أحمره وأسوده ^(٦) ؟ فإن كان المراد بقوله : ما أيده من اليد بمعنى النعمة ، وما أرجله من الرجل ^(٧) جاز ، وكذلك إن كان المراد بقوله : ما أحمره ، من صفة البلادة لامن

(١) قي (ق) و (ظ) : فإذا .

(٢) في (ق) : نقل وفي (ظ) نعل وهو سهو .

(٣) في (ق) و (ظ) : وصار .

(٤) في (ظ) : لا ما .

(٥) في (ظ) : في .

(٦) في (ق) و (ظ) : ولما أسوده .

(٧) الرجل : القوة على الشيء

الحرمة ، وما أسوده ، من السواد لامن السواد جاز^(١) ، وإنما جاز في هذه الأشياء لأنها ليست بألوان ولا خلق .
فإن قيل : فلم^(٢) استعمالوا لفظ الأمر في التعجب نعو :
« أحسن زيد » وما أشبهه ؟ قيل : إنما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح .

فإن قيل : فما^(٣) الدليل على أنه ليس بفعل أمر ؟ قيل :
الدليل على ذلك أنه يكون على صيغة واحدة في جميع الأحوال^(٤) ،
تقول : « يارجل »^(٥) « أحسن زيد » ، و « يارجلان أحسن زيد »^(٦) ،
و « يارجال أحسن زيد » ، و « ياهند أحسن زيد » ، و « ياهندان أحسن
زيد » ، و « ياهندات أحسن زيد » فيكون^(٧) مع الواحد والاثنين
والجماعة والمؤنث على صيغة واحدة لأنه لا ضمير فيه ، ولو كان

(١) في (ق) و (ظ) : كان جائزاً .

(٢) في (ق) و (ظ) : لم .

(٣) في (ق) و (ظ) : وما .

(٤) في (الروى في النحو الكوفي وشرحه) : وإنما التزم أفرادها ، لأنه كلام جرى مجرى المثل ، وصار معنى أفعل = كمنى ما أفعله وهو محض إنشاء التعجب ، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تنبيه المخاطب وجهه وتأنيته اه ص ١٣١ .

(٥) في (ظ) : لرجل وهو سهو .

(٦) سقط مثال الثنى من (ظ) .

(٧) سقط من (ظ) : فيكون .

أمراً لكان ينبغي أن يختلف في التثنية ^(١) فتقول : « أحسنا »
 يزيد ^(٢) « وفي جمع المذكر : « أحسنوا » وفي أفراد المؤنث ^(٣) :
 « أحسن » وفي جمع المؤنث : « أحسن » فتأتي بضمير الاثنين
 والجماعة والمؤنث ، فلهذا كان على ^(٤) صيغة واحدة ، دلّ على
 أن لفظه لفظ الأمر ، ومعناه الخبر .

فإن قيل : فما موضع الجار والمجرور في قولهم : « أحسن يزيد » ؟
 قيل : موضعه الرفع لأنه فاعل « أحسن » لأنه لما كان ^(٥)
 فعلاً ، والفعل لا بد له من فاعل ، جعل الجار والمجرور في موضع رفع
 لأنه ^(٦) فاعل ، قال الله ^(٧) تعالى « وكفى بالله ولياً ، وكفى
 بالله نصيراً » ^(٨) أي وكفى الله ولياً ، وكفى الله نصيراً ، والباء
 زائدة ^(٩) ، فكذلك ههنا الباء زائدة ، لأن الأصل في : « أحسن

(١) في (ق) و (ظ) : فتقول في التثنية .

(٢) في (ق) و (ظ) : « أحسنوا » .

(٣) في (ق) و (ظ) : وفي المؤنث .

(٤) سقط من (ظ) : على .

(٥) في (ق) و (ظ) كان « أحسن » فعلاً .

(٦) في (ق) و (ظ) : بأنه .

(٧) في (ق) و (ظ) : كقوله .

(٨) النساء : (٤٥)

(٩) سقط من (ظ) : والباء زائدة .

يزيد : احسن زيد^(١) « أي صار ذا حسن ، ثم نقل إلى لفظ الأمر ، وزيدت الباء عليه .

فإن قيل : فلم زيدت الباء عليه^(٢) ؟ قيل : لوجهين : أحدهما أنه لما كان لفظ فعل التعجب لفظ الأمر ، فزادوا الباء^(٣) فرقاً بين لفظ الأمر الذي للتعجب ، وبين لفظ^(٤) الأمر الذي لا يراد به التعجب . والوجه الثاني أنه لما كان معنى الكلام « يا حسن اثبت يزيد » أدخلوا الباء لأن اثبت متعد^(٥) بحرف الجر ، فلذلك^(٦) أدخلوا الباء . وقد ذهب بعض النحويين إلى أن الجار والمجرور في موضع النصب^(٧) ، لأنه يُقدر في الفعل ضميراً هو^(٨) الفاعل^(٩) ، كما يقدر في : « ما أحسن زيدا » وإذا قدر

(١) في (ظ) : زيدا وهو سهر .

(٢) سقط من (ق) و(ظ) : عليه .

(٣) في (ق) و (ظ) زادوا .

(٤) في (ق) و (ظ) : ولفظ الأمر .

(٥) في (ق) : يتعدى .

(٦) في (ظ) : فكذلك .

(٧) في (ق) و (ظ) : نصب .

(٨) في (ظ) : وهو .

(٩) وفي التنزيل : « أسمعهم وأبصرهم » (مريم الآية ٣٨) فلفظ « هم »

إنما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولاً والفاعل ضميره المستتر في

أسمع وأبصر .

ههنا في الفعل ضميراً هو الفاعل ، وقع الجار والمجرور في موضع
المفعول ، فكأننا في موضع نصب ، والذي اتفق عليه ^(١) أكثر
النحويين هو الأول ، وكان الأول هو الأولى ^(٢) لأن الكلام
إذا كان مستقلاً بنفسه من غير إضمار كان أولى مما يفتقر
إلى إضمار ، ثم حُلِيَ : « أَحْسَنَ بَزِيدٌ » على : « مَا أَحْسَنَ »
زيداً في تقدير الإضمار لا يستقيم ، لأن « أَحْسَنَ » إنما ضمير
فيه لتقدم « مَا » عليه ، لأن « مَا » مبتدأ ، و « أَحْسَنَ »
خبره ، ولا بد فيه من ضمير يرجع إلى المبتدأ ، بخلاف : « أَحْسَنَ
بَزِيدٌ » فإنه لم يتقدمه ما يوجب ^(٣) تقدير الضمير ، فبان الفرق
بينهما ، فأعرفه تصبب إن شاء الله تعالى .

١٠

-
- (١) في (ق) و (ظ) : والذي عليه .
(٢) في (ظ) : الأول أولى .
(٣) في (ظ) : فوجب .

الباب السادس عشر

باب عسى

إن قال قائل : ما « عسى من الكلام » ^(١) ؟ قيل : فعل ماض
من أفعال المقاربة لا يتصرف ، وقد حكى ^(٢) عن ابن السراج ^(٣)
أنه حرف ، وهو قول شاذ لا يرج عليه ، والصحيح أنه فعل ،
والدليل على ذلك أنه يتصل به تاء الضمير ، وألفه ، وواؤه ، نحو :
« عسيت ، وعسيا ، وعسوا » ، قال الله تعالى : « قَهْلَ عَسَيْتُمْ
إِنْ كَوَّلْتُمْ » ^(٤) فلما دخلته هذه الضائر كما تدخل على الفعل ، نحو :
قامت ، وقاما ، وقاموا ، وقمت ، دل على أنه فعل ، وكذلك
^{١٠} أيضاً تلحقه تاء التانيث الساكنة التي تختص بالفعل ، نحو : « عست
المرأة » كما تقول : « قامت وقعدت » فدل على أنه فعل .
فإن قيل : فلم لا يتصرف ؟ قيل : لأنه أشبه الحرف ،
لأنه لما كان فيه معنى الطمع أشبه لعل ولعل حرف لا يتصرف ،
فكذلك ما أشبهه .

(١) في (ق) و (ظ) : الكلم .

(٢) في (ق) و (ظ) : يحكى .

(٣) هو أبو بكر محمد بن السري البغدادي الحوي قرأ النحو على البرد

وكان شديد الذكاء (م ٣١٦ هـ) .

(٤) سورة محمد (الآية ٢٢) .

فإن قيل : فماذا تفعل ^(١) عسى ؟ قيل : ترفع الاسم وتنصب الخبر مثل كان ^(٢) ، إلا أن خبرها لا يكون إلا مع ^(٣) الفعل المستقبل ، نحو « عسى زيد أن يقوم » .

فإن قيل فلم أدخلت في خبره أن ؟ قيل : لأن « عسى » وضعت لمقارنة الاستقبال ، و « أن » إذا دخلت على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال ، فلما كانت « عسى » موضوعة لمقارنة الاستقبال ، و « أن » تخلص الفعل للاستقبال ، أزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال « أن » التي هي علم الاستقبال .
فإن قيل : فما ^(٤) الدليل على أن موضع « أن » وصلتها النصب ؟

قيل : لأن معنى « عسى زيد أن يقوم : قارب زيد القيام » ^(٥) والذي يدل على ذلك قولهم : « عسى الغوير أبوساً » ^(٦) ، وكان القياس أن يقال : عسى الغوير أن يباس ، إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك فقالوا : « عسى الغوير أبوساً » فنصبوه بعسى ،

(١) في (ق) و (ظ) : تعمل .

(٢) في (ق) و (ظ) : ككان .

(٣) في (ق) : إلا « أن » مع ...

(٤) في (ق) و (ظ) : وما .

(٥) قال الاصمعي : وأصله أنه كان غار فيه ناس فأنهار عليهم . أو أنهم فيه عدو فقتلهم فيه ، فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر ثم صغر الغار فصار غوير . (كذا في اللسان والقاموس) .

لأنهم أجروها بجرى قارب ، فكأنه قيل : « قارب النوير أبوساً » ،
وهو جمع بأس أو يؤس .

فإن قيل فلم حذفوا « أن » في خبرها ^(١) في بعض أشعارهم ؟
قيل : إنما يحذفونها في بعض أشعارهم ^(٢) لأجل الاضطراب تشبيها
لها بكاد ، فإن كاد من أفعال المقاربة ، كما أن عسى من أفعال
المقاربة ، ولهذا ^(٣) الشبه بينها جاز أن يُحمل ^(٤) عليها في حذف
« أن » من خبرها نحو ^(٥) قوله ^(٦) :

عسى المم ^(٧) الذي أميت فيه يكون وراءه فرج قريب
وكما أن عسى تشبه بكاد في حذف « أن » معها ، فكذلك

(١) في (ق) و (ظ) : من خبره .

(٢) في (ق) : الأشعار .

(٣) في (ق) و (ظ) : فهذا .

(٤) في (ق) : تحمل .

(٥) في (ق) و (ظ) : في نحو .

(٦) قال الشنيطي في الدرر النواع على مع الموامع ، شرح جمع الجوامع :

البيت من قصيدة لهندية بن خنصرم (م . سنة ٥٤٤ تقريباً) قالها

في الحبس يخاطب فيها ابن عمه أبا عير ، وكان محبوباً معه ، في قمة

مشهورة أفضت إلى قتل هدية .

(٧) في (ق) : المم .

كاد تشبه بعسى في إثباتها معها ، قال الشاعر ^(١) .

قد كاد من طول البرلي أن يمصحاً

فأثبت (أن) مع كاد ، وإن كان الاختيار حذفها ، حملاً

على عسى ، فدلّ على وجود المشابهة بينها .

فإن قيل : ولم كان الاختيار مع كاد حذف «أن» وهي

كعسى في المقاربة ؟ قيل : هما وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة

إلا أن كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال ، وعسى أذهب في

الاستقبال ، ألا ترى أنك لو قلت : «كاد زيد يذهب بعد

عام» لم يحز «لأن كاد توجب أن يكون الفعل شديد القرب

من الحال ، ولو قلت : «عسى الله أن يدخلني الجنة برحمته» ^{١٠}

لكان جائزاً ، وإن لم يكن شديد القرب من الحال ، فلهذا

كانت كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال ، حذف معها «أن»

التي هي علم الاستقبال ، ولما كانت عسى أذهب في الاستقبال

أتي معها بأن التي هي علم الاستقبال .

(١) قال الشنقيطي : قبل أن هذا البيت لرؤية ، ولم أحقق ذلك ، وأوله

«ربيع عفاء الدهر طوراً فاعسى» والربيع المنزل ، وعفاء : درسه ،

والبلى : الدروس ، وأمصح : أخلق .

فإن قيل : فإنا موضع « أن » مع صلتها ، نحو ^(١) : « عسى أن يخرج زيد » ؟ قيل ، موضعها ^(٢) مع صلتها ^(٣) الرفع بأنه فاعل كما كان زيد مرفوعاً بأنه فاعل في نحو : « عسى زيد أن يخرج » .
فإن قيل : فهل يجوز أن تحذف « أن » ^(٤) إذا كانت مع صلتها في موضع رفع ؟ قيل : لا يجوز ذلك ، لأن ^(٥) من شرط الفاعل أن يكون اسماً لفظاً ومعنى ، وإذا قلت : « عسى يخرج زيد » فقد جمعت الفعل فاعلاً ، والفعل لا يكون فاعلاً ، لأن الفاعل مخبر عنه ، والإخبار إنما يكون عن الاسم لا عن الفعل ، بلى إن جعل زيد في نحو : « عسى يخرج زيد » فاعل عسى ، وجعل يخرج في موضع النصب ^(٦) جازت المسألة ، لأن المفعول لا يبلغ اقتضاء ^(٧) الاسمية مبلغ الفاعل ، ألا ترى أنه قد يقوم

(١) في (ق) و (ظ) : في نحو .

(٢) في (ق) و (ظ) : موضعه .

(٣) في (ق) و (ظ) : صلتها .

(٤) سقطت من (ق) .

(٥) في (ق) و (ظ) : لأنه .

(٦) في (ق) و (ظ) : الخبر .

(٧) في (ق) و (ظ) : في اقتضاء .

مقام المفعول الثاني^(١) "ماليس باسم ، فحو : "ظننت زيدا قام
أبوه" فقام أبوه جملة فعلية ، وقد قامت مقام المفعول الثاني
لظننت ، ، وأما الفاعل فلا يجوز أن يقع قط إلا اسماً لفظاً
ومعنى كما بينناه^(٢) ، فأعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقط من (ق) و (ظ) : الثاني .

(٢) في (ق) و (ظ) : لا بيننا .

الباب السابع عشر

باب كان وأخواتها

إن قال قائل : أي شيء كان وأخواتها من الكلام ؟ قيل :
أفعال ، وذهب بعض النحويين إلى أنها حروف وليست أفعالا ،
• لأنها لا تدل على المصدر ، ولو كانت أفعالا لكان ينبغي أن
تدل على المصدر ، ولما كانت لا تدل على المصدر ، دل على
أنها حروف (١) ، والصحيح أنها أفعال ، وهو مذهب الأكثرين
والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنها تلحقها تاء التانيث الساكنة نحو :
١٠ كنت وكأنا وكانوا (٢) ، كما تقول : قمت وقاما وقاموا ، وما
أشبه ذلك .

والوجه الثاني : أنها تلحقها تاء التانيث الساكنة نحو : كانت
المرأة ، كما تقول : قامت المرأة ، وهذه التاء تختص بالأفعال .
والوجه الثالث : أنها تنصرف نحو : كان يكون ، وصار
١٥ يصير ، وأصبح يصبح ، وأمسى يمسي ، وكذلك سائر ما عدا

(١) في (ق) و (ظ) ظالم تدل على المصدر ، دل على أنها ليست أفعالا .

(٢) في (ظ) : تقول : كانت ، وكأنا ، ، وكننا .

« ليس » وإتاما لم يدخلها التصرف لأنها أشبهت « ما » وهي ^(١)
 تنفي الحال (كما أن « ما » تنفي الحال) ^(٢) ولهذا تجري « ما »
 بجري « ليس » في لغة أهل الحجاز ، فلما أشبهت « ما » وهي
 حرف لا يتصرف ، وجب ألا يتصرف ^(٣) . وأما قولهم : إنها
 لا تدل على المصدر ، ولو كانت أفعالاً لدلت على المصدر ، هـ
 قلنا : هذا إتاما يكون في الأفعال الحقيقية ، وهذه الأفعال غير
 حقيقية ، ولهذا المعنى يستحق ^(٤) أفعال العبارة ، فما ذكرناه (يدل
 على أنها أفعال) ^(٥) ، وما ذكرناه يدل على أنها أفعال غير
 حقيقية ، فقد عملنا بمقتضى الدليلين ، على أنهم قد جبروا هذا
 الكسر ، وألزموها الخبر عوضاً عن دلالتها على المصدر ، وإذا
 وجد الجبر يلزم الخبر عوضاً عن المصدر كان في حكم الموجود الثابت .
 فإن قيل : فعلى كم تنقسم كان وأخواتها ؟ قيل : أما كان
 فتقسم على خمسة أوجه :
 الوجه الأول : أنها تكون ناقصة فتدل على الزمان المجرد عن

(١) في (ق) و (ظ) : لأنها .

(٢) سقط من (ق) و (ظ) ما بين التوسيع .

(٣) في (ق) و (ظ) : تتصرف .

(٤) في (ق) و (ظ) : نسي .

(٥) سقط من (ظ) ما بين التوسيع .

الحدث ، فجو « كان زيد قائما » ويلزمها الخبر ^(١) لما بيننا .

والوجه الثاني : أنها تكون تامة ، فتدل على الزمان والحدث
كغيرها من الأفعال الحقيقية ، ولا ^(٢) تفتقر إلى خبر ، نحو :
« كان زيد » وهي بمعنى : حدث ووقع ، قال الله تعالى : « وإن
كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » ^(٣) أي : حدث ووقع ،
وقال تعالى ^(٤) : « إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » ^(٥)
وقال تعالى ^(٦) : « وإن نكحتموه فإعفاءها » ^(٧) في قراءة
من قرأ بالرفع ، وقال تعالى ^(٨) : « كيف تكلم من كان في
المهد صبيا » ، أي : وجد وحدث ، وصيا : منصوب على الحال ،
ولا يجوز أن تكون ^(٩) ههنا الناقصة ، لأنها ^(١٠) لا اختصاص
لعمسى في ذلك ، لأن كلا قد كان في المهد صبيا ، ولا عجب في

(١) في (ظ) : الخبر وهو سهر .

(٢) في (ق) : فلا .

(٣) سورة البقرة : (الآية ٢٨) .

(٤) (النساء : ٢٩) .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) قوله : عن تراض منكم

(٦) (النساء : ٤٠) .

(٧) سقط من (ق) و (ظ) : بإعفاءها .

(٨) (مريم : ٢٩) .

(٩) في (ق) و (ظ) : تكون : كان .

(١٠) في (ظ) : لأنه .

تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي^(١) (وإنا العجب في
تكليم من هو في المهد في حال الصبي^(٢)) ، فدلّ على أنّها ههنا
بمعنى : وجد وحدث ، وعلى هذا قولهم : « أنا مذ كنت
صديقك^(٣) » قال الشاعر :

- فدى لبني ذهل بن شيبان^(٤) ناقتي إذا كان يوم ذو كواكب أشهب^(٥) .
أي حدث يوم ، وقال الآخر :
إذا كان الشتاء فأدفتوني فإن الشيخ يهدمه الشتاء
أي حدث الشتاء .

والوجه الثالث أن يحمل فيها ضمير الشأن والحديث ، فتكون
الجملة^(٦) خبرها ، نحو : « كان زيد قائم » ، أي كان الشأن^(٧)
والحديث^(٨) زيد قائم ، قال الشاعر^(٩) .

(١) في (ق) : الصبا

(٢) سقط ما بين القوسين من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : أي وجدت .

(٤) ذهل بن شيبان بن ثعلبة جدّ جاهلي ، وبنوه بطن من بكر بن

وائل ، ولم أقف على اسم الشاعر ، ومنه : البيت الذي بعده .

(٥) في (ق) و (ظ) : الجمل .

(٦) في (ظ) : والحديث .

(٧) هذا البيت من شواهد سييويه ، (ج ١ ص ٣٦) وعزاه في الذيل

للعجيز بن عبد الله السلولي من الشعراء الإسلاميين المقلّين .

إذامت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن^(١) بالذي كنت أصنع
أي كان الشأن والحديث الناس صنفان .

والوجه الرابع : أن تكون زائدة (غير عاملة) ^(٢) ، نحو : « زيد
كان قائم » أي زيد قائم ، قال الشاعر :

هـ سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ^(٣)
وقال ^(٤) الآخر ^(٥) :

فكيف إذ امررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام
(أي : جيران كرام) ^(٦) .

والوجه الخامس : أن تكون بمعنى صار ، قال الله تعالى : ^(٧)

(١) في (ظ) : مثنى .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٣) أنشد الفرّاء ، مرآة جمع سري وهو اليد الشريف . تسامي أصله :

تسامى من السو ، وهو الطو . المسمومة : المجهول عليها سومة ،

أي علامة لتترك في الدعى . العراب : العربية . والمعنى : سراة

هذه القبيلة تخال على تلك الحيل العربية المعروفة أم ملخصاً من

ذبل (متار السالك إلى أوضع السالك) .

(٤) في (ق) و (ظ) أي على المسمومة وقال .

(٥) هو الفرزدق ، من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك .

(٦) سقطت من (ظ) .

(٧) البقرة (٣٤) .

« وكان من الكافرين » « وكان من المخرقين »^(١) أي صار ،
وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى^(٢) : « كيف تكلم من كان
في المهد صبياً » أي صار ، وقال الشاعر^(٣) :
بتبها ، قفر والمطبي كآتها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
أي صارت فراخا بيوضها .

وأما صار فتستعمل ناقصة وتامة ، فأما الناقصة فتدل^(٤) على
الزمان المجرّد عن الحدث ، ويفتقر^(٥) إلى الخبر ، نحو « صار
زيد عالماً » مثل كان إذا كانت ناقصة ، وأما التامة فتدل على
الزمان والحدث ، ولا تقتصر إلى خبر ، نحو : « صار زيد إلى
عمرو » مثل كان إذا كانت تامة ، وكذلك سائر أخواتها تستعمل
ناقصة وتامة ، إلا : ظل وليس وما زال وما فتى ، فإنها لا تستعمل
إلا ناقصة .

(١) هود الآية (٤٣) « فكان » الآية .

(٢) مريم - (٢٩) .

(٣) نسبة في اللسان لابن أحر . وثبها قفر : صغراء يضل فيها الساري .
واقطأ ضرب من الطير معروف وأضافه إلى الحزن للدلالة على العطش
ومثبت المطبي (النوق) به ، لأنها أشبهت القطا التي فارقت فراخها
لتجعل إليها الماء لتسقيها ، وذلك أسرع لطيرانها .

(٤) في (ق) و (ظ) : أيضاً .

(٥) في (ق) و (ظ) : وتفتقر .

فإن قيل : فلم عملت هذه الأفعال في شيئين ؟ قيل : لأنها عبارة عن الجمل لا عن ^(١) المفردات ، فلما اقتضت شيئين ، وجب أن تعمل فيها ^(٢) .

فإن قيل : فلم رفعت الاسم ونصبت الخبر ؟ قيل : تشبيهاً بالأفعال الحقيقية ، فرفعت الاسم تشبيهاً له بالفاعل ، ونصبت الخبر تشبيهاً له ^(٣) بالمفعول .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم أخبارها على أسمائها ؟ قيل : نعم يجوز ^(٤) ، وإنا جاز ^(٥) لأنها لما كانت أخبارها مشبهة بالمفعول ، وأسمائها مشبهة بالفاعل ، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل : فكذلك ما كان مشبهاً به .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم أخبارها عليها أنفسها ؟ قيل : يجوز ذلك في ما لم يكن في أوله « ما » نحو : « قائماً كان زيد » وإنا جاز ذلك لأنه لما كان مشبهاً بالمفعول ، والفاعل فيه متصرف ، جاز تقديمه عليه كالمفعول « نحو : « عمرأ ضرب زيد » .

(١) في (ق) و (ظ) : دون المفردات .

(٢) في (ق) و (ظ) فيها .

(٣) حفظ الجار والمجرور من (ق) و (ظ) .

(٤) في (ق) و (ظ) : تقديم أخبارها على أسمائها .

(٥) في (ق) و (ظ) : ذلك .

فإن قيل : فلم لم يجوز تقديم أسمائها عليها أنفسها كما يجوز تقديم أخبارها عليها ؟ قيل : إنما لم يجوز تقديم أسمائها عليها ، لأن أسمائها مشبهة بالفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل ، فكذلك ما كان مشتبهاً به ، وجاز تقديم أخبارها عليها لأنها مشبهة بالمفعول ، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل كما بيننا .
 ٥. فإن قيل : فلم لم يجوز تقديم خبر مافي أوله « ما » عليه ؟ قيل : لأن مافي أوله « ما » ماعدا « مادام » للنفي ، والنفي^(١) له صدر الكلام كالاستفهام ، فكأن الاستفهام لا يعمل ما بعده في ما قبله .
 نحو : « أعمراً ضرب^(٢) زيد » فكذلك النفي لا يعمل ما بعده في ما قبله ، نحو : « قائماً مازال زيد » وقد ذهب بعض النحويين^{١٠} إلى أنه يجوز تقديم خبر « مازال » عليها ، وذلك لأن « ما » للنفي ، و « زال » فيها معنى النفي ، إذا^(٣) دخل على النفي صار إيجاباً ، صار^(٤) قولك : « مازال زيد قائماً » بمنزلة : « كان زيد قائماً » وكما يجوز أن تقول : « قائماً كان زيد » فكذلك يجوز أن

(١) سقطت الكلمة من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : عمراً اضرب ...

(٣) في (ق) و (ظ) : والنفي إذا ...

(٤) في (ق) و (ظ) : وإذا صار إيجاباً صار قولك ..

تقول : « قائماً مازال زيد » وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر « ما دام » عليها ، وذلك لأن ^(١) « ما » فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم خبر « ليس » عليها ؟ قيل : يختلف النحويون في ذلك ، فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها ^(٢) ، وذهب أكثر البصريين إلى جوازه ، لأنه كما جاز ^(٣) تقديم خبرها على اسمها ، جاز تقديم خبرها عليها نفسها ، والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون ، لأن « ليس » فعل لا يتصرف ، والفعل إما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه ١٠ وإذا لم يكن متصرفاً في نفسه ، لم يتصرف عمله ، وأما قولهم : إنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها ، جاز تقديم خبرها عليها ففاسد ، لأن تقديم خبرها على اسمها لا يخرجها عن كونه متأخراً عنها ، وتقديم خبرها عليها يوجب كونه متقدماً عليها ، وليس من ضرورة أن يعمل الفعل في مابعد ، ويجب ^(٤) أن يعمل في

(١) في (ظ) : أن .

(٢) في (ظ) : عليها نفسها .

(٣) في (ظ) : كلما .

(٤) في (ق) و (ظ) : يجب .

ما قبله ، ثم نقول : إنما جاز تقديم خبرها على اسمها لأنها أضعف من « كان » لأنها تنصرف ، ويجوز تقديم خبرها عليها ، وأقوى من « ما » لأنها حرف ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، فجعل لها منزلة بين المنزلتين ، فلم يجوز تقديم خبرها عليها نفسها ، لتنعط عن درجة « كان » ويجوز^(١) تقديم خبرها على اسمها .
لترتفع عن درجة « ما » .

فإن قيل : لم جاز : « ما كان زيد إلا قائماً » ولم يجوز : « ما زال زيد إلا قائماً » ؟ قيل : لأن « إلا » إذا دخلت في الكلام أبطلت معنى النفي ، فإذا قلت : (« ما كان زيد إلا قائماً » كان التقدير فيه^(٢) : « كان زيد قائماً » وإذا قلت^(٣)) : « ما زال زيد إلا قائماً » صار التقدير : « زال زيد قائماً » و « زال » لا تستعمل إلا بحرف النفي ، فلمّا كان إدخال حرف الاستثناء يوجب إبطال معنى النفي ، و « كان » يجوز استعمالها من غير حرف النفي ، و « زال » لا يجوز استعمالها إلا بإدخال حرف^(٤)

(١) في (ق) و (ظ) : وجوزوا .

(٢) في (ق) صار التقدير : ...

(٣) سقط من (ظ) ما بين التوسين .

(٤) في (ق) و (ظ) : بحرف .

التفني « جاز : « ما كان زيد إلا قائماً ولم يجز » مازال زيد
إلا قائماً » ، وأما قول الشاعر :
حَرَّاجِيحُ مَا تَنَفَّكَ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخُسْفِ أَوْ تَرْمِي ^(١) بِهَا بِلْدًا قَفْرًا
فالمخبر قوله : على الخسف ، وتقديره : ما تنفك على الخسف
إلا أن تناخ أو ترمي ^(٢) بها بلدًا قفرًا ، فأعرفه نصب إن شاء
الله تعالى .

(١) في (ظ) : ترمي . وهذا البيت من قصيدة طويلة لذي الرزمة (غيلان
ابن عتبة ، م سنة ١١٧ هـ) قال أبو عمرو بن العلاء : فتح الشعر
بأمرى القيس وختم بذي الرزمة ، « حجاجيح » جمع حرجوج أو
حرجيج وهي الناقة الجسية الطويلة . « الخسف » الجرع ، وهي أن
تبيت على غير علف .

الباب الثامن عشر

باب ما

إن قال قائل : لم عملت « ما » في لغة أهل الحجاز ، فرفعت الاسم ، ونصبت الخبر ؟ قيل : لأن « ما » أشبهت « ليس » ووجه الشبه بينهما من وجهين : أحدهما أن « ما » تنفي الحال ، كما أن « ليس » تنفي الحال ، والوجه الثاني أن « ما » تدخل على المبتدأ والخبر ، كما أن « ليس » تدخل على المبتدأ والخبر ، ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر « ليس » (فإذا ثبت أنها ^(١) أشبهت « ليس ») ^(٢) فوجب ^(٣) أن تعمل عملها فترفع الاسم ، ونصب الخبر ، وهي ١٠ لغة القرآن ، قال الله تعالى ^(٤) : « ما هذا بشراً » وذهب الكوفيون إلى أن الخبر منصوب بحذف حرف الجر ، وهذا فاسد ، لأن حذف حرف الجر لا يوجب النصب ، لأنه لو كان حذف حرف الجر يوجب النصب لكان ينبغي أن يكون

(١) في (ق) : قد .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ق) : وجب .

(٤) سورة يوسف الآية (٣١) .

ذلك في كل موضع ، ولا خلاف أن كثيراً من الأسماء يحذف منها حرف الجر^(١) ولا ينتصب^(٢) بحذفه ، كقوله تعالى^(٣) : « وكنى بالله ولياً ، وكنى بالله نصيراً » ولو حذف حرف الجر لكان : « وكنى الله ولياً ، وكنى الله نصيراً » بالرفع^(٤) ، كقول الشاعر^(٥) :

عُمَيْرَةٌ ودَّعَ إِن تَجْهَرْتَ غَادِيَا كَفَى الشَيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْعُرَى نَاهِيَا

وكذلك قولهم : « بحسبك زيد ، وما جاني من أحد » ولو^(٦) حذفت حرف الجر لقلت : « حبك زيد ، وما جاني أحد » بالرفع ، قدل على أن حذف حرف الجر لا يوجب النصب .
١٠ فإن قيل : لم لم تعمل على لغة بني قميم ؟ قيل : لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً بالاسم كحرف الجر ، أو بالفعل كحرف الجزم ، إذا كان يدخل على الاسم والفعل لم

(١) في (ق) و (ظ) : يحذف حرف الجر منها .

(٢) في (ق) و (ظ) : تنتصب .

(٣) سورة النساء الآية (٤٥) .

(٤) سقط من (ظ) : بالرفع .

(٥) قال المؤلف في كتابه الإنصاف : وقال عبد بنى الحساس : «عُمَيْرَةٌ ودَّعَ» إلى آخر البيت (ص ١١٠) ولم أقف على ترجمته .

(٦) في (ق) و (ظ) : لو .

يعمل كحرف العطف ، و « ما » فتدخل على الاسم والفعل ،
 ألا ترى أنك تقول : « ما زيد قائم » وما يقوم زيد » فتدخل
 عليها ، فلما كانت غير مخصصة ، وجب أن تكون غير عاملة .
 فإن قيل : فلم ^(١) دخلت الباء في خبرها نحو : « ما زيد
 بقائم » ؟ قيل : لوجهين ، أحدهما أنها أدخلت ^(٢) توكيداً للنفي ،
 والثاني أن يقدر أنها جواب لمن قال : « إن زيدا لقائم » فأدخلت
 الباء في خبرها لتكون بإزاء اللام في خبر إن .
 فإن قيل : فلم ^(٣) بطل عملها في لغة أهل الحجاز إذا فصلت ^(٤)
 بين اسمها وخبرها بإلا ؟ قيل : لأن « ما » إنما عملت لأنها
 أشبهت « ليس » من جهة المعنى وهو « النفي » ، و « إلا » تبطل ١٠
 معنى النفي فتزول المشابهة ، وإذا ^(٥) زالت المشابهة ، وجب
 ألا تعمل .
 فإن قيل : فلماذا بطل عملها أيضاً إذا فصلت ^(٦) بينها وبين
 اسمها وخبرها بـ « إن » الخفيفة ؟ قيل : لأن « ما » ضعيفة في

(١) في (ظ) : لم .

(٢) في (ق) و (ظ) : دخلت .

(٣) في (ظ) : فعل .

(٤) في (ق) و (ظ) : فإذا .

(٥) في (ظ) : فصل .

العمل ، لأنها إنما عملت لأنها أشبهت فعلاً لا يتصرف شياً
ضعيفاً من جهة المعنى ، فلهذا كان عملها ضعيفاً بطل عملها مع الفصل ،
ولهذا المعنى يبطل ^(١) عملها أيضاً إذا تقدم الخبر على الاسم نحو :
« ما قام زيد » لضعفها في العمل ، فالزمت طريقة واحدة ، وأما ^(٢)
هـ قول الشاعر ^(٣)

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتكم إذ تم قريش وإذ ما مثلهم بشر
فن النحويين من قال : هو ^(٤) منصوب على الحال ، لأن
التقدير فيه : وإذ ما بشر بمثلهم ، فلهذا قدم مثلهم الذي هو
صفة النكرة انتصب ^(٥) على الحال ، لأن صفة النكرة إذا
١٠ تقدمت انتصبت على الحال ، كقول الشاعر ^(٦) :

(١) في (ظ) : بطل .

(٢) في (ق) : فأما .

(٣) هو الفرزدق همام بن غالب التميمي أبو فراس (م سنة ١١٠) وهذا
البيت من قصيدة يمدح بها الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز القرشي
الأموي .

(٤) سقط الضير « هو » من (ق) .

(٥) في (ق) : انتصبت .

(٦) هو كثير عزة ، الشاعر التميمي الحجازي العفيف وفد على عبد الملك
ابن مروان فعرف أديه ورفع مجله (م سنة ١٠٥ هـ) .

لَمِيَّةٌ مَوْحِشًا طَلَّلَ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلَ^(١)
التقدير فيه^(٢) : طَلَّلَ مَوْحِشٌ * وكقول الآخر^(٣) :
والصالحات عليها مغلقة باب

والتقدير فيه^(٤) : باب مغلق ؛ إلا أنه لما قدّم الصفة على
النكرة^(٥) نصّبها على الحال . ومنهم من قال : هو منصوب
على الظرف ، لأن قوله : ما مثلهم بشر ، في معنى : « فوقهم » .
ومنهم من حمّله على الفاعل ، لأن^(٦) هذا البيت للفرزدق ، وكان
تميّزاً ، وليس من لفظه^(٧) إعمال « ما » سواء تقدّم الخبر أو
تأخّر ، فلما استعمل لغة غيره غلط ، فظن أنها تعمل مع تقدّم
الخبر ، كما تعمل مع تأخّره ، فلم يكن في ذلك حجة . ومنهم
من قال : إنها لغة لبعض العرب ، وهي لغة قليلة لا يعتد بها .
فأعرفه تصيب إن شاء الله تعالى .

(١) (الطلل) : ما بقي شائخاً من آثار الديار . والحلل : جمع خلّة
(بالكسر) وهي بطاقة تغشى بها أجناف السيوف . وقد أشده

سيبويه (ج ١ ص ٢٨٦) .

(٢) في (ق) و (ظ) : والتقدير .

(٣) : لم أعند إليه .

(٤) في (ق) و (ظ) : صفة النكرة نصّبها .

(٥) في (ق) و (ظ) : فإن .

(٦) في (ق) و (ظ) : لغة .

الباب التاسع عشر

باب « إن » وأخواتها

إن قال قائل : لم أعلمت ^(١) هذه الأحرف ؟ قيل : لأنها
أشبهت الفعل ، ووجه الشبه بينها من خمسة أوجه :
الوجه الأول : أنها مبنيّة على الفتح كما أن الفعل الماضي
مبني على الفتح .
والوجه الثاني : أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على
ثلاثة أحرف .

والوجه الثالث : أنها تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء .
والوجه الرابع : أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على
الفعل نحو « إني و كأنني ولكنني » ^(٢) .
والوجه الخامس : أن فيها معاني الأفعال ، فعني إن وأن :
حققت ، ومعنى كأن ^(٣) : شبهت ، ومعنى لكن : استدركت ،
ومعنى ليت ، تمنييت ، ومعنى لعل : ترجيت ، فلما أشبهت
هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه الخمسة ^(٤) ، وجب أن تعمل

(١) في (ظ) : علمت .

(٢) في (ق) و (ظ) : وليتي .

(٣) في (ظ) : « أن » و « هو » .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : الحجة .

عمله ، وإنما عملت في شيئين لأنها عبارة عن الجمل لاعت
المفردات كما بينا في « كان » .

فإن قيل : فلم نصبت الاسم ورفعت الخبر ؟ قيل :
لأنها ^(١) أشبهت الفعل وهو يرفع وينصب ، شبهت ^(٢) فنصبت
الاسم تشبيهاً بالمفعول ، ورفعت الخبر تشبيهاً بالفاعل .

فإن قيل : فلم وجب تقديم المنصوب على المرفوع ؟ قيل
لوجهين : أحدهما أن هذه الحروف تشبه الفعل لفظاً ومعنى ،
فلو قدم المرفوع على المنصوب لم يُعلم هل هي حروف أو أفعال .

فإن قيل : الأفعال تتصرف ، والحروف لا تتصرف ، قيل
عدم التصرف لا يدل على أنها حروف ، لأنه قد يوجد ^(٣)

أفعال لا تتصرف ، وهي : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ،
وفعل التمجيب ، وحبذا ، فلما كان ذلك يؤدي إلى الالتباس
بالأفعال ، وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعاً لهذا الالتباس .

والوجه الثاني : أن هذه الحروف لما أشبهت الفعل الحقيقي
لفظاً ومعنى ، حملت عليه في العمل ، فكانت فرعاً عليه في

(١) في (ق) و (ظ) : لأنها لما .

(٢) في (ق) و (ظ) : به .

(٣) في (ق) و (ظ) : توجد .

العمل ، وتقديم " المنصوب على المرفوع فرع ، فالزموا الفرع
 الفرع ، وتخرج " على هذا « ما » فإنها ما أشبهت الفعل من جهة
 اللفظ ، وإنما أشبهته من جهة المعنى « ثم الفعل الذي أشبهته
 ليس فعلاً حقيقياً ، وفي فعليته خلاف ، بخلاف هذه الحروف ،
 ٥ فإنها أشبهت الفعل الحقيقي من جهة اللفظ والمعنى من الخمسة
 الأوجه التي بيناها ، فبان الفرق بينها . وقد ذهب الكوفيون
 إلى أن « إن » وأخواتها تنصب " الاسم ولا ترفع الخبر
 وإنما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، لأنها فرع
 على الفعل في العمل ، فلا تعمل عمله ، لأن الفرع أبداً
 ١٥ أضعف من الأصل ، فينبغي ألا تعمل في الخبر ، وهذا ليس
 بصحيح ، لأن كونه فرعاً على الفعل في العمل لا يوجب ألا
 يعمل عمله ، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ،
 ويعمل عمله ، على أننا قد عملنا بمقتضى كونه فرعاً ، فإننا
 الزمناه طريقة واحدة ، وأوجبنا فيه تقديم المنصوب على

(١) في (ظ) : وتقدم .

(٢) في (ظ) : وتخرج .

(٣) في (ق) و (ظ) : إنما تنصب .

المرفوع ، ولم تجوز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل ، لثلا^(١)
 بحري مجرى الأصل ، فإما أوجبت فيه تقديم المنصوب على
 المرفوع ، بأن ضعف هذه الحروف (عن رتبة الفعل) ،^(٢)
 والمحطاطها عن رتبة الفعل ، فوقع الفرق بين الفرع والأصل ،
 ثم لو كان الأمر كما زعموا ، وأنه باقٍ على رفعه ، لكان الاسم
 المبتدأ أولى بذلك ، فلما وجب نصب المبتدأ بها ، وجب رفع
 الخبر بها ، لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء
 المنصوبة ، ولا يعمل الرفع ، فإذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ،
 ومخالفة الأصول لغير فائدة ، وذلك لا يجوز .

فإن قيل : فلم^(٣) جاز العطف على موضع " إن ولكن " دون
 سائر أخواتها ؟ قيل : لأنهما لم يغيرا معنى الابتداء ، بخلاف
 سائر الحروف لأنها غيرت معنى الابتداء ، لأن : كأن ،
 أفادت معنى التشبيه ، وليت أفادت معنى التمني ، ولعل^(٤) :
 معنى الترجي .

فإن قيل : فهل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر الخبر ؟

(١) في (ظ) : لكلا .

(٢) سقط من (ق) و (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ق) و (ظ) : لم .

(٤) في (ق) و (ظ) : أفادت .

قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب أهل البصرة ^(١) إلى أنه لا يجوز ذلك على الإطلاق ، وذلك لأنك ^(٢) إذا قلت « إنك وزيد قائمان » وجب أن يكون ^(٣) مرفوعاً بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملاً في خبر زيد ، وتكون « إن » عاملة في خبر الكاف ، وقد اجتمعا معاً وذلك لا يجوز ، وأما الكوفيون فاختافوا في ذلك ^(٤) ، فذهب الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على الإطلاق ، سواء ^(٥) تبين فيه عمل « إن » أو لم يتبين ، نحو : « إن زيدا وعمرو قائمان » وإنك وبكر منطلقان ، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا في ما لم ^(٦) يتبين فيه عمل « إن » واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى » ^(٧) فمطفف الصابئين على موضع « إن » قبل تمام الخبر ، وهو قوله : « من آمن بالله واليوم الآخر » ومما حكى عن بعض العرب

(١) في (ق) و (ظ) : البصريون .

(٢) في (ق) و (ظ) : أنك .

(٣) في (ق) و (ظ) : يكون زيد .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : في ذلك .

(٥) في (ق) و (ظ) : وسواء .

(٦) في (ق) و (ظ) : لا .

(٧) سورة المائدة : (الآية : ٦٩) .

أنه قال : « إنك وزيد ذاهبان » ، وقد ذكره سيبويه في الكتاب .
والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وما استدلوا ^(١) به
الكوفيون فلا حجة لهم فيه ، وأما ^(٢) قوله تعالى « إن الذين
آمنوا والذين هادوا والصابئون » فلا حجة لهم فيه من وجهين :
أحدهما أنا نقول : في الآية تقديم وتأخير ، والتقدير فيه ^(٣) :
« إن الذين آمنوا والذين هادوا ومن آمن بالله واليوم الآخر » ^(٤) :
فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابئون والنصارى كذلك .
والوجه الثاني : أن يجعل قوله ^(٥) : « من آمن بالله واليوم
الآخر » خبر الصابئين ^(٦) والنصارى وتضمن الذين آمنوا والذين
هادوا ^(٧) مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى ، ألا ترى ١٠
أنك تقول : « زيد وعمرو قائم » فتجعل : قائماً خبراً لعمرو ،
وتضمن لزيد خبراً آخر مثل الذي أظهرت لعمرو ، وإن شئت

(١) في (ق) و (ظ) : استدل .

(٢) في (ق) و (ظ) : لا حجة فيه ، فأما ...

(٣) في (ق) و (ظ) : فيها .

(٤) في (ظ) : « وعمل صالحاً » وهي تنه الآية الكريمة .

(٥) في (ق) و (ظ) : يجعل قوله تعالى .

(٦) في (ق) و (ظ) : خبراً للصابئين .

(٧) في (ق) و (ظ) : خبراً مثل .

جملته خبراً لزيد ، وأضمرت لمعروا خبراً ، كما قال الشاعر :^(١)
 وإلا فاعلموا أنا وأنتم بُنَاءٌ ما يقينا في شقاق
 وإن شئت جعلت قوله « بُنَاءٌ » خبراً للثاني ، وأضمرت
 للأول خبراً ، وإن شئت جعلته خبراً للأول ، وأضمرت للثاني
 خبراً على ما يبدنا .

وأما قول بعض العرب « إنك وزيد ذاهبان » فقد ذكره^(٢)
 سيبويه أنه غلط من بعض العرب ، وجعله بمنزلة قول الشاعر^(٣)
 بدالي أني لست مدرك^(٤) ماضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً
 فقال « سابق » بالجر على المطف ، وإن كان المطفوف عليه

(١) هو بشر بن أبي خازم أبو نوفل الأسدي شاعر ، فعل ، شجاع ،
 من أهل نجد ، مات قتيلاً في غزوة أغار بها على بني وائل سنة
 ٩٢ قبل الهجرة (وقد أورد هذا البيت المؤلف في الإنصاف وعزاء ،
 وترى الكلام للمؤلف هنا وهناك - وفي باب (إن وأخواتها)
 وغيره - مناهياً ، ولكن في كل منها من التفصيل والتعليل ما ليس
 في الثاني فلا يستغنى بأحدهما عن الآخر .

(٢) في (ق) و (ظ) : ذكر .

(٣) : عزاء في الإنصاف لزهير بن أبي سلمى ، المزني ، حكيم الشعراء
 في الجاهلية . وكان أبوه وخاله وأخته وابنته من الشعراء ،
 (م سنة ١٣ قبل الهجرة) .

(٤) في (ظ) : أدرك ، ويبطل الشاهد بهذه الرواية .

منصوباً بالتوهم^(١) حرف الجر فيه ، وكذلك قول الآخر^(٢) :
 مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرايبها^(٣)
 فقال : « ناعب » بالجر^(٤) بالمطف على « مصلحين » لأنه
 توهم أن الباء في مصلحين موجودة ، ثم عطف عليه مجروراً
 وإن كان منصوباً ، ولا خلاف أن هذا نادر ، ولا يقاس عليه ،
 فكذلك هنا ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

-
- (١) في (ق) و (ظ) : لتوهم ، وهو الصحيح .
 (٢) عزاء في الانصاف إلى الأحوص ، عبد الله بن محمد الأنصاري ،
 وكان معاصراً لجرير والفرزدق (م سنة ١٥٥ هـ) .
 (٣) قال الأعمى الشنفتري (م سنة ٤٧٦ هـ) في شرح هذا البيت : يجوز
 (أي الأحوص) قوماً وينسبهم إلى الشؤم وقلة الصلاح والخير ،
 فيقول : لا يصلحون أمر العشيرة إذا قد ما بينهم ، ولا ياترون
 خير ، فغرايبهم لا ينبغي إلا بالثنيت والفراق اهـ من (ج ١ ص ٨٣)
 من شرح الأعمى على كتاب سيبويه .
 (٤) سقط من (ظ) : بالجر .

الباب العشرون

باب «ظننت» وأخواتها

إن قال قائل : على كم ضرباً تستعمل ^(١) هذه الأفعال ؟ قيل
 أما ظننت فنستعمل على ثلاثة أوجه : أحدها بمعنى ^(٢) الظن
 وهو ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر . والثاني بمعنى اليقين ،
 قال الله سبحانه وتعالى ^(٣) « الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ، وَأَنَّهُمْ
 إِلَيْهِ رَاجِعُونَ » ^(٤) وقال الله تعالى « فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُهَا » ^(٥)
 وقال الشاعر ^(٦) :

فقلت لهم : ظننوا بألفي مدجج ^(٧) سراتهم في الفارسي المبرّد
 وهذان يتعديان إلى مفعولين ، والثالث : بمعنى التهمة ،

(١) في (ظ) : فيه .

(٢) في (ظ) : معنى .

(٣) سورة البقرة : (الآية : ٤٦) .

(٤) في (ق) و (ظ) بعد الآية : أي يوقنون .

(٥) سورة الكهف : (الآية : ٥٣) .

(٦) هو دريد بن الصمة الجشمي البكري من هوازن . شجاع من

الأبطال الشعراء العشرين في الجاهلية (م سنة ٨٨) .

(٧) أي استيقنوا ، وإنما يخوف أعداءه باليقين لا بالشك .

كقوله ^(١) « وما هوَ على الفَيْسِبِ بظنين ^(٢) » في قراءة من قرأ
 بالظاء ، أي بجهنم ، وهذا يتعدى ^(٣) إلى مفعول واحد . وأما :
 « خلت ، وحسبت » فتستعملان ^(٤) بمعنى الظن . وأما « زعمت »
 فتستعمل في القول عن غير صحة ، قال الله تعالى « زعمَ
 الَّذِينَ كَفَرُوا أَن كُنْ يُبْعَثُونَ » ^(٥) . وأما « علمت » فتستعمل على
 أصلها ، فتتعدى إلى مفعولين ، وتستعمل بمعنى : « عرفت »
 فتتعدى ^(٦) إلى مفعول واحد ، قال الله تعالى : « لَا تَعْلَمُهُمْ ،
 نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ » ^(٧) . وأما « رأيت » فتكون من رؤية القلب ،
 فتتعدى إلى مفعولين ، نحو : « رأيت الله غالباً » ، وتكون من
 رؤية البصر ، فتتعدى إلى مفعول واحد ، نحو « رأيت زيداً » ^(٨)
 أي : أبصرت زيداً . وأما « وجدت » فتكون بمعنى : علمت ،
 فتتعدى إلى مفعولين ، نحو « وجدت زيداً عالماً » وتكون

(١) في (ق) و (ظ) : تعالى .

(٢) سورة التكوير : (الآية ٢٤) .

(٣) في (ق) و (ظ) : وهذه تتعدى .

(٤) في (ق) : فيستعملان .

(٥) سورة التغابن : (الآية ٧) .

(٦) في (ق) و (ظ) : فتتعدى .

(٧) سورة التوبة : (الآية ١٠١) .

بمعنى : أصبت ، فتتعدى إلى مفعول واحد ، نحو : « وجدت الضالة وجدانا » ، وقد تكون لازمة في نحو قولهم : « وجدت في الحزن وجداء » ووجدت في المال وجداء ، ووجدت في الغضب موجدة « وحكى بعضهم « وجدانا » قال الشاعر ^(١) .

٥. كلانا رد صاحبه بفيظ على حنق ووجدان شديد
فإن قيل : لم عملت ^(٢) هذه الأفعال وليست مؤثرة في
المفعول ؟ قيل : لأن ^(٣) هذه الأفعال ، وإن لم تكن مؤثرة ، إلا
أن لها تعلقاً بعملت فيه ، ألا ترى أن قولك : « ظننت « يدل ^(٤)
على الظن ، والظن يتعلق بمظنون ؟ وكذلك سائرهما ثم ليس
١٠. التأثير شرطاً في عمل الفعل ، وإنما شرط عمله أن يكون له تعلق
بالمفعول ، فإذا تعلق بالمفعول ، تعدى ^(٥) إليه ، سواء كان مؤثراً

(١) قال في لسان العرب : وأندد اللعياقي قول صخر النمي :

كلانا رد صاحبه بياس وتأنيب ووجدان شديد

وقال في الأعلام : صخر بن جعد الحضري شاعر فصيح من مخضرمي
الدولتين الأموية ، والعباسية . توفي (نحو ١٤٠ هـ)

(٢) في (ق) : عملت ، وفي (ظ) : فلم عملت .

(٣) سقط من (ق) و (ظ) : أن .

(٤) في (ظ) : تدل .

(٥) سقط الفعل من (ظ) .

أو لم يكن ^(١) مؤثراً ، ألا ترى أنك تقول : « ذكرت زيداً »
فيتعدى إلى زيد ، وإن لم يكن مؤثراً فيه ، إلا أنه لما كان له
به تماق عمل ، لأن « ذكرت » تدل على الذكر ، والذكر
لا بد له من مذكور ، فيتعدى ^(٢) إليه ، فكذلك ههنا .

- فإن قيل : فلم تعدت إلى مفعولين ؟ قيل : لأنها لما كانت
تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغنائها بالفاعل ، وكل واحد
من المبتدأ والخبر لا بد له من الآخر ، وجب أن يتعدى إليهما .
فإن قيل : فهل يجوز الاقتصار فيها على الفعل والفاعل ؟
قيل : اختلاف النحويون في ذلك ، فذهب البعض ^(٣) إلى أنه
يجوز ، واستدل عليه بالمثل السائر ، وهو قولهم : « من يسمع ^{١٠}
يخجل » فاقصر على « يخل » وفيه ضمير الفاعل ^(٤) . وذهب
بعضهم إلى أنه لا يجوز ، واستدل على ذلك من وجهين : أحدهما
أن هذه الأفعال تجاب بما يجاب به القسم ، كقوله تعالى :
« وظنوا بالله من محييص ^(٥) » فكما لا يجوز الاقتصار على القسم

(١) في (ق) و (ظ) : أو غير مؤثر .

(٢) في (ق) و (ظ) : يتعدى .

(٣) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

(٤) في (ظ) : فاقصر على ضمير الفاعل ، وهو هو .

(٥) سورة حم للسجدة (الآية : ٤٨) .

دون المقسم عليه ، فكذلك لا يجوز الاقتصار على هذه الأفعال مع فاعليها دون مفعوليها . والثاني أننا نعلم أن العاقل لا يتخلو من ظن أو علم^(١) أو شك ، فإذا قلت : ظننت ، أو علمت ، أو حسبت ، لم تكن فيه فائدة ، لأنه لا يتخلو^(٢) عن ذلك .

٥ فإن قيل : فهل يجوز الاقتصار على أحد المفعولين ؟ قيل : لا يجوز ، لأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر ، وكما^(٣) أن المبتدأ لا بد له من الخبر ، والخبر لا بد له من المبتدأ ، فكذلك لا بد لأحد المفعولين من الآخر .

فإن قيل : فلم يجب إعمال هذه الأفعال إذا تقدمت ، وجاز إلغاؤها إذا توسطت^(٤) وتأخرت ؟ قيل : إنما يجب إعمالها إذا تقدمت لوجهين : أحدهما أنها إذا تقدمت فقد وقعت في أعلى مراتبها ، فوجب إعمالها ، ولم يجوز إلغاؤها ، والثاني أنها إذا تقدمت ، دل ذلك على قوة العناية^(٥) ، وإلغاؤها يدل على إطرأها ، وقلة الاهتمام بها ، فلذلك لم يجوز إلغاؤها^(٦) مع التقديم ،

(١) في (ق) : من علم أو ظن .

(٢) في (ق) و (ظ) : يتخلو .

(٣) في (ق) و (ظ) : فكما .

(٤) في (ق) و (ظ) : أو .

(٥) في (ق) و (ظ) : بها .

(٦) في (ق) و (ظ) : الإلغاء .

لأن الشيء لا يكون معنياً به 'مطرحاً' ؛ وإنما إذا توسطت أو تأخرت ، فإنما جاز إلغاؤها ، لأن هذه الأفعال لما كانت ضعيفة في العمل ، وقد مر صدر الكلام على اليقين لم يغير الكلام عما اعتمد عليه ، وجعلت في ^(١) تعاقبها بما قبلها بمنزلة الطرف ، فإذا قال : « زيد منطلق ظننت » فكأنه قال : « زيد منطلق في ظني » وكما ^(٢) أن قولك « في ظني » لا يعمل في ما قبله ، فكذلك ما نزل بمنزلة ^(٣) . وأما من أعمالها إذا تأخرت ^(٤) ، فجعلها ^(٥) متقدمة في التقدير ، وإن كانت متأخرة في اللفظ مجازاً وتوسماً ، غير أن الأعمال مع التوسط أحسن من الأعمال مع التأخر ، وذلك لأنها إذا توسطت ، ١٠ كانت متقدمة من وجه ، ومتأخرة ^(٦) من وجه ،

(١) سقطت : في من (ظ) .

(٢) في (ظ) : فكما .

(٣) في (ق) : تنزل منزله . وفي (ظ) : نزل منزله .

(٤) في (ظ) : تقدمت وهو سهو .

(٥) في (ق) و (ظ) : فقدرها .

(٦) في (ق) و (ظ) : متأخرة .

لأنها متأخرة عن أحد الجزئين ، متقدمة على الآخر ، ولا يتم
أحد الجزئين إلا بصاحبه ، فكانت متقدمة من وجه ، ومتأخرة
من وجه ، فَحَسَنَ إِعْمَالُهَا كَمَا حَسَنَ الْفَاوْضُهَا ؛ وإذا تأخرت
عن الجزئين جميعاً ، كانت متأخرة من كل وجه ، فكان الْفَاوْضُهَا
أَحْسَنَ مِنْ إِعْمَالِهَا ، لتأخرها ، وضعف عملها ، فأعرفه تصب
إن شاء الله تعالى .

الباب الحادي والعشرون

باب الإغراء

- إن قال قائل : لم أقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل ؟
قيل : طلباً للتخفيف ، لأن الأسماء والحروف أخف من الأفعال
واستعملوها ^(١) بدلاً عنها طلباً للتخفيف .
فإن قيل : فلم يكثر في « عليك وعندك ودونك » خاصة ؟
قيل : لأن الفعل إنما يضر إذا كان عليه دليل من مشاهدة
حال أو غير ذلك ، فلهذا ^(٢) كانت « على » الاستعلاء ، والمستعلي
يشاهد ^(٣) من تحته ، و « عند » للحفرة ، ومن يحضرتك تشاهده ،
و « دون » للقرب ، ومن يقربك ^(٤) تشاهده ، وصار ^(٥) هذا
بمنزلة مشاهدة حال تدل عليه ، فلهذا أقيمت مقام الفعل .
فإن قيل : فلم يخص به المخاطب دون الغائب والمتكلم ؟

(١) في (ق) و (ظ) : فاستعملوها .

(٢) في (ق) و (ظ) : وللا .

(٣) في (ق) و (ظ) : مشاهد .

(٤) في (ظ) : يقرب منك .

(٥) في (ق) : صار ، وفي (ظ) : فصار .

قيل : لأن المخاطب يقع الأمر له بالفعل من غير لام الأمر ،
 نحو « قم ، واذهب » فلا يفتقر إلى لام الأمر ، وأما الغائب
 والمتكلم فلا يقع الأمر لهما إلا باللام ، نحو « ليقيم زيد » ولا أقم
 معه « فيفتقر^(١) إلى لام الأمر » فلما أقاموها مقام الفعل ،
 • كرهوا أن يستعملوها للغائب والمتكلم ، لأنها تصير قائمة
 مقام شيئين ، اللام والفعل ، ولم يكرهوا ذلك في المخاطب لأنها
 تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل ؛ وأما قوله عليه السلام^(٢)
 « ومن^(٣) لم يستطع منكم^(٤) البائة فعليه الصوم^(٥) » ، فإنه له
 وجاء « فإتاجا » لأن من كان يحضرته يستدل بأمره للغائب على
 ١٠ أنه داخل في حكمه ؛ وأما قول بعض العرب « عليه رجلاً^(٦) »
 ليسني « فلا يقاس عليه لأنه كالمثل .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم معمول هذه الكلم عليها أو لا ؟

(١) في (ق) : فتفتقر .

(٢) في (ظ) : يُتَلَبَّسُ . في الحديث الذي رواه الشيخان وأصحاب السنن
 عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٣) في (ظ) : من .

(٤) سقطت : منكم من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ظ) : بالصوم .

(٦) في (ظ) : رجلاً .

قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولها عليها لأنها فرع على الفعل في العمل ، فينبغي ألا تصرف^(١) تصرفه . وأما الكوفيون فذهبوا إلى جواز تقديم معمولها عليها ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : كَذَابَ اللَّهِ عَلَيْهِكُمْ^(٢) فنصب « كتاب الله » بـ « عليكم » ، واستدلوا أيضاً بقول الشاعر^(٣) :

يَا أَيُّهَا الْمَاتِحُ^(٤) دُلُوِي دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ
يُثْنُونَ خَيْرًا وَيُجَدُّونَكَ

والتقدير : دونك دُلُوِي ، فدُلُوِي في موضع نصب بدونك فدلّ على جواز تقديم معمولها عليها . والصحيح ما ذهب إليه^{١٠} البصريون ، وأما ما استدلل به الكوفيون فلا حجة لهم فيه ، لأن قوله تعالى « كتاب الله عليكم » ليس هو منصوباً بـ « عليكم »

(١) في (ق) : بتصرف .

(٢) سورة النساء ، (الآية ٢٤) .

(٣) قال في اللسان : وأنشد أبو عبيدة : (البيت . .) وهو من كلام راجز جاهلي .

(٤) الماتح يكون في أسفل البئر ليستقي الماء ، والذي يكون على رأس البئر فهو ماتح (بالتاء) .

وإنما هو منصوب على المصدر بفعل مقدر ، وإنما قدّر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله تعالى ^(١) : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْثَانُكُمُ وَبَنَاتُكُمُ وَأَخْوَاؤُكُمْ » الآية ^(٢) ، لأنّ في ذلك دلالة على أنّ ذلك مكتوب ^(٣) عليهم ، فنصب • « كتاب الله ^(٤) » على المصدر ، كقوله تعالى : « وَتَرَى الْجِبَالَ تَخْضِبُهَا جَامِدَةٌ وَهِيَ تَمْرٌ مَرٌّ السَّحَابُ » ، صنّع الله « فنصب : « صنّع الله » على المصدر بفعل مقدر دلّ عليه ما قبله ^(٥) ، قال ^(٦) الشاعر ^(٧) :

(١) سورة النساء (الآية ٢٣) .

(٢) سقطت كلمة الآية من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ظ) : المكتوب .

(٤) سقط لفظ الجلالة من (ظ) .

(٥) والتقدير فيه : صنّع صنّاً الله ، وحذف الفعل ، واضيف المصدر إلى الفاعل ، كما يضاف إلى المفعول .

(٦) في (ق) و (ظ) : ونحو ذلك قول الشاعر .

(٧) هو عبيد الراعي بن حصين ، من مضر ، شاعر فحل من أهل ياديه

البصرة ، عاصر جريراً والفرزدق ، وهو من أصحاب الملحمات .

(م . سنة ٨٩) .

دأبت إلى أن يثبت الظل بعدما تقاصر حتى كاد في الآل يصح^{١١}
 وجيف المطايا^{١٢}، ثم قلت لصحبي ولم يتزلوا : أريدتم فتروا^{١٣}
 فنصب « وجيف » بفعل دل عليه ما تقدم . وأما البيت الذي
 أنشدوه ، فلا حجة لهم^{١٤} فيه من وجهين : أحدهما أن قوله
 « دلولي دونكا » في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ مقدر^{١٥} ، والتقدير
 فيه هذا دلولي دونكا ، والثاني : أنا ناسم أمه في موضع نصب ،
 نكن^{١٦} بإضمار فعل ، والتقدير فيه : « خذ دلولي دونك »
 ودونك تفسير لذلك^{١٧} . فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) : والآل : ما أشرف من البعر والدراب والحشب والشخص
 ومثل الحبة كالآلة اه وصح الشيء مصوحاً دعب وانقطع ،
 قال : « قد كاد من طول البلى أن يصعاً اه من اللسان .

(٢) الوجيف : ضرب من سير الإبل والحبل .

(٣) في اللسان : أريد القوم دخلوا في آخر النهار وفي اللسان أيضاً :
 راح أهله ورواحهم ورتوحتهم : جاءهم رواحاً والرواح الذهاب
 أو السير بالعشي اه .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : لهم .

(٥) في (ق) و (ظ) : ولكن .

(٦) في (ق) : لذلك الفعل المقدر ، وفي (ظ) : لذلك المصدر .

الباب الثاني والعشرون

باب التحذير

إن قال قائل : ما وجه التكرير إذا أرادوا التحذير في نحو " قولهم : «الأسد الأسد» ؟ قيل : لأنهم أرادوا أن يحمّلوا أحد الاسمين قائماً مقام الفعل الذي هو « احذر » ولهذا إذا كرّروا لم يحز إظهار الفعل ، وإذا حذفوا أحد الاسمين ، جاز إظهار الفعل ، فدلّ على أن أحد الاسمين قائم مقام الفعل فإن قيل : فأيّ الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل ؟ قيل : أولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول ، لأنّ الفعل ١٠ يجب أن يكون مقدماً على الاسم الثاني لانه مفعول ، فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي أن يكون مقدماً .

فإن قيل : فلم انتصب قولهم : «إياك والشر» قيل : لأنّ التقدير فيه («إياك احذر» إياك منصوب باحذر ، والشر معطوف عليه وقيل : أصله) " « احذر إياك »^(١) من الشر " فوضع الجار

(١) سقط من (ق) : نحو .

(٢) سقط من (ط) ما بين القوسين .

(٣) في (ط) : إياك احذر .

والمحذور النصب : « فلما حذف حرف الجاز^(١) صار النصب في ما بعده .

فإن قيل : فلم قدّروا الفعل بعد « إياك » ولم يقدّروه قبله ؟
 قيل : لأن « إياك » ضمير المنصوب المنفصل ، ولا^(٢) يجوز أن يقع الفعل قبله ، لأنك لو أنيت به قبله لم يجوز أن تأتي به بلفظه ، لأنك تقدر على ضمير المنصوب المتصل ، وهو الكاف ، ألا ترى أنك لو قلت : « ضربت إياك » لم يجوز ؟ لأنك تقدر على أن تقول : « ضربتك » . فاما قول الشاعر^(٣) :

إليك حتى بَلَغتْ إِيَّاكَ

فشاذا لا يقاس عليه . ١٠

فإن قيل : فلم لم يستعملوا لفظ الفعل مع « إياك » كما

(١) في (ق) و (ظ) : الجر .

(٢) في (ق) و (ظ) : فلا .

(٣) هو حميد بن مالك الأرقط . لقب بالأرقط لأنّ كان بوجه ، وهو شاعر إسلامي مجيد . والشاهد في وضعه « إياك » موضع للكاف ضرورة .

يستعملوه ^(١) مع غيره ؟ قيل : إنما خصت «إياك» بهذه ^(٢)
 لأنها لا تكون إلا في موضع نصب ، لأنها ضمير المنصوب
 المنفصل ، فصارت ^(٣) بنية لفظه تدل على كونه مفعولا ، فلم
 يستعملوا معه لفظ الفعل ، بخلاف غيره من الأسماء ، فإنه
 يجوز أن يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، إذ ليس في بنية لفظه
 ما يدل على كونه مفعولا ، فاستعملوا معه لفظ الفعل ، فأعرقه
 نصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) استعماله ، وفي الطبع هو واضح .

(٢) في (ق) و (ظ) : بهذا .

(٣) في (ظ) : فصار .

الباب الثالث والعشرون

باب المصدر

إن قال قائل : لم كان المصدر منصوباً ؟ قيل : لوقوع الفعل عليه ، وهو المفعول المطلق .

فإن قيل : هل الفعل مشتق من المصدر ، أو المصدر مشتق من الفعل ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر ، واستدلوا على ذلك من سبعة أوجه : الوجه الأول : أنه يسمى مصدراً ، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الأفعال ، فلما سمي مصدراً دل على أنه قد صدر عنه الفعل .

١٠

والوجه الثاني : أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما ^(١) أن المطلق أصل ~~الطبيد~~ ، فكذلك المصدر أصل للفعل .

والوجه الثالث : أن الفعل يدل على شيئين ، والمصدر يدل على شيء واحد ^(٢) ، قبل الاثنين ، فكذلك يجب أن يكون ^(٣) المصدر قبل الفعل .

(١) في (ق) و (ظ) : وكما .

(٢) في (ق) و (ظ) بعد ما تقدم قوله : وكما أن الواحد .

والوجه الرابع : أن المصدر اسم ، وهو يستغني عن الفعل ،
والفعل لا بد له من الاسم ، وما يكون مفتقراً إلى غيره ، ولا
يقوم بنفسه ، أولى بأن يكون فرعاً مما لا يكون مفتقراً
إلى غيره .

٥ والوجه الخامس : أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل
لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان ومعنى
ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث ، وعلى
ذات الفاعل والمفعول به ، فلما لم يكن المصدر كذلك ، دل
على أنه ليس مشتقاً من الفعل .

١٥ والوجه السادس : أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل
لوجب أن يجرى على سنن واحد ، ولم يختلف كما لم تختلف أسماء
الفاعلين والمفعولين . فلما اختلف المصدر اختلاف سائر الأجناس
دل على أن الفعل مشتق منه .

والوجه السابع : أن الفعل يتضمن المصدر ، والمصدر
١٥ لا يتضمن الفعل ، ألا ترى أن « ضَرَبَ » يدل على ما يدل
عليه « الضَّرْب » ، و « الضَّرْب » لا يدل على ما يدل عليه
« ضَرَبَ »^(١) ، وإذا كان كذلك « دل على أن المصدر أصل ،

(١) في (ظ) : « ضربت » .

والفعل فرع عليه^(١) ، وصار هذا كما تقول في الأواني المصوغة من الفضة ، فإنها فرع عليها^(٢) ومأخوذة منها ، وفيها زيادة ليست في الفضة ، فدل على أن الفعل مأخوذ من المصدر ، كما كانت الأواني مأخوذة من الفضة .

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن المصدر مأخوذ من الفعل^(٣) ، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه^(١) الأول : أن المصدر يعتل^(٢) لاعتلال^(٣) الفعل ، ويصح لصحته ، تقول : « قت قياماً » فيعتل^(٢) المصدر لاعتلال الفعل ، وتقول : « قاوم قواماً » فيصح^(٢) المصدر لصحة الفعل ، فدل على أنه فرع عليه ،

١٠

والوجه الثاني : أن الفعل يعمل في المصدر ، ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة الممول .

والوجه الثالث : أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد ، فدل على أن المصدر مأخوذ من الفعل .

١٥

(١) سقط من (ق) و (ظ) : عليه .

(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ظ) : كاعتلال .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وأما ^(١) ما استدل به الكوفيون ففاسد ^(٢) . أما قولهم إنه يصح لصحة ^(٣) الفعل ، ويعتل لاعتلاله ، فنقول : إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله ^(٤) طلباً للنشاكل ، ليجري الباب على سنن واحد ، لئلا تختلف طرق تصارييف الكلمة ، وهذا لا يدل على الأصل والفرع ، ألا ترى أنهم قالوا : « يمد » والأصل ^(٥) : « يؤعد » فحذفوا الواو لوقوعها بين ياد وكسرة ^(٦) وقالوا : « أعد » ، ونمد ، ونمد ، فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياد وكسرة ، حملاً على « يمد » لئلا تختلف طرق تصارييف الكلمة ، وكذلك قالوا : « أكرم » والأصل فيه « أأكرم » إلا أنهم حذفوا إحدى المهمزتين استئقالا لاجتماعهما ، ثم قالوا : « يكرم » ، و« تكرم » ، ونكرم ^(٧) فحذفوا المهمزة وإن لم يجتمع ^(٨) همزتان حملاً على

(١) في (ق) و (ظ) : وما .

(٢) في (ق) : فاسد .

(٣) في (ق) : لصحته أعني الفعل .

(٤) في (ق) و (ظ) : إنما يصح لصحة الفعل ، ويعتل لاعتلاله .

(٥) في (ق) و (ظ) : فيه .

(٦) في (ظ) : أو .

(٧) في (ق) و (ظ) : بتأخير يكرم .

(٨) في (ق) : تجتمع .

- « أكرم » يجري الباب على سنن واحد ؟ وكذلك ^(١) « ههنا » .
 وأما قولهم : إنَّ الفعل يعمل في المصدر ، فنقول : هــذا لا يدلُّ على أنَّه أصل له ، فإنَّا أجمعنا على أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال ، ولا شك أن الحروف ليست أصلاً للأسماء والأفعال ، فكذلك ههنا . وأما قولهم : إن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ، فنقول : هذا لا يدلُّ على أنَّه فرع عليه ، ألا ترى أنَّك تقول : « جاءني زيد زيد ^(٢) » ، ورأيت زيداً زيداً » ولا يدلُّ هذا على أنَّ زيداً الثاني فرع على الأول ، فكذلك ههنا ، وقد بيَّنا هذا مستوفى في المسائل الخلافية ^(٣) .
- فإن قيل : فلم ^(٤) كان قولهم : « سرت أشدَّ السيرة » ^{١٠} منصوباً على المصدر ؟ قيل : لأن « أفعِل » لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له « وقد أضيف إلى المصدر الذي هو السَّير ، فلما أضيف إلى المصدر كان مصدراً ، فانتصب انتصاب المصادر كلها .
- فإن قيل : فعلى ماذا ينتصب قولهم : « قعد القرفصاء »

(١) في (ق) و (ظ) : فكذلك .

(٢) سقطت « زيد » الثانية من (ظ) .

(٣) (ج ١ ص ١٤٤ - ١٥٢) من الإنصاف ، ٢٨ - مسألة أصل الاستباق المصدر أو الفعل .

(٤) في (ظ) : لم .

ونحوه ؟ قيل : ينتصب على المصدر بالفعل الذي هو ^(١) قبله ،
 لأن القرفصاء لما كانت نوعاً من القمود ، والفعل الذي هو « قعد »
 يتمدئ إلى جنس القمود الذي يشتمل على القرفصاء وغيرها ،
 تعدئ إلى القرفصاء الذي هو ^(٢) نوع منه ، لأنه إذا عمل في
 الجنس ، عمل في النوع ، إذ كان داخلاً تحته ، هذا مذهب
 سيبويه ، وذهب أبو بكر بن السراج إلى أنه صفة لمصدر ^(٣)
 محذوف ، والتقدير فيه : « قعد القعدة القرفصاء » إلا أنه
 حذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه ، والذي عليه الأكثر
 مذهب سيبويه ، لأنه لا يفتقر إلى تقدير موصوف ، (وما
 ذهب إليه ابن السراج يفتقر إلى تقدير موصوف) ^(٤) ، وما لا
 يفتقر إلى تقدير موصوف ^(٥) أولى مما يفتقر إلى تقدير موصوف ^(٦) .
 فأعرفه نصب إن شاء الله تعالى .

-
- (١) سقط من (ق) و (ظ) : هو .
 (٢) قي (ق) و (ظ) : التي هي .
 (٣) في (ق) و (ظ) : لموصوف .
 (٤) : سقط من (ظ) ما بين القوسين .
 (٥) سقط من (ق) و (ظ) : موصوف .

الباب الرابع والعشرون

باب المفعول فيه

إن قال قائل : ما المفعول فيه ؟ قيل : هو الظرف ، وهو كل اسم من أسماء المكان أو الزمان ^(١) يراد فيه معنى " في " ذلك ^(٢) نحو « صمت اليوم » وقت الليلة ، وجلست مكانك » .
والتقدير فيه « صمت في اليوم » وقت في الليلة ، وجلست في مكانك » وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فلم سمي ظرفاً ؟ قيل : لأنه لما كان محلاً للأفعال ، سمي ظرفاً ، تشبيهاً بالأواني التي تحمل الأشياء فيها ، ولهذا سمي ^(٣) الكوفيون الظروف « محال » حلول الأشياء ^(٤) فيها . ١٠
فإن قيل : فلم ^(٥) لم يبنوا الظروف لتضمنها معنى الحرف ؟ قيل : لأن الظروف وإن نابت عن الحرف ، إلا أنها لم تتضمن

(١) في (ق) و (ظ) : الزمان أو المكان .

(٢) في (ق) و (ظ) : وذلك .

(٣) في (ق) و (ظ) : يسمي

(٤) في (ق) و (ظ) : الأفعال .

(٥) في (ق) و (ظ) : لم

معناه " والذي يدلُّ على ذلك " أنه يجوز إظهاره مع لفظها ، ولو كانت متضمنة للحرف لم يجوز إظهاره " ألا ترى أن " متى ، وأن ، وكيف " لما تضمنت معنى همزة الاستفهام ، لم يجوز إظهار همزة معها ؟ فلما جاز إظهاره ههنا ، دلَّ على أنها • لم تتضمن معناه ، وإذا لم تتضمن معناه ، وجب أن تكون معربة على أصلها .

فإن قيل : فإم تعدى الفعل اللازم إلى جميع ظروف الزمان ، ولم يتعدَّ إلى جميع ظروف المكان ؟ قيل : لأنَّ الفعل يدلُّ على جميع ظروف الزمان بصيغته ، كما يدلُّ على جميع " ١٠ ظروف المصادر ، وكما أنَّ الفعل يتعدى إلى جميع ظروف المصادر ، فكذلك يتعدى إلى جميع ظروف الزمان ، وأما ظروف المكان فلم يدلَّ عليها الفعل بصيغته ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : " ضرب ، أو سيضرب " لم يدلَّ على مكانٍ دون مكان ، كما يكون فيها " دلالة على زمانٍ دون زمان ، فلما لم يدلَّ الفعل على ظروف المكان بصيغته ، صار الفعل اللازم منه ١٥ بمنزلة من زيد وعمر ، وكما أنَّ الفعل اللازم لا يتعدى بنفسه

(١) سقط من (ظ) : جميع .

(٢) في (ق) و (ظ) : فيه .

إلى زيد وعمرو ، فكذلك لا يتعدى إلى ظروف^(١) المكان .
 فإن قيل : فلم تعدى إلى الجهات الست ونحوها من
 ظروف المكان ؟ قيل : لأنها أشبهت ظروف الزمان من وجهين :
 أحدهما أنها مبهمه غير محدوده ، ألا ترى أنك إذا قلت :
 « خلف زيد » كان غير محدود ، وكان هذا اللفظ مشتقاً
 على جميع ما يقابل ظهره^(٢) إلى أن تنقطع الأرض ؟ (كما أنك
 إذا قلت : « أمام زيد » كان أيضاً غير محدود ، وكان هذا
 اللفظ مشتقاً على جميع ما يقابل وجهه إلى أن تنقطع الأرض^(٣)) ،
 كما أنك إذا قلت : « قام » دل على كل زمان ماض من
 أول ما خلق الله^(٤) الدنيا إلى وقت حديثك ، وإذا^(٥) قلت : ١٠
 « يقوم » دل على كل زمان مستقبل .

والوجه الثاني : أن هذه الظروف لا تنقدّر^(٦) على وجه واحد ،
 لأن فوقاً بصير تحتاً ، وتحتاً بصير فوقاً ، كما أن الزمان المستقبل

(١) في (ظ) : ظرف .

(٢) في (ظ) : وجهه ، ولعله سهر من الناسخ .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٤) في (ق) و (ظ) : من أول خلق الله تعالى الدنيا .

(٥) في (ق) و (ظ) : فإذا .

(٦) في (ق) و (ظ) : تنقرر .

يصير حاضراً ، والحاضر يصير ماضياً ، فلما أشبهت ظروف الزمان ،
تعدى الفعل إليها كما يتعدى إلى ظروف الزمان .

فإن قيل : فكيف قالوا : « زيد منّي معقداً الإزار »
ومعقداً القابلة ، ومناط الثريا ، وهما خطأان جانبي أنفها ، يعني
الخطأين اللذين يكسنان أنف الطيبة ، وهي كلها مخطوطة ^(١) ؟
قيل : الأصل فيها كلها أن تستعمل بحرف الجر ، إلا أنهم
حذفوا حرف الجر في هذه المواضع اتساعاً كقول الشاعر ^(٢) :
فلا تبغينكم قناً وعوارضاً ولا قبلاً الخيل لابة ضرعد ^(٣)
وقال الآخر ^(٤) :
لذن بهز الكف يعمل مثله

١٠ لذن بهز الكف يعمل مثله فيه كما عمل الطريق الشعلب ^(٥)

(١) في (ق) و (ظ) : مخصصة .

(٢) في (ق) و (ظ) : وكقول . والشاعر هو عامر بن الطفيل كما في اللسان ،

من بني عامر بن صعصعة ، فارس قومه ، وأحد فتاك العرب وشعرائهم
وساداتهم في الجاهلية (م سنة ١١ هـ) ولم يعلم .

(٣) في اللسان : أي لأطلبنكم بقناً وعوارض - وهما مكانان معروفان -

(فأسقط الباء ، فلما سقط الحافظ تعدى الفعل إليها فنصبها)

(ولأقبلن الخيل) أي لأستقبلن . واللابة الحرّة . التهذيب :

ضرعد : اسم جبل .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) نسبة في الدرر اللوامع للشقراطي لساعدة بن جؤبة .

(٦) يصف الشاعر رجلاً بالبن - أي لين . يعمل : يعدو ، والعسلان

عدو الذئب - أي يعمل في عدوته هذه ، فأضمر لتقدم ذكره -

- وكما عمل الطريق : يريد أنه لا كرازة فيه إذا هزته ولا جسوء -

أي ولا صلابة ولا خشونة .

أراد في الطريق ، ومن حقها أن يحفظ ^(١) ولا يقاس عليها .
 فأما قولهم « دخلت البيت » فذهب أبو عمر الجرمي إلى أن
 « دخلت » فعل متعدٍ تعدى إلى البيت فنصبه ، كقولك : « بيت
 البيت » وما أشبه ذلك . وذهب الأكثرون إلى أن « دخلت »
 فعل لازم ، وقد ^(٢) كان الأصل فيه أن يستعمل مع ^(٣) حرف
 الجر ، (إلا أنه حذف حرف الجر) ^(٤) انشأ على ما بيننا ،
 وهذا هو الصحيح ، والذي ^(٥) يدل على أن « دخلت » فعل
 لازم من وجهين ، أحدهما أن مصدره على ^(٦) « فَعُول » وهو
 من مصادر الأفعال اللازمة ، كقعد قعوداً ، وجلس جلوساً ،
 وأشبه ^(٧) ذلك . والثاني : نظيره ^(٨) فعل لازم وهو « غرت » ١٠
 ونقيضه فعل لازم وهو « خرجت » فيقتضي ^(٩) أن يكون لازماً
 (حملاً على نظيره) ^(١٠) ونقيضه ، فأعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

- (١) في (ق) : تحفظ .
- (٢) سقطت من (ق) و (ظ) .
- (٣) في (ق) و (ظ) : معه .
- (٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .
- (٥) في (ق) و (ظ) : والدليل على .
- (٦) في (ق) و (ظ) : يجيء على .
- (٧) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .
- (٨) في (ق) و (ظ) : أن نظيره .
- (٩) سقط من (ظ) : فعل لازم .
- (١٠) في (ظ) : ويقضي .
- (١١) سقط من (ظ) : ما بين القوسين .

الباب الخامس والعشرون

باب المفعول معه

إن قال قائل : ما العامل للنصب ^(١) في المفعول معه ؟ قيل :
 يختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون الى أن العامل
 فيه هو الفعل ، وذلك لأن الأصل في نحو ^(٢) قولهم « استوى
 الماء والخشبة » أي مع الخشبة ، إلا أنهم أقاموا الواو مقام
 مع توسعاً في كلامهم ، فقوي الفعل بالواو فتعدى إلى الاسم ^(٣)
 فنصبه ، كما قوي بالهمزة ^(٤) في قولك « أخرجت ^(٥) زيداً » ،
 ونظير هذا نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية
 ١٠ « إلا » نحو : « قام القوم إلا زيداً » فكذلك هنا المفعول معه
 منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو . وذهب الكوفيون إلى
 أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك لأنه إذا قال
 « استوى الماء والخشبة » لا يحسن تكرار ^(٦) الفعل فيقال :

(١) في (ق) و (ظ) : النصب .

(٢) سقطت من (ظ) : نحو .

(٣) في (ظ) : الفعل وهو سهو .

(٤) في (ظ) : قوي الهمزة .

(٥) في (ظ) : أخرجت ، وهو سهو .

(٦) في (ق) و (ظ) : تكرير .

« استوى الماء واستوت الخشبة » لأن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي^(١) ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في « جاء زيد وعمرو » فقد خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف . وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه منصوب بعامل مقدر ، والتقدير فيه « استوى الماء ولايس الخشبة » وزعم أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينها الواو . والصحيح هو الأول ؛ وأما قول الكوفيين : إنه منصوب على الخلاف لأنه لا يحسن تكرير الفعل ، فقلنا^(٢) : هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة ، وأن الفعل هو العامل بتقويتها لا بنفس المخالفة ، ولو جاز أن يقال مثل ذلك ، لجاز أن يقال أن « زيدا » في قوامك :^(٣) « ضربت زيدا » منصوب لكونه مفعولاً لا بالفعل ، وذلك محال ، لأن كونه مفعولاً لا^(٤) يوجب أن يكون : « ضربت » هو العامل فيه النصب ، فكذلك ههنا . وأما قول الزجاج : فإنه^(٥) ينتصب بتقدير عامل ، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينها الواو ، فليس بصحيح أيضاً ، لأن الفعل يعمل في المفعول

(١) في (ق) و (ظ) : فتستوي .

(٢) في (ق) و (ظ) : قلنا .

(٣) سقطت : لا من (ق) و (ظ) وبسقوطها يستوي الكلام .

(٤) في (ق) و (ظ) : إنه .

على الوجه الذي يتصل به المفعول ، فإن كان الفعل لا يقتقر إلى تقوية تعدى إلى المفعول بنفسه ، وإن كان يقتقر إلى تقوية بحرف الجر أو غيره ^(١) ، عمل بتوسطه ، ألا ترى أنك تقول : « أكرمت زيداً وعمراً » فتنصب « عمراً » بـ « أكرمت » كما تنصب « زيداً » به فلم تمنع ^(٢) الواو من وقوع « أكرمت » على ما بعدها ، فكذلك ههنا .

من قيل : لم حذف « مع » وأقيمت « الواو » مقامها ؟
 قيل : حذف « مع » وأقيمت « الواو » مقامها ، توسعاً في كلامهم ، وطلباً ^(٣) للتخفيف والاختصار .

١٠ فإن قيل : فلم كانت « الواو » أولى من غيرها من الحروف ^(٤) ؟
 قيل : إنما كانت « الواو » ^(٥) أولى من غيرها ، لأن « الواو » في معنى « مع » ولأن معنى ^(٦) « مع » المصاحبة ومعنى « الواو »

(١) في (ق) و (ظ) : كعرف الجر وغيره .

(٢) في (ق) و (ظ) : تمنع .

(٣) في (ق) و (ظ) : طلباً .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : من الحروف .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : الواو .

(٦) في (ظ) : ومعنى ، وفي (ق) : لأن .

الجمع ، فلهذا كانت في معنى « مع » كانت أولى من غيرها .
فإن قيل : فهل يجوز تقديم المنصوب هنا على الناصب ؟
قيل : لا يجوز ذلك ، لأنَّ حكم « الواو » ألا تتقدم على ما قبلها ،
وهذا الباب : من النحويين من ^١يجري فيه القياس ، ومنهم
من يقصره على السماع ، والأكثر على القول الأول . فاعرفه ٥
نصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقطت « من » من (ظ) وهو سهو .

الباب السادس والعشرون

باب المفعول له

إن قال قائل : ما العامل في المفعول له النصب ؟ قيل :
العامل في المفعول له الفعل الذي قبله ، نحو : « جئتك طمعاً
في برأك » وقصدتك ابتغاءاً ^(١) معروفك » وكان الأصل فيه :
« جئتك للطمع ^(٢) في برأك » وقصدتك للابتغاء في معروفك ^(٣) ،
إلا أنه حذف اللام ، فأنصل الفعل به فنصبه .

فإن قيل : فلم تعدى إليه الفعل اللازم كالمتمدي ؟ قيل :
لأن العاقل لما كان لا يفعل شيئاً إلا لعلمة ، وهي ^(٤) « علة للفعل »
١٠ وعذر لوقوعه ، كان في الفعل دلالة عليه ، فلما كان ^(٥) دلالة
عليه ، تعدى إليه .

فإن قيل : فهل يجوز أن تكون معرفة ونكرة ؟ قيل :
نعم يجوز أن يكون معرفة ونكرة والدليل على ذلك قوله تعالى :

(١) في (ظ) : لا ابتغاء .

(٢) في (ق) و (ظ) : لطمع .

(٣) في (ق) و (ظ) : لا ابتغاء معروفك .

(٤) في (ق) و (ظ) : وهو .

(٥) في (ق) و (ظ) : كان فيه .

« وَمَنْ لُذَّ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَتَضَيُّتُمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ » ^(١) و « ابتغاء مرضاة الله » معرفة بالإضافة ، و « تضيُّتاً » نكرة ، قال الشاعر ^(٢) :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِذَا خَارَدَ وَأَعْرَضَ عَنْ شَمِّ الْمُنِمْ تَكَرَّمَا
« فَأَدْخَارَدَ » معرفة بالإضافة ، و « تَكَرَّمَا » نكرة ، وقال ^(٣) :
الآخر :

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جَهْرًا خَافَةً وَزَعْلٍ الْمَجْبُورِ
وَالْمُحُولِ مِنْ هَوْلِ الْمَجْبُورِ ^(٤)

(١) سورة البقرة الآية (٢٦٥) .

(٢) هو حاتم بن عبد الله الطائي كما في كتاب سيبويه (ج ١ ص ١٨٤)
يقول : إذا جهل على الكريم ، احتلت جهله إبقاء عليه وإدخاراً له ،
وإن سبني الشيم أعرضت عن شمه إكراماً لنفسي عنه . وحاتم
هو أبو عدي ، يضرب المثل بمجوده ، وأخباره وفيرة متفرقة في
كتب الأدب والتاريخ (م سنة ٩٥ ق ٥) .

(٣) هو العجّاج عبد الله بن ربيعة النيسبي . ولد في الجاهلية وقال الشعر
فيها ، ثم أسلم ، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك ، ففلس وأقعد
إلى أن توفي (نحو سنة ٨٩٠ هـ) .

(٤) في (ظ) : بكل .

(٥) في (ظ) : الميود . وصف ثوراً وحشياً فيقول : يركب لنشاطه
وقوته كل عاقر من الرمل وهو الذي لا يثبت ، والميود : التراكب
لخوفه من طائر أو سبع ، أو لزعجه ومروده ، والزعل : النشاط ،
والمجبور السرور ، وهول جهله كهول القبور . ويروي الميود كما
هنا وهي التيابات من الأرض المطشّات ، واحداً هجر ، لأنها مكن
للصائد ، فهو يخافها لذلك (اء من شرح شواهد سيبويه للشقيري) .

وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه لا يجوز أن يكون إلا نكرة ،
وتقدر بالإضافة^(١) في هذه المواضع في نية الانفصال ، فلا
يكتفي التعريف^(٢) من المضاف إليه ، كقولهم : « مرت رجل
ضارب زيدا^(٣) غداً » قال الله تعالى : « هذا عارض ممطرنا »^(٤)
وقال الشاعر^(٥) :

سلّ الهموم بكلّ معطي رأسه تاج مخالط صهبة متعيس
والذي عليه الجمهور ، والمذهب المشهور هو الأول^(٦) والذي
ادّعاه الجرمي من كون الإضافة في نية الانفصال يفتقر الى
دليل ، ثم لو صحّ هذا في الإضافة ، فكيف يصحّ^(٧) له مع
١٠ لام التعريف في قول الشاعر :

(١) في (ق) و (ظ) : وينقدّر الإضافة .

(٢) في (ق) بتأخير الكلمة إلى آخر الجملة .

(٣) في (ق) : ضارب زيدا .

(٤) سورة الأحقاف (الآية ٢٤) .

(٥) هو المزار الأسدي والمعنى : سلّ همومك اللازمة لك ، بفراق من
نوى ونأبه عنك ، بكلّ بعير تروقه للفر ، معطر رأسه ، أي ذلول
متقاد تاج ، أي سريع ، والتدجج السرعة والقوت ، والصهبة : أن
يضرب يياضه إلى الحمرة ، والمتعيس والأعيس : الأبيض ، وهو أفضل
ألوان الإبل .

(٦) في (ق) و (ظ) : وما .

(٧) سقط من (ق) سهواً : يصحّ .

« والمحول من تهوّل المهبور^(١) » وأشباهه^(٢) ؟

فإن قيل : فهل يجوز تقديم المنصوب ههنا على الناصب ؟
 قيل : نعم^(٣) يجوز ذلك : لأن العامل فيه يتصرف ، ولم يوجد
 ما يمنع من جواز تقديمه كما وجد في المفعول معه ، فكان جائزاً
 على الأصل . وهذا الباب يترجمونه^(٤) البصريون ، وأما الكوفيون^٥
 فلا يترجمونه ، ويحملهونه من باب المصدر فلا يفرّدون له باباً ،
 فأعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) : المهبور .

(٢) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

(٣) سقط من (ق) و (ظ) : نعم .

(٤) في (ق) و (ظ) : إنما يترجمه .

الباب السابع والعشرون

باب الحال

إن قال قائل : ما الحال ؟ قيل : هيئة الفاعل والمفعول ^(١) ،
 ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني زيد راكباً » كان الركوب
 هـ هيئة زيد عند وقوع الهجي منه ، وإذا قلت : « ضربته شديداً »
 كان الشد هيئة عند وقوع الضرب له ؟

فإن قيل : « فهل تقع الحال من الفاعل والمفعول معاً بلفظ
 واحد ؟ قيل يجوز ذلك ، والدليل عليه قول الشاعر ^(٢) :

تعاقت ليلى وهي ذات مؤصد ولم يبد للأتراب من نديها حجم
 ١٠ صغيرين زعى اليهم ياليت أننا إلى اليوم لم نكبر ولم تكبر اليهم ^(٣)

(١) في (ق) و (ظ) : أو المفعول .

(٢) هو قيس بن عباد ، ويقال قيس بن اللوح العامري ، لم يكن مجنوناً وإنما

لقب بذلك لخيامه في حب ليلى بنت سعد (م نحو سنة ٥٨٠) .

(٣) البهيم جمع بهيمة ، وهي الصغير من أولاد الغنم والبق وغيرها ،

الذكر والأنثى في ذلك سواء . كان المجنون وصاحبه أبي يربعان

البهيم وهما صبيان ، فعلقها علاقة الصبا ، وفي ذلك قال : « تعلقت

ليلى » وقوله : وهي ذات مؤصد ، قال ابن سيده : الأصد

والأصيدة والمؤصد : حذار تلبسه الجارية ، فإذا أدركت درعت ،

وأشد ابن الأعرابي لكثير :

وقد درعوها وهي ذات مؤصد .

فنصب « صغيرين » على الحال من التاء في « تعلقت » وهي فاعلة ،
ومن « ليلى » وهي مفعولة ، وقال الآخر ^(١) :

متى ما تلقني فردين ترجف روائف اليثيك واستطارا ^(٢)
فنصب « فردين » على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في « تلقني »
وهذا كثير في كلامهم .

فإن قيل : فما العامل في الحال النصب ؟ قيل : ما قبلها من
العامل ، وهو ^(٣) على ضربين : فعل ، ومعنى فعل ، فإن كان فعلاً
نحو : « جاء زيد راكباً » جاز أن يتقدم الحال ^(٤) نحو « راكباً »
جاء زيد « لأن العامل ^(٥) لما كان متصرفاً ، تصرف عمله فجاز
تقديم معموله عليه ، وإن كان العامل فيه معنى فعل نحو :
« هذا زيد قائماً » لم يجوز تقديم الحال عليه ، فلو قلت : « قائماً »
هذا زيد « لم يجوز ، لأن معنى الفعل لا يتصرف تصرفه ،

(١) قال في اللسان : وأنشد أبو عبيدة ، وذكر البيت . وهو معتبر
ابن المنشي النحوي ، من أعلام العلم بالأدب واللغة . مولده ووفاته
بالبصرة . (م سنة ٩٠٢ هـ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : ونستطاراً وهو أصبح للوزن والمعنى . الراققة :
أسفل الألية ج روائف . والاستطارة والتطير : التفرق والذهاب .

(٣) في (ظ) : وهي .

(٤) في (ق) و (ظ) : تتقدم الحال عليه .

(٥) في (ق) : فيه .

فلم يجوز تقديم معموله عليه . وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل^(١) سواء كان العامل فيه فعلاً أو معنى فعل ، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يتقدم المضمَر على المظهر ، فإنه إذا قال : « راكباً جاء زيد » ففي « راكب » ضمير « زيد » ، وقد تقدم عليه ، وتقديم المضمَر على المظهر لا يجوز ، وهذا ليس بشيء ، لأن « راكباً » وإن كان مقدماً في اللفظ ، إلا أنه موخر في المعنى والتقدير^(٢) ، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز التقديم ، قال الله تعالى : « فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةُ مُوسَى »^(٣) فالهاء في « نفسه » عائدة إلى « موسى » إلا أنه لما كان في تقدير التقديم ، والهاء في تقدير التأخير ، جاز التقديم ، وهذا كثير في كلامهم . فكذلك هنا .

فإن قيل : فلم عمل الفعل اللازم في الحال ؟ قيل : لأن الفاعل لما كان لا يفعل الفعل إلا في حالة ، كان في الفعل دلالة على الحال ، فتعدى إليها ، كما تعدى إلى ظرف الزمان لما كان في الفعل دلالة عليه .

(١) في (ق) و (ظ) : على العامل في الحال .

(٢) في (ق) و (ظ) : في التقدير .

(٣) سورة طه الآية ٦٧ .

فإن قيل : لم^(١) وجب أن يكون^(٢) الحال نكرة ؟ قيل :
لأن الحال جرى^(٣) مجرى الصفة للفعل « ولهذا سمّاها سيبويه :
نعتاً للفعل » والمراد بالفعل المصدر الذي يدلّ الفعل عليه ، وإن
لم تذكره^(٤) ، ألا ترى أن « جاء » يدل على « مجي » وإذا
قلت : « جاء راكباً » دل على « مجي » موصوف بر كوب ،
فإذا كان^(٥) الحال مجري^(٦) مجرى الصفة للفعل وهو نكرة ،
فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة . وأما^(٧) قولهم :
« أرسلها العراك »^(٨) ، وطابته جهدك وطاقتك ، ورجع عوده .

(١) في (ق) و (ظ) : فلم .

(٢) في (ق) و (ظ) : تكون .

(٣) في (ق) و (ظ) : مجري .

(٤) في (ق) و (ظ) : يذكر .

(٥) في (ق) و (ظ) : كانت .

(٦) في (ق) و (ظ) : فأما .

(٧) وردت هذه الجملة في بيت للبيد بن ربيعة العامري . أدرك الاسلام
وترك الشعر وهو أحد أصحاب المطلقات (م سنة ٤١٩ هـ) والبيت :

فأرسلها العراك ولم يزدها ولم يشفق على نقص الدخال

والعراك حال من الماء في أرسلها أي معاركة . والضير للإبل أو
الأتن والنقص من نقص بوزن طرب . إذا لم يستطع إقام مراده .
والدخال : أن يدخل بعير - وقد ضرب مرة - في الإبل الواردة
ليشرب معها .

على بدئيه ^(١) ، فهي مصادر أقيمت مقام الحال ، لأن التقدير ^(٢)
 « أرسلها تعترك » ^(٣) ، وطلبته تجتهد « و « تعترك » و « تجتهد » جملة
 من الفعل والفاعل في موضع الحال ، كأنك قلت : « أرسلها
 معتركة » وطلبته مجتهداً ، إلا أنه أضمر ، وجعل المصدر دليلاً
 عليه ، وهذا كثير في كلامهم . وذهب بعض النحويين إلى أن
 قولهم « رجع عوده على بدئيه » منصوب لأنه مفعول « رجع »
 لأنه يكون متعدياً كما يكون لازماً ، قال الله تعالى :
 « فَإِنْ رَجَعْتَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ » ^(٤) فاعمل « رجع » في
 الكاف التي للخطاب ، فقال : « رَجَعْتَ اللَّهُ » ^(٥) ، فدل على أنه
 ١٠ يكون متعدياً . ومما يدل على أن الحال لا يجوز أن يكون ^(٦)
 معرفة أنها لا يجوز أن تقوم مقام الفاعل في ما لم يسم فاعله ،

(١) أي عائداً ، ويقال هذا في حق إنسان عهد منه عدم الاستقرار على

ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه .

(٢) في (ظ) : والتقدير .

(٣) في (ظ) : لتعترك .

(٤) سورة التوبة (الآية ٨٣) .

(٥) في (ق) و (ظ) : رجعت .

(٦) في (ق) : تكون .

لأن الفاعل قد يضمن فيكون معرفة ، فلو جاز أن يكون^(١)
الحال معرفة لما امتنع ذلك ، كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان ،
والجار والمجرور ، والمصدر على ما بيننا . فافهمه نصب إن
شاء الله تعالى^(٢) .

(١) في (ق) : تكون .

(٢) في (ق) و (ظ) بدل الجملة الأخيرة : والله أعلم .

الباب الثامن والعشرون

باب التمييز

إن قال قائل : ما التمييز ؟ قيل : تبيين النكرة المفترقة للبهيم .
فإن قيل : فما العامل فيه ؟^(١) التصب ؟ قيل : فعل وغير فعل ،
فأما ما كان العامل فيه فعلاً فنحو : « تصبب زيد عرقاً ، وتفقأ
الكبش شحماً » فمرفقاً وشحماً ، كل واحد منهما انتصب^(٢)
بالفعل الذي قبله .

فإن قيل : فهل^(٣) يجوز تقديم هذا النوع على العامل فيه ؟
قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز
١٠ تقديم هذا النوع على عامله ، وذلك لأن المنصوب ههنا هو
الفاعل في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : « تصبب زيد عرقاً »
كان الفعل للمرق في المعنى لا لزيد ؟ فلما كان هو الفاعل في المعنى
لم يجوز تقديمه ، كما لو كان فاعلاً لفظاً ، وذهب أبو عثمان المازني
وأبو العباس المبرد ومن وافقهما^(٤) ، إلى أنه يجوز تقديمه على

(١) في (ظ) : ما العامل فيها .

(٢) في (ق) و (ظ) : منصوب .

(٣) في (ق) و (ظ) : هل .

(٤) في (ق) و (ظ) : تابعها .

العامل فيه ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر ^(١) :
 أتهجر سلمى بالفراق ^(٢) حبيبها وما كاد ^(٣) نفساً بالفراق تطيب
 ولأن هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه
 كما جاز تقديم الحال على العامل فيها ، نحو : « راكباً جاء زيد »
 لأنه من ^(٤) فعل متصرف فكذلك ههنا . والصحيح ما ذهب
 إليه سيدييه ، وأما ما استدل به المازني والمبرد من البيت ،
 فإن الرواية الصحيحة فيه :

وما كاد ^(٥) نفسي بالفراق تطيب

وذلك للاحقة ^(٦) فيه ، ولئن صححت تلك الرواية ، فنقول :
 نصب « نفساً » بفعل مقدر ، كأنه قال : « أعني نفساً » . وأما
 قولهم : إنه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كالحال ،
 قلنا : هذا العامل وإن كان فعلاً متصرفاً ، إلا أن هذا المنصوب
 هو الفاعل في المعنى ، فلا يجوز تقديمه على ما بيئنا ، وأما تقديم

(١) البيت قيل : للسجل السدي وهو ربيعة بن مالك من بني أنف الناقة
 من تميم . شاعر فعل مقل من مخضرمي الجاهلية والاسلام . ولم تعلم
 سنة وفاته . وقيل لأعشى همدان . وقيل لقيس بن الملوخ .

(٢) في (ق) و (ظ) : للفراق .

(٣) في (ق) و (ظ) : كان .

(٤) سقطت « من » من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ظ) : لهم .

الحال على العامل فيها ، فإنما جاز ذلك لأنك إذا قلت : « جاء زيد راكباً » كان « زيد » هو الفاعل لفظاً ومعنى ، وإذا استوفى الفعل فاعله ينزل ^(١) « راكباً » منزلة المفعول المحض ، فجاز تقديمه كالمفعول نحو : « عمراً ضرب زيد » بخلاف التمييز ، فإنك إذا قلت « نصب زيد عرقاً » لم يكن « زيد » هو الفاعل في المعنى . وكان الفاعل في المعنى هو « العرق » فلم يكن « عرقاً » في حكم المفعول من هذا الوجه ، لأن الفعل قد استوفى فاعله لفظاً لا معنى ، فلم يجوز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل .

وأما ما كان العامل فيه غير فعل فنحو « عندي عشرون رجلاً » وخمسة عشر درهماً ، وما أشبه ذلك ، فالعامل ^(٢) فيه هو العدد ، لأنه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، نحو : « حسن وشديد » وما أشبه ذلك ، ووجه المشابهة بينهما أن العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، وإذا ^(٣) كان في العدد نون نحو « عشرون » أو تنوين مقدّر نحو : « خمسة عشر » صار النون والتنوين مافعين من الإضافة ، كالفاعل

(١) في (ق) و (ط) : تنزل .

(٢) في (ق) و () : والعامل .

(٣) في (ق) و (ط) : فإذا .

الذي يمنع المفعول من الرفع ، فصار التمييز فضلة كالمفعول ، وكذلك ^(١) حكيم ما كان منصوباً على التمييز في ما ^(٢) كان قبله حائل ، نحو : « لي مثله غلاماً ، والله درّه رجلاً ، فإنّ الهاء منعت الاسم بعدها أن ينجرّ بإضافة ما قبلها إليه ، كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع ، فنصب على التمييز لما ذكرناه . • فإن قيل : فلم يجب أن يكون التمييز نكرة ؟ قيل : لأنه يبين ما قبله ، كما أنّ الحال يبين ما قبله ، ولما ^(٣) أشبه الحال وجب أن يكون نكرة ، كما أنّ الحال نكرة ، فأما قول الشاعر ^(٤) :

ولقد اغتدي وما صقع الديك على أدهم أجش الصهيل ^(٥) ١٠
وقال الآخر :

(١) في (ظ) : فكذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : ما .

(٣) في (ق) و (ظ) : تبين ما قبلها ، فلما .

(٤) لم أقف على قائله .

(٥) اغتدى : بكثر ، وصقع الديك : صاح ، والأدهم : الأسود من الخيل أو الإبل . وأجش الصهيل : خشن الصوت .

أَجِبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(١)

بنصب « الصهيل » والظهر « والصحيح »^(٢) أنه منصوب على التشبيه بالمفعول « كالضارب الرجل . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

-
- (١) أنشده سيبويه ثنابغة الذبياني (أبو أمامة) مات (نحو سنة ١٨) قبل الهجرة ، وأوله : وناخذ بعده بذياب عيش (إلى آخره) وذئاب كل شيء عتيبه ومؤخره . ويعبر أجب أي مقطوع السنام . وصف مرض الثعلبان بن النفر ، وأنه إن هلك ، صار الناس بعده في أسوأ حال وأضيق عيش ، وتمسكوا منه بمثل ذئب يعبر أجب ، وهو الذي لا سنام له من الخزال .
- (٢) في (ق) و (ظ) : فالصحيح .

الباب التاسع والعشرون

باب الاستثناء

إن قال قائل : ما الاستثناء ؟ قيل : إخراج بعض من كل بمعنى « إلا » نحو : « جاءني القوم إلا زيداً » ^(١) .

- فإن قيل : فما ^(٢) العامل في المستثنى من الموجب النصب ؟
- قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل بتوسط « إلا » ، وذلك لأن هذا الفعل ، وإن كان لازماً في الأصل ، إلا أنه قوي بـ « إلا » فتعدى إلى المستثنى ، كما تعدى الفعل بالحروف المعدية ، ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه ، نحو : « استوى الماء والخشبة » .
- فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو ، فكذلك هنا .
- وذهب بعض النحويين إلى أن العامل هو « إلا » بمعنى « استثنى » وهو قول الزجاج من البصريين . وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن « إلا » مركبة من « إن » و « لا » ثم خففت « إن » وأدغمت في « لا » فهي تنصب في الإيجاب اعتباراً

(١) جاء المثال في (ظ) و (ق) متأخراً بعد قول : من الموجب النصب .

(٢) في (ق) و (ظ) : ما .

بـ "إن" وترفع في النبي اعتباراً بـ "لا" ، والصحيح ما ذهب إليه البصريون^(١) ، وأما قول بعض النحويين والزجاج : ان^(٢) العامل هو "إلا" بمعنى "أستثنى" ، ففاسد من خمسة أوجه : الوجه^(٣) الأول : أنه لو كان الأمر كما زعموا لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب ، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النبي على البدل في قولك^(٤) : "ما جاءني أحد إلا زيد" ، وما صردت بأحد إلا زيد^(٥) .

والوجه الثاني : أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ، وإعمال معاني الحروف لا يجوز ، ألا ترى أنك تقول : "ما زيد قائماً" ولو قلت : "ما زيداً قائماً"^(٦) بمعنى^(٧) : "نفيت زيداً قائماً" لم يجز ذلك ، فكذلك هنا .

والوجه الثالث : أنه يبطل بقولهم : "قام"^(٨) القوم غير زيد " فإن "غير" مصوب ، فلا يخلو إما أن يكون منصوباً بتقدير

(١) في (ق) و (ظ) : والصحيح قول البصريين .

(٢) في (ظ) : بأن .

(٣) سقط من (ق) .

(٤) في (ق) و (ظ) : نحو .

(٥) في (ظ) : "ما زيد إلا قائماً" .

(٦) في (ق) و (ظ) : على معنى .

(٧) في (ق) : جاءني .

«إلا» ، وإما أن يكون منصوباً بنفسه ، وإما أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبله ، بطل أن يقال إنه منصوب بتقدير «إلا» لأننا لو قدرنا «إلا» لفسد المعنى ، لأنه يصير التقدير فيه : «قام القوم إلا غير زيد» وهذا فاسد ، وبطل أيضاً ^(١) أن يقال إنه يعمل في نفسه ، لأن الشيء لا يعمل في نفسه ، فوجب أن يكون العامل فيه ^(٢) هو الفعل المتقدم ، وإثنا جاز أن يعمل فيه وإن كان لازماً لأن «غير» موضوعة على الإيهام المفرط ^(٣) ، ألا ترى أنك تقول : «مررت برجل غيرك» ، فيكون كل من عدا المخاطب داخلاً تحت «غير» ؟ فإما كان فيه هذا الإيهام المفرط ، أشبه الظروف المبهمة نحو : «خلف» ^{١٠} وأمام ، ووراء ، وقدام ، وما أشبه ذلك ، وكما أن الفعل يتعدى إلى هذه الظروف من غير واسطة ، فكذلك ههنا . والوجه الرابع : أنا نقول : لماذا قدرتم «أستثني زيدا» ، وهلا قدرتم «امتنع زيد» كما حكى عن أبي علي الفارسي أنه كان مع عضد الدولة في الميدان ، فسأله عضد الدولة عن ^{١٥}

(١) سقط من (ق) و (ظ) : أيضاً .

(٢) سقطت : فيه من (ق) و (ظ) .

(٣) سقطت : المفرط من النسختين

المستثنى بماذا انتصب ^(١) ؟ فقال أبو علي الفارسي ^(٢) : لأن
التقدير : « أسثنى زيدا » فقال ^(٣) عضد الدولة ، وهلا ^(٤) قدرت :
« امتنع ^(٥) » فرفسته ؟ فقال له أبو علي : هذا الجواب الذي
ذكرته لك ^(٦) ميداني . وإذا رجعتنا ^(٧) ذكرت لك الجواب
الصحيح إن شاء الله تعالى .

والوجه الخامس : أنا إذا أعملنا معنى « إلا » كان الكلام
جملتين ، وإذا أعملنا الفعل بتقوية « إلا » كان الكلام جملة
واحدة ، والكلام متى كان جملة واحدة ، كان أولى من تقدير جملتين .
وأما قول الفراء بأن ^(٨) « إلا » مركبة من « إن » و « لا »
فدعوى تفتقر إلى دليل ، ولو قدرنا ذلك ، فنقول : الحرف
إذا ركب مع حرف آخر تغير عما كان عليه في الأصل قبل
التركيب ، ألا ترى أن « لو » حرف يمتنع به ^(٩) الشيء لامتناع

(١) في (ق) و (ظ) : ينتصب .

(٢) في (ق) و (ظ) : ينتصب لأن التقدير فيه . . .

(٣) في (ق) و (ظ) : له .

(٤) في (ق) و (ظ) : هلا .

(٥) في (ق) و (ظ) : امتنع زيد .

(٦) في (ق) و (ظ) : جواب ميداني .

(٧) في (ظ) : رجعت .

(٨) في (ق) : إن . وقد سقطت من (ظ) .

(٩) في (ق) و (ظ) : له .

غيره ، فإذا ركب ^(١) مع « ما » تغير ذلك المعنى ، وصارت بمعنى « هلاً » ؛ وكذلك أيضاً إذا ركبت مع « لا » كقوله : « لولا الكمي المنقما » ^(٢) ، وما أشبه ذلك ، فكذلك هنا .

فإن قيل : فبماذا يرتفع المستثنى في النفي ؟ قيل : يرتفع على البديل ، ويجوز النصب على أصل الباب .

فإن قيل : فلم كان البديل أولى ؟ قيل : لوجهين ، أحدهما الموافقة للفظ ^(٣) ، فإنه إذا كان المعنى واحداً ، فيكون ^(٤) اللفظ موافقاً أولى ، لأن اختلاف ^(٥) اللفظ يشعر باختلاف المعنى ، وإذا ^(٦) اتفقا ، كان موافقة اللفظ أولى .

(١) في (ق) : وإذا ركبت ، وفي (ظ) : وإذا ركب .

(٢) قاله جرير الخطفي ونقائضه مع الفرزدق مطبوعة ، وكذا ديوان شعره (م سنة ١١٩٠ هـ) وأصل البيت :

تعدون عقر النيب أفضل بحدكم بني ضو طرى ، لولا الكمي المنقما
النيب : جمع ناب ، وهي الناقة المسنة لعظم نابها ، والضو طرى
الحقاء ، والكمي : الشجاع . والمنقما الذي عليه منقر وبيضة .
أي : لولا عددكم الكمي المنقما ؟ بقول جرير للفرزدق :

ليس الفخر في عقر الثوق والجمال ، إنما الفخر بقتل الشجعان والأبطال !

(٣) في (ق) و (ظ) : لموافقة اللفظ .

(٤) في (ق) : فكون ، وقد سقطت من (ظ) .

(٥) في (ظ) : خلاف .

(٦) في (ق) و (ظ) : فإذا .

والوجه الثاني : أن البدل يجري في تعلق العامل به كجراه
لو ولي العامل ، والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمفعول فلهذا
كان البدل أقوى في حكم العامل ، كان الرفع أولى من النصب
على ما بيننا .

٥ فإن قيل : فلم جاز البدل في النفي ، ولم يجر في الإيجاب ؟
قيل : لأن البدل في الإيجاب يؤدي إلى محال ، وذلك لأن
البدل منه يجوز أن يقدر كأنه ليس في الكلام ، فإذا قدرنا^(١)
هذا في الإيجاب صار^(٢) محالاً ، لأنه يصير التقدير : « جامي
إلا زيد » وصار^(٣) المعنى : أن جميع الناس جاؤوني غير زيد ،
وهذا لا يستحيل في النفي ، كما يستحيل في الإيجاب ، لأنه
يجوز ألا يجيئه أحد سوى زيد ، فبان الفرق بينهما . فاعرفه
تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : قرر .

(٢) في (ق) و (ظ) : كان .

(٣) في (ق) و (ظ) : يصير .

الباب الثلاثون

باب ما يجز به في الاستثناء.

إن قال قائل : لم أعربت « غير » إعراب الاسم الواقع بعد « إلا » دون « سوى وسوا » ؟

- قيل : لأن « غير » لما أقيمت هنا مقام « إلا » وكان ما بعدها مجروراً بالإضافة ، ولا بد لها في نفسها من إعراب ، أعربت إعراب الاسم الواقع بعد « إلا » ليدل بذلك على ما كان يستحق الاسم الذي بعد « إلا » من الإعراب ، ويبقى حكم الاستثناء ، وأما « سوى » و « سوا » فلزمها النصب ؛ لأنها لا يكونان ^(١) إلا ظرفين ، فلم يجز نقل الإعراب إليهما كما جاز في « غير » لأن ذلك يؤدي إلى تمكثهما ، وهما لا يكونان متمكثين ، فلذلك ^(٢) لم يجز أن يعرب إعراب الاسم الواقع بعد « إلا » ، وأما « حاشا » فاختلف النحويون في ذلك ^(٣) ، فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه حرف جر وليس بفعل ،

(١) سقط من (ظ) سطر كامل من قوله : إلا ظرفين وما

لا يكونان متمكثين .

(٢) في (ظ) : فكذلك .

(٣) في (ق) و (ظ) : فيها .

والدليل على ذلك أنه لو كان فعلاً لجاز أن يدخل عليه « ما » كما "تدخل على الأفعال" فيقال : « ما حاشا زيدا » كما يقال : « ما خلا زيدا » فلهما لم يقل دل على أنه ليس بفعل ، فوجب أن يكون حرفاً . وذهب الكوفيون إلى أنه فعل ، ووافقهم أبو العباس المبرد من البصريين ، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه يتصرف ، والتصرف من خصائص الأفعال ، قال النابغة " :

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه وما أحاسي من الأقوام من أحد
١٠ فإذا ثبت أن يكون متصرفاً " ، وجب أن يكون فعلاً .

والوجه الثاني : أنه يدخله الحذف ، والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف ، ألا ترى أنهم قالوا في « حاشا لله » " : حاش لله ، ولهذا قرأ أكثر القراء بإسقاط الألف " : « حاش لله » .

(١) في (ق) و (ظ) : كما يجوز أن .

(٢) أبو أمامة زياد بن معاوية الديلمي في الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية (م نحو ١٨ ق ٥٠) .

(٣) في (ق) و (ظ) : أنه متصرف .

(٤) « حاشا لله ما هذا بشراً » سورة يوسف (الآية : ٣١) « حاشا لله ما علمنا عليه من سوء » سورة يوسف (الآية : ٥١)

(٥) في (ق) و (ظ) أخرت الجملة إلى ما بعد الآية .

والوجه الثالث : أن لام الجر يتعلق به في قولهم : « حاشا لله »
وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف ، لأن الحرف
لا يتعلق بالحرف .

- والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وأما قول الكوفيين
أنه يتصرف بدليل قوله ^(١) : « وما أحاشي » فليس فيه حجة ،
لأن قوله « أحاشي » مأخوذ من لفظ « حاشي » وليس متصرفاً
منه ^(٢) ، كما يقال : بسمل وهأل وحمل وسجل وحولق إذا
قال : بسم الله ، ولا إله إلا الله ، وسبحان الله ، والحمد لله ،
ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وإذا ^(٣) كانت هذه الأشياء
لا تتصرف ، فكذلك هنا . وقولهم : إنه يدخله الحذف ،
والحذف لا يدخل الحرف ، قلنا : لا نسلم ، بل الحذف قد ^(٤)
يدخل الحرف ، ألا ترى أنهم ^(٥) قالوا في « رب : رب » ؟ وقد
قرئ بهما ، قال الله تعالى : « رُبُّمَا يُؤْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا
سُتِيلِينَ » ^(٦) بالتشديد ^(٧) والتخفيف ، وفي « رب » أربع لغات :

(١) في (ظ) : قولهم .

(٢) سقط الجار والمجرور من (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : وإن .

(٤) سقط من (ق) : قد .

(٥) سقط من (ظ) : أنهم .

(٦) سورة الحجر (الآية : ٢) .

(٧) في (ق) و (ظ) : قرئ بالتشديد ...

بضم "الراء" وتشديد الباء وتخفيفها ، وبفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها ، وكذلك حكيتم عن العرب أنهم قالوا في : « سوف أفعل : سوف أفعل » وهو حرف ، وزعمتم أن الأصل في « سأفعل : سوف أفعل » فحذفت الفاء والواو معاً ، فدلّ على أن الحذف يدخل الحرف . وأما قولهم : إن لام الجرّ تتعلق به ، قلنا : لا نسلم ، فإن اللام في قولهم : « حاش الله » زائدة ، فلا^(٢) تتعلق بشيء ، كقوله تعالى : « عسى أن يكون رَدْءٌ لكم »^(٣) أي : « رَدْءٌ لكم » كقوله تعالى : « للذين هم يَرْهَبُونَ »^(٤) وما أشبه ذلك ، وإفقا زبدت اللام مع هذا الحرف تقوية له ، لا كما كان يدخله من الحذف ، فدلّ على أنه ليس فعلاً^(٥) ، وأنه حرف .

وأما « خلا » فإنها تكون فعلاً وحرفاً ، فإذا كانت فعلاً كان ما بعدها منصوباً ، وتتضمن ضمير الفاعل ، وإذا كانت

(١) في (ق) : ضمّ .

(٢) في (ق) : لا .

(٣) سورة النمل (الآية : ٧٢) .

(٤) في (ق) و (ظ) : وكقوله .

(٥) سورة الأعراف (الآية : ١٥٣) .

(٦) في (ق) و (ظ) : بفعل .

حرفاً ، كان ما بعدها مجروراً ، لأنها حرف جر ، فإن دخل عليها : « ما » كانت فعلاً ، ولم يجز أن تكون حرفاً ، لأنها مع « ما » بمنزلة المصدر ، وإذا كانت فعلاً ، كان ما بعدها منصوباً لا غير ، قال الشاعر^(١) :

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلاً وكلُّ نعيمٍ لا محالةً زائل .
وسند ذكر هذا^(٢) في باب ما ينصب به في الاستثناء .

(١) هو لييد بن ربيعة بن مالك العامري . أدرك الإسلام وترك الشعر ، وعاش ممراً طويلاً (م : سنة ٥٤١) وهو أحد أصحاب المعلقات .
(٢) في (ق) : وسندكرها ، وفي (ظ) : وسندكره .

الباب الحادي والثلاثون

باب ما ينصب به في الاستثناء.

إن قال قائل : لم عملت ^(١) : « ما خلا » وما عدا ، وليس ،
ولا يكون ، النصب ؟ قبل : لأنها أفعال ، أما « ما خلا »
وما عدا « فهي فعلاّن لأن « ما » إذا دخلت ^(٢) عليهما ، كانا معها ^(٣)
متمثلة المصدر ، وإذا كانا ^(٤) بمنزلة المصدر ، انتفت عنهما الحرفية ،
ووجب ^(٥) لها الفعلية ، وكان فيهما ضمير الفاعل ، فكان ^(٦)
ما بعدهما منصوباً ، وحكي ^(٧) عن بعض العرب أنه كان يجر
بها إذا لم يكن معها « ما » فيجريها ^(٨) مجرى « خلا » لأن
« خلا » ^(٩) تارة تكون فعلاً فيكون ما بعدها منصوباً ، وتارة
تكون حرفاً فيكون ما بعدها مجروراً ، وأما سيبويه فلم يذكر

(١) في (ظ) : عمل .

(٢) في (ظ) : معها وهو هو .

(٣) في (ق) و (ظ) : كانا معها .

(٤) في (ظ) : وجب .

(٥) في (ق) : وكان .

(٦) في (ق) و (ظ) : ويجزى .

(٧) في عبارة الطبري اضطراب « ما » فيجري بها مجرى ...

(٨) سقط من (ق) و (ظ) : لأن خلا ...

بعد « عدا » إلا النصب لا غير . وأما « ليس » ولا يكون «
فإنما وجب أن يكون ما بعدها منصوباً لأنه خبر لها ، لأن
التقدير في قولك : « جاءني القوم ليس زيداً ، ولا يكون عمراً »
أي ^(١) « ليس بعضهم زيداً ، ولا يكون بعضهم عمراً » فـ « بعضهم »
الاسم ، وما بعده الخبر ، وخبر « ليس » ولا ^(٢) يكون « [منصوباً] ^(٣) »
كما لو لم يكونا في باب ^(٤) الاستثناء .

فإن قيل : فلمَ لزم ^(٥) افظاً واحداً في التثنية والجمع والتأنيث ؟
قيل : لأنها ^(٦) لما استعملنا في الاستثناء قاما مقام « إلا » ،
و « إلا » لا يغير افظه ، فكذلك ما قام مقامه ، ليدلوا على
أنه قائم مقامه .

فإن قيل : فلمَ لا يجوز أن يعطف عليهما بالواو و « لا »
فيقال : « ضربت القوم ليس زيداً ولا عمراً » وأكرمت القوم
لا يكون زيداً ولا عمراً ؟ قيل : لأن العطف « بالواو ولا »
لا يكون إلا بعد النفي ، فلما أقيا ههنا مقام « إلا » غيرنا
عن أصلهما في النفي ، فلم يجز العطف عليهما « بالواو ولا »
فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ظ) : وما .

(٣) وردت هكذا بالنصب في المطبوع وهو خطأ .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ق) و (ظ) : لزما ومعني الصحيحة

(٦) في (ق) : لأنها وهو سهو .

الباب الثاني والثلاثون

باب كم

- إن قال قائل : لم بنيت « كم » على السكون ؟ قيل : إنما بنيت لأنها لا تخلو إما أن تكون استفهامية أو خبرية ، فإن كانت استفهامية ، فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت خبرية ، فهي نقيضة^(١) « رب » لأن « رب » للتقليل ، و « كم » للتكثير ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، فبنيت « كم » حملا على « رب » . وإثما بنيت على السكون ، لأنه الأصل في البناء .
- ١٠ فإن قيل : فلم^(٢) وجب أن تقع « كم » في صدر الكلام ؟ قيل : لأنها إن كانت استفهامية ، فالاستفهام له صدر الكلام ، وإن كانت خبرية ، فهي نقيضة^(٣) « رب » و « رب » معناها التقليل ، والتقليل مضارع^(٤) للنفي ، والنفي له صدر الكلام كالاستفهام .

(١) في (ق) : نقيض .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : لم .

(٤) في (ق) : يقع .

(٥) في (ق) و (ظ) : بضارع .

فإن قيل : فلم كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً ، وفي الخبر مجروراً ؟ قيل : للفرق بينهما ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، وفي الخبر بمنزلة عدد يجز ما بعده ، وإنما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد [ينصب ما بعده ، لأنها في الاستفهام بمنزلة عدد]^(١) يصلح للمدد القليل والكثير ، لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل^(٢) ، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير ، وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، وهو ينصب ما بعده . فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً ، وأما في الخبر فلا تكون إلا للكثير ، فجعلت بمنزلة العدد الكثير ، وهو يجز ما بعده ، ولهذا^(٣) كان ما بعدها مجروراً في الخبر^(٤) ، لأنها^(٥) نقبضة^(٦) « رب » و « رب » تجز ما بعدها ، وكذلك^(٧) ما حمل عليها .

-
- (١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .
 (٢) في (ق) و (ظ) : قليل وكثير .
 (٣) في (ظ) : بعده .
 (٤) في (ق) و (ظ) : فلهذا .
 (٥) في (ق) و (ظ) : في الخبر مجروراً .
 (٦) سقط من المطبوع قوله : قبل : إنما كان ما بعدها في الخبر مجروراً لأنها
 (٧) في (ق) : نقبض .
 (٨) في (ق) و (ظ) : فكذلك .

فإن قيل : فلمَ جاز النصب مع الفصل في الخبر ؟ قيل :
إنما جاز ذلك وهو النصب^(١) عدولا عن الفصل بين الجار
والمجرور ، لأن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد^(٢) ، وليس
الناصب مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد ، على أن بعض العرب
ينصب بها في الخبر من غير فصل ، ويجزئها في الاستفهام
حملا [لأحدهما]^(٣) على الأخرى .

فإن قيل : فلمَ إذا كانت استفهامية لم تبيّن إلا بالمفرد
النكرة ، وإذا كانت خبرية جاز أن تبيّن بالمفرد والجمع ؟
قيل : لأنها إذا كانت استفهامية ، حملت على عدد ينصب
١٠ ما بعده ، وذلك لا يبيّن إلا بالمفرد النكرة ، نحو : « أحد عشر
رجلا ، وتسع وتسعون جارية »^(٤) ، فلذلك لم يجوز أن تبيّن إلا
بالمفرد النكرة ، وإذا كانت خبرية حملت على عدد يجزئ ما بعده ،
والعدد الذي يجزئ ما بعده ، يجوز أن يبيّن بالمفرد^(٥) كـ « مائة
درهم » وبالجمع كـ « ثلاثة أثواب » ، فلهذا جاز أن يتبيّن بالمفرد

(١) في (ق) و (ظ) : إنما جاز النصب .

(٢) في (ق) : شيء واحد .

(٣) وردت هكذا في المطبوع ، وجاء في (ظ) : لأحدهما ، وفي (ق) :
لأحدهما وهو الصحيح .

(٤) في (ق) و (ظ) : امرأة .

(٥) في (ظ) : بالمفرد والنكرة .

والجمع ، وأما اختصاصها بالتكثير فيهما جميعاً ، فلأن « كم »
 لما كانت للتكثير ، والتكثير^(١) والتقليل لا يصح إلا في
 النكرة لا في المعرفة ، لأن المعرفة تدل على شيء مختص ،
 فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير ، ولهذا كانت رب مختص
 بالنكرة ، لأنها لما كانت للتقليل والتقليل^(٢) إنما يصح في
 النكرة لا في المعرفة كما بينا في « كم » فأعرفه نصب إن شاء
 الله تعالى .

(١) في (ق) : فالتكثير .

(٢) في (ق) و (ط) : فالتقليل .

الباب الثالث والثلاثون

باب العدد

إن قال قائل : لم أدخلت الهاء من الثلاثة إلى العشرة في المذكر نحو : « خمسة رجال » ولم تدخل في المؤنث نحو : « خمس نسوة » قيل : إنما فعلوا ذلك للفرق بينهما . فإن قيل : فهلاً عكسوا وكان الفرق حاصلًا ؟^(١) قيل : لأربعة أوجه^(٢) :

الوجه الأول : أن الأصل في العدد أن يكون مؤنثاً ، والأصل في المؤنث أن يكون بالهاء ، والمذكر هو الأصل فأخذ الأصل الهاء^(٣) ، فبقي المؤنث بغير هاء .

١٠ والوجه الثاني : أن المذكر أخف من المؤنث ، فلهما كان المذكر أخف من المؤنث احتتمل الزيادة ، والمؤنث لما كان أثقل ، لم يحتتمل الزيادة .

والوجه الثالث : أن الهاء زیدت للمبالغة كما زیدت في : « علامة ، ونسابة » والمذكر أفضل من المؤنث ، فكان أولى بزيادتها .

(١) في (ق) و (ظ) : واقصا .

(٢) سقط من (ق) أبواب متعددة من الكتاب ، ويبتدىء القسم الناقص هنا وينتهي في منتصف باب : حروف الجر .

(٣) سقطت من (ظ) .

والوجه الرابع : أنهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال
 « فعال » في المذكر بالهاء ، نحو : « غراب وأغربة » ويجمعون
 ما كان على هذا المثال في المؤنث بغير هاء ، نحو « عقاب وأعقب »
 حملوا العدد على الجمع ، فأدخلوا الهاء في المذكر ، وأسقطوها
 في ^(١) « المؤنث » وكذلك حكمها بعد التركيب إلى العشرة ^(٢) ،
 إلا العشرة فإنها تتغير ، لأنها تكون في حال التركيب في
 المذكر بغير هاء ، والمؤنث بالهاء ، لأنهم لما ركبوا الآحاد
 مع العشرة ، صارت ^(٣) معها بمنزلة اسم واحد ، كرهوا أن يثبتوا
 الهاء في العشرة ، لئلا يصير بمنزلة الجمع بين تأنيثين في اسم واحد
 على لفظ واحد .

١٠

فإن قيل : فلم يبن ما زاد على العشرة ، من أحد عشر إلى
 تسعة عشر ؟ قيل : لأن الأصل في « أحد عشر : أحد وعشر »
 فلما حذف حرف العطف وهي الواو ^(٤) ، ضمنا معنى حرف العطف ،
 فلمّا تضمننا معنى الحرف وجب أن يبتدأ ، وبنا على حركة
 لأن لها حالة تمكن قبل البناء ، وكان الفتح أولى لأنه أخف
 الحركات ، وكذلك سائرهما .

(١) في (ظ) : من .

(٢) سقط من (ظ) : إلى العشرة .

(٣) في (ظ) : وصيرت .

(٤) في (ظ) : فلما حذف واو العطف .

فإن قيل : فلم لم يثنوا اثنين في « اثني عشر » ؟ قيل :
لوجهين :

أحدهما : أن علم التثنية فيه هو علم الإعراب ، فلو زعوا
منه الإعراب لسقط معنى التثنية .

والثاني : أن إعرابه في وسطه ، وفي حال التركيب لم يخرج
عن ذلك ، فوجب أن يبقى على ما كان عليه . وبني « عشر »
لوجهين :

أحدهما : أن يكون بني على قياس أخواته لتضمنه معنى
حرف العطف .

والثاني : أن يكون بني لأنه قام مقام النون من « اثنين »
فلما قام مقام الحرف وجب أن يبنى ، وليس هو كالمضاف
والمضاف إليه ، لأن كل واحد من المضاف والمضاف إليه له حكم
في نفسه ، بخلاف « اثني عشر » ألا ترى أنك إذا قلت « ضربت
اثني عشر رجلاً » كان الضرب واقعاً بالعشر والاثنين ، كما لو
قلت : « ضربت اثنين » ولو قلت : « ضربت غلام زيد » لكان
الضرب واقعاً بالغلام دون زيد ؟ فلهذا قلنا إن العشر قام مقام
النون ، وخالف المضاف إليه .

فإن قيل : فلم حذفت الواو من أحد عشر إلى تسعة عشر
وجعل الاسمان اسماً واحداً ؟ قيل : إنما فعلوا ذلك حملاً على العشرة

وما قبلها من الآحاد ، لقريبها ^(١) منها ، لتكون على لفظ الأعداد المفردة ، وإن كان الأصل هو العطف ، والذي يدل على ذلك أنهم إذا بلغوا إلى ^(٢) العشرين ردّوها إلى العطف لأنّه الأصل ، وإنّما ^(٣) ردّوها إذا بلغوا إلى العشرين لبعدها عن الآحاد .

فإن قيل : فهلاً اشتقوا من لفظ الاثنين كما اشتقوا من لفظ الثلاثة والأربعة نحو : « الثلاثين والأربعين » ؟ قيل : لأنهم لو اشتقوا من لفظ الاثنين لما كان يتم معناه إلا بزيادة واو ونون ، أو ياء ونون ، وكان ^(٤) يودّي إلى أن يكون له إعرابان ، وذلك لا يجوز ، فلم يبق من الآحاد شيء يشتق منه إلا العشرة ، فاشتقوا من لفظها عدداً عوضاً ^(٥) عن اشتقاقهم من لفظ الاثنين ، فقالوا عشرون .

فإن قيل : فلم كسروا العين من « عشرين » ؟ قيل : لأنّه لما كان الأصل أن يشتق من لفظ الاثنين ، وأول الاثنين مكسور ، كسروا أول العشرين ليدلوا بالكسر على الأصل .
فإن قيل : فلم وجب أن يكون ما بعد أحد عشر إلى تسعة ^(٦)

(١) في (ظ) : وقريبها .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ظ) : وإنّما هم .

(٤) في (ظ) : فكان .

(٥) سقطت من (ظ) .

وتسمين واحداً نكرة منصوبة ؟ قيل : إنما كان واحداً نكرة لأن المقصود من ذكر النوع تبين المدود من أي نوع هو ، وهذا يحصل بالواحد النكرة ، [وكان الواحد النكرة]^(١) أولى من الواحد المعرفة ، لأن الواحد النكرة أخف من الواحد المعرفة ، ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الذي يضاف إلى ما بعده ، ولأنه^(٢) ليس بضاف ، فيتوهم أنه جزء مما بينته كما يلزم بالضاف^(٣) ، فلذلك وجب أن يكون واحداً نكرة . وإثنا وجب أن يكون منصوباً لأنه من أحد عشر إلى تسعة عشر أصله النون ، وإثنا حذف للبناء ، وكأنه^(٤) موجود في اللفظ ، لأنه لم يتم مقامه شيء يبطل حكمه ، فكان باقياً في الحكم ، فنع من الإضافة . وأما العشرون إلى التسعين ففيه النون موجودة ، فتمت من الإضافة ، وانتصب على التمييز على ما بيّنناه في باب . فإن قيل : فلم إذا بلغت إلى المائة أضيفت إلى الواحد ؟ قيل : لأن المائة حملت على العشرة من وجه ، لأنها عقد مثلها ، وحملت على التسعين لأنها تليها ، فالزمت الإضافة ، تشبيهاً بالعشرة ، وبليت^(٥) بالواحد تشبيهاً بالتسعين .

(١) : سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ظ) : لأنه .

(٣) في (ظ) : في المضاف .

(٤) في (ظ) : فكانه .

(٥) هكذا وردت ولعل الصحيح : وبليت .

فإن قيل : فلم قالوا « ثلاثمائة » ولم يقولوا « ثلاث مئتين » ؟
 قيل : كان القياس أن يقال : « ثلاث ^(١) مئتين » إلا أنهم اكتفوا
 بلفظ المائة لأنها تدل على الجمع ، وهم يكفون بلفظ الواحد
 عن الجمع ، قال الله تعالى : « ثُمَّ نَحْنُ نُحْصِيكُمْ يَوْمَ تَفْقَهُوا ^(٢) أَي
 أطفالاً . قال ^(٣) الشاعر :

كلوا في بعض بطونكم تعفوا فإن زمانكم زمن خميص ^(٤)
 أي في ^(٥) بطونكم ، والشواهد على هذا النحو كثيرة ^(٦) .

فإن قيل : فلم أجري الألف مجرى المائة في الإضافة إلى
 الواحد ؟ قيل : لأن الألف عقد ، كما أن المائة عقد .

فإن قيل : فلم يجمع الألف إذا دخل ^(٧) على الآحاد ، ولم
 يفرد مع الآحاد كالمائة ؟ قيل : لأن الألف طرف كما أن
 الواحد طرف ، لأن الواحد أول ، والألف آخر ، ثم تتكرر
 الأعداد ، فلذلك أجري مجرى ما يضاف إلى الآحاد . فاعرفه
 تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سئل من (ظ) .

(٢) سورة الحج (الآية : ٥) .

(٣) في (ظ) : وقال .

(٤) لم أقف على قائله ، والشاهد فيه : وضع البطن في موضع البطون ، والمعنى :
 عفوا عن كثرة الأكل واقموا باليسير ، فإن زمانكم زمن مجاعة ويجدب .

(٥) في (ظ) : في بعض .

(٦) في (ظ) : كثير .

(٧) في (ظ) : دخلت .

الباب الرابع والثلاثون

باب النداء

إن قال قائل : لم بني المتأدي المفرد المعرفة ؟ قيل : لوجهين :
أحدهما : أنه أشبه كاف الخطاب ، وذلك من ثلاثة أوجه :
٥ الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ، لأن كل واحد منهما يتصف
بهذه الثلاثة ، فلهذا أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه ،
بني كما أن كاف الخطاب مبنية .

والوجه الثاني : أنه أشبه الأصوات لأنه صار غاية ينقطع
عندها الصوت ، والأصوات مبنية ، فكذلك ما أشبهها .

١٠ فإن قيل : فلم بني على حركة ؟ قيل لأن له حالة تمكن
قبل النداء ، فبني على حركة : تقضيلا على ما بني وليس له
حالة تمكن .

فإن قيل : فلم كانت الحركة ضمة ؟ قيل : لثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه لو بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف ،

١٥ ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى النفس ، وإذا بطل

بناؤه على الكسر والفتح^(١) ، تعيّن بناؤه على الضم .

والوجه الثاني : أنه بني على الضم فرقا بينه وبين المضاف ،

(١) في (ظ) الفتح والكسر .

لأنه إن كان المضاف ^(١) مضافاً إلى النفس كان مكسوراً ، وإن كان مضافاً إلى غيرك كان مفتوحاً ^(٢) ، فبني على الضم لئلا ياتبس بالمضاف ، لأن الضم لا يدخل المضاف .

والوجه الثالث : أنه بني على الضم لأنه لما كان غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها ، أشبه « قبل » و « بعد » فبنوه على الضم كما بنوهما على الضم .

فإن قيل : فلم جاز في وصفه الرفع والنصب نحو : « يا يزيد العزيف » والظريف ؟ قيل : جاز الرفع حملاً على اللفظ ، والنصب حملاً على الموضع ، والاختيار عندي هو النصب ، لأن الأصل في وصف ^(٣) المبني هو الحمل على الموضع لا على اللفظ . ١٠

فإن قيل : فلم جاز الحمل هنا على اللفظ وضمة زيد ضمة بناء ، وضمة الصفة ضمة إعراب ؟ قيل : لأن الضم لما أطرده في كل اسم منادى ^(٤) ، أشبه الرفع للفاعل لأطراده فيه ، فلهذا أشبه الرفع ، جاز أن يتبعه الرفع ، غير أن هذا الشبه لم يخرجها عن كونها ضمة بناء ، وأن الاسم مبني ، فلهذا كان ١٥

(١) سقطت الكلمة من (ظ) .

(٢) في (ظ) : منصوباً .

(٣) في (ظ) : الوصف .

(٤) في (ظ) : منادى مفرد .

الأقرب هو النصب ، ويجوز الرفع عندي على تقدير مبتدأ محذوف ، والتقدير فيه : « أنت الظريف » ويجوز النصب على تقدير فعل محذوف ^(١) ، والتقدير فيه « أعني الظريف » ، ويؤيد الرفع فيه بتقدير المبتدأ ، والنصب له بتقدير الفعل أن المتنادي أشبه الأسماء المضمرة ، والأسماء المضمرة لا توصف .
 • فإن قيل : فلم جاز في العطف أيضاً الرفع والنصب نحو : « يازيد والخارث والخارث ^(٢) » ؟ قيل : إنما جاز الرفع والنصب على ما بيئنا في الوصف من الحمل تارة على اللفظ ، وتارة على الموضع ، قال الله تعالى : « يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ^(٣) »
 ١٠ و « الطير » بالرفع والنصب ، فنقرأ بالرفع حمله على اللفظ ، ومن قرأ بالنصب حمله على الموضع .

فإن قيل : فلم كان المضاف والمنكرة منصوبين ؟ قيل : لأن الأصل في كل منادى أن يكون منصوباً لأنه مفعول ، إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه ، فبقي ما سواه ١٥ على الأصل .

فإن قيل : فما العامل فيه النصب ؟ قيل : اختلف النحويون

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) سقطت من (ظ) : والخارث .

(٣) سورة سبأ (الآية : ١٠) .

في ذلك ، فذهب بعضهم^(١) إلى أن العامل فيه النصب فعل
مقدّر ، والتقدير فيه « أدعو زيدا وأنادي^(٢) زيدا » وذهب
آخرون إلى أنه منصوب بـ « يا » لأنها ثابتة عن : « أدعو وأنادي^(٣) »
والذي يدل على ذلك أنه تجوز فيه الإمالة نحو : « يا زيد »
والإمالة لا تجوز في الحروف ، إلا أنه لما قام مقام الفعل
جازت الإمالة فيه^(٤) .

فإن قيل : أليس المضاف والنكرة مخاطبين ، فهلا بنيوا لوقوعهما
موقع أسماء الخطاب كما بني المفرد ؟ قيل : لوجهين :
(أحدهما) أن المفرد وقع بنفسه موقع أسماء الخطاب ،
وأما المضاف فيشترط^(٥) بالمضاف إليه ، فلم يقع موقع أسماء
الخطاب كالمفرد ، وأما النكرة فبعيدة الشبه من أسماء الخطاب
ولم يحز بناؤها^(٦) .

[(والوجه الثاني) أنا لو سلمنا أن المضاف والنكرة وقعا
موقع أسماء الخطاب ، إلا أنه لم يلزم بناؤها]^(٧) ، لأنه عرض

(١) في (ظ) : بعض النعيرين .

(٢) في (ظ) : أر أنادي .

(٣) في (ظ) : جاز فيه الإمالة .

(٤) في (ظ) : فيعرف .

(٥) في (ظ) : فلم يحز بناؤهما .

(٦) سقط من (ظ) : ما بين القوسين .

فيهما ما منع من النداء ^(١) ، أما المضاف فوجود المضاف إليه ،
لأنه ^(٢) حل محل التنوين ، ووجود التنوين يمنع البناء ^(٣) ،
فكذلك ما يقوم مقامه ، وأما النكرة فنصب ليفصل بينها وبين
النكرة التي يقصد قصدها ، وكانت النكرة التي يقصد قصدها
أولى بالتفسير لأنها هي المخرجة عن بابها ، فكانت أولى بالتفسير .
فإن قيل : فهل يجوز حذف حرف النداء ؟ قيل : يجوز حذف
حرف ^(٤) النداء إلا مع النكرة والمبهم ، لأن الأصل فيها
النداء بـ « أي » نحو : « يا أيها الرجل » ويا أيها الرجل .
فلما أطرحوا « آيا » والالف واللام ، لم يطرحوا حرف النداء .
١٠ لنلا يؤدي ذلك إلى الإجحاف بالاسم .

فإن قيل : فهل يجوز في وصف « أي » هنا ما جاز في وصف
زيد نحو : « يا زيد الطريف والطريف » ؟ قيل : اختلف
النحويون في ذلك ، فذهب جماهير النحويين إلى أنه لا يجوز فيه
إلا الرفع ، لأن الرجل هنا هو المنادى في الحقيقة ، إلا أنهم
أدخلوا « آيا » هنا ^(٥) توصلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام ،

(١) في (ظ) : البناء وهو الصحيح .

(٢) في (ظ) : لأجل أنه .

(٣) في (ظ) : من البناء .

(٤) حقت من (ظ) ولعله سهو .

(٥) في (ظ) : « يا » توصلاً .

فلما كان هو ^(١) المنادى في الحقيقة لم يجوز فيه إلا "الرفع مع كونه صفة" ، إيداناً بأنه المقصود في النداء ^(٢) . وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز فيه النصب ، نحو : « يا أيها الرجل » كما يجوز « يا زيد الطريف » وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال .

فإن قيل : فلم لم يجمعوا بين : « يا » و « الألف واللام » ؟
 قيل : لأن « يا » تفيد التعريف ، والألف واللام تفيد التعريف ، فلم يجمعوا بين علامتي تعريف ، إذ لا ^(٣) يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة .

فإن قيل : قولهم « يا زيد » هل نعرف بالنداء ، أو بالعلية ؟

قيل : في ذلك وجهان :

(أحدهما) : أنا نقول إن تعريف العلية زال منه وحدث فيه تعريف النداء والقصد ، فلم يجمع فيه تعريفان .

(والثاني) أنا نسلم أن تعريف العلية والنداء ^(٤) اجتماعاً فيه ولكن جاز ذلك لأننا ^(٥) منعنا عن الجمع بين التعريفين إذا

(١) سقط الضير من (ظ) .

(٢) في (ظ) : بالنداء .

(٣) في (ظ) : ولا .

(٤) في (ظ) : النداء والعلية .

(٥) في (ظ) : لأننا إنما ..

كانا بعلامة لفظية كـ « يا » مع « الألف واللام » والعامة ليست
بعلامة لفظية « فإن الفرق بينهما .

فإن قيل : أليس قد قال الشاعر :

فديتك يا التي تيمت قلبي

وقال الآخر :

فيا الفلأمان اللذان فرأ

فكيف جاز الجمع بين « يا » و « الألف واللام » ؟ قيل :
إنما قوله :

فديتك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني^(١)

فإنما جمع بين « يا » و « الألف واللام » لأن الألف واللام

في الاسم الموصول ليستا للتعريف ، لأنه إنما يتعرف بصلته

لا بالألف واللام ، فلهما كانا فيه زائدين لغير التعريف ، جاز

أن يجمع بين « يا » وبينهما . وأما قول الآخر :

فيا الفلأمان اللذان فرأ إياكما أن تكسباني شرًا^(٢)

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ - ٣١٠) ولم ينسبه ولا نسبه

الأعلم الششمري في شرح شواهد . وقال البغدادي في الخزانة :

وهذا من الأبيات المحسنة التي لم يعرف لها قائل ولا ضمية (ج ٢ - ٢٥٥) .

وقوله « بالود عني » أي عليّ وحروف الجر يبدل بعضها من بعض .

(٢) ورؤي : « إياكما أن تكسبانا شرًا » وهذا البيت شائع في كتب النحو ،

ولم يعرف له قائل ولا ضمية ، والشاهد منه ظاهره من شرحنا

علي الوفي ، في النحو الكوفي .

فالتقدير فيه : فبأيتها الغلامان ، فحذف الموصوف ، وأقام
الصفة مقامه لضرورة الشعر ، وما جاء لضرورة الشعر^(١)
لا يورد نقضاً .

فإن قيل : قد^(٢) قالوا « يا الله » فجمعوا بين « يا » و « الألف
واللام » ؟ قيل : إنما جاز أن يجمعوا بينهما لوجهين :
(أحدهما) أن الألف واللام عوض عن حرف سقط من
نفس الاسم ، فإن أصله : « إله » فألقطوا همزة من أوله ،
وجعلوا الألف واللام عوضاً منها^(٣) ، والذي يدل على ذلك أنهم
جوزوا قطع همزة ليدلوا على أنها قد صارت عوضاً عن همزة
القطع^(٤) ، فلهذا كانت عوضاً عن همزة القطع ، وهي حرف^(٥)
من نفس الاسم ، لم يمتنعوا^(٦) من أن يجمعوا بينهما .
(والوجه الثاني) أنه إنما جاز في هذا الاسم خاصة ، لأنه
كثر في استعمالهم ، فخفف على ألسنتهم ، فجوزوا فيه ما لا يجوز
في غيره .

(١) في (ظ) : للضرورة .

(٢) في (ظ) : فقد .

(٣) في (ظ) : منها .

(٤) سقط من (ظ) : القطع .

(٥) في (ظ) : لم يميزوا وهو سهو .

فإن قيل : فلم ألحقت الميم المشددة في آخر هذا الاسم ،
 نحو « اللهم » ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب
 البصريون إلى أنها عوض من « يا » التي للتنبيه ، واللهاء مضمومة
 لأنه نداء ، ولهذا لا يجوز أن يجمعوا بينها ، فلا^(١) يقولون
 « يا اللهم » لئلا يجمعوا بين الموض والموض ، وذهب الكوفيون
 إلى أنها ليست عوضاً من « يا » وإنما الأصل فيه « يا الله أمانا
 بخير » إلا أنه لما كثرت في كلامهم ، وجري على ألسنتهم ،
 حذفوا بعض الكلام تخفيفاً ، كما قالوا « إيش » والأصل فيه
 « أي شيء » ، وقالوا « وَيْلُهُ » والأصل فيه « ويل أمه » وهذا
 ١٠ كثير في كلامهم ، فكذلك^(٢) هنا ، قالوا : والذي يدل على
 أنها ليست عوضاً عنها^(٣) ، أنهم يجمعون بينها ، قال الشاعر^(٤) :
 إني إذا ما حدث ألتا أقول يا اللهم يا الله

(١) سقطت من (ظ) واللهاء سهو من الناسخ .

(٢) في (ظ) : وكذلك .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) هو أمية بن عبد الله أبي الصات التقي ، شاعر جاهلي حكيم من أهل
 الطائف ، وهو من حرّموا على أنفسهم الخمر ، وتبدوا عبادة الأوثان
 في الجاهلية ، (م : ستة ٥ ٥) . وذكر له بيت قبل الشاهد وهو :
 إن تغفر اللهم تغفر بعتا وأي عبد لك لا ألتا

وقال الآخر :

وما عليك أن تقولي كلما صليت أو سبحت ^(١) يا الله
أردد علينا شيخنا مسلماً ^(٢)

فجمع بين « الميم » و « يا » ، ولو كانت عوضاً عنها ^(٣) لم
يجمع بينهما ، لأن العوض والمعوّض لا يجتمعان . والصحيح •
ما ذهب إليه البصريون ، وأما قول الكوفيين إن أصله « يا الله
أما بخير » فهو فاسد ، لأنه لو كان الأمر على ما ذكروا ^(٤)
وذهبوا إليه ، لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا في ما يؤدي
إلى ^(٥) هذا المعنى ، ولا شك أنه يجوز أن يقال : « اللهم

(١) في (ظ) : سبحت أو صليت .

(٢) في اللسان : وقال القراء : إن « يا » قد يقال مع اللهم ، فيقال :
يا اللهم ، واستشهد بشعر لا يكون مثله حجة :

وما عليك أن تقولي كلما صليت أو سبحت يا الله
أردد علينا شيخنا مسلماً •

وفي الدرر اللوامع :

وما عليك أن تقولي كلما سبحت أو هلت يا اللهم ما
استشهد به على أن زيادة (ما) بعد اللهم من الضرورات أيضاً
وبعد : أردد علينا شيخنا مسلماً
وهذا الرجز بما لا يعرف قائله .

(٣) في (ظ) : عنها .

(٤) سقط الفعل من (ظ) .

(٥) في (ظ) : عن .

العنه ، اللهم أخزه^(١) ، وما أشبه ذلك ، قال الله تعالى :
 « وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْأَلَهُ مِنْ عِنْدِكَ ، فَأَمْطِرْ
 عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ ، أَوِ اقْتُلْنَا بِعَذَابِ الْإِيمِ »^(٢) ولو كان
 الأمر على ما ذهبوا إليه لكان التقدير فيه « أئمتنا بخير إن كان
 هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء ، أو
 ائمتنا بعذاب إيم » ولا شك أن هذا التقدير ظاهر الفساد^(٣) ،
 إذ لا يكون أهمهم بالخير أن يطر عليهم حجارة من السماء ،
 أو يؤتوا بعذاب إيم ، وقولهم إنه يجوز أن يجمع بين « الميم »
 و « يا » بدليل ما أئشده ، فلا حجة فيه ، لأنه إنما جُمِعَ
 ١٠ بينهما لضرورة الشعر ، ولم يقع الكلام في حال الضرورة ،
 وإنما سهل الجمع بينهما للضرورة ، أن العوض في آخر الكلمة ،
 والجمع بين العوض والمعوّض جائز في ضرورة الشعر ، قال^(٤)
 الشاعر :

(١) في (ظ) زيادة : اللهم أملكه .

(٢) سورة الأنفال (الآية ٣٢) .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) في (ظ) : كما قال .

هائفتا في في من فويها^(١)
 فجمع بين « الميم » و « الواو » وهي عوض منها^(٢) ، فكذلك^(٣)
 هنا . فأعرفه نضب إن شاء الله تعالى .

(١) صدر بيت للفرزدق وتسنه :

على النايح العاوي أشد رجنام

والشاهد فيه الجمع بين الواو والميم التي هي بدل منها في : فم
 والبيت آخر قصيدة للفرزدق قالها في آخر عمره ثانياً إلى الله بما فرط
 منه في مهاجاته الناس ، وضم فيها إبليساً وابن إبليس ، وأراد بالنايح
 العاوي من يتعرض للهجو والسب . وجعل الهجاء كالراجمة لجلده
 المهاجي كالكلب .

(٢) في (ظ) : فيها .

(٣) في (ظ) : وكذلك .

الباب الخامس والثلاثون

باب الترقيم

إن قال قائل : ما الترقيم ؟ قيل : حذف آخر الاسم في النداء .
فإن قيل : فلم خص الترقيم في النداء ^(١) ؟ قيل : لكثرة
• دوره في الكلام ، فحذف طلباً للتخفيف ، وهو باب تغيير ،
ألا ترى أنه عرض فيه حذف الأعراب والتنوين ، وهما من ^(٢)
باب تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير .

فإن قيل : فهل يجوز ترقيم ما كان على ثلاثة أحرف ؟
قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه
١٠ لا يجوز ترقيمه ، وذلك لأن الترقيم إنما دخل في الكلام
لأجل التخفيف ^(٣) وما كان على ثلاثة أحرف ، فهو على ^(٤) غاية
الخفة ، فلا يحتمل الحذف ، لأن الحذف منه يؤدي إلى
الإجحاف به . وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترقيمه إذا
كان أوسطه متحركاً ، وذلك نحو قولك : في عنق « ياعن »

(١) في (ظ) : بالنداء .

(٢) في (ظ) : فلما كان باب تغيير ، فالتغيير ...

(٣) في (ظ) : إنما دخل الكلام للتخفيف .

(٤) في (ظ) : في .

وفي كنف «يا كتر» وما أشبه ذلك ، لأن^(١) في الأسماء ما يماثله^(٢) وبضاهيه ، نحو «يد» و«غد» و«دم» والأصل فيه «يدي» و«غدو» و«دمو»^(٣) بدليل قولهم : «دموان» وقيل : «دميان» أيضاً ، فنقصوها للتخفيف ، فبقيت «يد» و«غد» و«دم» فكذلك ههنا ، وهذا فاسد من وجهين :

(أحدها) ^(١) أن الحذف في هذه الأسماء قليل في الاستعمال ، بعيد عن القياس ، أما قائمه في الاستعمال فظاهر ، لأنها كانت يسيرة معدودة ، وأما بعده عن القياس ، فلأن القياس يقتضي أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله يقلب^(٤) ألفاً ولا يحذف ، فلما حذف^(٥) ههنا من «دمو» دل على أنه على خلاف القياس .

(والوجه الثاني) أنهم إنما حذفوا «الياء والواو» من «يد» و«غد» و«دم» لاستثقال الحركات عليها ، لأن الأصل فيها

(١) في (ظ) : وذلك لأن .

(٢) في (ظ) : ما يماثيه .

(٣) في (ظ) : والأصل في يد : يدي ، وفي غد : غدو ، وفي دم : دمو .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) في (ظ) : أن يقلب .

(٦) سقط الفعل من (ظ) وهو سهو .

« يَدَيَّ » ، وَغَدَوْ ، وَدَمَوْ ، وَأَمَّا ^(١٢) في باب الترخيم فَأَمَّا
وقع الحذف فيه على خلاف القياس ، لتخفيف الاسم الذي
كثرت حروفه ، ولم يوجد ههنا لأنه في غاية الخفة ، فلا حاجة
بنا إلى تخفيفه بالحذف .

٥ فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ جاز الترخيم ما في ^(١٣) علامة التأنيث ، نحو قولك
في سنة « يأسن » ^(١٤) وما أشبه ذلك ؟ قيل : لأنَّ هاء التأنيث
بمترلة اسم ضم إلى اسم ، وليست من بناء الاسم ، فجاز حذفها
كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركَّب ، تقول في ترخيم
حضر موت : « يا حضر » وفي بعلبك : « يا بعل » وما أشبه ذلك .

١٠ فَإِنْ قِيلَ : فهل يجوز ترخيم المضاف إليه ^(١٥) ؟ قيل : اختلف
النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ترخيمه ،
[لأنَّ الترخيم إنما يكون في ما يؤثر النداء فيه بـ « يا »
والمضاف إليه لم يؤثر فيه النداء بـ « يا » ، فكذلك لا يجوز

(١) في (ظ) : أمّا .

(٢) هكذا وردت وما في (ظ) هو الصحيح وهو قوله : فَلِمَ جاز

ترخيم ما فيه علامة التأنيث ؟

(٣) في (ظ) : في ثبة : « يائب » .

(٤) سقطت من (ظ) .

ترخيمه [^(١)] وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيمه، واحتجوا ^(٢)
 بقول زهير بن أبي سلمى وهو ^(٣) :
 خذوا حظكم يا آل عكرمة واحفظوا أو اصرناو الرحم بالغيب تذكر ^(٤)
 أراد يا آل عكرمة ، حذف التاء للترخيم ، وهو عكرمة بن
 خصيفة بن قيس بن غيلان ^(٥) ، واحتجوا أيضاً بقول الشاعر : ه
 أباعرؤ لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي مينة فيجيب ^(٦)
 أراد : أباعرؤ إلا أنه حذف التاء للترخيم ، واحتجوا أيضاً

(١) سقط من (ظ) طابين القومين .

(٢) في (ظ) : ويحتجون .

(٣) سقط الضير من (ظ) .

(٤) تقدمت ترجمة زهير (في ص ١٥٤) والشاهد في ترخيم عكرمة ونزكه
 على لفظه ، والأواصر : العواطف والأوحام ، ويقال : أصرته على
 رحم أي عطفته ، والمعنى : خذوا حظكم من مودتنا ومالنا ،
 وكانوا قد عزموا على غزو قومه .

(٥) في (ظ) : قيس غيلان .

(٦) لم أقف على قائله ، وعروء في البيت مرختم عروء . وأنشده
 ابن الأنباري في مسائل الخلاف ، وكذا ابن هشام في شرح الألفية
 (مينة) ، والمينة : الحال التي يموت عليها الإنسان . وقوله :
 لا تبعد أي لا تهلك ، وهكذا نعمله العرب فيمن هلك فساء
 هلاكه ، وشق على من يفقده . وابن في (سيدعوه) للتأكيد
 لا للتوبيخ .

بقول الآخر^(١) :

أما ترين اليوم أم حمز قاربت بين عنقي وحمزي
أراد أم حمزة ، فحذف التاء للترخيم ، فبدل^(٢) على جوازه ،
وما أنشدوه لاحجة فيه^(٣) ، لأنه رخمه للضرورة ، وترخيم
المضاف^(٤) إليه يجوز في ضرورة الشعر ، كما يجوز الترخيم في
غير النداء لضرورة الشعر ، قال الشاعر^(٥) :
ألا أضحت حباثلكم ربما^(٦) وأضحت منك شامة أماما
يريد : أمامة .

(١) هو رؤبة بن العجاج وقد تقدم ذكره (ص ٩٢) والشاهد فيه
ترخيم حمزة وهو مضاف إليه . وصف الشاعر كبرته ، وأنه قد قارب
بين خطاه في عنقه وجزءه ضعفا ، والعنق والجزء ضربان من السير ،
والجزء أشدهما ، وهو كالوثب .

(٢) في (ظ) : فبدل .

(٣) في (ظ) : لهم فيه .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) البيت لجرير وقد تقدم ذكره (ص ١١١) والشاهد فيه ترخيم أمامة
في غير النداء ضرورة ، وتركها مفتوحة وهي في موضع رفع بأضحت .
والرمام جمع رميم ، وهو الخلق البالي ، يريد أن حبال الرمال
بينه وبين أمامة قد تقطعت للفراق ، الحاصل بينها . والشامة :
البعيدة .

(٦) في (ظ) : رجالكم لما .

وقال الآخر^(١) :

إن ابن حارث إن أشقى أرويته أو اعتدحه فإن الناس قد علموا
يريد : ابن حارثة ، وهذا كثير في كلامهم .

- فإن قيل : فهل يجوز ترخيم الاسم المفرد الذي قبل آخره
حرف ساكن بحذف آخره مع حذف^(٢) الساكن ، نحو أن تقول •
في « سبطر : ياسب » أو لا ؟ قيل : يختلف النحويون في
ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، لأنه كما
بقيت حركة الاسم المرخم بعد دخول الترخيم كما كانت قبل
دخول^(٣) الترخيم ، فكذلك السكون ، لأنه موجود في الساكن
حسب وجود الحركة في المتحرك ، [فكما بقيت الحركة في ١٠
المتحرك]^(٤) ، فكذلك السكون في الساكن . وذهب

(١) هو أنوس بن حنبل التميمي ولم أقف على ترجمته ، والشاهد فيه
ترخيم حارثة وتركه على لفظه مفتوحاً كما كان قبل الترخيم . وهذا
يقوي مذهب سيبويه في حمله على وجهي الترخيم في غير النداء
خروجه ، كما كان في النداء جارياً عليها ، لأن حارثة هنا اسم رجل
وهو حارثة بن بدر العداني ، سيد غداة بن ربوع بن حنظلة بن
نمير . (م سنة ٥٦٤) له أخبار في الفتوح ، وقصص مع عمر وعلي
ومع زياد وغيره ، في دولة معاوية وولده . كما في الإصابة (١ / ٣٧١) .

(٢) في (ظ) : مع الحرف .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) سقطت من (ظ) ما بين القوسين .

الكوفيون إلى أن ترخيصة بحذف^(١) الأخير منه ، وحذف الحرف الساكن الذي قبله ، وذلك لأن الحرف إذا سقط من هذا النحو بقي آخره ساكناً ، فلم قلنا : إنه لا يحذف ، لأدنى ذلك إلى أن يشابه الأدوات وما أشبهها من الأسماء ، وذلك لا يجوز . وهذا ليس بصحيح ، لأنه لو كان هذا معتبراً لكان ينبغي أن يحذف الحرف المكسور ، لثلاث يودي ذلك إلى أن يشابه المضاف إلى المتكلم ، ولا قائل به ، فدل على فساد ما ذهبوا إليه .

فإن قيل : قام جاز أن يثنى المرخم على الضم في أحد القولين ، كما جاز أن يبقى^(٢) على حركته وسكونه ؟ قيل : لأنهم لو قدرُوا بقاء الاسم المرخم بمنزلة اسم ، لم يحذف منه شيء ، فبنوه على الضم ، نحو : « يا حارُ ويا مالُ » ، كما لو لم يحذف منه شيء . فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) : بحذف الحرف ..

(٢) في (ظ) : يثنى .

الباب السادس والثلاثون

باب الندبة

إن قال قائل : ما الندبة ؟ قيل : تفجع يلحق النادب عند فقد المندوب ، وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن تحمل المصائب .

فإن قيل : فما علامة الندبة ؟ قيل : « وا »^(١) أو « يا » في أوله ، و « ألف وهاء » في آخره ، وإثما زيدت « وا »^(٢) أو « يا » في أوله ، و « وألف وهاء » في آخره ليمد بها الصوت^(٣) ، ليكون المندوب بين صوتين مدينتين ، وزيدت الهاء بعد الألف لأن الألف خفية^(٤) ، والوقف عليها يزيد لها خفاء^(٥) ، فزيدت الهاء عليها في الوقف ، لتظهر الألف زيادتها بعدها في الوقف .

فإن قيل : فلم يجب ألا يندب إلا بأعرف أسمائه وأشهرها ؟ قيل : ليكون ذلك عذراً للنادب عند السامعين ، لأنهم إذا

(١) في (ظ) : واو .

(٢) في (ظ) : صوته .

(٣) في (ظ) : خفية .

(٤) في (ظ) : خفة .

عذروه شاركوه في التفجع والرزية ^(١) ، فإذا شاركوه في التفجع ، هانت عليه المصيبة .

فإن قيل : فلم لحقت ألف الندبة آخر المضاف إليه ، نحو : « يا عبد الملكاه » ولم تلحق آخر الصفة ، نحو : « يا زيد الظريقاه » ؟ قيل : لأن ألف الندبة إنما تلحق ما يلحقه تنبيه النداء ، والمضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، والدليل على ذلك أنه لا يتم المضاف إلا بذكر المضاف إليه ، ولا بد مع ذكر المضاف من ذكر المضاف إليه ، ألا ترى أنك لو ^(٢) قلت في « غلام زيد وثوب خز : غلام وثوب » لم يتم إلا بذكر المضاف إليه ؟ فلما كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، جاز أن تلحق ألف الندبة آخر المضاف إليه ، وأما الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء واحد ، فلهذا ^(٣) لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف ، بل أنت مخير في ذكر الصفة ، إن شئت ذكرتها ، وإن شئت لم تذكرها ، ألا ترى أنك إذا قلت : « هذا زيد الظريف » كنت مخيراً في ذكر الصفة ، إن شئت ذكرتها ، وإن شئت لم تذكرها ؟ وإذا ^(٤) كنت مخيراً في ذكر الصفة

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) : إذا .

(٣) في (ظ) : ولهذا .

(٤) في (ظ) : فإذا .

دلّ على أنّها ليسا بمنزلة شيء واحد ، وإذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد وجب ألا تلحق ألف الندبة الصفة بخلاف المضاف إليه . وقد ذهب بعض الكوفيين ^(١) ويونس بن حبيب البصري ^(٢) إلى جواز إلحاقها الصفة ^(٣) حملاً على المضاف إليه ، وقد يدّعى ^(٤) الفرق بينهما . ويحكى عن بعض العرب أنّه قال : « واعدىما ^(٥) » ، وأجمعت الشاميّة « وهو شاذ لا يقاس عليه .

فإن قيل : قام جاز ندبة المضاف إلى المخاطب نحو : « وانغلامكاه » ولم يجر نداؤه ؟ قيل : لأنّ الندوب لا ينادى بهجيب ^(٦) بل ينادى ليظهر الندب مصيبتة ، وأنّه قد وقع في أمر عظيم ، وخطب جسيم ويظهر تفجّعه كيف لا يكون في حالة من إذا دعي أجاب ، وأما المنادى فهو مخاطب ، فلا جاز نداؤه لكان يؤدي إلى أن يجمع فيه بين علامتي خطاب ، وذلك لا يجوز . فأعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

- (١) في (ظ) : ذهب الكوفيون .
 (٢) أبو عبد الرحمن من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، سمع منه الكسائي والفراء ، كان يارعاً في النحو صاحب قياس (م ١٨٢ هـ) .
 (٣) في (ظ) : بالصفة .
 (٤) في (ظ) : ثبت .
 (٥) سقطت من (ظ) .
 (٦) في (ظ) : فيجيب .

الفصل السابع والثلاثون

باب « لا »

إن قال قائل : لم بنيت النكرة مع « لا » على الفتح ،
 نحو « لا رجل في الدار » ؟ قيل : إنما بنيت مع « لا »^(١)
 لأن التقدير في قولك « لا رجل في الدار » : لا من رجل في
 الدار ، لأنه جواب قائل قال : « هل من رجل في الدار »
 فلما حذفت من اللفظ ، وركت مع « لا » تضمنت معنى
 الحرف ، فوجب أن تبني ، وإنما بنيت على حركة لأن لها
 حالة تمكن قبل البناء ، وإنما كانت الحركة فتحة ، لأنها
 ١٠ أخف الحركات . وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الحركة
 حركة إعراب لا حركة بناء ، لأن « لا » تعمل النصب
 إجماعاً^(٢) ، لأنها نقيضة « إن » لأن « لا » للنفي ، و « إن »
 للإثبات ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على
 نظيره ، ألا ترى^(٣) أن « لا » لما كانت فرعاً على « إن » في
 ١٥ العمل ، و « إن » تنصب مع التنوين ، نصبت « لا » بنبر

(١) في (ظ) : أولاً .

(٢) في (ظ) : بالإجماع .

(٣) في (ظ) : إلا أن : « لا » .

تنوين ، لينحط الفرع عن درجة الأصل ، إذ الفروع تنحط
عن درجات الأصول أبداً^(١) ، وهذا عندي فاسد ، لأنه لو
كان معرباً لوجب ألا يحذف منه التنوين ، لأن التنوين ليس
من عمل « إن » وإنما هو شيء يستحقه الاسم في أصله ، وإذا
لم يكن من عمل « إن » فلا معنى لحذفه مع « لا » لينحط
الفرع عن درجة الأصل ، لأن الفرع إنما ينحط عن درجة
الأصل في ما كان من عمل الأصل ، وإذا لم يكن التنوين من
عمل الأصل ، وجب أن يكون ثابتاً مع الفرع ، ثم انحطاطها
عن درجة « إن » قد ظهر في أربعة مواضع^(٢) :

(الأول) أن « إن » تعمل في المعرفة والنكرة و « لا » .
لا تعمل إلا في النكرة خاصة .

(والثاني) أن « إن » لا تتركب مع اسمها لقوتها ، و « لا »
تركب مع اسمها لضعفها .

(والثالث) أن « إن » تعمل في اسمها مع الفصل بينها^(٣)
ويبينه بالظرف وحرف الجر^(٤) ، و « لا » لا تعمل مع الفصل . ١٥

(١) في (ظ) : قدمت « أبداً » : أبداً عن . . .

(٢) في (ظ) : أشياء .

(٣) في (ظ) : بينها .

(٤) في (ظ) : وحروف .

(والرابع) أن "إن" تعمل في الاسم والخبر عند البصريين ، و "لا" تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من المحققين ، فانحطت^(١) "لا" التي هي الفرع ، عن درجة "إن" التي هي الأصل .

فإن قيل : فلم إذا عطف على النكرة جاز فيه النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع على الموضع ، والمطف على لفظ المبني لا يجوز ؟ قيل : لأنه لما اطرأ البناء على الفتحة في كل نكرة دكت مع "لا" لأنها^(٢) أشبهت النصب للمفعول لأطرأده فيه ، فأشبهت حركة المرب ، فجاز أن يعطف عليها بالنصب .

فإن قيل : فلم جاز أن يبنى صفة النكرة معها على الفتح ، كما جاز أن تنصب حملاً على اللفظ ، وترفع حملاً على الموضع ؟ قيل : لأن بناء الاسم مع الاسم أكثر من بناء الاسم مع الحرف ، فلما جاز أن يبنى الاسم مع الحرف ، جاز أيضاً أن يبنى مع الصفة ، لأن الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل أنه لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك :

(١) في (ظ) : فانحطت درجة .

(٢) سقطت من (ظ) .

- « أُنِيهَا » الرجل^(١) ثم هما في المعنى كشيء واحد ، فجاز أن تبني كل واحد منهما مع صاحبه ، ولا يجوز ههنا أن تركب « لا » مع النكرة إذا ركبت مع صفتها ، لأنه يؤدي إلى أن يعمل ثلاث كلمات بمنزلة كلمة واحدة ، وهذا لا نظير له في كلامهم .
- فإن قيل : فلم جاز الرفع إذا كررت ، نحو : « لا رجل » في الدار ولا امرأة^(٢) ؟ قيل : لأنك إذا كررت ، كان جواباً لمن قال : « أرجل في الدار أم امرأة » فتقول : « لا رجل في الدار ولا امرأة^(٣) » ليكون الجواب على حسب السؤال .
- فإن قيل : لم بنيت « لا » مع النكرة دون المعرفة ؟ قيل : لأن النكرة تقع بعد « من » في الاستفهام ، ألا ترى أنك تقول : « هل من رجل في الدار » ؟ فإذا وقعت بعد « من » في السؤال ، جاز تقدير « من » في الجواب ، وإذا حذف « من » في السؤال^(٤) ، تضمنت النكرة معنى الحرف ، فوجب أن تبني ، وأما المعرفة فلا تقع بعد « من » في الاستفهام ، ألا ترى أنك لا تقول : « هل من زيد في الدار » فإذا لم تقع بعد « من » في السؤال ، لم يحز تقدير « من » في الجواب ، وإذا لم يحز تقدير « من » في الجواب ،

(١) في (ظ) : يا .

(٢) في (ظ) : ولا امرأة في الدار .

(٣) في (ظ) : الجواب .

لم يتضمن المعرفة معنى الحرف ، فوجب أن يبقى على أصله في الإعراب ، فأما قول الشاعر :

« لا هيثم الليلة في المطي »^(١)

فإنما جاز لأن التقدير فيه ^(٢) : « لا مثل هيثم » فصار في حكم النكرة فجاز أن يبنى مع « لا » ، وعلى هذا قولهم : « قضية ولا أبا حسن لها »^(٣) أي ولا مثل أبي حسن ، ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير ^(٤) ، نحو : « لا زيد عندي ولا عمرو » . فإن قيل : فإن وجب التكرير في المعرفة ؟ قيل : لأنه جاء

(١) هذا الشاهد من شواهد سيوبه (ج ١ ص ٣٥٤) وقامه :

« ولا فن مثل ابن خيرى »

قال الصاغاني في الباب : ذكر مثل (هنا يعني أن يكون ما قبله بتقدير : لا مثل هيثم ، (وهيثم) اسم رجل كان حسن الخداء للابل ، وابن خيرى ، قال ابن الكلبي : (في جمهره نسب عذرة) من بني نسيب جميل بن عبد الله بن معمر بن الخارث بن خيرى ابن ظبيان أم . وجميل هذا هو صاحب بئينة المشهور ، وهو المراد بابن خيرى ، فيكون نسب إلى أحد أجداده ، ومدحه بالفتوة لأنه كان شجاعا يحمي أديار المطي من الأعداء . (الشاهد ٢٦٦) من الخزاة .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) في (ظ) : النكرة ولعله هو .

مبيناً على السؤال ، كأنه قال ^(١) : « أزيد عندك أم عمرو ؟ »
 فقال : « لا زيد عندي ولا عمرو » ، والدليل على أن السؤال
 في تقدير التكرير أن المفرد لا يفتقر إلى ذكره في الجواب ،
 ألا ترى أنه إذا قيل : « أزيد عندك » ؟ كان الجواب أن تقول :
 « لا » من غير أن تذكره ، كأنك قلت : « لا أصل لذلك » . هـ
 فأما قولهم : « لا بد لك ^(٢) » أن تفعل كذا ، فإنما لم تكرر لأنه
 صار بمنزلة « لا ينبغي لك » فأجروها مجراها ، حيث كانت في
 معناها ^(٣) ، كما أجروا « يذر » في ^(٤) « مجرى يدع » لاتفاقهما في ^(٥) المعنى .
 فإن قيل : لم لا تبني ^(٦) مع المضاف ؟ قيل : لم ^(٧) يجوز أن
 تبني مع المضاف ، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، ١٠

(١) في (ظ) : قبل .

(٢) في (ظ) : لا نولك وهو سهو

(٣) في (ظ) : وروى الجملة كما يلي : « فأجروها مجرى حيث في معناها »
 وفي الجملة اضطراب .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) في (ظ) : على .

(٦) في (ظ) : فلم لا تبني « لا » .

(٧) في (ظ) : إنما لم .

فلو بنينا مع « لا » لكان يؤدي إلى أن تجعل ثلاث كلمات بمنزلة واحدة ، وهذا لا نظير له في كلامهم ، والمشبه للمضاف ^(١) في امتناعه من التركيب ، حكمه حكم المضاف إليه ^(٢) . فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) : بالمضاف .

(٢) مقتطع من (ظ) .

الباب الثامن والثلاثون

باب حروف الجر

إن قال قائل : لم عملت هذه الحروف الجر ؟ قيل : إنما عملت لأنها اختصت بالأسماء ، والحروف^(١) متى كانت مختصة ، وجب أن تكون عاملة ، وإنما وجب أن تعمل الجر لأن إعراب الأسماء رفع ونصب وجر ، فلما سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ ، والفعل إلى الرفع أيضاً في الفاعل ، وإلى النصب في المفعول ، لم يبق إلا الجر ، فلهذا وجب أن تعمل الجر ، وأجود من هذا أن تقول إنما عملت الجر لأنها تقع وسطاً بين الاسم والفعل ، والجر وقع^(٢) وسطاً بين الرفع والنصب ، فأعطى^{١٠} الأوسط الأوسط . ثم إن هذه الحروف على ضربين :

(أحدهما) يلزم الجر فيه^(٣) .

(والآخر)^(٤) لا يلزم الجر فيه .

(١) في (ظ) : والحرف . . . مختصاً . . يكون عاملاً .

(٢) في (ظ) : يقع .

(٣) في (ظ) : الحرف ولعله سهو من الناسخ .

(٤) في (ظ) : والثاني .

فأما ما يلزم الجر فيه ^(١) فـ « من » ، وإلى ، وفي ، واللام ،
والباء ، ورب ، وأما ما لا يلزم الجر فيه ^(٢) فـ « الواو » ، والتاء
في القسم ، وحتى ، ولها مواضع نذكرها فيها ^(٣) إن شاء الله تعالى .

وأما ما لا يلزم الجر فيه فـ « عن » ، وعلى ، والكاف ، وحاشا ،
وخلأ ، ومذ ، ومنذ ، فأما « عن » فتكون اسماً كما تكون
حرفاً ، فإذا كانت اسماً دخل عليها حرف الجر ، فكانت بمعنى
الناحية ، وما بعدها مجرور ^(٤) بالإنضافة ، قال ^(٥) الشاعر :

فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلها

يمينا وضوء ^(٦) النجم من عن شمالك ^(٧)

١٠ وقال ^(٨) الآخر :

(١) في (ظ) : زيادة قوله : فعلى ضربين أحدهما يلزم الجر ، فأما ما يلزم

الجر فـ « من »

١٥ (٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ظ) : مجروراً .

(٤) في (ظ) : كقول .

(٥) في (ظ) : ومهوى .

(٦) الفرقدان : نجمان في السماء لا ضربان ، ولم أقف على قائل البيت .

فلقد أراني للرماح درية من عن يميني تارة وشمالى^(١)
وقال^(٢) الآخر :

جرت عليها^(٣) كل ريح سيهوج من عن يمين الخط أو سماهيج^(٤)
وقال^(٥) الآخر :

من عن يمين الحبيبات فطرة قبل^(٦)

•

(١) البيت من قصيدة لقطري بن المجاهد المازني الخارجي يفتخر فيها
بشجاعة يوم « دولاب » وقد كان خطيباً شجاعاً توفي عام (٧٨ هـ) .
وقد روي البيت بهز « درية » من الدر « أي الدفع » والدرية :
الحلقة التي ينعم عليها الطعن ، وروي كذلك بتخفيف الهزة بقلبها
باء وإدغامها في الباء الثانية .

(٢) في (ظ) : كقول .

(٣) في (ظ) : عليه .

(٤) أورد صاحب اللسان هذا الوبز على الشكل الآتي :

يادار سلمى بين دارات الموج جرت عليها كل ريح سيهوج
هوجاء جاءت من جهال بأجوج من عن يمين الخط أو سماهيج
والريح الشيهوج الشديدة ، ومفعول جرت محذوف أي جرت عليه
ذيلها . ولم أقف على قائل هذا الرجز
(٥) للشاعر القطامي وصدره :

فقلت للركب لما أن علا بهم

والقطامي (بضم القاف وفتحها) هو هَمَيْتُو بن شَيْم (بضم الشين ويقال
بكسرهما أيضاً) ، من بني تغلب ، كان حسن التشيب رقيقه ، وهو
ابن أخت الأخطي الشاعر الأموي المشهور .

وإذا كانت حرفاً كان ما بعدها مجروراً بها^(١) ، كقولك :
 « رميت عن القوس » وما أشبه ذلك . وأما « على » فتكون اسماً
 وفعلًا وحرفاً ، فإذا كانت اسماً دخل عليها حرف الجر^(٢) ، فكانت
 بمعنى « فوق » وما بعدها مجروراً بالإضافة ، كقول الشاعر :
 « غدت من عليه بعدما تمَّ ظمؤها فصل وعن قبض يزراء مجهل^(٣) »
 وقال^(٤) الآخر :
 أنت من عليه تنفض الطل بعدما رأيت حاجب الشمس استوى فتر فما^(٥)
 وقال^(٦) الآخر :

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) : وكانت .

(٣) البيت من قصيدة طويلة لزاحم العقيلي ، وقد ورد في شرح « الكتاب » :

غدت من عليه بعدما تمَّ ظمؤها فصل وعن قبض يبداء مجهل
 وخير غدت يعود إلى قطاة بعفها ، والماء في عليه تعود إلى فوطها
 والظلم (بكسر الظاء وسكون الميم) مدة صبر القطاة عن الماء ،
 وتصل : أي تصوت أحشائها لجفافها ، والقبض (بفتح فسكون) قشور
 البيض ، واليزراء المجمل : المفازة التي لا يجتدي فيها أحد ، وقد جعل
 للقطاة فرحاً وبيضا لتكون أكثر تشوقا للمودة فتكون أسرع طيرانا .
 (٤) في (ظ) : وكقول .

(٥) في (ظ) : وترقعا . والبيت ليزيد بن الطثرية من بني عامر بن
 صعصعة ، كان حسن الشعر « حلو الحديث » صاحب غزل « متلافا
 للبال » قتل في إحدى المواقع عام (١٢٧ هـ) .

فهي تنوش الحوض نوشاً من على نوشاً به تقطع أجواز الفلا^(١)
 وإذا كانت فعلاً كانت مشتقة من مصدر ، وتدل على زمان
 مخصوص ، نحو : «علا الجبل يملو علواً فهو عالٍ» كقولك :
 «سلا يسلو سلواً فهو سالٍ» وما أشبه ذلك ، [وإذا كانت حرفاً
 كان ما بعدها مجروراً بها ، نحو «على زيد دينٌ» وأشباهه]^(٢) .
 وأما الكاف فتكون اسماً كما تكون حرفاً ، فإذا^(٣) كانت اسماً
 قدروها تقدير «مثل» وجاز أن يدخل عليها حرف الجر ، وكان
 ما بعدها مجروراً بالإضافة ، كقول الشاعر :
 وصاليات ككأ يؤثفين^(٤)

(١) الرجز لأبي النجم السبلي وهو الفضل بن قدامة من أكابر الرجاز في
 شعراء العرب ، نبع في العصر الأموي ونوفي عام (١٣٠ هـ) والشاعر
 يصف إبلاً ، ويريد أنها عالية الأجسام طوال الأعناق ، وتناول ماء
 الحوض من فوق ، وتشرب شرباً يمينها على قطع الفلوات ، وقد
 ورد البيت في القسان من (علا) بالألف المدودة .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ظ) : وإذا .

(٤) الشطر من رجز مشهور لحطام الجاشعي وهو يصف دياراً خلت من
 أهلها فنظر إلى آثارها باقية لم تتغير ، والصاليات : الأثافي (أحجار
 القدر) . ويؤثفين : ينصبن للقدر ، والمعنى أن الأحجار لا تزال تحتفظ
 بدواها كما كانت وهي أثاف مستعملة . وللشاعر هو حطام بن
 نصر وينتهي نسبه إلى مجاشع بن دارم . م (١٧)

فالكاف الأولى حرف جر ، والثانية اسم لأنه لا يجوز أن

يدخل حرف جر على حرف جر ، كقول الشاعر ^(١) :

يضحكن عن كالبرد المنهم ^(٢)

وتكون الكاف أيضاً فاعلة ، كقول الشاعر ^(٣) :

٥- أتذنبون وإن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل ^(٤)

فالكاف هنا اسم لأنها فاعلة ، وهي في موضع رفع بإسناد

الفعل إليها ، فإذا كانت حرفاً كان ما بعدها مجروراً بها ، نحو :

« جاءني الذي كزيد » وما أشبه ذلك . وأما « حاشا » و« خلا »

فقد ذكرتهما في باب الاستثناء فيما قبل . وأما « مذ » و« منذ »

١٠ فلها باب نذكرها فيه فيما بعد إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) : وكقول الآخر .

(٢) من رجز للمعاج وقيل :

بيض ثلاث كتعاج نجم يضحكن عن كالبرد المنهم

والنعاج جمع نعمة وهي البقرة الوحشية يشبه بها النساء في العيوب

والأعناق ، وجنم جمع جند ، وهي التي لا قرن لها (صفة للنعاج)

والنهم : الذائب .

(٣) هو الأعشى ميسون بن قيس ، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ،

كثير فنون الشعر ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، وتوفي عام (٥٧) .

والشطط في البيت : الجور والظلم ، والمعنى : لا ينفع الجائرين عن

الجور مثل طعن نافذ إلى الجوف يغيب فيه الزيت مع قتيعة الجراحة .

(٤) في (ظ) : الريت والفتل .

ثم إن معاني هذه الحروف كأنها مختلفة ، فأما « من » فتكون على أربعة أوجه :

(الوجه الأول) أن تكون لابتداء الغاية ، كقولك : «سرت من الكوفة إلى البصرة» .

(والوجه الثاني) أن تكون للتبعيض ، كقولك « أخذت من المال درهماً » .

(والوجه الثالث) أن تكون لتبيين الجنس ، كقوله تعالى : « فَاتَّخِذُوا آلَ رَجَسٍ مِنَ الْأَوْثَانِ »^(١) . « من » هذه دخلت

لتبيين المقصود بالاجتناب ، ولا يجوز أن تكون للتبعيض ، لأنه ليس بالمأمور به اجتناب بعض الأوثان دون بعض^(٢) ، وإنما المقصود اجتناب جنس الأوثان .

(والوجه الرابع) أن تكون زائدة في النفي ، كقوله تعالى : « مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ »^(٣) والتقدير : « ما لكم إله غيره » . « من » زائدة : كقول الشاعر :

(١) سورة الحج (الآية : ٣٠) .

(٢) في (ظ) : البعض . هنا ينتهي القسم الذي سقط من (ق) .

(٣) وردت هذه الآية الكريمة سبع مرات في القرآن الكريم : الأعراف :

٥٨ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ٨٤ ، وهود : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٣ ، والمؤمنون :

٢٣ ، ٣٢ .

وما بالربع من أحد^(١)

أي : أحد . وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن تكون زائدة في الواجب ، ويستدل بقوله تعالى : « وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنَ سَيِّئَاتِكُمْ »^(٢) فـ « من »^(٣) زائدة بقوله تعالى : « قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ »^(٤) وـ « من » زائدة ، وما استدل به لاجبة له فيه ، لأن « من » ليست زائدة ، فأما قوله تعالى : « وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنَ سَيِّئَاتِكُمْ » فـ « من » فيه للتبعيض لا زائدة ، لأنه من الذنوب ما لا يكفر بإبداء الصدقات أو إخفائها وإيتائها للفقراء ، وهي مظالم العباد ، وأما قوله تعالى : « يَفُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ » فـ « من » فيه أيضاً للتبعيض ، لأنهم

(١) من قصيدة مشهورة للنايفة الذبياني يعتذر فيها للنعمان بن المنذر ومطلعا :
يا دارمية بالعبياء فالتد أقوت وطال عليها سالف الأمد
وقفت فيها أميلا أناثها عيتت جرابا وما بالربع من أحد
وبروى : وقفت فيها أميلا كي أناثها ، و : طويلًا كي أناثها ،
وأميلا . . . وعيتت جواباً : (لم تدروا وجه الجواب) .

(٢) سورة البقرة (الآية : ٢٧١) .

(٣) في (ق) و (ظ) : أي سيئاتكم ، وـ « من » . . .

(٤) في (ق) : وبقوله . وفي (ظ) : واقوله .

(٥) في (ق) و (ظ) : أي أبصارهم ، والآية الكريمة من سورة النور (٣٠) .

(٦) في (ظ) : وأما .

إنما أمروا أن يفضوا أبصارهم عما حُرِّمَ^(١) عليهم ، لا عما أحل لهم ، فدلّ على أنّها للتبويض ، وليست زائدة . وأما « إلى » فتكون على وجهين :

(أحدهما) أن تكون غاية ، كقولك : « سرت من الكوفة

إلى البصرة » .

(والثاني) أن تكون بمعنى « مع » ، كقوله تعالى : « فَاتَّخِذُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى التَّرَافِقِ ، وَآمَسُّوا إِذْ دُوسَكُمْ وَأَوْجِعْكُمْ إِلَى الْكَعْبَتَيْنِ »^(٢) أي : مع المرافق ، ومع الكعبتين .

وأما « في » ، فمعناها الظرفية ، كقولك : « زيد في الدار » ،

وقد يُتَّسَع فيها فيقال : « زيد ينتظر في العلم » . وأما « اللام » ،

فمعناها التخصيص والمالك ، كقولك : « المال لزيد » أي يختص

به ويملكه . وأما « الباء » ، فمعناها الإيضاح ، كقولك « كتبت

بالقلم » أي : ألصقت كتابتي بالقلم^(٣) . وأما « رب » ، فمعناها

التقليل ، وهي تخالف حرف^(٤) الجر من أربعة أوجه :

(١) في (ظ) : حرم الله .

(٢) سورة المائدة (الآية : ٦) .

(٣) في (ق) و (ظ) : به .

(٤) في (ق) و (ظ) : حروف .

(الوجه الأول) أنها تقع في صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام .

(والوجه الثاني) أنها لا تعمل إلا في نكرة ، وحروف الجر تعمل في المعرفة والنكرة .

(والوجه الثالث) أنه ^(١) يلزم مجرورها الصفة ، وحروف الجر لا يلزم مجرورها الصفة .

(والوجه الرابع) أنها يلزم معها حذف الفعل الذي أوصلته إلى ما بعدها ، وهذا لا يلزم الحرف ^(٢) . واختصاصها بهذه الأشياء لمعان اختصاص بها ، فأما كونها في صدر الكلام ، فإنها ^(٣) لما كانت تدل على التقليل ، [وتقليل الشيء يقارب نفيه ،

أشبهت حروف النفي ، وحروف النفي لها صدر الكلام . وأما كونها لا تعمل إلا في النكرة ، فلأنها لما كانت تدل على التقليل ^(٤) ، والنكرة تدل على التكثير ^(٥) ، وجب أن تختص بالنكرة التي تدل على التكثير ^(٦) ليصح فيها التقليل . وأما كونها تلزم الصفة مجرورها ، فجعلوا ذلك عوضاً عن حذف الفعل

(١) في (ق) و (ظ) : أنها .

(٢) في (ق) و (ظ) : الحروف .

(٣) في (ظ) : فلأنها .

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٥) في (ظ) : الكثرة .

الذي يتعلق به ، وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر^(١) . وأما حذف الفعل معها فللعلم به ، ألا ترى أنك إذا قلت : « ربّ رجل يفهم » كان التقدير فيه « ربّ رجل يفهم أدركت أو لقيت » فحذف الفعل لدلالة الحال عليه ، كما حذف في قوله تعالى : « وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ »^(٢) ... إلى قوله : « إِلَى مِرْعَوْى وَقَوْ »^(٣) . ولم يذكر مرسلًا لدلالة الحال عليه ، فكذلك هنا . وأما « عَنْ » فمعناها المجاوزة . وأما « عَلَى » فمعناها الاستعلاء . وأما « الْكَاف » فمعناها التشبيه ، وقد تكون زائدة ، كقوله تعالى : « أَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ »^(٤) وتقديره : « ليس مثله شيء » .

قال^(١) الشاعر :

١٠

(١) سقط من (ظ) : الشعر .

(٢) سورة النمل : (الآية ١٢) ونصها : « وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ فَخَرُجْ بِيضًا مِنْ غَيْرِ سَوَاءٍ » في تسع آيات إلى فرعون وقومه ، إنهم كانوا قومًا فاسقين .

(٣) سورة الشورى : (الآية : ١٩) .

(٤) في (ق) و (ظ) : وكقول الشاعر .

لواحق الأقرباب فيها كالملقى^(١)

وتقديره : فيها الملقى ، وهو الطول . . فاعرفه تصبب إن
شاء الله تعالى .

(١) من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج يصف فيها حمار الوحش وأنته
وهو من الفصحاء المشهورين . ومن محضرمي الدولتين الأموية والعباسية
توفي عام (١٤٥ هـ) . لواحق : ج لاحقة وهي المزينة الضامرة ،
الأقرباب : ج قرب (كقفل وعنق) : البطن ، والملقى (بنحنين)
الطول والمعنى : إن هذه الأتقن خاص البطون قد أصابها الهزال ،
وان فيها طولاً .

الباب التاسع والثلاثون

باب « حتى »

إن قال قائل : على كم وجه ^(١) نستعمل « حتى » ؟ قيل :
على ثلاثة أوجه :

- ١. (الأول) أن تكون حرف جرّ كـ « إلى » ، نحو قوله تعالى :
« سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » ^(٢) وما بعدها مجرور بها في قول
جماعة النحويين ، إلا في قول شاذ لا يرجع عليه ، وهو ما قد
حكى عن بعضهم أنه قال إنه مجرور بتقدير « إلى » ^(٣) بعد
« حتى » ^(٤) ، وهو قول ظاهر الفساد .

- ٢. (والوجه الثاني) أن تكون عاطفة حملاً على الواو ، نحو :
« جاءني القوم حتى زيد » ، ورأيت القوم حتى زيدا « ومررت
بالقوم حتى زيد » .

(١) سقطت من (ظ) ، وفي (ق) : وجهاً . وجر بميزكم الاستثنائية
قول للفراء والزجاج .

(٢) سورة القدر (الآية : ٥) .

(٣) في (ظ) قال : مجرور بـ « إلى » .

(٤) في (ظ) : تقديره : حتى انتهى إلى مطلع الفجر .

فإن قيل : فلم ^(١) سمّيت «حتى» على الواو ؟ قيل : لأنها
 أشبهتها ، ووجه الشبه بينهما أن أصل «حتى» أن تكون غاية ،
 وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها ، ألا ترى
 أنك إذا قلت : [«جاءني القوم حتى زيد»] كان زيد داخلاً في
 المحكي ، كما لو قلت ^(٢) : [«جاءني القوم وزيد»] فلما أشبهت
 الواو في هذا المعنى ، جاز أن تحمل عليها .

فإن قيل : فإم إذا كانت عاطفة وجب أن يكون ما بعدها
 من جنس ما قبلها ، ولا يجب ذلك في الواو ؟ قيل : لأنها
 لما كانت الغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء ، فلا يتصور
 ١٠ أن يكون طرف الشيء من غيره ، فلو قلت : «جاء الرجال
 حتى النساء» لجعلت النساء غاية للرجال ومقطعاً ^(٣) لهم ، وذلك محال .
 (والوجه الثالث) أن تكون حرف ابتداء كـ «أما» ، نحو :
 «ضرب ^(٤) القوم حتى زيد ضارب» ، وذهبوا ^(٤) حتى عمرو ذاهب ،
 قال الشاعر :

-
- (١) في (ق) : ولم .
 (٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .
 (٣) في (ق) و (ظ) : ومنقطعاً .
 (٤) في (ظ) : ضربت . . . وذهبت .

فما زالت القتلى تمّجّ دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل^(١)
وقال الآخر :

مطوت بهم حتى تكلّ ركا بهم^(٢) وحتى الجياد ما يقدن بأرسان^(٣)

فإن قيل : فهل يكون للجملّة بعدها موضع من الإعراب ؟^(٤)

قيل : لا يكون للجملّة بعدها موضع من الإعراب ، لأنّ الجملّة
إنما يحكم لها بموضع من الإعراب إذا وقعت موقع المفرد ،
(يجوز)^(٥) أن تقع وصفاً نحو^(٦) : « مررت برجل يكتب » أو
حالاً^(٧) نحو : « جاءني زيد بضحك » أو خبر مبتدأ ، نحو :

(١) البيت لجريز بن عتبة من قصيدة يجر فيها الأخطل التغلبي ، والأشكل :
ما فيه بياض وحمرة مختلطان .

(٢) في (ق) و (ظ) : غزيم .

(٣) البيت لامرئ القيس كبير شعراء الجاهلية ، كان أبوه ملك أسد
وغطفان فقتلوه وأدرك ابنه ثأره ، توفي نحو عام (٨٠ ق . هـ)
ومعنى البيت : يجد في السير بأصعابه غازياً حتى تكل المطي ،
وتنقطع الخيل وتجهد ، فلا نحتاج إلى قود بأرسان . والشاهد فيه
جعل حتى الثانية غير عاملة . ويروى البيت كذلك : مررت بهم
حتى تكل غزيم .

(٤) في (ق) و (ظ) : أولاً ؟

(٥) هكذا وردت ، والصحيح ما جاء في (ق) و (ظ) : نحو أن . . .

(٦) في (ظ) : نحو قولك .

(٧) في (ظ) : أو حال .

«زيد يذهب» وإذا^(١) لم تقع ههنا موقع المفرد فينبغي ألا يحكم لها
بموضع من الإعراب . فهذه الأوجه الثلاثة^(٢) التي في «حتى» ،
وقد تجتمع كلها في مسألة واحدة ، نحو قولهم : «أكلت السمكة»
حتى رأسها ، وحتى رأسها ، وحتى رأسها ، بالجر ، والرفع ،
والنصب^(٣) ، فالجر على أن تجعل «حتى»^(٤) حرف جر ، والنصب
على أن تجعلها حرف عطف ، فتعطفه^(٥) على السمكة ، والرفع
على^(٦) أن تجعلها حرف ابتداء ، فيكون مرفوعاً بالابتداء ، وخبره
محذوف ، وتقديره : «حتى رأسها مأكول» وإثنا حذف الخبر
لدلالة الحال عليه ، وعلى هذه الأوجه الثلاثة ينشد^(٧) :

-
- (١) في (ظ) : فإذا .
(٢) في (ظ) : الثلاثة الأوجه .
(٣) في (ق) و (ظ) تأخير وتقديم في هذه الكلمات .
(٤) سقطت من (ظ) .
(٥) في (ق) : فتعطف .
(٦) سقطت من (ق) .
(٧) في (ق) : وعلى هذه الأوجه ينشد قول الشاعر ، وفي (ظ) وعلى
هذه الأوجه الثلاثة قول الشاعر .

ألقى الصحيفة كي يخفف رَحَاهُ والزاد حتى تَمَامُهُ ألقاها^(١)
بالرفع والنصب والجر^(٢) ، فالجر يَحْتَمِي ، والنصب على المطف ،
والرفع على الابتداء ، وألقاها الخبر . فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى .

(١) البيت مروان بن سميد وينتهي نسه إلى المهلب بن أبي صفرة ، بصري
من تلاميذ الخليل ، برع بالعربية والنحو وكانت له مناظرات مع
الكسائي وغيره ، ويعرف بمروان أو بآب مروان النحوي . ويصف
في البيت المتلس حين رمى كتاب عمرو بن هند إلى عامله في البحرين ،
وفيه يأمره بقتله ، وفر إلى ملوك الشام ، وقتل طرفة بن العبد
الشاعر وكان رفيقه في رحلته ولم يلتفت إلى تحذيره .

(٢) في (ق) و (ظ) تأخير وتقديم في هذه الكلمات .

الباب الرابعون

باب : مذ ومنذ

إن قال قائل : لم قلت إن الأغلب على « مذ » الاسمية ،
وعلى « منذ » الحرفية ، وكل واحد منها يكون اسماً ، ويكون^(١)
حرفاً جارياً ؟ قيل : إنما قلنا إن الأغلب على « مذ » الاسمية ،
[وعلى « منذ » الحرفية]^(٢) ، لأن « مذ »^(٣) دخلها الحذف ،
والأصل فيها^(٤) « منذ » فحذف^(٥) النون منها ، والحذف إنما يكون
في الأسماء ، والدليل على أن الأصل في مذ : « منذ » أنك لو
صغرتها أو كسرتها لرددت النون إليها^(٦) ، فقلت في تصغيرها
١٠ « مُنْبَذ » وفي تكسيرها « أمناذ » لأن التصغير والتكسير
يردآن الأشياء إلى أصولها ، فدل على أن الأصل في مذ : منذ .

(١) سقطت (يكون) من : (ق) و (ط) .

(٢) سقط من (ق) و (ط) ما بين القوسين .

(٣) في (ق) و (ط) : لأنه .

(٤) في (ط) فيه .

(٥) في (ق) و (ط) : حذف .

(٦) في (ق) و (ط) : فيها .

فإن قيل : فلم [إذا كانا اسمين] ^(١) ، كان الاسم بعدهما مرفوعاً ، نحو : « مارأيت مذ يومان ومنذ ليلتان » قيل : إنما كان الاسم بعدهما مرفوعاً إذا كانا اسمين لأنه خبر المبتدأ ، لأن « مذ » ومنذ هما المبتدأ ^(٢) ، وما بعدهما هو الخبر ، والتقدير في قولك : مارأيت مذ يومان ومنذ ليلتان : أمد ذلك يومان ، ^(٣) وأمد ذلك ليلتان .

فإن قيل : فلم ^(٤) بنيت « مذ » ومنذ ؟ قيل : لأنها إذا كانا حرفين بنيا ، لأن الحروف كلها مبنية ، وإذا كانا اسمين بنيا لتضمنها معنى الحرف ، لأنك إذا قلت : « مارأيت مذ يومان ومنذ ليلتان » كان المعنى فيه « مارأيت من أول اليومين ^(٥) إلى آخرهما ، ومن أول الليلتين إلى آخرهما » ، ولما ^(٦) تضمنتا معنى الحروف ^(٧) ، وجب أن يبنيا ، وبنيت « مذ » على السكون لأن الأصل في البناء أن يكون على السكون ، فبنيت على الأصل ، وبنيت « منذ » على الضم لأنه لما وجب أن تحرك الذال

(١) سقط من (ظ) ما بين التوسين .

(٢) في (ق) و (ظ) : المبتدأ .

(٣) في (ق) و (ظ) : لم .

(٤) في (ق) و (ظ) : فلما .

(٥) في (ق) و (ظ) : الحرف .

لالتقاء الساكنين بنيت على الضم... إتياعاً لضمة الميم، كما قالوا
 في «منتين : منتين» فضموا التاء إتياعاً لضمة الميم، ومنهم
 من يقول : «منتين» فيكسر الميم إتياعاً لحركة التاء^(١)،
 ونظير هذين الوجهين قراءة من قرأ : «الحمد لله»^(٢) فضم اللام
 إتياعاً لضمة الدال، وقراءة من قرأ «الحمد لله» فكسر^(٣) الدال
 إتياعاً لكسرة اللام، فلهذا كانت «مذ» و«منذ» مبنيتين، وهما
 تختصان بابتداء الفاية في الزمان، كما أن «من» تختص بابتداء
 الفاية في المكان، وذهب الكوفيتون إلى أن «من» تستعمل
 في (الزمان، كما تستعمل في)^(٤) المكان، واستدلوا^(٥) على جواز
 ذلك : بقوله تعالى : «لَسْجُدُ أَتَسَّ عَلَى أَتَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ
 أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ»^(٦) فأدخل «من» على «أَوَّلِ يَوْمٍ» وهو

(١) وردت الجملة في (ظ) كما يلي : كما قالوا في «منتين : منتين» بكسر

الميم إتياعاً لكسرة التاء. أما في (ق) فقد ورد آخر الجملة كما يلي.

بكسر الميم إتياعاً لحركة التاء.

(٢) سورة الفاتحة (الآية : ١).

(٣) في (ظ) : بكسر.

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين.

(٥) في (ظ) : واحتجوا واستدلوا...

(٦) سورة التوبة (الآية ١٠٨).

ظرف زمان ، ويستدلون^(١) أيضاً بقول زهير بن أبي سلمى^(٢) :
لَسِنِ الدِّيَارِ بِقَنَةِ الْحَجَرِ أَقْوَمَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(٣)
وما استدلوا به لا حجة لهم فيه ، أما قوله تعالى : «المسجد
أسس على التقوى» من أوّل يوم أحقّ أن تقوم فيه» فالتقدير
فيه «من تأسيس أوّل يوم» فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه
مقامه ، كقوله تعالى : «وَأَنشَأَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا، وَالْعِمْرَةَ
الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا»^(٤) والتقدير فيه : أهل القرية ، وأهل العير ،
وهذا كثير في كلامهم^(٥) . وأما قول زهير بن أبي سلمى^(٦) :

(١) في (ق) : واستدلوا ، وفي (ظ) : ويستدل .
(٢) هو حكيم شعراء الجاهلية ، وصاحب الحكم المشهورة ، من أصحاب المعلقات ،
لم يجتمع الشعر في أسرة كما اجتمع في أسرة . توفي عام (١٣ ق . هـ)
(٣) اشهر هذا البيت بأنه مطلع قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان
والصحيح أن حماد الراوية وضعه مع بيتين بعده في أول القصيدة
في مجلس هارون الرشيد وكان المفضل الضبي حاضراً فعلمه على الاعتراف
بذلك .

(٤) في (ق) و (ظ) ابتداء بالآية من قوله تعالى : من أول . . .
(٥) سورة يوسف (الآية : ٨٢)
(٦) سقط من (ق) : في كلامهم .
(٧) في (ق) و (ظ) : زهير سقط .

« من حجج ومن دهر » فالرواية فيه^(١) « مذ حجج » ومذ دهر »
 وإن صح ما رووه ، فالتقدير فيه « من مر حجج » ومن مر دهر »
 كما تقول^(٢) : « مرّت عليه السنون » و« مرّت عليه الدهور »
 فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه على ما يبتدأ . فأعرفه
 • تصب إن شاء الله تعالى .

(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .

(١) في (ق) و (ظ) : يقال .

الباب الحادي والأربعون

باب القسم

إن قال قائل : لم حذف فعل القسم ؟ قيل : إنما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال .

- فإن قيل : فلم قلتم إن الأصل في حروف القسم الباء دون غيرها ، يعني الواو والياء ؟^(١) قيل : لأن فعل القسم المحذوف فعل لازم ، ألا ترى أن التقدير في قولك : « بالله لأفعلن » أقسم بالله ، أو أحلف بالله^(٢) والحرف^(٣) المعدّي من هذه الأحرف^(٤) هو « الياء » ، لأن « الباء »^(٥) هو الحرف الذي يقتضيه الفعل ، وإنما كان « الباء » دون غيرها^(٦) من الحروف المعدية لأن « الباء » ١٠ منها الإلصاق ، فكانت أولى من غيرها لبتصل فعل القسم بالمقسم به مع تعديته^(٧) ، والذي يدلُّ على أنها هي الأصل ،

(١) في (ق) و (ظ) : دون الواو والياء .

(٢) في (ظ) : والمعدّي .

(٣) في (ق) : الحروف .

(٤) في (ق) و (ظ) : لأنه الحرف .

(٥) في (ق) و (ظ) : غيره .

(٦) في (ظ) : تعديه .

أنها تدخل على المضمر والمظهر^(١) ، و « الواو » تدخل على المظهر دون المضمر ، والثاء تختص باسم الله تعالى دون غيره ، فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر ، واختصت الواو بالمظهر « والثاء باسم الله تعالى ، دلّ على أن الباء هي الأصل .

فإن قيل : فلم جعلوا الواو دون غيرها بدلاً من الباء ؟
 قيل : لوجوب :

(أحدها) أن الواو تقتضي الجمع ، كما أن الباء تقتضي الإصاق ، فلما تقاربا في المعنى أقببت مقامها .

(والثاني) أن الواو مخرجا من الشفتين ، [كما أن الباء مخرجا من الشفتين]^(٢) ، فلما تقاربا في المخرج كانت أولى من غيرها .

فإن قيل : فلم اختصت الواو بالمظهر دون المضمر ؟ قيل : لأنها لما كانت فرعاً على الباء ، والباء تدخل على المظهر والمضمر^(٣) ، انحطت من درجة الباء التي هي الأصل ، واختصت^(٤) بالمظهر دون المضمر ، لأن الفرع^(٥) أبداً ينحط عن درجة الأصل .

(١) في (ق) و (ظ) : المظهر والمضمر .

(٢) سقط من (ظ) ما بين التوسين .

(٣) في (ق) : القسر والمظهر .

(٤) في (ق) و (ظ) : فاختصت .

(٥) في (ق) و (ظ) : القروع ... الأصول .

فإن قيل : فلم جعلوا التاء دون غيرها بدلاً من الواو ؟
 قيل : لأن التاء تبدل من الواو كثيراً ، نحو قولهم : « تراث ،
 وتجاه ، وتخمة ، ونهمة »^(١) ، وتيقور ، والأصل فيه : « وراث ،
 ووجاه ، ووخمة ، ووهمة ، وويقور » لأنه مأخوذ من الوقار
 [إلا أنهم أبدلوا التاء من الواو]^(٢) فكذلك هنا .

فإن قيل : فلم اختصت التاء باسم واحد ، وهو اسم الله
 تعالى ؟ قيل : لأنها لما كانت فرعاً للواو التي هي فرع للباء ،
 والواو تدخل على المظهر دون المضمّر لأنها فرع ، انحطت عن
 درجة الواو ، لأنها فرع الفرع فاختصت باسم واحد ، وهو
 اسم الله تعالى .

فإن قيل : فلم جعلوا^(٣) جواب القسم باللام ، وإن^(٤) ، وما ،
 ولا ؟ قيل : لأن القسم وجوابه لما كانا جملتين ، والجمل^(٥)
 تقوم بنفسها ، وإنما تتعلق إحدى الجملتين بالأخرى ، برابطة^(٦)
 بينه وبين جوابه ، وجوابه لا يخلو إما أن يكون موجباً أو منقياً ،

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ق) و (ظ) : يجعل .

(٤) في (ق) : إن واللام ...

(٥) في (ق) : والجلة .

(٦) في (ظ) : بواسطة .

جعلوا الرابطة بينها^(١) بأربعة أحرف ، حرفين للإيجاب ، وهما :
« اللام » ، وإن^(٢) ، وحرفين للنفي ، وهما : « لا » ، وما^(٣) .

فإن قيل : فلم جاز حذف « لا » نحو قوله تعالى : « قالوا^(٤)
تالله تفتأ تذكر يوسف^(٥) حتى تكون حرصاً أو تكون من
الهاالكين^(٦) » ؟ قيل لدلالة الحال عليه لأنه لو كان إيجاباً لم يخل
من « إن^(٧) » أو « اللام » فلما خلا منها دل على أنها نفي ، فلهذا
جاز حذفها ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) بينهم .

(٢) في (ق) و (ظ) « ما » و « لا » .

(٣) سقط الفعل من (ظ) .

(٤) لم ترد بقية الآية في (ق) و (ظ) .

(٥) سورة يوسف (الآية : ٨٥) .

(٦) في (ق) و (ظ) : التون .

الباب الثاني والربعون

باب الإضافة

إن قال قائل : على كم ضرباً الإضافة ؟ قيل : على ضربين :
إضافة بمعنى « اللام » نحو « غلام زيد » أي « غلام لزيد » وإضافة
بمعنى « من » نحو : « ثوب خز » أي : « ثوب من خز » .
فإن قيل : فلم حذف التنوين من المضاف وجر المضاف
إليه ؟ قيل : أما حذف التنوين فلا أنه يدل على الانفصال ،
والإضافة تدل على الاتصال ، فلم يجمعوا بينهما ، ألا ترى أن
التنوين يؤذن بانقطاع الاسم وقامه ، والإضافة تدل على الاتصال ،
وكون الشيء متصلاً منفصلاً في حالة واحدة محال ؛ وأما جر
المضاف إليه فلا أن الإضافة لما كانت على ضربين : بمعنى اللام ،
وبمعنى من ، وحذف حرف الجر ، قام المضاف مقامه ، فعمل
في المضاف إليه الجر كما يعمل حرف الجر .

فإن قيل : « وجه زيد » و « يد عمرو » هذه ^(١) الإضافة هل
هي بمعنى اللام ، أو بمعنى من ؟ قيل : بمعنى ^(٢) اللام ، لأن

(١) في (ق) و (ظ) : هل هذه الإضافة بمعنى اللام

(٢) في (ق) و (ظ) : لا ، بل بمعنى

الإضافة التي بمعنى « من » يجوز أن يكون الثاني وصفاً للأول ،
 ألا ترى أنه يجوز أن تقول في نحو قولك : « ثوبٌ خزٌ : ثوبٌ
 خزٌ » فترفع « خزٌ » لأنه صفة^{١١} لثوب ؟ وكذلك ما أشبهه ؛
 وأما الإضافة بمعنى اللام ، فلا يجوز أن يكون الثاني وصفاً
 للأول ، ألا ترى أنك لا تقول في « غلامٌ زيدٌ : غلامٌ زيدٌ »
 ٥ فلا يجوز أن تجعل زيداً^{١٢} صفة لغلام ، كما جاز أن تجعل خزاً صفة
 لثوب ، فلما وجدنا قولهم « وجه زيد » لا يجوز أن يكون الثاني
 وصفاً للأول ، علمنا أنه بمعنى « اللام » لا بمعنى « من » .

فإن قيل : فلم كانت إضافته^{١٣} اسم الفاعل أريد^{١٤} به الحال
 ١٠ أو الاستقبال ، وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل ؟ وإضافة أفعل
 إلى ما هو بعض له ، وإضافة الاسم إلى الصفة ، غير محضة في
 هذه المواضع كلها ؟ قيل : أما اسم الفاعل ، فإنما كانت إضافة^{١٥}
 غير محضة لأن الأصل في قولك : « مررت برجل ضارب زيد »

(١) في (ق) و (ظ) : وصف .

(٢) في (ظ) : يجعل زيد .

(٣) في (ق) و (ظ) : إضافة .

(٤) في (ق) و (ظ) : إذا أريد .

(٥) في (ق) و (ظ) : إضافته .

- غداً، أي ^(١) «ضارب زيداً» ^(٢) بتكوين ضارب، فلما كان تنوين ^(٣)
- ههنا مقدراً، كانت الإضافة في تقدير الانفصال، ولهذا أجري
- صفة ^(٤) للنكرة، وأما الصفة المشبهة باسم الفاعل، فإنما كانت
- إضافتها ^(٥) غير محضة، لأن التقدير في قولك : مررت برجل
- حسن الوجه : مررت برجل حسن وجهه، فلما كان التنوين
- أيضاً ههنا مقدراً، كانت إضافته أيضاً غير محضة، وأما «أفعل»
- الذي يضاف إلى ما هو بمعنى له، فإنما كانت إضافته غير محضة،
- لأن التقدير في قولك «زيد أفضل القوم» : زيد أفضل من
- القوم، فلما كانت «من» ههنا ^(٦) مقدرة كانت إضافته غير
- محضة، وأما إضافة الاسم إلى الصفة، فإنما كانت غير محضة ^(٧)
- لأن التقدير في قولك : «صلاة الأولى : صلاة الساعة الأولى»
- فلما كان الموصوف ههنا مقدراً، كانت الإضافة غير محضة ^(٨)
- لم تفد التعريف، بخلاف ما إذا كانت محضة نحو : «غلام زيد».

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ظ) : زيد .

(٣) في (ق) و (ظ) : التنوين .

(٤) في (ظ) : وصفاً .

(٥) في (ق) : إضافته .

(٦) في (ق) و (ظ) : ههنا «من» .

(٧) في (ق) و (ظ) بعد هذا زيادة قوله : وإذا كانت غير محضة لم تفد ...

ومما لم يتعرف بالإضافة لأن إضافة غير محضة كقولهم^(١) :
« مردت برجل مثلك وشبهوك » وما أشبه ذلك ، وإنما لم يتعرف
بالإضافة ، لأنها لا تخص شيئاً بعينه ، فهذا^(٢) وقعت صفة
للمكرة . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : قولهم .

(٢) في (ق) و (ظ) : وهذا .

الباب الثالث والاربعون

باب التوكيد

إن قال قائل : ما الفائدة في التوكيد ؟ قيل : الفائدة في التوكيد التحقيق وإزالة التجوز في الكلام ، لأن من كلامهم المجاز ، ألا ترى أنهم يقولون : « مررت بزيد » وهم يريدون المرور بمنزله ومحله ^(١) ، و « جاءني القوم » وهم يريدون بعضهم ؟ قال الله تعالى : « فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ » ^(٢) وإِنَّمَا كَانَ جبريل وحده ؟ فإذا قلت : « مررت بزيد نفسه » زال هذا المجاز ، وكذلك إذا قلت : « جاءني القوم كلهم » زال هذا المجاز أيضاً ، قال الله تعالى : « فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ » ^(٣) وزال هذا المجاز الذي كان في قوله : ١٠ « فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحْرَابِ » لوجود التوكيد فيه ^(٤) .

فإن قيل : فعلى كم ضرباً التوكيد ؟ قيل : على ضربين :

(١) في (ظ) : ومحلته .

(٢) سورة آل عمران ، (الآية ١٣١) في (ق) و (ظ) تسعة الآية الكريمة :

« وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحْرَابِ » فقال : الملائكة وإنا ..

(٣) سورة الحجر ، (الآية ٣٠) و (ص / ٧٣)

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

توكيد بتكرير اللفظ ، وتوكيد بتكرير المعنى ، فأما التوكيد بتكرير اللفظ فنحو^(١) : « جاء في زيد زيد ، وجاء في رجل رجل » وما أشبه ذلك ، وأما التوكيد بتكرير المعنى فيكون بقسمة ألفاظ ، وهي « نفسه ، عينه ، كانه ، أجمع ، أجمعون ، جماء ، جنج ، كلا ، كلنا^(٢) » .

فإن قيل : فإمّ وجب تقدم « نفسه » وعينه « على » كلهم ، وأجمعين ؟ قيل : لأن « النفس » والعين « يدلان على حقيقة الشيء » و « كلهم » وأجمعون « يدلان على الإحاطة والعموم » والإحاطة والعموم يدلان على محاط^(٣) به فكان فيها معنى التبع « النفس » والعين « ليس فيها معنى التبع » فكان تقديمها أولى ؟ وقدّم « كلهم » على « أجمعين » لأن معنى الإحاطة في « أجمعين » أظهر منها^(٤) في « كلهم » لأن أجمعين من الاجتماع ، و « كل » لا اشتقاق له ، وأما ما بعد « أجمعين » فتبع لأجمعين^(٥) ، وإنما

(١) في (ق) و (ظ) : فتكرير فوق .

(٢) وردت الألفاظ التسعة متعاطفة بالواو في (ق) و (ظ) .

(٣) وردت الجملة في (ق) و (ظ) كما يلي : والإحاطة لا بد أن تقتضي محاطاً به ، فكان ...

(٤) في (ق) : منه .

(٥) في (ظ) زيادة قوله : فبحر : أكتنن وأبصن .

كان ذلك ^(١) لا أنهم كرهوا إعادة لفظ ^(٢) «أجمعين» فزادوا ألفاظاً بعد «أجمعين» تبعاً له ^(٣) لا أنها ^(٤) لا معنى لها سوى التبع ،
فهذا وجب أن تكون بعد «أجمعين» .

فإن قيل : «أجمع ، وجماء ، وجمع» هل هن ^(٥) معارف أم ^(٦) نكرات ؟ قيل : هي ^(٧) معارف ، والذي يدل على ذلك ،
أنها تكون تأكيداً للمعارف ، نحو : «جا الجيش أجمع ، ورأيت
القبيلة جماء ، ومردت بين جمع» فلما كانت تأكيداً للمعارف ،
دل على أنها معارف .

فإن قيل : فلم كانت غير معروفة ^(٨) ؟ قيل : أما «أجمع»
فلتعريف ووزن الفعل ، وأما «جماء» فلألني ^(٩) التانيث ، نحو : ١٠
«صحراء» وأما «جمع» فلتعريف والعدل عن جمع ^(١٠) «جماء» .

(١) في (ق) و (ظ) : كذلك .

(٢) - قطعت من (ظ) .

(٣) في (ق) : لما .

(٤) في (ق) و (ظ) : لأنه .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : هل من .

(٦) في (ق) و (ظ) : أو .

(٧) في (ق) و (ظ) : : لايل معارف .

(٨) في (ق) و (ظ) : مصروفة وهو الصواب .

(٩) في (ق) : فلألف .

(١٠) في (ق) و (ظ) : عن جمع بوزن «صحاري» وقيل : التعريف

والعدل عن جمع : «جماء» .

وقياسه : « جمع : كحُمُر » فعدل وحرك ، فاجتمع فيه ^(١١) العدل
والتعريف ^(١٢) . وأما « كلا » وكلتا » ففيها إفراد لفظي ، وتثنية
معنوية ، والذي يدل على ذلك ، أنها تارة يرجع ^(١٣) الضمير إليهما
بالإفراد اعتباراً باللفظ ، وتارة بالتثنية اعتباراً بالمعنى ، قال الله
تعالى : « يَكْلَأُ الْجَنَّاتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا ^(١٤) » فردّ الضمير ^(١٥) إلى اللفظ
فأفرد ، ثم قال الشاعر :

كلا أخوين ^(١٦) ذو رجال كأنهم أسود الشرى من كل أغلب ضيفهم ^(١٧)

وقال الآخر وهو الفرزدق ^(١٨) :

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) . فذلك لم ينصرف ، والذي عليه الأكفرون هو الأول .

(٣) في (ق) و (ظ) . برء .

(٤) سورة الكهف (الآية : ٣٣)

(٥) سقطت من (ق) و (ظ)

(٦) في (ق) : كلا أخويننا . وفي (ظ) : كلانا أخويننا .

(٧) الشرى : موضع تنسب إليه الأسد ، يقال للشجاعت : مام إلا-

أسود الشرى بالضم : الضئ الشديد ، ومنه سمى الأسد ضيفاً ،

بزيادة الياء ، والشاهد في إفراد « ذو » ردّاً إلى لفظ « كلا » . ولم

أقف على قائل البيت .

(٨) سقط من المخطوطين : وهو الفرزدق .

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلما وكلا أنفيها راب^(١)
فرد^(٢) إلى اللفظ والمعنى ، فقال « أقلما » اعتباراً بالمعنى ، وقال
« راب »^(٣) اعتباراً باللفظ ، والذي يدل على أن الألف فيها ليست
للتثنية أنها لو كانت للتثنية ، لانقلبت في النصب والجر إذا
أضيفتا إلى المظهر ، لأن الأصل هو المظهر ، تقول « رأيت كلا
الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين ، ورأيت كلتا المرأتين ، ومررت
بكلتا المرأتين »^(٤) فلو^(٥) كانت للتثنية « لوجب أن تنقلب^(٦) مع
المظهر ، فلم ألم تنقلب دل على أنها الألف المقصورة ، وليست للتثنية .
وذهب الكوفيون إلى أن^(٧) الألف فيها للتثنية ، واستدلوا
على ذلك بقول الشاعر :

١٠

- (١) في (ق) راني وفي (ظ) راني ، وقد استشهد باليت على أن الضير
في (كلا وكلتا) تارة يفرد حملاً على اللفظ وتارة يثنى حملاً على المعنى ،
وقد اجتمعا في البيت . والضير في قوله (كلاهما) الخ لأم غيلان
عضيدة بنت جرير وزوجها الأبلق الأميدي . والشعر للفزدق يعثر
به جريراً لتزويج ابنته الأبلق ، وفي ديوان الفزدق : وقد شك ابن
بري في هذين البيتين أما للفزدق أم لجرير (يعني بيت الشاهد مع آخر
قبلة) ، وكلا أنفيها راب : يريد أخذها الربو من الماشكة والمهارة .
- (٢) في (ق) ولم يقل : راينان ، وفي (ظ) : ولم يقل راينان .
- (٣) سقط من (ظ) التال الأخير .
- (٤) في (ق) و (ظ) : ولو .
- (٥) في (ق) : تنقلب .
- (٦) في (ق) : إلى أنه مثنى وأن الألف ... وفي (ظ) : إلى أنه
مثنى وأن

في كانت رجليها سلامى واحدة كاتهما مقرونة بزائده^(١)
فأفرد في قوله «كالت» فدل على أن «كالتا» مثني ،
واستدلوا على ذلك أيضاً بأن الألف فيها^(٢) تنقلب إلى الياء
في حال^(٣) النصب والجر إذا أضفنا إلى المضمر ، تقول :
« رأيت الرجلين كليهما » ومررت بالرجلين كليهما » وكذلك
تقول : « رأيت المرأتين كليهما ومررت بالمرأتين^(٤) كليهما »
ولو كانت الألف المقصورة لم تنقلب ، كالف^(٥) « عصا »
ونحوها^(٦) وما ذهب إليه الكوفيون ليس بصحيح ، فأما
استدلالهم بقول الشاعر في البيت المتقدم^(٧) : « في كالت
رجليها سلامى واحدة » فلا حجة فيه ، لأنه يحتمل أنه حذف
الألف لضرورة الشعر ، وأما قولهم : إنها تنقلب في حال^(٨)

(١) السلامى على وزن جارى - نظام رماز طول اصبع أو أقل في
اليدين أو الرجلين ، واتبع سلاميات . قال في « الدرر » ولم نقف على
فائل البيت ، وهو في صفة نعام

(٢) في (ق) و (ظ) : فيها

(٣) في (ق) و (ظ) : حالة

(٤) في (ق) و (ظ) : بها

(٥) في (ق) و (ظ) : كما لم تنقلب ألف « عصا »

(٦) سقطت من (ق) و (ظ)

(٧) سقط من (ق) و (ظ) : في البيت المتقدم

النصب والجر إذا أضيفت إلى المضمرة ، قلنا إنما قلبت مع المضمرة لأنها أشبهت ألف^(١) : « إلى ، وعلى ، ولدى » فلهذا أشبهتها^(٢) قلبت ألفها مع المضمرياء ، كما قلبت ألف « إلى ، وعلى ، ولدى » مع المضمرة في « إليك ، وعليك ، ولديك » ووجه التشابه بينهما^(٣) وبين هذه الكلم ، أن هذه الكلم^(٤) يلزم دخولها على الاسم ، ولا تقع إلا مضافة ، كما أن هذه الكلم^(٥) لها حال النصب والجر وليس لها حال الرفع .

فإن قيل : فهل يجوز توکید النكرة ؟ قيل : إن كان التوكید بتكرير اللفظ جاز توکید النكرة كما يجوز توکید المعرفة ، نحو : « جاءني رجل رجل » وإن كان التوكید بتكرير المعنى فقد اختلف النحويون في ذلك^(٦) ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، وذلك لأن كل واحدة^(٧) من هذه الألفاظ التي يؤكّد

(١) حقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : شابهها .

(٣) في (ق) و (ظ) بينها .

(٤) في (ق) و (ظ) : الكلمة .

(٥) في (ق) و (ظ) زيادة قوله : يلزم دخولها على الاسم ، وإنما قلبت في حالة الجر والنصب دون الرفع ، لأن هذه الكلم لها حال

(٦) في (ق) و (ظ) : فيه .

(٧) في (ق) و (ظ) : واحد .

بها معرفة ، فلا يجوز أن يجري على النكرة تأكيداً ، كما لا يجوز أن يجري ^(١) عليها وصفاً . وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ، واستدلوا على جوازه بقول الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذارجب ياليت عدة حول كانه رجب ^(٢)
 ٥ فجر « كلاً » على التوكيد بحول ^(٣) ، وهذه ^(٤) نكرة ،
 واستدلوا أيضاً بقول الشاعر :

إذا القمود كر فيها حفداً يوماً جديداً كانه مطرداً ^(٥)
 فأكد « يوماً » وهو نكرة بـ « كانه » ، واستدلوا أيضاً
 بقول الآخر :

(١) في (ق) : تجري ،

(٢) الشاهد في هذا البيت جواز توكيد النكرة كما ذهب إليه الكوفيون وهو شاذ في رأي البصريين الذين يشترطون اتحاد التوكيد والمؤكد في التعريف . وقد تابع بعض المحققين رأي الكوفيين إذا ما أفاد توكيد النكرة ؛ ولم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين .

(٣) في (ق) و (ظ) : لحول .

(٤) في المخطوطتين : وهو .

(٥) القعود من الإبل ما يقتضيه الراعي في كل حاجة وقبل هو البكر حين يركب ، وجمعه : قعدان وقعادين ، والحفد نوع من سائر الإبل ، ويوم طرد ومطرد : كامل متهم . ولم أقف على قائل هذا البيت .

وقد ^(١) صرّت البكرة يوماً أجماعاً ^(٢)

وما استدلوا به من هذه الأبيات لا حجة فيه ^(٣) ، أما قول الشاعر : « ياليت عدة حول كلة رجا » ^(٤) فالرواية : « ياليت عدة حول ^(٥) كلة رجب ^(٦) » بالإضافة وهو معرفة لانكدة ، [و « رجا » منصوب ، فإن القصيدة منسوبة] ^(٧) . وأما قول الآخر « يوماً جديداً كلة مطرداً » فيحتمل أن يكون تأكيداً للمضمر في « جديد » والمضمرات لا تكون إلا معارف ، وكان

(١) في (ق) و (ظ) : « قد » والواو زائدة .

(٢) قاعه : حتى الضياء بالدجى تقشعاً

والبكرة : القية من الإبل ، وصمرت : صوّمت ، والمعنى : أنهم ظلوا يمتعون عليها اليوم كلة حتى حل الظلام ، وروي البيت :
إنا إذا خططنا تقشعاً قد صمرت البكرة يوماً أجماعاً
والخططات حديدة معوجة تكون في جانبي البكرة ، والقمعة : تحريك الشيء اليابس الصاب ، والتقعقع مطاوعة وانسجام المعنى على هذه الرواية فيه تكلف . قال البغدادي : وهذا البيت مجهول لا يعرف قائله حتى قال جماعة من البصريين انه مصنوع .

(٣) في (ظ) : لهم فيه .

(٤) في (ق) و (ظ) : رجب .

(٥) في (ق) و (ظ) : حولي .

(٦) في (ظ) : رجا .

(٧) سقط من (ق) ما بين القوسين .

هذا أولى لأنه أقرب إليه من اليوم ، فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع . وأما قول الآخر « قد صرت البكرة يوماً أجمعا » فلا يعرف قائله ، فلا تكون^(١) فيه حجة ، ثم لو صححت هذه الأبيات على ما رووه^(٢) ، فلا يجوز الاحتجاج بها لقائتها وشدوذها . في بابها ، والشاذ لا يحتج به . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) : يكون .

(٢) في (ق) و (ظ) : رووا .

الباب الرابع والأربعون

باب الوصف

إن قال قائل : ما الغرض في الوصف ؟ قيل : التخصيص والتفضيل^(١) ، فإن كان معرفة ، كان الغرض من الوصف التخصيص ، لأن الاشتراك يقع فيها^(٢) ، ألا ترى أن المسكتين^(٣) يزيد ونحوه • كثير ، فإذا قال « جاءني زيد » لم يعلم أيهم يريد ، فإذا قال « زيد العاقل ، أو العالم ، أو الأديب » وما^(٤) أشبه ذلك ، فقد خصته من غيره ؟ وإن كان الاسم فكرة ، كان الغرض من الوصف التفضيل^(٥) ، ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني رجل » لم يعلم أي رجل هو ، فإذا قلت : « رجل عاقل » فقد فضلت^(٦)ه على^(٥) من ليس له هذا الوصف ، ولم تختصه ، لأننا نعني بالتخصيص شيئاً بعينه ، ولم يوجد هنا .

(١) في (ق) و (ظ) : والتفضيل .

(٢) في (ظ) : فيها .

(٣) في (ظ) : المسكتين .

(٤) في (ق) و (ظ) : أو ما .

(٥) في (ق) و (ظ) : فصلته عن ليس ...

فإن قيل : ففي كم حكماً^(١) تتبع الصفة الموصوف ؟ قيل :
 في عشرة أشياء ، في رفعه ، ونصبه ، وجره ، وإفراده ، وتثنيته ،
 وجمعه ، وتذكيره ، وتأنينه ، وتعميقه ، وتنكيره^(٢) .
 فإن قيل : فلم لم توصف المعرفة بالنكرة ، والنكرة^(٣) بالمعرفة ،
 وكذلك سائرهما ؟ قيل : لأن المعرفة ما خص الواحد^(٤) من
 جنسه ، والنكرة ما كان شائماً في جنسه ، والصفة في المعنى هي
 الموصوف ، ويستحيل الشيء الواحد أن يكون^(٥) شائماً بخصوصاً ،
 وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة ، والنكرة^(٦) بالمعرفة ،
 كان في وصف الواحد بالاثنيين ، و^(٧) الاثنيين بالجمع ، أشد استحالة ،
 ١٠ وكذلك سائرهما .

فإن قيل : فما العامل في الصفة ؟ قيل : هو^(٨) العامل في
 الموصوف ، فإذا قلت^(٩) : « جاءني زيد الظريف » كان العامل

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : تقديم وتأخير في ترتيبها وقد وردت معرفة
 بالآلف واللام : التعريف والتنكير . . .

(٣) في (ق) : أو النكرة .

(٤) في (ق) : واحداً .

(٥) في (ق) و (ظ) : أن يكون الشيء . . .

(٦) في (ق) و (ظ) : أو

(٧) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٨) في (ق) و (ظ) : قال .

فيه : جاني ، وإذا قلت ^(١) : « رأيت زيدا الظريف » كان العامل فيه : رأيت ، وإذا قلت ^(٢) : « مررت بزيد الظريف » كان العامل فيه : الباء ، هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن كونه صفة لمرفوع أوجب له الرفع ، وإلى أن كونه صفة لمنصوب أوجب له النصب ، وإلى أن كونه صفة لمجرور أوجب له الجر ، والذي عليه الأكثر هو الأول ، وهو مذهب سيبويه ، فأعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : قال .

الباب الخامس والأربعون

باب عطف البيان

إن قال قائل : ما الغرض في عطف البيان ؟ قيل : الغرض فيه رفع اللبس ، كما في الوصف ، ولهذا يجب أن يكون أحد الاسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفاً به ليخصه من غيره ، لأنه لا يكون إلا بعد اسم مشترك ، ألا ترى أنك إذا قلت : «مرت بولدك زيد» قد خصصت ولداً واحداً من أولاده ، فإن لم يكن له إلا ولداً واحداً^(١) ، كان بدلاً ولم يكن عطف بيان لعدم الاشتراك . وعطف البيان يشبه البديل من وجه ، ويشبه الوصف من وجه ، فوجه شبهه للبديل^(٢) أنه اسم جامد كما أن البديل يكون اسماً جامداً ، ووجه شبهه للوصف^(٣) أن العامل فيه هو العامل في الاسم الأول ، والدليل على ذلك أنك تحمله تارة على اللفظ ، وتارة على الموضع ، فتقول :

(١) في (ق) و (ظ) : فقد .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولد واحد ، وقد سقط من (ق) : له .

(٣) في (ق) و (ظ) : بالبديل .

(٤) في (ق) و (ظ) : بالوصف .

«يازيدُ زيدُ زيداً» فالرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع ،
قال الشاعر :

إني وأسطارُ سَطِيرِنَ سَطَرَا لقائل يا نصراً نصرُ نصرا^١
وهذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون . فاعرفه
تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقط من المطبوع كلام هو كما في (ق) و (ظ) : ويجوز أن يكون
« نصرا » الثالث منصوباً على المصدر ، كأنه قال : انصر نصرا ،
وهذا باب والبيت لرؤبة بن العجاج كما ذكر ذلك سيويه
والأعلم والبغدادى وغيرهم ، ونسبه ابن هشام إلى ذي الرثمة ، وقد
استشهد به المؤلف على أنه « نصر » الثانية و « نصرا » الثالثة
معطوفتان على الأولى عطف بيان ، فرفعت الأولى على اللفظ ،
ونصب الثانية على المحل ، وفي البيت وجه كثيرة وأقوال متعددة
مستقصاة في كتاب سيويه (ج ١ / ٣٠٤) والحزاة (ج ٢ / ١٩٠)
والدرر اللوامع (ج ١ / ٢٠٥) .

الباب السادس والأربعون

باب البدل

إن قال قائل : ما الغرض في البدل ؟ قيل : الإيضاح ورفع الالتباس ، وإزالة التوسع والمجاز .

• فإن قيل : فملى كم ضرباً البدل ؟ قيل على أربعة أضرب :
 بدل الكل من الكل ، وبدل البعض من الكل ، وبدل
 الاشتغال ، وبدل الغلط . فأما بدل الكل من الكل فقوله ^(١) :
 « جاءني أخوك زيد » ورأيت أخاك زيداً ، ومررت بأخيك زيداً .
 قال الله تعالى : « أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ
 عَلَيْهِمْ » ^(٢) . « وبدل البعض من الكل كقوله : « جاءني بنو
 فلان ناس منهم » ولا بد أن يكون فيه ضمير بملقه بالمبدل منه ، قال
 الله تعالى : « وَأَوْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ
 وَالْيَوْمِ الْآخِرِ » ^(٣) . وأما قوله تعالى : « وَبِهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ
 الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » ^(٤) فـ « من استطاع » بدل من

(١) في (ق) و (ظ) : فكقولك .

(٢) فاتحة الكتاب (الآيتان ٤ و ٥) .

(٣) سورة البقرة (الآية : ١٢٦) .

(٤) سورة آل عمران (الآية : ٩٧) .

«الناس» وتقديره : ■ من استطاع سبيلاً منهم " فحذف الضمير للعلم به . وأما بدل الاشتغال فنحو قولك ^(١) : « سبب زيد ثوبه » ويمجني عمرو عقاه « ولا بد فيه أيضاً ^(٢) من ضمير ^(٣) يعاقه بالمبدل منه ، قال الله تعالى : « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه » ^(٤) فقوله « قتال فيه » بدل من الشهر ، والضمير فيه عائد إلى الشهر ، فآما قول الشاعر :

لقد كان في حول ثواء ثوبته تقضى لبانات وبسام سام ^(٥)
والتقدير ^(٦) فيه : « ثوبته فيه » ^(٧) فحذف للعلم ^(٨) . فآما ^(٩) بدل القلط ، فلا يكون في قرآن ، ولا كلام ^(١٠) فصيح ، وهو أن

- (١) في (ظ) : قولك .
- (٢) في (ق) و (ظ) : أيضاً فيه .
- (٣) سقط من (ظ) : من ضمير .
- (٤) سورة البقرة (الآية : ٢١٧) .
- (٥) لم أقف على قائل هذا البيت ، والثواء : طول المقام ، من نوى في المكان : أقام فيه ، واللبانات ج لبانة وهي الحاجة من غير فاقة ولكن من همة .

- (٦) في (ق) و (ظ) : فالتقدير .
- (٧) في (ق) و (ظ) : ثواء ثوبته فيه .
- (٨) في (ق) و (ظ) : للعلم به .
- (٩) في (ظ) : وأما .
- (١٠) في (ق) : في كلام . .

يريد أن يلفظ بشي ، فيسبق لسانه إلى غيره ، فيقول : « لقيت
زيداً عمرأ » فعمرو هو المقصود ، وزيد وقع في لسانه غلط به ^(١) ،
فأتى بالذي قصده ، وأبدله من المخلوط به ، والأجود في مثل
هذا أن يستعمل معه ^(٢) « بل » فيقول : « بل عمرأ » .

• فإن قيل : فما العامل في البديل ؟ قيل : اختلف النحويون
في ذلك ، فذهب جماعة منهم ^(٣) إلى أن العامل في البديل ^(٤) غير
العامل في المبدل ، وهو جملتان ، ويحكى عن أبي علي الفارسي ^(٥)
أنه ^(٦) قيل له : كيف يكون البديل إيضاحاً للمبدل وهو من غير
جملته ؟ فقال : لما لم يظهر العامل في البديل ، وإنما دل عليه
العامل ^(٧) في المبدل ، واتصل البديل بالمبدل في اللفظ ، جاز
أن يوضحه ، والذي يدل على أن العامل في البديل غير
العامل في المبدل ^(٨) قوله تعالى : « وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ

(١) في (ق) : غلطاً ، وفي (ظ) : غلطاً به .

(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : من النحويين .

(٤) في (ق) : فيه .

(٥) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، كان إماماً كبيراً في

علم العربية وله فيه مصنفات كثيرة توفي عام (٥٢٧٧) .

(٦) سقطت من (ق) .

(٧) سقطت من (ظ) .

(٨) في (ظ) : المبدل منه .

أُمَّةً وَاحِدَةً جَمَعْنَاهُ لِنَنْزِلِ بِهِ الْكِتَابَ بِالْأَرْحَامِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ سُبُغَاتِهَا مِنْ فَضْلِهِ ^(١)

فظهر اللام في بيوتهم " وهي بدل من « مَنْ » ويدل ^(٢) على أن البدل غير العامل في المبدل ، قوله ^(٣) تعالى : « قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَغْنَوْا بِالَّذِينَ آمَنَ مِنْهُمْ » ^(٤)

فظهر اللام مع « مَنْ » هو ^(٥) بدل من « الَّذِينَ اسْتَغْنَوْا » .

فدل ^(٦) على أن العامل في البدل غير العامل في المبدل ، وذهب قوم إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل ^(٧) ، كما أن

العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، والأكثر على الأول .

فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سورة الزخرف (الآية : ٣٣) .

(٢) في (ق) و (ظ) : بدل .

(٣) في (ق) و (ظ) : ونحوه قوله .

(٤) سقط من الآية الكريمة في (ق) : اللأ . . . من قومه . والآية من

سورة الأعراف (٧٥) .

(٥) في (ق) و (ظ) : وهو .

(٦) في (ق) و (ظ) : يدل .

(٧) في (ق) و (ظ) : المبدل منه .

الباب السابع والأربعون

باب العطف

إن قال قائل : كم حروف العطف ؟ قيل : تسعة : الواو ،
والفاء ، وثم ، وأو ، ولا ، وبلى ، ولكن ، وأم ، وحتى .
فإن قيل : فلم^(١) كان أصل حروف العطف الواو ؟ قيل :
لأن الواو لا تدل على أكثر من الاشتراك فقط ، وأما غيرها
من الحروف فتدل^(٢) على الاشتراك ، وعلى معنى زائد على
ما سبقين ، وإذا^(٣) كانت هذه الحروف تدل على زيادة معنى
ليس في الواو ، صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد ، والباقي بمنزلة
المركب^(٤) ، والمفرد أصل للمركب^(٥) .

فإن قيل : فما الدليل على أن الواو تقتضي الجمع دون الترتيب ؟
قيل^(٦) : الدليل على ذلك قوله تعالى : **وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا**

(١) في (ق) و (ظ) : لم .

(٢) في (ق) و (ظ) : فيدل .

(٣) في (ق) و (ظ) : فإذا .

(٤) في (ق) : وباقى الحروف بمنزلة المركب ، وقد سقطت كلها من (ظ) .

(٥) في (ق) : المركب .

(٦) في (ق) و (ظ) : قلنا .

وَقُولُوا حِطَّةٌ^(١) وقال في موضع آخر : « وَقُولُوا حِطَّةً
وَأَدْخُلُوا أَبْوابَ سُجْدًا^(٢) ولو كانت الواو تقتضي الترتيب لما
جاز أن يتقدم في إحدى الآيتين ما يتأخر في الأخرى .
قال^(٣) لبيد :

- أغلي السباء بكل أدكن عاتق أو جونة قدحت وفض ختامها^(٤) .
وتقديره : فض^(٥) ختامها وقدحت « لأنه يريد بالجونة ههنا :
القدر ، وقدحت : أي غرقت ، والمعرفة يقال لها : المقدحة ،
وفض ختامها أي : كشف غطاؤها ، والغرف إنما يكون بمد
الكشف [هكذا ذكره الثماني^(٦)] ، والأظهر أنه أراد بالجونة :
الحابية ، وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بـ « المرتجل^(٧) » في ١٠

(١) سورة البقرة (الآية : ٥٨) .

(٢) سورة الأعراف (الآية : ١٦٦) .

(٣) في (ق) و (ظ) : وقال .

(٤) سبأها سبأه واستبأها : شربها ، وأغلي شهباً : جمعه غالباً ،
والأدكن : الأغبر ، ويقال لجيد الشراب : عاتق ، والجنون :
الأسود المشرب حمرة ، والأنثى كجونة . يعني : زيقاً قد صلح وبياد
في لونه ورائحته لمتته ، وقام المعنى في كلام المؤلف . وأما لبيد
فقد تقدم ذكره (في ص ١٩٣) .

(٥) في (ظ) : وفض .

(٦) في (ظ) : به الجمل .

شرح السبع الطول» [١١]. والذي يدل^(١٢) على أنها للجمع دون الترتيب قولهم: «المال بين زيد وعمرو» كما يقال: «بينها» ويقال^(١٣) «اختصم زيد وعمرو» ولو كانت الواو تفيد الترتيب^(١٤) لما جاز (أن يقال) «^(١٥) أن تقع ههنا» لأن هذا^(١٦) الفعل لا يقع إلا من اثنين، ولا يجوز الافتصار على أحدهما، فدل على أنها تفيد الجمع دون الترتيب.

فأما «الفاء» فإنها تفيد الترتيب والتعقيب، و«ثم» تفيد الترتيب والتراضي، و«أو» تفيد النك والتخيير والإباحة، و«لا» تفيد النفي، و«بل» تفيد الانتقال من قصة إلى قصة أخرى، و«لكن» تفيد الاستدراك، وإثبات تعطف في النفي دون الإثبات، بخلاف «بل» فإنها تعطف في النفي والإثبات معاً. فإن قيل: فلمَ جاز أن تستعمل «بل»^(١٧) بعد النفي كـ «لكن» ولم يجز أن تستعمل «لكن» بعد الإثبات كـ «بل»؟

(١) سقط من (ق) : ما بين القوسين .

(٢) في (ق) و (ظ) : أيضاً .

(٣) في (ق) و (ظ) : وتقول .

(٤) في (ظ) : فيه للترتيب .

(٥) سقطت من (ق) و (ظ) ، ولعل ورودها هنا سهو .

(٦) سقطت من (ق) .

(٧) سقطت من (ظ) .

قيل : لأن « بل » إنما تستعمل في الإيجاب لأجل الغلط والنسيان لما قبلها ، وهذا إنما يقع في الكلام نادراً ، فاقصروا على حرف واحد ، وأما استعمال « لكن » فإثماً يكون بعد التفي ، فجاز أن يشترك^(١) معها فيه ، لأن الكلامين صواب ، ولا ينكر تكرار^(٢) ما يقتضي الصواب ، فلذلك افترق الحكم فيهما .

وأما « أم » فتكون على ضربين : متصلة ، ومنقطعة ، فأما المتصلة فتكون بمعنى « أي » نحو : « أزيد عندك أم عمرو » أي : « أيها عندك » . وأما المنقطعة فتكون بمنزلة^(٣) « بل والهمزة » كقولهم : « إنَّها لا بل أم شاء » والتقدير فيه « بل أمي شاء » كأنه رأى أشخاصاً فغاب على ظننه أنها بل ، فأخبر بحسب ما غاب على ظننه ، ثم أدركه الشك ، فرجع إلى السؤال والاستثبات ، فكأنه^(٤) قال : « بل أمي شاء » ولا يجوز أن تقدّر « بل » وحدها والذي يدل على ذلك قوله تعالى : « أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَأَكُمُ الْبَنُونَ »^(٥) ولو كان بمعنى « بل » وحدها لكان التقدير « بل له البنات ولكم

(١) في (ق) و (ظ) : تشترك .

(٢) في (ق) و (ظ) : تكرير .

(٣) في (ق) : بمعنى .

(٤) في (ق) : كأنه .

(٥) في (ق) و (ظ) : عليه .

(٦) سورة الطور (الآية ٣٩) .

البنون « وهذا كفر محض ^(١) ، فدلّ على أنها بمنزلة « بل والهمزة » .
 فأمّا « إمّا » فليست حرف عطف ، ومعناها كـ « أو » إلا
 أنها أقعد في باب الشكّ من « أو » لأنّ « أو » يعضي صدر كلامك ^(٢)
 معها على اليقين ، ثم يطرأ الشكّ ^(٣) من آخر الكلام إلى أوله ، وأمّا
 « إمّا » فيبنى الكلام ^(٤) منها من أوله على الشكّ ، وإنّما قلنا
 إنّها ^(٥) ليست حرف عطف ، لأنّ حرف العطف لا يخلو إمّا أن
 يعطف مفرداً على مفرد ، أو جملة على جملة ، فإذا قلت : « قام إمّا
 زيد وإمّا عمرو » لم تعطف مفرداً على مفرد ، ولا جملة على جملة ، ثم
 لو كانت حرف عطف لما جاز أن يتقدّم على الاسم ، لأنّ حرف
 العطف لا يتقدّم على المعطوف عليه ، ثم لو كانت أيضاً حرف عطف
 لما جاز أن يجمع بينها ^(٦) وبين الواو ، فلما جمع بينها ، دلّ على أنها
 ليست حرف عطف ، لأنّ حرف العطف لا يدخل على مثله فأعرفه
 تصبّ إن شاء الله تعالى .

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : الكلام .

(٣) زاد في (ظ) : فيري الشك من . . .

(٤) في (ق) و (ظ) : كلامه .

(٥) سقطت من (ق) .

(٦) في (ق) و (ظ) : بينها .

الباب الثامن والأربعون

باب ما لا ينصرف

إن قال قائل : كم العلل التي تمنع الصرف ؟ قيل : تسع ، وهي :
وزن الفعل ، والوصف ، والتأنيث ، والألف والنون الزائدتان ،
والتعريف ، والمجعة ، والعدل ، والتركيب ، والجمع ^(١) ، ونجمها ٥
بيتان من الشعر وهي ^(٢) .

جمع ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم عدل ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ^(٣) ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب
فإن قيل : ومن أين كانت هذه العلل فروعاً ؟ قيل : لأن وزن
الفعل فرع على وزن الاسم ، والوصف فرع على وزن ^(٤) الموصوف ، ١٠
والتأنيث فرع على التذكير ، والألف والنون الزائدتان فرع لأنهما
تجريان مجرى علامة التأنيث في امتناع دخول علامة التأنيث عليهما ،
ألا ترى أنه لا يقال : « عطشانة » ، « مسكرانة » كما لا يقال « حمرانة »

(١) في (ق) و (ظ) : والجمع والتركيب .

(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ظ) : بعدما وهو سهو .

(٤) في (ق) و (ظ) : على الموصوف .

وصفراة ، ، والتعريف فرع على التنكير ، والعجمة فرع على العربية ، والجمع فرع على الواحد ، والعدل فرع لأنه متعاق بالمعدول عنه ، والتركيب فرع على الأفراد ، فهذا وجه كونها فروعا .

٥ فإن قيل : فلم يجب أن تكون هذه العال بمنع الصرف ؟ قيل : لأنها لما كانت فروعا على ما يبتنى ، والفعل فرع على الاسم ، وهو أثقل من الاسم لكونه فرعاً ، (فقد ^(١) أشبهت الفعل ^(٢)) ، فإذا اجتمع في الاسم عاثنان من هذه العال ، وجب أن يمتنع من الصرف ^(٣) ، لشبهه بالفعل ^(٤) .

١٠ فإن قيل : فلم لم يمتنع ^(٥) الصرف بعلة واحدة ؟ قيل : لأن الأصل في الأسماء ^(٦) الصرف ، ولا يمتنع من الصرف ^(٧) بعلة واحدة ، لأنها لا تقوى على نقله عن أصله ، إلا أن تكون العلة

(١) في (ظ) : وقد .

(٢) جاء ما بين القوسين قبل قوله : والفعل فرع على الاسم . . في (ق)

(٣) في (ظ) : يمنع الصرف .

(٤) في (ظ) : شبه الفعل .

(٥) في (ق) و (ظ) : يمنع .

(٦) في (ظ) : الاسم .

(٧) في (ق) : فلا يمتنع الصرف ، وفي (ظ) : ولا يمنع الصرف .

تقوم مقام علتين ، فينشد قنع^(١) من الصرف بعلة واحدة ، لقيام
علة مقام علتين^(٢) .

فإن قيل : لم منع ما لا يتصرف التنوين والجر ؟ قيل : لوجهين
(أحدهما) أنه إنما منع من التنوين لأنه علامة التصرف^(٣) ، فلهذا
وجد ما يوجب منع التصرف^(٤) وجب أن يحذف ، ومنع الجر تبعاً له .
(والوجه الثاني)^(٥) أنه إنما منع الجر أصلاً لا تبعاً له^(٦) ،
لأنه إنما منع من الصرف لأنه أشبه الفعل ، والفعل ليس فيه^(٧)
جر ولا تنوين ، فكذلك^(٨) أيضاً ما أشبهه .

فإن قيل : فلم حمل الجر على النصب في ما لا يتصرف ؟
قيل : لأن بين الجر والنصب مشابهة ، ولهذا حمل الجر على^{١٠}
النصب^(٩) في التثنية ، وجمع المذكر ، والمؤنث السالم ، فلهذا

(١) في (ق) و (ظ) : ينع .

(٢) سقط من (ق) قسم كبير ينشئ هنا وينتهي في منتصف باب
الشرط والجزاء .

(٣) في (ظ) : الصرف .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) سقطت من (ظ) .

(٦) في (ظ) : له .

(٧) في (ظ) : وكذلك .

(٨) في (ظ) : ولهذا حمل على الجر في التثنية .

جل الجرّ على النصب ^(١) في تلك المواضع ، فكذلك يحمل ^(٢)
الجرّ على النصب ههنا .

فإن قيل : فلم كان جميع ^(٣) ما لا ينصرف في المعرفة ،
ينصرف ^(٤) في النكرة إلا خمسة أنواع : « أفعل » إذا كان ^(٥)
نعتاً نحو « أزهر » ، وما كان آخره ألف التانيث نحو « حبلى » ،
وجراء ، وما كان على « فعلان » مؤنثه « فعلى » نحو :
« سكران وسكرى » ، وما كان جماعاً بعد ألفه حرفان ، أو ثلاثة
أوسطها ساكن ، نحو « مساجد » و « قناديل » ، وما كان معدولاً
عن العدد نحو « مثنى » و « ثلاث » و « ربيع » ^(٦) وأشباهه ^(٧) ؟ قيل :
أما « أفعل » فإنما لم ينصرف معرفة ولا نكرة ، لأنه إذا كان
معرفة فقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل ، وإذا كان نكرة
فقد اجتمع فيه الوصف ووزن الفعل ، وذهب أبو الحسن الأخفش
إلى أنه إذا سمي به ثم نكر انصرف ، لأنه لما سمي به زال

(١) في (ظ) : النصب على الجر .

(٢) في (ظ) : حمل .

(٣) في (ظ) : جمع .

(٤) في (ظ) : يتصرف .

(٥) سقط من (ظ) : إذا كان

(٦) سقطت من (ظ) .

(٧) في (ظ) : وما أشبه ذلك .

عنه الوصف ، وإذا ^(١) نكّر بقي وزن الفعل وحده ، فوجب أن ينصرف ، والصحيح أنه لا ينصرف ، لأنه إذا نكّر رجع إلى الأصل وهو الوصف ، فيجتمع فيه علتان ، وهو ^(٢) وزن الفعل والوصف ، كما أنهم صرفوا قولهم « مررت بنسوة أربع » وإن كان على وزن الفعل وهو صفة ، إلا أن ^(٣) الأصل أن يكون اسماً لا صفة مراعاة للأصل ، فكذلك ههنا نزاع أصله في الوصف وإن كان قد سمي به . وأما ما كان آخره ألف التانيث ، فإنما لم ينصرف ^(٤) لأنه مؤنث ، وتانيثه لازم ، فكانه أثبت مرتين ، فإذا لا ^(٥) ينصرف ، لأن العلة فيه قامت مقام عاتين . وأما ما كان على « فعلان » ^(٦) مؤنثه « فملى » نحو « سكران وسكرى » فلأن ^(٧) الألف والنون فيه أشبهتا ألفي التانيث ، نحو « حرا » وذلك من وجهين : (أحدهما) امتناع دخول تاء التانيث .

(١) في (ظ) : فإذا .

(٢) سقط من (ظ) : علتان وهو .

(٣) في (ظ) : لأن .

(٤) في (ظ) : ينصرف البتة .

(٥) في (ظ) : لم .

(٦) في (ظ) : لأن .

(والثاني) أن بناء مذكرة يخالف لبناء مؤنثه ، وإن ^(١) لم يكن له مؤنث على ^(٢) فعلى نحو « عثمان » فإنه لا ينصرف معرفة ، وينصرف نكرة ، وليس من هذه الأنواع . وأما ما كان جمعاً بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ، فإنما منع من الصرف البتة ، وذلك لأربعة أوجه ذكرها الثميني ^(٣) :

(الوجه الأول) أنه لما كان جمعاً لا يمكن جمعه مرة ثانية فكانه قد جمع مرتين .

(والوجه الثاني) أنه جمع لا نظير له في الآحاد ، فعدم النظير يقوم مقام علة ثانية .

^{١٠} (والوجه الثالث) أنه جمع ولا يمكن أن يكثر مرة ثانية ، فأشبه الفعل ، لأن الفعل لا يدخله التنكير ^(٤) .

(والوجه الرابع) أنه جمع لا نظير له في الأسماء العربية جري مجرى الاسم الأنجمي ، لأن الأنجمي يكون على غير وزن العربي ، والوجهان الآخران يرجعان إلى الأولين . وأما

^{١٥} ما كان معدولاً عن العدد ، نحو « مثنى » وثلاث ، فإنما منع الصرف في النكرة وذلك للعدل والوصف ، وقيل : لأنه

(١) في (ظ) فإن .

(٢) سقط من (ظ) : مؤنث .

(٣) هو عمر بن ثابت نحوي ضرير أخذ العربية عن ابن جني ، ينسب إلى ثمانين وهي بلدة بالموصل بنيت بعد الطوفان ، توفي عام (٤٤٢ هـ)

(٤) في (ظ) : التنكير وهو الصواب .

عُدل عن اللفظ والمعنى ، فأما عدله في اللفظ فظاهر ، وأما عدله في المعنى ، فلأن العدد يراد به قبل العدد الدلالة على قدر المعداد ، ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني اثنان أو ثلاثة » أردت قدر ما جاءك ، وإذا قلت « جاءني مشي وثلاث » لم يحز حتى يتقدم قبله جمع لتدل^(١) بذكر المعداد على الترتيب ، فتقول « جاءني القوم مشي مشي ، وثلاث ثلاث ، أي : « اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة » ؟ فدل على أنه معدول من جهة اللفظ والمعنى فلذلك لم ينصرف في النكرة .

فإن قيل : فلم دخل جمع^(٢) ما لا ينصرف الجر مع الألف واللام ، أو الإضافة ؟ قيل : لثلاثة أوجه :

(الوجه الأول) أنه^(٣) أمن فيه التنوين ، لأن الألف واللام والإضافة لا تكون مع التنوين ، فلما لا وجدت مع التنوين أمن فيه التنوين^(٤) ، فدخله الجر في موضع الجر .

(١) في (ظ) : يقدم قبله جمعا ليدل .

(٢) سقطت من (ظ) وسقطها أول .

(٣) في (ظ) : لأن .

(٤) مكثرا وردت في المطبوع ، والصحيح ما جاء في (ظ) وهو قوله :

فلما وجدت أمن فيه التنوين .

(والوجه الثاني) أن الألف واللام والإضافة قامت مقام التنوين ، ولو كان التنوين فيه جاز فيه الجر ، فكذلك مع " ما قام مقامه .

(والوجه الثالث) أنه بالألف " واللام والإضافة بعد عن شبه الفعل ، فلما بعد عن شبه الفعل دخله الجر في موضع الجر ، لأنه قد صار بمنزلة ما فيه علامة واحدة ، فلهذا المعنى دخله الجر مع الألف واللام والإضافة ، فأعرفه نصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) : أن الألف . . وهو سهو .

الباب التاسع والأربعون

باب إعراب الأفعال وبنائها

إن قال قائل : لم كانت الأفعال ثلاثة : « ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل » ؟ قيل : لأن الأزمنة ثلاثة ^(١) ، ولما كانت ثلاثة وجب أن يكون ^(٢) الأفعال ثلاثة : ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل .

فإن قيل : فلم بُني الفعل الماضي على حركة ، ولم كانت الحركة فتحة ؟ قيل : إنما بُني الفعل أولاً ، لأن الأصل في الأفعال البناء ، وبني على حركة ، تفضيلاً له على فعل الأمر . لأن الفعل الماضي أشبه الأسماء في الصيغة ^(٣) نحو قولك : « مررت برجلٍ ضرب » كما تقول « مررت برجلٍ ضاربٍ » ، فأشبه ^(٤) أيضاً ما أشبه الأسماء في الشرط والجزاء ، فإنك تقول : « إن فعلتَ فعلتُ » والمعنى فيه « إن تفعلَ أفعَل » ، فلهذا قام الماضي

(١) في (ظ) : لأن الأزمنة لا . . .

(٢) في (ظ) : تكون .

(٣) في (ظ) : الصفة .

(٤) في (ظ) : وأشبه .

مقام المستقبل ، والمستقبل قد أشبه الأسماء ، وجب أن يبنى على حركة ، تفضيلاً له على فعل الأمر الذي ما أشبه الأسماء ولا أشبه ما أشبهها . وإنما كانت الحركة فتحةً لوجهين : (أحدهما) أن الفتحة أخف الحركات ، فلما وجب بناؤه

على حركة وجب أن يبنى على أخف الحركات .

(والوجه الثاني) أنه لا يخلو إما أن يبنى على الكسر ، أو على الضم ، أو على الفتح ، فبطل "" أن يبنى على الكسر ، لأن الكسر ثقيل ، والفعل ثقيل ، والثقل لا ينبغي أن يبنى على ثقيل ، وإذا كان الجر لا يدخله ، وهو غير لازم لثقله ، فالأولى يدخله الكسر الذي هو لازم كان ذلك من طريق الأولى ، وإذا بطل أن يبنى على الكسر ، بطل أن يبنى على الضم أيضاً لثلاثة أوجه : (الوجه الأول) أن الضم أثقل ، وإذا بطل أن يبنى على الثقيل ، فلا "" يبنى على الأثقل أولى .

(والوجه الثاني) أن الضم أخو الكسر ، لأن الواو أخت الياء ، ألا ترى أنها يتسمعان في الردف نحو "" قوله :

ولا تكثر على ذي الضغن عتبا ولا فرك التجرم للذنوب
ولا تسأله عما سوف يبدي ولا عن عيبه لك بالمغيب

(١) في (ظ) : بطل .

(٢) في (ظ) : فالأولى .

(٣) في (ظ) : في نحو .

متى تك في صديق أو عدو^(١) تحبرك العيون عن القلوب^(٢)
 (والوجه الثالث) إنما لم يبين على الضم ، لأن^(٣) من
 العرب من يجترى بالضمة عن الواو ، فيقول في قاموا :
 « قام » وفي كانوا « كان » قال الشاعر :
 فلو أن الأطباء^(٤) كان حولي وكان مع الأطباء الشفاء^(٥) .
 وإذا بطل أن يبني على الكسر والضم ، وجب أن يبني على الفتح .
 فإن قيل : فلم يبني فعل الأمر على الوقف ؟ قيل : لأن
 الأصل في الأفعال البناء ، والأصل في البناء أن يكون على
 الوقف^(٦) [فبني على الوقف^(٧)] لأنه الأصل . وذهب^(٨)
 الكوفيون إلى أنه معرب ، وإعراجه الجزم ، واستدلوا على
 ذلك من ثلاثة أوجه :

(١) الأبيات لزهير بن أبي سلمى وقد مرت ترجمته (ص ٢٧٢) .

(٢) في (ظ) : لأنه .

(٣) في (ظ) الأطباء وهو الصحيح لسلامة الوزن .

(٤) للبيت رواية أخرى وتمة :

فلو أن الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء الشفاء

إذا ما أذهبوا ألبا بقلي وإن قيل الشفاء هم الأسماء

وروي « وكان مع الأطباء الأسماء » والطب - بالكسر - الحذق ،
 والطبيب : الحاذق ، ولم أعثر على قائل البيتين .

(٥) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٦) في (ظ) : وقد ذهب .

(الوجه الأول) أنهم قالوا إنما قلنا إنه معرب
 مجزوم ، لأن الأصل في : « قُمْ » ، واذهب : لتقم ،
 ولتذهب ، قال الله تعالى : « فَبَيْدِكَ فَلْيَفْرَحُوا » ^(١) هُوَ خَيْرٌ
 مِمَّا يَجْتَمِعُونَ ^(٢) « وَذُكِّرَتْهَا قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ » وقد روي عن النبي ﷺ
 أنه قال في بعض منازيه : لتأخذوا مصافكم ، فدل على أن
 الأصل في : « قُمْ » : اتقم ، واذهب : لتذهب ، إلا أنه لما
 كثرت ^(٣) كلامهم ، وجرى على ألسنتهم ، استثقلوا بجي اللام فيه
 مع كثرة الاستعمال فيه ^(٤) ، فحذفوه ^(٥) مع حرف المضارعة
 تخفيفاً ، كما قالوا : إيش ، والأصل فيه : أي شيء ، وكقولهم
 ١٠ « ويلمنه » والأصل فيه : ويل أمه ، فحذفوا الكثرة الاستعمال ،
 فكذلك هنا .

(والوجه الثاني) أنهم قالوا : أجمنا على أن فعل
 النهي معرب مجزوم ، نحو : « لَا تَقُمْ » ، وَلَا تَذْهَبْ »
 فكذلك فعل الأمر نحو : « قُمْ » ، واقعد ^(٦) ، لأن النهي ضد

(١) في (ظ) : فلنفرحوا .

(٢) سورة بونس (الآية : ٥٨) .

(٣) في (ظ) : كثرة في .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) في (ظ) : فحذفوها .

(٦) في (ظ) : واذهب .

الأمر ، وهم يحملون الشيء على ضده ، كما يحملونه على نظيره
(والوجه الثالث ^(١)) أنهم قالوا : الدليل على أنه مجزوم أنك
تقول في المعتل : « اعز ، ارم ، اخش » فتحذف الواو ،
والياء ، والألف ، كما تقول « لم يعز ، لم يرم ، لم يخش ^(٢) »
فدل على أنه مجزوم بلام مقدرة ، وقد يجوز إعمال حرف
الجزم مع الحذف ، قال الشاعر :

محمَّدٌ تَقْدِنَفْسُكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفَتْ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا ^(٣)
وأما ما ذهب إليه الكوفيتون ففسد ^(٤) ، وقولهم : إن
الأصل في « قم : لتقم ، واذهب : لتذهب » إلا أنهم
حذفوه ^(٥) لكثرة الاستعمال ، قلنا : ليس كذلك ، وأنه ^(٦)
لو كان الأمر كما زعمهم ، لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله ،

(١) في (ظ) : الثاني وهو سهو من النسخ .

(٢) في (ظ) : ولم . . . ولم .

(٣) التبال : سوء العاقبة كالوبال ، والشاهد في قليب إضمار لام الأمر
مع بقاء عملها وهو من الضرورات وينبى البيت لحسان بن ثابت
شاعر الرسول والتوفى عام (٥٤) وقيل هو لأبي طالب
عم الرسول التوفى عام (٥٣) أو للأعشى ميمون بن قيس
التوفى عام (٥٧) وقيل : إن قائه مجهول .

(٤) في (ظ) وما . . . فاسد .

(٥) في (ظ) : أنه حذف .

(٦) في (ظ) : فإنه .

دون ما لا يكثر استعماله ، فلما قيل : « اقعنس ^(١) » ، و احرنجم ^(٢) ،
واعلوط ^(٣) ، وما أشبه ذلك بالحذف ، ولا يكثر استعماله دل على فساد
ما ذهبوا إليه . فقولهم ^(٤) : إن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك
فعل الأمر ، قلنا : هذا فاسد ^(٥) ، لأن فعل النهي في أوله
حرف المضارعة ، الذي أوجب المشابهة بالاسم فاستحق الإعراب
فكان معرباً ، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة
الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق الإعراب ، فكان
باقياً على أصله . وقولهم : إنه يحذف الواو والياء والألف ،
نحو « اغز » ، ارم ، اخش » كما تقول : « لم يغز » ، لم يرم ،
لم يخش ^(٦) » فنقول : إنما حذفت هذه الأحرف ^(٧) للبناء
لا للإعراب ، حملاً للفعل المعتل على الفعل الصحيح ، حملاً للفرع

(١) اقعنس : تأخر ورجع إلى خلف ، واقعنس : الشديد وقيل
التأخر .

(٢) احرنجم : اجتمع من قولهم : خرجت الإبل فاحرنجمت إذا رددت
بعضها على بعض .

(٣) اعلوطني الرجل : لزمني ، واعلوط فلان رأسه : ركب رأسه
وتقاعته على الأمور بغير روية .

(٤) في (ظ) : وقولهم .

(٥) في (ظ) : قياس فاسد .

(٦) في (ظ) : « لم يغز » ، ولم يرم .

(٧) في (ظ) : الحروف .

على الأصل ، والذي يدل على ذلك ^(١) صحة ما ذكرناه أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف ^(٢) ، فحروف الجزم أولى ، وأما البيت الذي أنشدوه ، (وهو قوله) ^(٣) :

محمد فقد نفسك كل نفس

- فقد أنكره أبو العباس المبرد ، ولو سلمنا صحته ، فنقول : ° قوله « فقد نفسك كل نفس » ^(٤) لم تحذف الياء للجزم بلام مقدرة ، وإنما حذفت الياء للضرورة ، اجتزأ بالكسرة عن الياء وهو في كلامهم أكثر من أن يحصى ، وإن سلمنا أن الأصل « لتفد » وأنه مجزوم بلام مقدرة ، غير ^(٥) أننا نقول : إنما حذفت اللام لضرورة الشعر ، وما حذف للضرورة لا يجوز أن ^(٦) نجعل أصلاً يقاس عليه ، وقد بينا هذه المسألة مستقصاة في المسائل الخلافية .

فإن قيل : فلم أعرب الفعل المضارع ؟ قيل : لأنه أشبه الأسماء

(١) سقط من (ظ) كلمة « ذلك » وسقطها الصحيح .

(٢) سقطت من (ظ) وهو سهو .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) سقط من (ظ) : كل نفس .

(٥) في (ظ) : إلا .

(٦) في (ظ) : يعمل .

من الخطة الأوجه التي ذكرناها قبل في صدر الكتاب ، وإعرابه :
الرفع ، والنصب ، والجزم ، فأما الرفع فلقيامه مقام الاسم
وقد ذكر^(١) أيضاً في صدر الكتاب ، وأما النصب والجزم
فستذكرهما أيضاً فيما بعد هذا الباب إن شاء الله تعالى .

• فإن قيل : فلم قالوا « هو يرفع » ويرمي ، ويخشي « فأثبتوا
الواو والياء والألف ساكنة في حالة الرفع » وحذفوها في حالة
الجزم ، وفتحوا الواو والياء في حالة النصب ، فسووا^(٢) في
« يخشي » بين النصب والرفع ؟ قيل : إنما أثبتوها ساكنة في الرفع ؟
لأن الأصل أن يقال « هو يرفع » ويرمي ، ويخشي « يرفع الواو في
١٠ « يرفع » والياء في « يرمي » ويخشي » إلا أنهم استقلوا الضمة على
الواو من « يرفع » وعلى الياء من « يرمي » فحذفوها ،
فثبت^(٣) الواو من « يرفع » ساكنة ، وكذلك الياء من « يرمي »
وأما الياء من « يخشي » فانقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما
١٥ قبلها ، وإنما حذفوا هذه الحروف في الجزم لأنها أشبهت
الحركات ، ووجه التبيه من وجهين :
(أحدهما) أن هذه الحروف مركبة من الحركات على قول

(١) في (ظ) : ذكرناه .

(٢) في (ظ) : وسووا .

(٣) في (ظ) : ثبتت .

بعض النحويين ، والحركات مأخوذة منها على قول آخر^{١١} ، وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة بينهما^{١٢} .

- (والوجه الثاني) أن هذه الحروف ههنا^{١٣} لا تقوم بها الحركات ، كما أن الحركات كذلك ، وكما أنها تحذف للجزم ، فكذلك هذه الحروف ، وقد حكى عن أبي بكر ابن السراج أنه شبه الجازم بالدواء ، والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء ، وكما أن الدواء إذا^{١٤} صادف فضلة حذفها ، وإن لم يصادف فضلة^{١٥} أخذ من نفس الجسم ، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل ، إن وجد حركة أخذها ، وإلا أخذ من نفس الفعل ، وسهل حذفها وإن كانت أصلية لسكونها ، لأنها ١٠ بالسكون تضعف ، فتصير في حكم الحركة ، فكما^{١٦} أن الحركة تحذف ، فكذلك هذه الحروف . وإنما فتحوا الواو والياء في " يغزوا ، ويومي " في النصب لحقة الفتحة ، فانقلبت^{١٧} الياء .

(١) في (ظ) : بينها المشابهة .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ظ) : إن .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) في (ظ) : وكما .

(٦) في (ظ) : وانقلبت .

في نحو ^(١) « يخشى » ألفاً ، لتحركها في النصب ، وانفتاح ما قبلها ،
كما قليناها في حالة الرفع لتحركها بالضم في الأصل وانفتاح
ما قبلها .

فإن قيل : فلم كانت الحجة الأمثلة نحو : « يفعلان » ، وتفعلان ،
ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين » في حالة الرفع بثبوت النون ،
وفي حالة النصب والجزم بحذفها ؟ قيل : لأن هذه الأمثلة ،
لما وجب أن تكون ممرية لم يمكن أن تحمل اللام حرف
الإعراب ، وذلك لأنه من الإعراب الجزم ، فلو أنها حرف
إعراب لوجب أن يسقط ^(٢) في حالة الجزم ، فكان ^(٣) يؤدي
١٠ إلى أن يحذف ضمير الفاعل ، وذلك لا يجوز ، ولم يكن أيضاً
أن يحمل الضمير حرف الإعراب ، لأنه في الحقيقة ليس بجزم ^(٤)
الفعل ، وإنما هو قائم بنفسه في موضع رفع ، لأنه فاعل
فلا يجوز أن يحمل حرف إعراب لكلمة أخرى ، فوجب أن
يكون الإعراب بعدها ، فزادوا النون لأنها تشبه حروف
١٥ المد واللين ، وجعلوا ثبوتها علامة للرفع ، والحذف علامة للنصب

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) : تسكن .

(٣) في (ظ) : وكان .

(٤) في (ظ) : مجزوم .

والجزم^(١) ، وإنما جعلوا الثبوت^(٢) علامة للرفع ، والحذف علامة للجزم والنصب ، ولم يكن بعكس ذلك ، لأن الثبوت أول ، والحذف طار عليه ، كما أن الرفع أول ، والجزم والنصب طاريان^(٣) عليه ، فأعطوا الأول الأول ، والطارى الطارى ، والنصب فيها محمول على الجزم ، لأن الجزم في الأفعال ، نظير الجر في الأسماء ، وكما أن النصب في التثنية والجمع محمول على الجر ، فكذلك النصب هنا محمول على الجزم .

فإن قيل : فلم استوى النصب والجزم في قولهم : " أنت تفعلين " للواحدة ، وليس في الأسماء الاتحاد ما حمل نصبه على جرته ؟ قيل : لأن قولهم " أنت تفعلين " يشابه لفظ الجمع ، ألا ترى أن الجمع في حالة النصب والجر يكون في آخره ياء قبلها كسرة ، وبمدها نون ، كقولهم^(٤) " تفعلين " فلهذا أشبه لفظ الجمع ، بحمل عليه ، ولهذا فتحت النون منه حملاً على الجمع أيضاً ، وكذلك كسروا النون في " يفعلان " وفتحوها من " يفعلون " حملاً على تثنية الأسماء وجمعها . وهذه الأمثلة ١٠

(١) في (ظ) : وحذفها علامة للجزم والنصب .

(٢) في (ظ) : وإنما جعل الثبوت وهو سهو .

(٣) في (ظ) : طاري وهو سهو .

(٤) في (ظ) : كقولك .

معربة ، لا حرف إعراب لها ، وذلك لما بيّنا من استحالة جعل
اللام أو الضمير أو التون حرف الإعراب ، وليس لها فظير
في كلامهم .

فإن قيل : فهلاً كان « يفعلان » ويفعلون « ثنية » وجمعا
لـ « يفعل ^(١) » كما كان « زيدان » وزيدون « ثنية » وجمعا
لـ « زيد » ؟ قيل : لأن الفعل لا يجوز تثنيته ، ولا جمعه ،
وإنما لم يجوز ذلك لأربعة أوجه :

(الوجه الأول) أن الفعل يدل على المصدر ، والمصدر
لا يثنى ولا يجمع ، لأنه يدل على الجنس ، إلا أن تختلف
أنواعه ، فيجوز تثنيته وجمعه ، فلما كان الفعل يدل على المصدر
المبهم ^(٢) الدال على الجنس ، لم يجوز تثنيته ولا جمعه .

(والوجه الثاني) أن الفعل لو جازت تثنيته مع الاثنين ،
وجمعه مع الجماعة ، لجازت تثنيته وجمعه مع الواحد ، فكان يجوز
أن يقال « زيد قاما » وقاموا « إذا فعل ذلك مرتين أو مرارا ،
فلهذا لم يجوز ذلك دل على أنه لا يثنى ولا يجمع .

(والوجه الثالث) أن الفعل ليس بذات يقصد إليها بأن

(١) في (ظ) : يعطون وهو سهو ظاهر .

(٢) سقطت من (ظ) .

يضم إليها غيرها ، كما يكون ذلك في الأسماء ، فلذلك لم يشن ، ولم يجمع .

(والوجه الرابع) أن الفعل يدل على مصدر ، وزمان ، فصار في المعنى كأنه اثنان ، فكما لا يجوز تثنية الاسم المثنى كذلك^(١) لا يجوز تثنية الفعل .

فإن قيل : ليس الألف في « يفعلان » تدل على التثنية ، والواو في « يفعلون » تدل على الجمع ؟ قيل : الألف والواو تدلان على التثنية والجمع ، لكن^(٢) على تثنية الضمير وجمعه ، لا على تثنية الفعل وجمعه لما^(٣) بيّنا . فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى .

١٠

(١) في (ظ) : فكذلك .

(٢) في (ظ) : ولكن .

(٣) في (ظ) : عى ما

الباب الخمسون

باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل

إن قال قائل : لم يجب أن تعمل « أن » وكن « وإذن » ،
وكي « النصب ؟ قيل : إنما يجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل ،
• ويجب أن يكون محلها النصب لأن « أن » الخفيفة تشبه
« أن » الثقيلة ، و « أن » الثقيلة تنصب الاسم ، فكذلك
« أن » هذه يجب أن تنصب الفعل ، وحلت « لن » ،
وإذن ، وكي « على » أن « ، وإنما حلت عليها لأنها تشبهها ،
ووجه الشبه بينهما أن « أن » الخفيفة تخلص الفعل المضارع
للاستقبال ، وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال ،
فلما اشتركا في هذا المعنى حلت عليهما . ويحكي عن الخليل بن
أحمد (١) أنه قال (٢) : لا ينصب من الأفعال إلا « أن » ،
مظهرة أو مقدرة ، والأكثر على خلافه . وتكون « أن »
مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، ألا ترى أنك إذا قلت : « أن »

(١) من أئمة اللغة والأدب ، وضع علم العروض ، وكان أستاذ سيديه ،

ولد وتوفي في البصرة (١٠٠ - ١٧٠ هـ) .

(٢) في (ظ) : الخليل أنه لا ينصب شيء من ...

تفعل كذا خير لك « يعني ^(١) كان التقدير « فعلك كذا خير لك » وما أشبه ذلك . وأما « لن » ففيها قولان ، فذهب الخليل إلى أنها مركبة من كلمتين ، وأصلها « لا أن » فحذفوا الألف من « لا » ، والهمزة من « أن » لكثرة الاستعمال ، [كقولهم « ويل أمه ^(٢) »] ويلة « وركبوا إحداها مع الأخرى ، فصار « لن » . وذهب سيبويه إلى أنها ليست مركبة من كلمتين ؛ بل هي بمنزلة شيء على حرفين ، ليس فيه زيادة ؛ قال سيبويه : « ولو كانت على ما يقول الخليل ، لما قلت « أما زيدا فلن أضرب » لأن ما بعد « أن » لا يعمل في ما قبلها ، ويمكن أن يمتد عن الخليل بأن يقال إن الحرف ^(٣) ١٠ إذا ركت تغير حكمها بعد التركيب ، عما كانت عليه قبل التركيب ، ألا ترى أن « هل » لا يجوز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها ، وإذا ركت مع « لا » ودخلها معنى التخصيص جاز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها ، فيقال : « زيدا هلاً ضربت » فكذلك هنا ؟ ويمكن أن يقال على هذا أيضاً ١٥ أن « هلاً » ذهب منها معنى الاستفهام ، فجاز أن يتغير

(١) سقط الفعل من (ظ) .

(٢) سقط من (ظ) ما بين التوسين الكبيرين .

(٣) في (ظ) : الحروف .

حكمها ، وأما « لن » فمعنى النبي باق فيها ، فينبغي ألا يتغير حكمها . وأما « إذن » فتستعمل على ثلاثة أضرب : (الأول) أن تكون عاملة ، وهو أن يدخل على الفعل المضارع فيراد به الاستقبال ، ويكون جواباً ، نحو أن يقول القائل : « أنا أزورك » فتقول : « إذن أكرمك » ، فيجب إعمالها لا غير .

(والثاني) أن يدخل عليها الواو والفاء للمطاف ، فيجوز إعمالها وإعمالها ، نحو ^(١) قولك : « إن تكرمني : أنا أكرمك » وإذن أحسن إليك ^(٢) ، فيجوز إعمالها فت نصب الفعل بعدها ، كما لو ابتدأت بها ، فترجع إلى القسم الأول ، ويجوز إعمالها فترفع الفعل بعدها ، لأنها ^(٣) مع الضمير المستكن فيه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير فيه « أنا إذن أكرمك » وأحسن إليك ^(٤) فترجع إلى القسم الثالث .

(والثالث) أن تدخل بين كلامين أحدهما متعلق ^(٥) بالآخر ،

(١) في (ظ) : وذلك نحو .

(٢) جاء التال في (ظ) : « أنا إذن أكرمك » وإذن أحسن إليك .

(٣) في (ظ) : لأنه « أي الفعل » .

(٤) في (ظ) : والتقدير فيه : « وأنا إذن أحسن إليك » .

(٥) في (ظ) : يتعلق .

نحو أن تدخل بين الشرط وجوابه ، نحو : إن فكرمني إذن
أكرمك « وبين المبتدأ وخبره ، نحو : « زيد إذن يقوم »
وما أشبه ذلك ، فلا يجوز إعمالها بحال ، وكذلك ^(١) إذا دخلت
على فعل الحال ، نحو قولك : « إذن أظنك كاذباً » إذا أردت
أنك في حال ظن ، وذلك لأن « إذن » إنما مات لأنها أشبهت
« أن » و « أن » لا تدخل على فعل الحال ، ولا يكون
بعدها إلا المستقبل ، فإذا ^(٢) زال الشك بطل العمل . وأما
« كي » فتستعمل على ضربين :

(أحدهما) [أن تعمل بنفسها ، فتكون مع الفعل بمنزلة

الاسم الواحد ، نحو : « جئتلك كي تعطيني حقتي » ١٠

(والثاني) [^(٣) أن تعمل بتقدير « أن » لأنهم يجعلونها

بمنزلة حرف جر ، ولأنهم ^(٤) يقولون « كجا » كما يقولون

« كجا » ^(٥) ، وإنما يجب أن يقدر بعدها « أن » لأن حروف

الجر لا تعمل في الفعل .

(١) في (ظ) : فذلك .

(٢) في (ظ) : وإذا .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين « كجرى » .

(٤) في (ظ) : لأنهم .

(٥) في (ظ) : كمين .

(٦) في (ظ) : كمن .

فإن قيل : فلم يجب تقدير « أن » بعدها ، وبعد الفاء ،
والواو ، وأو ، واللام ، وحتى ، دون أخواتها ؟ قيل :
لثلاثة أوجه :

(الأول) (١) « أن » هي الأصل في العمل .

(والوجه الثاني) « أن » ليس لها معنى في نفسها
بخلاف (٢) : « لن » ، وإذن ، وكي « فلنقصان معناها ، كان
تقديرها أولى من سائر أخواتها .

(والوجه الثالث) « أن » لما كانت تدخل على الفعل

الماضي والمستقبل ، ولا يوجد هذا في سائر أخواتها ، فقد وجد

١٠ فيها مزية على سائر أخواتها [في حالة إظهارها] (٣) ، فإذا وجد

فيها مزية على سائر أخواتها في حالة الإظهار ، كانت أولى

بالإضمار . فاعرفة تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) الوجه الأول .

(٢) في (ظ) : في نفسها كـ : « لن . . . » .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

الباب الحادي والخمسون

باب حروف الجزم

إن قال قائل : لم يجب أن تعمل « لم » ولما ، ولما ، ولما : الأمر ، ولا في النهي « في الفعل المضارع الجزم ؟ قيل : إنما يجب أن تعمل الجزم^(١) لاختصاصها بالفعل^(٢) ، وذلك لأن « لم » ولما^(٣) كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله إلى معنى الماضي ، كما أن « إن » التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنقله إلى معنى المستقبل ، فقد أشبهت حرف الشرط ، وحرف الشرط يعمل الجزم ، وكذلك^(٤) ما أشبهه ؛ وإنما يجب لحرف الشرط أن يعمل الجزم لأنه يقتضي جلتين ، فلتطول ما يقتضيه^(٥) حرف الشرط اختياره الجزم ، لأنه حذف وتخفيف ، فبمنزلة « لم » في النقل ، وكان محمولاً عليه . وأما « لام الأمر » فإنما يجب أن تعمل الجزم ، لاشتراك الأمر باللام ، وبغير اللام

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) زيادة قوله : وإنما يجب أن تعمل الجزم وذلك ...

(٣) هكذا وردت والصحيح ما في (ظ) وهو قوله : لأن « لم » لما كانت ...

(٤) في (ظ) : فكذلك .

(٥) في (ظ) : وأما « لما » فبمنزلة « لم » في النقل فكان

في المعنى ، فيجب " أن تعمل لام " الجزم ، ليكون الأمر باللام ، مثل الأمر بغير اللام في اللفظ ، وإن كان أحدهما كان " جزماً ، والآخر وقفاً . فأمّا " لا " في النهي ، فإثماً وجب أن تجزم حملاً على الأمر ، لأن الأمر ضد النهي ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، ولما كان الأمر مبنياً على الوقف ، وقد حمل النهي عليه ، جعل النهي نظيراً له في اللفظ ، وإن كان أحدهما جزماً ، والآخر وقفاً على ما يندأ ، فلهذا وجب أن تعمل الجزم .

فإن قيل : فإذا " كان الأصل في " لم " أن تدخل على الماضي ، فلم نقل إلى لفظ المضارع ؟ قيل : لأن " لم " يجب أن تكون عاملة ، فلو لزم ما بعدها " الماضي لما تبين عملها ، فنقل الماضي إلى المضارع ليتبين عملها .

فإن قيل : فهلاً جوزتم دخولها على الماضي والمستقل كما

(١) في (ظ) : فوجب .

(٢) في (ظ) : اللام .

(٣) سقط الفعل من (ظ) .

(٤) في (ظ) : وأما .

(٥) في (ظ) : إذا .

(٦) في (ظ) : فلو لزم بعد الماضي . . .

جاء في حرف الشرط والجزاء ٩ [قيل : الفرق بينهما ظاهر ،
وذلك لأن الأصل في حروف الشرط والجزاء ^(١)] أن تدخل
على فعل ^(٢) المستقبل ، والمستقبل أثقل من الماضي ، فعدل عن
الأثقل إلى الأخف ، فأما « لم » فالأصل فيها أن تدخل على
الماضي ، وقد وجب سقوط الأصل ، فلو جوزنا دخولها على
الماضي الذي هو الأصل لما جاز دخولها على الفعل ^(٣) المضارع
الذي هو الفرع ، لأنه إذا استعمل الذي هو الأخف ، لم
يستعمل الفرع الذي هو الأثقل . فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ظ) : الفعل .

(٣) سقط من (ظ) .

الباب الثاني والخمسون

باب الشرط والجزاء

إن قال قائل : لم عملت « إن » الجزم في الفعل المضارع ؟
 قيل : إنما عملت لاختصاصها ، وعملت الجزم لما بيئتنا من ^(١)
 أنها تقتضي جملتين : الشرط والجزاء ، فلطول ما تقتضيه اختيار
 لها الجزم ، لأنه حذف وتخفيف . فأما ما عدا « إن » من
 الألفاظ التي يجازى بها نحو : « من » ، وما ، وأي ، ومها ،
 ومتى ، وأين ، وأيان ^(٢) ، وأثنى ، وأي حين ، وحيثما ، وإذما
 فإنما عملت لأنها قامت مقام [« إن » فعملت عملها ، وكلتها
 ١٠ مبنية لقيامها مقامها ^(٣)] ما عدا « أيان ^(٤) » ، وسند ذكر
 معانيها ، ولم أقيمت مقام الحرف مستوفى في باب الاستفهام .
 فإن قيل : فما العامل في جواب الشرط ؟ قيل اختلف
 النحويون في ذلك ، فذهب بعض النحاة ^(٥) إلى أن العامل فيه

(١) سقط الحرف من (ظ)

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٤) في (ظ) : « أيا » وهو الصواب .

(٥) في (ظ) : النحويين .

حرف الشرط ، كما يعمل في فعل الشرط ؛ وذهب بعضهم إلى أن حرف الشرط ، وفعل الشرط يعملان فيه ؛ وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ؛ وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف ، فن قال إن حرف الشرط يعمل فيها جميعاً ، قال : ٥ لأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط ، كما يقتضي فعل الشرط ، ولهذا المعنى يسمى حرف الجزاء ، فكما عمل في فعل الشرط ، فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط . وأما من قال إنها جميعاً يعملان فيه ، فلأن فعل الشرط يقتضي الجواب ، كما أن حرف الشرط يقتضي الجواب ، فلما اقتضياه^١ مآ عملاً فيه مآ . وأما من قال : إن حرف ١٠ الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في الجواب ، فقال لأن فعل الشرط يقتضي الجواب ، وهو أقرب إليه من الحرف فكان عمله فيه أولى من الحرف . وأما من قال إنه مبني على الوقف ، فقال : لأن الفعل المضارع إنما أعرب لوقوعه موقع الأسماء ، والجواب ههنا لم يقع موقع الأسماء ، فوجب أن ١٥ يكون مبنيًا . وذهب الكوفيتون إلى أنه مجزوم^٢ على الجوار ،

(١) في (ظ) : اقتضيا .

(٢) في (ظ) : مبني .

لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، فكان محمولا عليه في
الجزم ، والجل على الجوار كثير في كلامهم ، قال ^(١) الشاعر :
كأنما ضربت قدأما أعينها قطناً يستحصد الأوتار محلوج ^(٢)
وكان يقتضي أن يقال ^(٣) : « محلوجاً » فيخفذه على الجوار ،
هـ وكقول الآخر :

كأن نسج العنكبوت الرمل ^(٤)

وكقولهم : « جحر ضب خرب » وما أشبه ذلك ؛ وهذا
ليس بصحيح ، لأن الجمل على الجوار قليل يقتصر فيه على
السمع ، ولا يقاس عليه لقاته . وقد اعترض على هذه المذاهب
١٠ كأنها باعتراضات : فأما من قال إن حرف ^(٥) الشرط يعمل فيهما
وحده ، فاعترض عليه بأن حرف الشرط حرف جزم ، والحروف
الجازمة لا تعمل في شيئين لضعفها . وأما قول من قال إن

(١) في (ظ) : كثير كقول الشاعر .

(٢) مستحصد الأوتار : أوتار القوس المشدودة المحكمة . والقطن المحلوج :

الندوف ، ولم اقف على القائل .

(٣) في (ظ) : يكون .

(٤) قال في اللسان : وأنشد أبو عبيد : كأن نسج العنكبوت الرمل ،

وقد رمل سريره وأرملة إذا رمل (أي نسج) شريطاً أو غيره

فقطه ظهراً له .

(٥) إلى هنا ينتهي القسم الناقص من (ق) .

حرف الشرط ، وفعل الشرط يعملان في الجواب ، فلا يخلو عن
 ضعف وذلك أن^(١) الأصل في الفعل ألا يكون عاملاً في
 الفعل ، فإذا لم يكن له تأثير في العمل في الفعل ، وحرف
 الشرط له تأثير ، فإضافة ما لا تأثير له ، إلى ما له تأثير ، لا
 تأثير له . وأما قول من قال : إنه مبني على الوقف لأنه لم
 يقع موقع الاسم^(٢) ففساد أيضاً ، وذلك لأن الفعل إذا ثبت^(٣)
 له المشابهة بالاسم في موضع ، استحق^(٤) الإعراب بتلك
 المشابهة ، لم يشترط ذلك في كل موضع ، ألا ترى أن الفعل
 المضارع يكون معرباً بعد حروف النصب ، نحو « لن تقوم^(٥) »
 وبعد حروف الجزم نحو « لم يقم » وإن لم يحسن^(٦) أن يقع
 موقع الأسماء ، [فكذلك هنا]^(٧) ، على أن وقوعه موقع
 الأسماء إنما هو موجب لنوع من الإعراب وهو الرفع ، وقد

(١) في (ق) و (ظ) : لأن .

(٢) في (ق) : الأسماء .

(٣) في (ق) و (ظ) : ثبت .

(٤) في (ق) و (ظ) : واستحق ، وبالأو يستقيم الكلام .

(٥) في (ق) : لن يقوم ، وفي (ظ) : أن يقوم .

(٦) في (ق) و (ظ) : يجوز .

(٧) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

زال حملاً^(١) لجنس الإعراب ، وليس من ضرورة (زوال نوع
من الإعراب زوال حملة الجنس^(٢)) . والصحيح عندي أن
يكون العامل^(٣) حرف الشرط ، بتوسط فعل الشرط لآته^(٤)
عامل معه لما بيّننا . فأعرقه نصب إن شاء الله تعالى .

-
- (١) في (ق) و (ظ) : لا .
(٢) هكذا وردت في المطبوع وفيها اضطراب والصحيح ما في (ق)
و (ظ) : زوال نوع منه زوال حملة الجنس .
(٣) في (ق) و (ظ) : هو .
(٤) في (ظ) : لا أنه .

الباب الثالث والخمسون

باب المعرفة والنكرة

إن قال قائل : هل المعرفة أصل أو النكرة ؟ قيل : لا بل
النكرة هي الأصل ، لأن التعريف طارٍ^(١) على التنكير .
فإن قيل : ما حد النكرة^(٢) والمعرفة ؟ قيل : حد النكرة^(٣)
« ألم يخص الواحد من جنسه ، نحو « رجل ، وفرس ، ودار »^(٤)
وما أشبه ذلك ، وحد المعرفة ما خص الواحد من جنسه .
فإن قيل : فباي شيء تعتبر النكرة من المعرفة ؟ قيل :
بشيئين : أحدهما دخول الألف واللام ، نحو « الفرس ،
والغلام » ، ودخول « رب » عليها ، نحو « رب فرس »^(٥)
و« غلام » وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فعلى كم نوعاً تكون المعرفة ؟ قيل : هي^(٦) على
خمسة أنواع : الاسم المضمّر ، والمأمّر ، والمبهم وهو اسم
الإشارة ، وما عرف بالألف واللام ، وما أضيف إلى أحد^(٧)

(١) في (ق) : طار .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ق) : ودار .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) سقطت من (ظ) .

هذه المعارف . فأما الاسم المضمَر فعلى ضربين : منفصل ، ومتصل ،
 فأما المنفصل فعلى ضربين : مرفوع ، ومصبوب ، فأما المرفوع فهو :
 «أنا ، ونحن ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن ، وهو ، وهما ،
 وهم ، وهي ، وهن » وأما المنصوب المنفصل : « فأياي ،
 • وإيانا ، وإياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن »^(١) ، وإياكن ،
 وإياه ، وإياها ، وإياهم ، وإياها ، وإياهن » وذهب الخليل
 إلى أنه مظهر استعمال المضمَر ، ومنهم من قال : إنه
 اسم مبهم أضيف للتخصيص ، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره ،
 ومنهم من قال : إنه بكمال اسم مضمَر ، ولا يعلم اسم مضمَر
 يختلف آخره غيره ، ومنهم من قال : إنه اسم مضمَر أضيف
 ١٠ إلى الكاف ، ولا يُعلم اسم مضمَر أضيف غيره . والصحيح أن
 « إيا » اسم^(٢) مضمَر « والكاف للخطاب ، ولا موضع لها
 من الإعراب » وذهب الكوفيون إلى أن المضمَر هو الكاف
 و « إيا » عماد ، وهذا ليس بصحيح ، لأن الشيء لا يعتمد^(٣)
 ١٥ بما هو أكثر منه ، وقد يفتننا فساد ذلك مستقصى في المسائل
 الخلاقية^(٤) .

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : هو اسم . . .

(٣) في (ظ) : يعتمد .

(٤) المسألة الثامنة والتسعون من كتاب « الانصاف في مسائل الخلاف »

وأما المتصل فعلى ثلاثة أضرب : مرفوع ، ومنصوب ،
 وجرور ؛ فأما المرفوع فنحو : « قَتَّ » ، « قَتْنَا » ، « قَتَّ »
 « قَتْنَا » ، « قَتَّ » ، « قَتَّنَا »^(١) ، والمضمر في « قام » ، « قَامَا » ، « قَامُوا » ،
 « قَامَت » ، « قَامَتَا » ، « قَتَّن » ، والضمير في اسم الفاعل نحو « ضارب »
 والضمير في اسم المفعول نحو « مضروب » وما أشبه ذلك .
 وأما المنصوب المتصل فنحو : « رأيتني » ، « رأيتكما » ،
 « رأيتك » ، « رأيتكما » ، « رأيتكم »^(٢) ، « رأيتكن » ، « رأيتهم » ،
 « رأيتهن »^(٣) ، « رأيتن » ، وما أشبه ذلك .
 وأما الجرور فلا يكون إلا متصلاً نحو : « مرَّ بي » ، « وبنا » ،
 « وبك » ، « وبكما » ، « وبكم » ، « وبك » ، « وبكن » ، « وبه » ، « وبها » ، « وبهم »^(٤)
 « وبهن » ، وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فلم كان المرفوع والمنصوب ضميرين متصلاً
 ومنفصلاً ، ولم يكن الجرور كذلك^(٥) ؟ قيل : لأن المرفوع
 والمنصوب يحوز في كل واحد منهما أن يفصل بينه وبين عامله ،

(١) وردت الأمثلة بترتيب آخر في (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) : زيادة : « رأيتك » .

(٣) في (ظ) : رأيتنهما .

(٤) في (ق) و (ظ) وردت الجملة كما يلي : فلم كان المرفوع

ضميران متعل ومتصل .

ألا ترى أن المرفوع يجوز أن يتقدم فيرفع^(١) بالابتداء ، فلا يتعلق بهامل لفظي ، وكذلك المصوب يجوز أن يتقدم على الناصب ، كتقدم المفعول على الفاعل والفاعل ، فلهما كأنهما يتصلان بالعامل تارة ، ويتصلان تارة^(٢) أخرى ، وجب أن يكون لهما ضميران : متصل ، ومتنصل ، وأما المجرور فلا يجوز أن يتقدم على عامله ، ولا يفصل بين عامله ومفعوله إلا في ضرورة لا يعتد بها ، فوجب أن يكون ضميره متصلاً لا غير .

وأما الاسم العلم فنحو « زيد ، وعمر ، وأبي محمد » وأشياء^(٣) ذلك . وأما المذموم فنحو : « هذا ، وهذان ، وهذه » وهاتان ، وتيك ، وتلك^(٤) ، وتلك ، وتينك ، وهؤلاء . وما أشبه ذلك . وأما ما عرفت بالالف واللام فنحو قولك : « الرجل ، والعلامة » ، وقد اختلف النحويون في ذلك ، فذهب الخليل إلى أن تعريفه بالالف واللام معاً^(٥) ، وذهب سيدييه إلى أن تعريفه باللام وحدها ، وأنها^(٦) لما زيدت للتعريف

(١) في (ق) و (ظ) : فيرفع .

(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : وما أشبه .

(٤) في (ق) و (ظ) : وتلك وتيك .

(٥) سقطت من (ظ) .

(٦) في (ق) : وإنما .

ساكنة أدخلوا عليها الهمزة لئلا يبتدأ بالساكن ، لأن الابتداء
 بالساكن محال ؛ في ^(١) الخلاف بينها كلام طويل لا يليق ذكره
 بهذا المختصر ، [وقد أفردنا كتاباً فيه ^(٢)] . وأما ما أضيف
 إلى أحد هذه المعارف فنحو « غلامي » ، و« غلام زيد » ، و« غلام هذا » ،
 و« غلام الرجل » ، و« غلام صاحب عمرو » ، وما أشبه ذلك .
 فإن قيل : فما أعرف هذه المعارف ؟ قيل : يختلف
 النحويون في ذلك ، فذهب بعضهم ^(٣) إلى أن الاسم المضمّر
 أعرف المعارف ، ثم الاسم العلم ، ثم الاسم المبهم ، ثم ما فيه
 الألف واللام ؛ وأعرف الضمائر ضمير المتكلم لأنه لا يشاركه
 فيه أحد ^(٤) غيره ، فلا يقع فيه التباس ، بخلاف غيره من سائر
 المعارف ، والذي يدلّ على أن الضمائر أعرف المعارف أنها
 لا تفتقر إلى أن توصف كغيرها من المعارف ، وهو قول سيبويه .
 وذهب بعضهم إلى أن الاسم المبهم أعرف المعارف ، ثم المضمّر ،
 ثم العلم ، ثم ما فيه الألف واللام ، وهو قول أبي بكر ابن
 السراج ^(٥) . وذهب آخرون إلى أن أعرف المعارف الاسم العلم ،
^{١٥}

(١) في (ق) و (ظ) : وفي .

(٢) سقط من (ق) : ما بين القوسين .

(٣) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) تقدمت ترجمته في (ص ١٢٦) .

لأنه في أول وضعه لا يكون له مشارك به^(١)، ثم المضمر، ثم المبهم،
ثم ما عرفت بالآلف^(٢) واللام، وهو قول أبي سعيد السيرافي. فأما
ما عرفت بالإضافة فتعريفه بحسب ما يضاف إليه من المضمر،
والعلم، والمبهم، وما فيه الآلف واللام على اختلاف الأقوال.
٥ فإن قيل: فلم يبيّن الاسم المضمر والمبهم دون سائر المعارف؟
قيل: أما المضمر فأما بني لأنه أشبه الحرف، لأنه جعل دليلاً على
المظهر، فإذا^(٣) جعل علامة على غيره أشبه تاء التانيث^(٤)، فقد أشبه
الحرف وإذا أشبه الحرف فيجب أن يكون مبنياً، وأما المبهم،
وهو اسم الإشارة، فأما بني لتضمنه معنى حرف الإشارة.
١٠ فإن قيل: أين^(٥) حرف الإشارة؟ قيل: حرف الإشارة
وإن لم ينطقوا به، إلا أن القياس كان يقتضي أن يوضع له^(٦)
حرف كغيره من المعاني كالاستفهام، والشرط، والنفي، والنهي،

(١) سقطت من (ق) و (ظ).

(٢) في (ق): ما فيه الآلف...

(٣) في (ق) و (ظ): وإذا.

(٤) في (ق): زيادة قوله: فإذا أشبه تاء التانيث فقد... وفي (ظ)
وإذا أشبه....

(٥) في (ق): فأين.

(٦) في (ق): للإشارة.

والتمني ، والترجتي ، والعطف ، والنداء ، والاستثناء ، إلى غير ذلك ، إلا أنهم " لم ينطقوا به ، وضمتوا معناه اسم الإشارة وإن لم ينطق " به ، وجب أن يكون مبنياً ، فأعرقه تصبب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : لما لم .

(٢) في (ظ) : ينطقوا .

الباب الرابع والخمسون

باب جمع التكسير

إن قال قائل : لم جمع « فعل » (بفتح الفاء ، وسكون
 العين) في القلة على « أفعل » ، وسائر أوزان الثلاثي ، وهي
 « فَعْل ، فَعَل ، فَعَلَ ، فَعِل ، فَعِلْ ، فَعِلْ ، فَعِلْ ، فَعِلْ ، فَعِلْ »^(١) تجمع^(٢)
 على : « أفعال » ؟ قيل : لأن « فعلا » أكثر استعمالا من
 غيره ، ومن^(٣) سائر الأوزان ، و « أفعل » أخف من « أفعال »
 فأعطوا ما يكثر استعماله الأخف ، وأعطوا ما يقل استعماله
 الأثقل ليعادلوا بينهما : فأما قولهم : « فرخ وأفراخ » وأثف
 ١٠ وآثاف ، وزند وأزناد ، في حروف معدودة فشاذ لا يقاس
 عليه ، على أنهم قد تكلموا عليها فقالوا : إنما قالوا في جمع :
 « فرخ : أفراخ » لوجهين :

(أحدهما) أنهم حملوه على معنى « ملير » ، فكما قالوا في

(١) في (ق) و (ظ) زيادة : وفعل ، وقد وردت الأسماء منعاطفة
 بالواو مع تقديم وتأخير بينها .

(٢) في (ق) و (ظ) : يجمع .

(٣) في (ق) و (ظ) : من .

جمع : « طيّر : أطيار » فكذلك قالوا في جمع : « فرخ : أفراخ » لأنه في معناه .

(والوجه الثاني) أن فيه الراء ، وهو ^(١) حرف تكرير فينزل ^(٢) التكرير فيها بتزلة الحركة ، فصار بتزلة ^(٣) « فعل » بفتح العين ، فجمع على « أفعال » كـ « جبل : وأجبال » ، و « جبل : وأجبال » قال الشاعر ^(٤) :

ماذا تقول لأفراخ بذي صرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر
ألقيت كاسيهم في قعر مظلة فاعفر عليك سلام الله يا عمر
وأما « أنف » فإنما جمعه ^(٥) على « أفعال » قالوا ^(٦)

(١) في (ق) و (ظ) : وعي .

(٢) في (ق) : فنزل .

(٣) في (ظ) : منزلة .

(٤) كورت في (ظ) كلمة الشاعر ، وهو الخطيب ، نجرنول بن أوس ، ويكنى أبا مليكة ، وهو شاعر مخضرم (جادلي إسلامي) وكان هجاءاً امرئاً ، جاور الزرقان بن بدر فلم يحمد جواره ، فهجاء بأبيات ، فشكاه الزرقان إلى صر بن الخطاب ، فحبسه ، فقال وهو بحسوس : ماذا تقول .. الخ فرق له عمر وخلص سبيله ، ونهاه عن هجاء الناس (م نحو ٥٣٠) .

(٥) في (ق) : فجمعوه ، وفي (ظ) : فجمع .

(٦) في (ق) و (ظ) : فقالوا .

« آتاف » لأن فيها ^(١) النون ، والنون فيها غنة ، فصارت
الغنة فيها بمنزلة الحركة ، فصار بمنزلة « فَعَلَ » فجمع على « أفعال »
وآما « زَنَدَ » فإثما جمع على « أفعال » فقالوا « أزنَاد »
لوجهين :

(أحدهما) لما ذكرنا أن النون فيها غنة ، فصارت كأنها
متحركة .

(والوجه الثاني) أن « زَنَدَ » في معنى « عود » و « عود »
يجمع على « أعواد » فكذلك ما كان في معناه .

فإن قيل : فلم ^(٢) جمعوا « فَعَلَا » إذا كانت عينه ياء أو
واواً على « أفعال » ولم يجمعوه على « أفعُل » ؟ قيل : لأنهم
لو جمعوه على « أفعُل » على قياس الصحيح ، لأدّى ذلك إلى
الاستفقال ، ألا ترى أنك لو قلت في جمع « بُدِيت : أُبْدِيت ^(٣) »
وفي جمع « عود : أعوُد ^(٤) » لأدّى ذلك إلى ضم الياء والواو ،
والياء تستقل عليها الضمة ، لأنها معها بمنزلة ياء وواو ، وكذلك

(١) في (ق) و (ظ) : فيه .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولم .

(٣) في (ظ) : « شَيْخ : أشيخ »

(٤) في (ظ) : أعواد .

الواو أيضاً تستقل عليها الضمة أكثر من الياء ، لأنها معها بمنزلة واوين ، فلما كان ذلك مستقلاً ، عدلوا عنه إلى « أفعال » .
فإن قيل : فلم جمعوا بين « فاعل » و « فاعول » في جمع الكثرة ؟ قيل : لاشتراكها في عدد الحروف ، وإن كان في أحدهما حرف ليس في الآخر .

فإن قيل : فلم خصتوا في جمع التكسير ما كان على « فاعل » مما عينه واو بـ « فاعل » نحو « ثوب : وثياب » ومما عينه ياء بـ « فاعول » نحو : « شيخ : وشيوخ » وهلا عكسوا ؟ قيل : إنما لم يجمعوا ما كان من ذوات الواو على « فاعول » لأنه كان يؤدي إلى الاستقلال ، ولا يؤدي إلى ذلك إذ^(١) جمع على « فاعل » ألا ترى أنه لو جمع على « فاعول » لكان يؤدي إلى اجتماع واوين وضمة ، [نحو « ثوب » و « حووض » وذلك مستقل لا اجتماع واوين^(٢)] ، وجوزوا ذلك في الياء ، لأنها أخف من الواو ، فكذلك خصتوا ما كان عينه واواً بـ « فاعل » ، وما كان عينه ياء بـ « فاعول » .
فإن قيل : فمن أين زعمتم أن « أفعلاً » لا يكون إلا

(١) في (ق) و (ظ) : وما .

(٢) في (ق) و (ظ) : إذا .

(٣) سقط من (ق) ما بين القوسين ، وفي (ظ) : واوين وضمة .

في جمع « فَعَلَ » ، وقد قالوا : « زَمَنَ : وَأَزْمَنَ » فجمعوا
 « فَعَلًا » بفتح العين على « أَفْعَلُ » ؟ قيل : إنما قالوا :
 « زَمَنَ وَأَزْمَنَ » وإن كان القياس يوجب أن يقال : « أزمان »
 إلا أنه لما كان « زَمَنَ » في معنى « دَهَرَ » و « دَهَرَ » يجمع
 على « أَدهَرَ » فكذلك أيضاً جمعوا زمناً على « أزمَنَ »
 لأنه في معناه ، كقوله ^(١) :

أَمَزَلْتَنِي مَيِّ سَلَامٍ عَلَيْكَ هَلْ الْأَزْمَنُ اللَّاتِي مَغْضِينَ رَوَاجِعُ
 فإن قيل : فلم يجمع ما جاء على « فَعَلَ » في الأغلب على
 « فَعَلَان » ؟ قيل : لأن « فَعَلًا » مقصور من « فَعَال »
 ١٠ وما كان على « فَعَال » فإنه يجمع على « فَعَلَان » نحو
 « غُرَابٌ وَغُرَبَانٌ ، وَعُقَابٌ وَعُقَبَانٌ » وكذلك ^(٢) ما كان
 مقصوراً منه يجمع على « فَعَلَان » .

فإن قيل : فلم يوجب تحريك العين من « فَعَلَةٌ » بفتح
 الفاء وسكون العين في الجمع ، نحو ^(٣) « جَفَنَاتٌ » وقصصات
 ١٥ « وَسَكَنَتْ فِي نَحْوِ » تخدلات ، وصدعات من « فَعَلَةٌ » ^(٤) ؟

(١) هو ذو الرمة وقد تقدم ذكره (في ص ١٤٢) .

(٢) في (ق) و (ظ) : فكذلك .

(٣) (ق) : في نحو .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : من « فَعَلَةٌ » .

قيل : لأن « فعلة » بفتح الفاء ، وسكون العين تكون اسماً غير صفة ، نحو « جفنة » وقصمة « وتكون صفة نحو « خدلة »^(١) ، وصعبة « فحركت العين منها إذا كان^(٢) اسماً غير صفة ، نحو « جذات » وقصمات « للفرق بينها وبين الصفة نحو « خدلات » وصعبات » .

فإن قيل : فلم^(٣) كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة^(٤) وهلا عكسوا ، وكان الفرق حاصلًا ؟ قيل : إنما كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة ، لأن الاسم أقوى وأخف^(٥) ، والصفة أضعف وأثقل ، [فلما كان الاسم أقوى وأخف ، والصفة أضعف وأثقل^(٦)] ، كان الاسم للتحريك أحل .^(٧) قال الشاعر^(٧) :

(١) الخدلة من النساء : المثلثة الساقين والذراعين .

(٢) في (ق) و (ظ) : كانت .

(٣) في (ق) : ولم .

(٤) في (ق) : من الصفة بالتحريك .

(٥) في (ق) : من الصفة .

(٦) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٧) في (ق) و (ظ) : فأما قول . .

أثبت ذكره ، عودن أحشاء قلبه

خفوقاً ، ورَفَضَاتُ المَوى في المفاصل^(١)

فَسَكَنَ « رَفَضَات » والأصل « رَفَضَات » بالفتح لأجل

ضرورة الشعر .

٥ فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ إِذَا كَانَتِ الْعَيْنُ مِنْ « فَعْلَةٍ » مَمْتَلئةً أَوْ

مضاعفة تكون ساكنة كالصفة ، نحو « عَوْرَات » وَبَيَضَات

وَسَلَاتٍ » وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ؟ قِيلَ : إِنَّمَا كَانَتْ سَاكِنَةً إِذَا كَانَتْ

الْعَيْنُ مَمْتَلئةً ، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ تَوْجِبُ ثِقَلًا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ ،

فَسَكَنُوهُمَا هَرَبًا مِنْ ثِقَلِ الْحَرَكَةِ عَلَيْهَا ، وَحِرْصًا عَلَى تَصْحِيحِهَا !

١٠ وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُ الْيَاءَ وَالْوَاوَ^(٢) ، فَيَقُولُ : « عَوْرَات »

وَبَيَضَاتٍ » كَمَا لَوْ كَانَ صَحِيحَ الْعَيْنِ ، وَعَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ قِرَاءَةُ

مَنْ قَرَأَ : « ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ »^(٣) « بَفَتْحِ الْوَاوِ » قَالَ^(٤)

الشاعر :

(١) رَفَضَاتُ المَوى : لَعَلَّه مِنْ أَرْضِ الدَّمْعِ : إِذَا سَالَ وَتَفَرَّقَ وَتَتَابَعَ

سِيلَانُهُ وَقَطْرَانُهُ ، وَكُلُّ مُتَفَرِّقٍ ذَهَبَ مَرْفُضٌ ، وَالْمَفَاصِلُ : جَمْعُ

مَفْصِلٍ ، وَهُوَ كُلُّ مُلْتَقَى عَظْمَيْنِ فِي الْجَسَدِ ، وَلَمْ أَهَبْ عَلَى قَائِلِ الْبَيْتِ

(٢) فِي (ق) وَ (ظ) : الْوَاوِ وَالْيَاءِ .

(٣) سُورَةُ التَّوْرَةِ (الْآيَةُ : ٥٨) .

(٤) فِي (ق) وَ (ظ) : وَقَالَ .

أخو بيضات رائج متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح^(١)
وإنما كانت ساكنة إذا كانت مضاعفة لثلاث يجتمع حرقان
متحرر كان من جنس واحد ، وذلك مستثقل ، ألا ترى أنك
لو قلت في جمع : « سَاة : سَائَات ، ومائة : مَلَات^(٢) »
لكان ذلك مستقلاً ؟

فإن قيل : فلمَ جاز في جمع « فَعَلَة » بضم الفاء وسكون
العين ، ضم العين ، وفتحها ، وسكونها ، نحو : « ظَلَمَة :
و ظَلَمَات ، و ظَلَامَات ، و ظَلَامَات » ؟ قيل : أما الضم فلإتباع
وأما الفتح ففراراً^(٣) من اجتماع ضميتين^(٤) ، وأما السكون
فللتخفيف ، كقولهم في « عَضَد : عَضَد » .

١٠

فإن قيل : فلمَ جاز في جمع « فَعَلَة » بكسر الفاء^(٥) ،
وسكون العين ، كسر العين ، وفتحها ، وسكونها ، نحو :

(١) في اللسان : أبو بيضات . . . والبيضة واحدة بيض الطير والحديد
جميعاً ، قال الصاغاني : ولا تحرك الباء من بيضات إلا في ضرورة
الشعر ، ثم أورد البيت : وأوب وتأوب وأيب بمعنى : رجع ،
والسبوح من الخيل : ما يسبح يديه في جربه أي إذا كان حسن
مدة الدين ، ولم أقف على قائل البيت .

(٢) في ظ : سلات . . وملات .

(٣) في (ق) و (ظ) : وفرارا .

(٤) في (ق) و (ظ) : الضتين .

(٥) في (ق) العين ومعها .

« مِسْدَرَة : وَسِـدِرَات وَسِـدَرَات وَسِـدَرَات » ؟ قيل : أَمَا
الكر فالاتباع ، وأما الفتح فراراً ^(١) من اجتماع الكسرتين ،
وأما الكون فالتخفيف ، كقولهم في : « كَتَف : كَتَفٌ » ^(٢)
كما بيئنا في جمع « قَمَلَة » ، ^(٣) والألف والتاء ^(٤) ، في جميع ^(٥) ذلك
• كَأَنَّهُ لِلْقَامَةِ عِنْدَ بَعْضِ النَحْوِيِّينَ ، وَيَحْتَجُونَ بِمَا رَوَى ^(٦) عَنْ
حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ ^(٧) أَنَّهُ شَدَّ النَّابِغَةَ ^(٨) قَصِيدَتَهُ الَّتِي يَذْكُرُ فِيهَا :
لَنَا الْجَفَنَاتُ الْقَرَى يَسْمَعُ بِالضَّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا
فَلَمْ يَرَّ فِيهِ اهْتِرَازًا ، فَعَانِيَهُ عَلَى ذَلِكَ ، فَقَالَ لَهُ النَّابِغَةُ :
قَدْ أَخْطَأْتُ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ فِي ثَلَاثَةِ ^(٩) مَوَاضِعَ ، وَأَغْضَيْتُ

(١) فِي (ق) وَ (ظ) : فَرَارًا .

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ظ) .

(٣) فِي (ق) : فَعَلَهُ .

(٤) فِي (ق) : وَالْيَاءُ .

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ق) وَ (ظ) .

(٦) فِي (ق) وَ (ظ) : أَنَّ .

(٧) الْأَنْصَارِيُّ شَاعِرُ النَّبِيِّ (ﷺ) وَاحِدُ الْمُضَرَّمِينَ الَّذِينَ أَدْرَكُوا

الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ . عَاشَ سِتِينَ سَنَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَسَلَّمَ فِي الْإِسْلَامِ

(م ٥٤ ٨) .

(٨) تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ (ص ٢٠٨) .

(٩) فِي (ظ) : وَاحِدٌ ثَلَاثَ مَوَاضِعَ .

عنها ، ثم جئت تلومني ١١ فقال له حسن : ما " تلك المواضع ؟
فقال له :

(الأول) أنك قلت : الجفّنات وهي تدلّ على عدد
قليل ، ولا فخر لك أن يكون " لك في ساحتك ثلاث جفّنات
أو أربع .

(والثاني) أنك قلت : « يلعن » واللعنة بياض قليل ،
فليس فيه كبير شأن .

(والثالث) أنك قلت « يقطرن » والقطرة تكون ^(٣)
للقليل ، فلا يدلّ ذلك على فرط نجدة ، وكان يجب أن تقول :
« الجفّنات ويسلن » . وهذا عندي ليس بصحيح ، لأن
هذا الجمع يعني للكثرة ، كما يعني للقلّة ، قال الله تعالى « وهم
في الغرفات آمنون » ^(٤) والمراد به الكثرة لا القلّة ، والذي
يدلّ على ذلك أنه جمع صحيح ، فصار بمنزلة قولهم « الزيدون ،

(١) في (ق) و (ظ) : وما .

(٢) في (ق) : في أن تكون في ساحتك . . . وفي (ظ) بأن يكون في ...

(٣) في (ق) : والقطر يكون .

(٤) في ظ : يسلن .

(٥) سورة سبأ ، (الآية : ٣٧) .

والعمرون « [وكما أن قولهم « الزيدون ، والعمرون ^(١) »]
 يكون للكثرة والقلة ^(٢) ، فكذلك هذا الجمع « وأما ما روى
 النابغة وحسان فقد كان أبو علي الفارسي ^(٣) يقدح فيه ، ولو صح ،
 فيحتمل أن يكون النابغة قصد ذكر شيء يدفع عنه ^(٤) ملامة
 حسان ، ويعارضها في الحال .

فإن قيل : فلم جاز أن يكتب بيناء القلة عن بناء الكثرة
 وبيناء الكثرة عن بناء القلة ؟ قيل : إنما جاز أن يكتب بيناء
 القلة عن بناء الكثرة ، نحو : « قلم وأقلام ، ورسن وأرسان
 وأذن وآذان ، وطنب وأطناب ، وكثف واكتاف ، وإبل
 وآبال » وأن يكتب بيناء الكثرة عن بناء القلة نحو « رجل
 ورجال ، وسبع ومباع ، وشسع ^(٥) وشسوع » لأن معنى الجمع
 مشترك في القليل والكثير ، فجاز أن ينوي ^(٦) يجمع القلة جمع
 الكثرة لاشتراكها في الجمع ، كما جاز ذلك في ما يجمع بالواو
 والنون نحو (الزيدون) ، وجاز أن ينوي ^(٧) يجمع الكثرة
 جمع القلة كما يجوز أن ينوي ^(٨) بالعموم الخصوص .

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ق) : وللقلة .

(٣) الحسن بن أحمد أحد الأئمة في علم العربية . ولد في فارس ، ونحوه في
 كثير من البلدان ، ثم رحل إلى بغداد ، فأقام إلى أن توفي فيها (٣٧٧) .

(٤) في (ظ) : به .

(٥) الشسع : أحد سبور النمل ، وهو الذي يدخل بين الأصبعين .

(٦) في (ق) : ينوي . . . جمع .

فإن قيل : فلمَ جمع ما كان رباعيتا على مثال واحد ، وهو مثال « فعالل » ؟ قيل : لأنَّ ما كان على أربعة أحرف لما كان أثقل مما كان على ثلاثة أحرف ، ألزم طريقة واحدة ، وزيدت الألف على واحد دون غيرها ، لأنها أخف الحروف ، لأنها قط لا تكون إلا ساكنة .

فإن قيل : فلمَ حذف آخر ما كان خماسيتا في الجمع ، نحو : « سفرجل وسفارج » ؟ قيل : إنما وجب حذف آخر حروفه لطوله ، ولو أتى به على الأصل لكان مستقلا ، فحذف طلباً للخفة ، وكان الآخر أولى بالحذف ، لأنه أضعف حروف الكلمة ، لأنَّ الحذف في آخر الكلمة أكثر من غيره . ١٠

فإن قيل : فلمَ جاز أن يقولوا في جمع : « سفرجل : سفاريج » بالياء ؟ قيل : لأنهم لما حذفوا اللام ، جعلوا الياء ^(١) عوضاً عن اللام المحذوفة منه .

فإن قيل : فلمَ عوض بالياء دون غيرها ؟ قيل : لأن ما بعد ألف التكسير مكسور ، فكأنهم أشبعوا الكرة فنشأت الياء ، وذلك ليس بثقيل ، فلماذا كانت الياء أولى من غيرها . ١٥

(١) في (ظ) : التاء .

فإن قيل : فلم حذفوا الزيادة منه في الجمع إذا لم تقع رابعة ولم يحذفوها إذا وقعت رابعة ؟ قيل : إنما حذفوا الزيادة إذا لم تقع رابعة ، لأنهم إذا حذفوا منه الحرف الأصلي ، فالزائد أولى ، وإنما لم يحذفوها إذا وقعت رابعة ، لأنهم يحتلبون ^(١) لها الياء قبل الطرف ^(٢) ، وإذا ^(٣) وجدت قبل الطرف ^(٤) وهي من نفس الكلمة ، فينبغي ألا تحذف ، لأنها أولى بالثبات من المجتلية .
فإن قيل : فلم قالوا في جمع : " مفتاح : مفاتيح " ، وجرموق ^(٥) : جراميق " فقلبوا الألف والواو ، وأبقوا الياء على حالها ؟ قيل : إنما قلبوا الألف والواو ياء لسكونها ^(٦) وانكسار ما قبلها ^(٧) ، وأبقوا الياء على حالها ، لأن الكسرة ^(٨) توجب قلب الألف والواو ياء ، فلأن يبقى ^(٩) " الياء " على حالها ، كان ذلك من طريق الأولى . فأعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقط الياء سهواً من : يحتلبون في (ظ) .

(٢) في (ظ) : الطرف .

(٣) في (ق) و (ظ) : فإذا .

(٤) الجرموق : ما يليق فوق الضف الصغير ليقب من الطين .

(٥) في (ق) : لسكونها .

(٦) في (ظ) : قبلها .

(٧) في (ق) و (ظ) : لأن الكسرة إذا كانت . . .

(٨) في (ق) و (ظ) : تبقى .

الباب الخامس والخمسون

باب التصغير

إن قال قائل : لم ضم أول الاسم المصغر ؟ قيل : لوجهين :
 (أحدهما) أن الاسم المصغر يتضمن الكبير ، ويدل عليه ، فأشبه فعل ما لم يسم فاعله ، فكما " بني أول فعل " ما لم يسم فاعله على الضم ، فكذلك أول الاسم المصغر .
 (والوجه الثاني) أن التصغير لما صيغ له بناء ، أجمع له جميع الحركات ، فبني الأول على الضم لأنه أقوى الحركات ، وبني الثاني على الفتح تبييناً " للضمة " وبني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف ، دون ما كان ١٥ على ثلاثة أحرف ، لأن ما كان على ثلاثة أحرف ، يقع ما بعد الياء منه حرف الإعراب ، فلا يجوز أن يبنى على الكسر .
 فإن قيل : فلم كان التصغير بزيادة حرف ، ولم يكن بنقصان حرف ؟ قيل : لأن التصغير قام مقام الصفة ، ألا ترى أنك إذا قلت في " رجل : رجيل " وفي " درهم : ١٥

(١) في (ق) و (ظ) : وكما .

(٢) في (ق) : تبييناً ، وفي (ظ) : تبييناً .

« درهم » وفي « دينار : دينير » قام « رجل » مقام :
 « رجل صغير » ، وقام « درهم^(١) » مقام « درهم صغير » ،
 وقام « دينير » مقام : « دينار صغير » فلما قام التصغير مقام
 الصفة ، وهي لفظ زائد ، جعل زيادة حرف ، وجعل ذلك
 « الحرف دليلاً على التصغير لأنه مقام^(٢) ما يوجب التصغير .

فإن قيل : فلم كانت الزيادة ياء ، ولم كانت ساكنة ،
 ولم كانت ثالثة ؟ قيل : إنما كانت ياء ، لأنهم لما زادوا
 الألف في التكسير ، والتصغير^(٣) من واد واحد ، زادوا فيه
 الياء لأنه^(٤) أقرب إلى الألف من الواو . وإنما كانت ساكنة
 ١٠ ثالثة ، لأن ألف التكسير لا تكون إلا كذلك .

فإن قيل : فلم جعل التصغير على التكسير ، ومن أين
 زعمتم أنها من واد واحد ؟ قيل : إنما جعل التصغير على
 التكسير لأنه يغير اللفظ والمعنى ، كما أن التكسير يغير اللفظ
 والمعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت في تصغير « رجل : رجل »
 ١٥ أنك^(٥) قد غيرت لفظه بضم أوله ، وفتح ثانيه ، وزيادة ياء .

(١) في (ظ) : درهم .

(٢) في (ق) و (ظ) : قام مقام .

(٣) في (ظ) : والتصغير والتكسير . وفي (ق) : والتكسير والتصغير .

(٤) في (ق) و (ظ) : لأنها .

(٥) سقطت من (ق) و (ظ) .

ساكنة ثالثة ، وغيّرت معناه لأنك نقلته من الكبير إلى الصغير ، كما أنك إذا قلت في تكسيره : « رجال » غيّرت لفظه بزيادة الألف ، وفتح ما قبلها ، وغيّرت معناه لأنك نقلته من الأفراد إلى الجمع ؟ ولهذا ^(١) المعنى قلنا إنها من واحد واحد .

فإن قيل : فلم ألزموا التصغير طريقة واحدة ، ولم تختلف أبنيته كاختلاف ابنية التكسير ؟ قيل : لأن التصغير أضعف من التكسير ، ألا ترى أنك إذا قلت « رجل » فقد وصفته بالصغير ^(٢) ، من غير أن نضم إليه غيره ، وإذا قلت « رجال » فقد ضمنت إليه غيره ، وصيّرت الواحد جماعاً ؟ قلنا كان التصغير أضعف من التكسير في التغيير ، [وكان المراد به معنى واحداً ، ١٠ ألزم طريقة واحدة ، ولما كان التكسير أقوى من التصغير في التغيير ^(٣) ،] ويكون كثيراً وقابلاً ، وليس له نهاية ينتهي إليها ، خصّ بأبنية تدلّ على القلة والكثرة ، فكذلك ^(٤) اختلف أبنيته .

فإن قيل : فلم إذا كان الاسم خماسياً يحذف آخر حروفه ١٥

(١) في (ظ) : فلها .

(٢) في (ق) و (ظ) : بالصغر .

(٣) سقط من (ظ) . ما بين القوسين .

(٤) في (ق) و (ظ) : فذلك .

في التصغير ، نحو : « سفرجل » وسفيرج « ؟ قيل : إنما
 وجب^(١) حذف آخر حروفه في التصغير لطوله على ما بيننا
 في^(٢) التكسير ، لأن التصغير يجري مجرى التكسير ، ولهذا^(٣)
 يجوز فيه التعويض ، فيقال^(٤) « سفريج » كما قالوا في التكسير :
 • « سفاريج » ولهذا أيضاً إذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت ،
 وإذا كانت رابعة لم تحذف ، حملاً للتصغير على التكسير ، لأن
 التصغير والتكسير من واحد واحد .

فإن قيل : فإن زادوا^(٥) التاء في تصغير المؤنث إذا كان
 الاسم ثلاثياً نحو : « شمس وشميسة » ولم يردوها إذا كانت^(٦)
 ١٠ على أربعة أحرف ، نحو « زينب وزينب » ؟ قيل : إنما ردوا التاء
 في التصغير ، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، ألا ترى أنهم
 قالوا في تصغير : « باب : بويب » وفي تصغير « ناب : نيب »
 فردوا الألف^(٧) إلى أصلها ، وأصلها في « باب » الواو ، لأنك

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : في جمع التكسير .

(٣) في (ظ) : ولهذا .

(٤) في (ق) و (ظ) : فيقال فيه .

(٥) في (ق) و (ظ) : ردوا

(٦) في (ق) : كان الاسم .

(٧) في (ظ) : الياء وعو سهو .

تقول في تكسيره : « أبواب ، ويؤبب باباً » ، وأصلها في « تاب »
 الياء ، لأنك تقول في تكسيره : « أبواب ، ونؤبب تاباً »^(١) ،
 [وفي الأمر منه « نؤبب » ، وفي الأمر من الأول
 « يؤبب »]^(٢) ؟ فإذا كان التكسير والتصغير^(٣) يردان
 الأشياء إلى أصولها ، والأصل في نحو^(٤) « شمس » أن
 تكون^(٥) بعلامة التانيث ، للفرق بين المذكر والمؤنث ،
 وجب ردها في التصغير ، واختص رد التاء في الثلاثي^(٦)
 لحققة لفظه . فأما الرباعي فلم يرد^(٧) فيه التاء^(٨) لطوله ، فصار
 الطول بدلاً من تاء التانيث . فأما ما لم يرد^(٩) فيه التاء في
 التصغير من الثلاثي فنحو قولهم في « قوس : قوايس » وفي ١٠
 « فرس : فرئيس » وفي « عرس : عريس » وفي « حرب :

(١) في (ق) و (ظ) : ونؤببت في الأمر .

(٢) سقط من المخطوطين ما بين القوسين .

(٣) في (ق) و (ظ) : التصغير يرد

(٤) سقطت من (ق) .

(٥) في (ق) : يكون .

(٦) في (ق) و (ظ) : بالثلاثي .

(٧) في (ق) و (ظ) : ترد .

(٨) في ظ : الياء .

(٩) في (ظ) : غرس : غريس .

حريب « وفي « ناب الإبل نيب « وفي درع الحديد دريع «
 وأما ما أثبتوا فيه التاء في التصغير من الرباعي فنحو قولهم في
 « قدام : قديمة « وفي « وراء : ورثة « وفي « أمام :
 أمية « ، فقد ^(١) تكلموا عليه ، فقالوا : إنما لم يلحق ^(٢)
 التاء في التصغير لما ^(٣) كان ثلاثياً لأنه أجرى مجرى المذكر ،
 لأنه في مناد ، وذلك لأن « القوس « في معنى « العود » ،
 و « العرس » ^(٤) ، ينطلق على المذكر والمؤنث ، والمذكر هو
 الأصل ، فبقي لفظ تصغيره على أصله ، و « العرس » ^(٥) في
 معنى « التعريس » ، و « الحرب » في الأصل مصدر « حربت
 حرباً » ، والمصدر في الأصل مذكر ، و « الناب » روعي فيها
 معنى الناب الذي هو السن ، وهو مذكر ، لأنها سميته به
 عند سقوطه ، و « درع الحديد » في معنى الدرع الذي هو
 القميص ، وإنما أثبتوا التاء في التصغير في ما كان رباعياً نحو :
 « قديمة ، ورثة ، وأمية » لوجهين :

- (١) في (ق) و (ظ) : وقد .
- (٢) في (ق) و (ظ) : تلحق .
- (٣) في (ق) : ما ، وفي (ظ) : ما .
- (٤) في (ق) و (ظ) : القوس .
- (٥) في (ظ) غوس : غريس .

(أحدهما) أن الأغلب في الظروف أن تكون مذكّرة ،
فلو لم يدخلوا التاء في هذه الظروف ، وهي مؤنثة ، لالتبست
بالمذكر .

(والوجه الثاني) أنهم زادوا التاء تأكيداً للتأنيث ، ويحتمل
أيضاً وجهاً ثالثاً ، وهو ^(١) أنهم أثبتوا التاء تنبيهاً على الأصل
المرفوض ، كما صحّحوا الواو في « العود » ^(٢) والحركة تنبيهاً
على أن الأصل في « باب : بوب ، ودار : دور » ^(٣) وهو
أصل مرفوض على كل حال ^(٤) ، فكلا القسمين شاذ لا يقاس عليه .
فإن قيل : فلم خالفوا بين تصغير الأسماء المبهمة وما أشبهها
وبين الأسماء المتمكنة ، قالوا في تصغير : « ذا : ذيا ، وفي : تا : تيا » ١٠
وفي « الذي : الذيا ، وفي : التي : التيا » ؟ قيل :
إنما فعلوا ذلك جرياً على أصول كلامهم في تغيير ^(٥) الحكم عند
تغيير ^(٥) الباب ، لأن الأسماء المبهمة لما كانت مقابلة للأسماء
المتمكنة ، جعلوا لها حكماً غير حكم الأسماء المتمكنة ، لتغايرها ،

(١) في (ق) : وم .

(٢) في (ق) و (ظ) : القود .

(٣) في (ق) و (ظ) : « باب ودار : بوب ودور » .

(٤) في (ق) و (ظ) : وعلى كل حال فكلا

(٥) في (ظ) : تغير :

فلم^{١١} يضموا أوائلها في التصغير كما فعلوا في الأسماء المتمكنة ، وزادوا في آخرها ألفاً ليكون علماً للتصغير ، كالضمة في أوائل الأسماء المتمكنة ، وجوزوا أن يقع^{١٢} ياء التصغير فيها ثانية ، كقولهم في « ذَا : ذِيَا » وفي « تَا : تِيَا » .

٥ فإن قيل : فلم لم يمتنع وقوع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الأسماء المتمكنة ؟ قيل : إنما لم يمتنع وقوع ياء التصغير فيها ثانية ، كما امتنع في الأسماء المتمكنة ، لأن أوائلها مفتوحة ، فلم يمتنع وقوع ياء التصغير الساكنة بعدها ، بخلاف الأسماء المتمكنة ، فإن أوائلها مضمومة ، فيمتنع وقوع الياء الساكنة بعدها .

١٠ فإن قيل : فلم زادوا الألف في آخرها علامة للتصغير ؟ قيل : إنما حسن زيادة الألف في آخرها علامة للتصغير ، لأنها أسماء مبنية ، فجعل في آخرها ألف ، لتكون على صيغة لا يتصور دخول الحركة التي هي آلة الإعراب عليه . فأعرفه ١٥ نصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) : ولم .

(٢) في (ق) : تقع .

(٣) في (ق) و (ط) : تا .

الباب السادس والخمسون

باب النسب

إن قال قائل : لم زيدت الياء في النسب مشددة مكسوراً ما قبلها ، نحو : « زيدي » ، وعمرى ، وبغدادى ، ومصرى » ونحو ذلك ^(١) ؟ قيل : أولاً إنما كانت ياء تشبيهاً بياء الإضافة ^(٢) لأن النسب في معنى الإضافة ، ولذلك ^(٣) كان المتقدمون من النحويين يترجمونه بـ « باب الإضافة » ، وكانت الياء مشددة لأن النسب أبلغ من الإضافة ، فشددوا الياء ليدلوا ^(٤) على هذا المعنى ، وكانت مكسوراً ما قبلها توطئة ^(٥) لها .

فإن قيل : فلم حذفوا تاء التانيث في النسب ، نحو قومهم ^(٦) في النسب إلى « مكة : مكى » ونحو ذلك ^(٧) ؟ قيل :

لحسة أوجه :

(أحدها ^(٨)) أنها إنما حذفت لئلا تقع في حشو الكلمة وتاء التانيث لا تقع في حشو الكلمة .

(١) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولهذا .

(٣) في (ظ) : لتدل .

(٤) في (ق) و (ظ) : توطئتها .

(٥) في (ق) و (ظ) : الوجه الأول .

(والثاني ^(١)) أنها إنما حذفت لئلا يؤدي إلى الجمع بين
 تاء ^(٢) التانيث في النسب إلى المؤنث إذا كان المنسوب مؤنثا ،
 ألا ترى أنك إذا ^(٣) قلت في النسب إلى الكوفة والبصرة في
 المذكور : « رجل كوفتي » وبصري « لقلت في المؤنث :
 ٥ « امرأة كوفتية وبصريّة » [فلما كان ^(٤) يؤدي إلى الجمع
 بين تاء ^(٥) تانيث في المؤنث نحو : « كوفتية وبصريّة » ^(٦)]
 والجمع بين علامتي تانيث في كلمة واحدة لا يجوز ، حذفوا ^(٧)
 التاء من المذكور ، لئلا يجمعوا بين علامتي تانيث في المؤنث .
 (والثالث ^(٨)) أنها إنما حذفت لأن ياء ^(٩) النسب قد
 ١٠ تنزلا منزلة تاء التانيث في الفرق بين الواحد والجمع ، [ألا ترى
 أنهم قالوا : « رومي وروم » وزنجي وزنج « ففرقوا بين

(١) في (ق) و (ظ) : والوجه الثاني : إنما .

(٢) في (ق) و (ظ) : تاء تانيث .

(٣) في (ق) و (ظ) : لو .

(٤) في (ظ) : كان ذلك .

(٥) في (ظ) : علامتي .

(٦) سقط من (ق) ما بين القوسين .

(٧) في (ق) : فحذفوا .

(٨) في (ق) و (ظ) : والوجه الثالث : إنما .

(٩) في (ظ) : ياء . . . تنزلت .

الواحد والجمع ^(١) [بيا ، ^(٢) النسب ، كما فرقوا بقاء التانيث بين الواحد والجمع في قولهم : « نخلة ونخل ، وتمر وتمر ^(٣) » فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه ، لم يجمعوا بينهما ، كما لم يجمعوا بين علامتي تانيث .

(والرابع ^(٤)) أنها إنما حذفت لأن هذه التاء حكمها أن تنقلب في الوقف هاء ، فلما كانت تنغير ، ولا يمكن أن تجري على حكمها في أن تكون تارة تاء ، وتارة هاء ، كان حذفها أسهل عليهم .

(والخامس ^(٥)) أن تاء التانيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، ولو نسبت ^(٦) إلى اسم ضم إلى اسم ، لحذفت الاسم الثاني ، فكذلك ههنا تحذف تاء التانيث .

فإن قيل : فلم حذفت الياء من باب ^(٧) « فعيلة » وفعيلة ؟

(١) سقط من (ط) ما بين القوسين .

(٢) في (ق) : بياي .

(٣) في (ق) : وتمر وتمر .

(٤) في (ق) و (ط) : الوجه الرابع : أنه إنما .

(٥) في (ق) و (ط) : والوجه الخامس .

(٦) في (ق) : نسب .

(٧) سقطت من (ق) و (ط) .

نحو قولهم^(١) في النسب إلى « جمانة : جمني » وإلى « ربعة :
 رباعي » دون باب : فعيل ، وفعليل « [نحو قولك^(٢)
 في النسب إلى : « ثقيف ثقيفي^(٣) » وفي النسب إلى^(٤)
 « هذيل : هذيلي » [^(٥) قيل : إنما وجب حذف الياء
 في باب « فميلة » وفميلة « دون باب « فعيل ، وفعليل^(٦) »
 لأن باب « فميلة » وفميلة « اجتمع فيه سببان موجبان
 للحذف ، وهما : طلب التخفيف^(٧) ، وتأنيس التغيير لحذف^(٨)
 تاء التأنيس وباب « فعيل ، وفعليل » ليس فيه إلا سبب واحد
 وهو طلب التخفيف ، فلما كان في باب « فميلة » وفميلة «
 سببان لزمه الحذف ، ولما كان في باب « فعيل ، وفعليل »
 سبب^(٩) لم يلزم الحذف .

- (١) في (ق) و (ظ) : كقولهم .
- (٢) في (ظ) : كقولهم .
- (٣) في (ظ) : تقوي .
- (٤) في (ظ) : وإلى .
- (٥) سقط من (ق) ما بين القوسين .
- (٦) سقطت من (ق) .
- (٧) في (ق) : طلباً للتخفيف .
- (٨) في (ق) و (ظ) : بحذف .
- (٩) في (ق) و (ظ) : سبب واحد .

فإن قيل : فلم قالوا : « حنفي » بالفتح ، وإن كان الأصل ^(١) هو الكسر ^(٢) ؟ قيل : لأنهم قلبوا الكسرة فتحة طلباً للتخفيف ، كما قالوا في النسب إلى « شقر : شقري » وإلى : « غمر : غمري » بالفتح ، وإن كان الأصل هو الكسر طلباً للتخفيف ، ألا ترى أنهم لو قالوا « شقري » وغمري » بالكسر ، لأدى ذلك إلى توالي كسرتين بعدها يا ، مشددة ، وذلك مستثقل ؟ فعدّلوا عن الكسرة إلى الفتحة فقالوا : « شقري » وغمري » فكذلك ^(٣) ههنا . وكذلك قالوا في النسب إلى « علي : علوي » بالفتح ، لأنهم لما حذفوا الياء الأولى التي هي يا ، « فعيل » بقي على وزن « فعيل ^(٤) » ١٠ وأبدلوا ^(٥) من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار « علي ^(٦) » كـ « رحي » وعصا » فقلبوا من الألف واواً ، فقالوا : « علوي » كما قالوا « رحوي وعصوي » .

(١) في (ظ) : والأصل فيه الكسر .

(٢) كررت اللمة كلها مرتين في (ظ) .

(٣) في (ق) : فكذا .

(٤) في (ق) و (ظ) : فعل .

(٥) في (ق) و (ظ) : فأبدلوا .

(٦) سقطت من (ظ) وفي (ق) : كـ « علا » .

فإن قيل : فلم وجب قلب ألف « رحي » وعصا « واو » ؟
 قيل : إنما وجب قلب الألف واو لأنها ساكنة ، والياء
 الأولى من ياء «^(١)» النسب ساكنة ، وساكنان لا يجتمعان ،
 فوجب فيها القلب ، وكان القلب أولى من الحذف ، لكثرة
 ما يلحق النسب من التغيير ، والتغيير بالحذف أبلغ من القلب
 وأقوى ، فلذلك «^(٢)» كان القلب أولى ، وكان قلب الألف واو
 أدنى من قلبها ياء ، لأنها لو قلبت ياء ، لأدنى ذلك إلى اجتماع
 الأمثال ، ألا ترى أنك لو قلت « رحي » وعصبي »
 لأدنى ذلك إلى اجتماع ثلاث ياءات ، وذلك مستثقل ؟ فعدلوا
 ١٠ عن الياء إلى الواو ، لأنها أبعد من اجتماع الأمثال .

فإن قيل : فلم قالوا في النسب إلى « شج » شجوي « ؟
 قيل : لأنهم أبدلوا من الكسرة فتحة للعلة التي ذكرناها ،
 فانقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فالتحق بالمقصود
 نحو « عصا » ورحى «^(٣)» فقالوا فيه « شجوي » كما قالوا
 ١٥ « رحي » وعصوي « .

فإن قيل : فلم قالوا في النسب إلى « منزى » وقاض :

(١) في (ق) و (ظ) : ياء .

(٢) في (ق) و (ظ) : فهذا .

(٣) في (ق) و (ظ) : « رحي وعصا » .

- مقزوي ، ومقزوي ، وقاضي ، وقاضوي ، ؟ قيل : أما من قال : « مقزوي » فأبدل ، فلأن الألف من نفس الكلمة فأبدل منها واواً كما أبدل في ما كان على ثلاثة أحرف ، نحو « رحوي »^(١) ، وأما قاضوي ، فأبدلت^(٢) من الكسرة فتحة وقلبت الياء ألفاً ، فصار : « قاضي : كمزى » فقالوا « قاضوي »^(٣) .
 كما قالوا « مقزوي » : وأما من قال : « مقزوي » وقاضي » فحذف الألف والياء ، فلأن الألف ساكنة ، والياء الأولى من بادي النسب ساكنة ، وساكنان لا يجتمعان ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، كما حذفت في ما كان على خمسة أحرف .
 فإن قيل : فلم يجب حذف الألف والياء إذا كان الاسم على خمسة أحرف ، نحو قولهم في النسب إلى « مرتجي : مرتجي » وإلى « مشتري »^(٤) : مشتري ، ؟ قيل : إنما يجب حذف الألف والياء في^(٥) الاسم إذا كان على خمسة أحرف لطول الكلمة ، وإذا جاز الحذف في ما كان على أربعة أحرف ، لزم في ما زاد على ذلك .

(١) في (ق) و (ظ) : وعصوي .

(٢) في (ق) : فأبدل .

(٣) في (ق) و (ظ) : مشتري .

(٤) في (ق) : من .

فإن قيل : ولم يلزم الحذف في ما كان على أربعة أحرف ،
 نحو قولهم في النسب إلى « بشككي » : « بشككي » وإلى
 « حمزي » : « حمزي » ؟ قيل : لأنه ما توالي فيه ثلاث حركات
 متواليات ، تنزل منزلة ما كان على خمسة أحرف ، لأن الحركة
 قد تنزل منزلة الحرف ، ألا ترى أن « من يجوز أن يصرف
 » هند « لا يجوز أن يصرف » سمدى « كما لا يجوز
 أن يصرف » زباب « لأن الحركة ألحقته بما كان على أربعة
 أحرف ، فكذلك « ههنا ألحقته بالفتحة بما كان على خمسة أحرف
 فإن قيل : ولم يجب حذف الياء المتحركة مما قبل آخره
 ١٠ ياء مشددة ، نحو قولهم في النسب « أسيد » : « أسيدى »
 ونحو ذلك « ؟ قيل : مثلاً تجتمع أربع ياءات وكسرتان ،
 وذلك مستقل ، وإنما يجب حذف المتحركة ، لأن المقصود

(١) امرأة بشككى البدن والعمل كحمزى : خفيفة مربوطة ، ونافذة بشككى .

(٢) الجاهل الذى نوع من العدو المربع يقال : يعدو الجاهل .

(٣) في (ق) : « هندا » .

(٤) في (ق) و (ظ) : « سقر » .

(٥) في (ظ) : وكذلك .

(٦) يقال : هو أسود من فلان أى أجل منه ، وتصغيره : أسيد وأسيد .

(٧) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

بالحذف التخفيف ، والمتحركة أثقل من الساكنة . فكان حذفها أولى ، لأنهم لو حذفوا الساكنة ، نكالت المتحركة تنقلب " ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلذلك كان حذف المتحركة أولى .

فإن قيل : فلم يجب قلب همزة التانيث في النسب واواً ، في " نحو قولهم « حراء : حراوي » ولم يجب ذلك في النسب إلى « كساء ، وعليا » " ونحو ذلك " ؟ قيل : لأن همزة التانيث ثقيلة ، لأنها عوض عن علامة التانيث التي توجب ثقلاً ، فوجب قلبها واواً ، وأما همزة « كساء » فلم يجب قلبها لأنها منقلبة عن حرف أصلي ، فأجريت بحري الهمزة الأصلية نحو : « قرأ ، ووضأ » ، وكذلك الهمزة في « عليا » ملحقة بحرف أصلي ، فأجريت بحري الهمزة الأصلية ، وكما لا يجب قلب الهمزة الأصلية واواً في النسب ، فكذلك ما أجري بجراها

(١) في (ق) : انقلبت .

(٢) في (ق) و (ظ) : في نحو قولهم في .

(٣) العليا : عصبته في صفحة المتن ج : علاني يقال : و « مشنع علياؤه » أي أسن .

(٤) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

(٥) سقطت من (ق) .

(٦) في (ق) و (ظ) : أيضا .

فإن قيل : فلم وجب الرد إلى الواحد في النسب إلى الجميع^(١) ، نحو قولهم في النسب إلى : « الفرائض : فرضي » ونحو ذلك^(٢) ؟ قيل : لأن نسبته^(٣) إلى الواحد تدل على كثرة نظره^(٤) فيها ، وحكم الواحد من الفرائض كحكم الجميع^(٥) ، فإذا كان حكم الواحد كحكم الجميع^(٦) وجب الرد إلى الواحد ، لأنه أخذ في اللفظ مع أنه الأصل ، فأما قولهم : « أقاري » ومدائني « فإثما نسبوا إلى الجمع ، لأنه صار اسم شيء بعينه ، وليس المقصود منه أن يدل على ما يقتضيه اللفظ من الجمع ، فلما صار اسماً للواحد ، تنزل منزلة الواحد ، فأعرفه تصبب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) : الجمع .

(٢) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

(٣) في (ق) و (ظ) : نسبه .

(٤) في (ق) : نظيره ، وفي (ظ) : نظره .

(٥) في (ق) و (ظ) : الجمع .

الباب السابع والخمسون

باب أسماء الصلات

إن قال قائل : لم سمي « الذي » والتي ، ومن ، وما ،
 وأي « أسماء الصلات ؟ قبل : لأنها تفتقر إلى صلوات توحيها
 وتبينها ، لأنها لم تفهم معانيها بأنفسها ^(١) ، ألا ترى أنك لو
 ذكرتها من غير صلة ، لم تفهم ^(٢) معناها ، حتى نضم إلى شيء
 بمدّها ، كقولك : « الذي أبوه منطلق » أو « الذي انطلق
 أبوه » وكذلك « التي أخوها ذاهب » ^(٣) ، و « التي ذهب أخوها »
 وكذلك ما نزلها ، وفي « الذي » أربع لغات : (الذي) بيا ساكنة ،
 و (الذي) بيا مشددة ، و (الذي) بكسر الدال من غير ياء ، [(والذ)
 يسكون الدال من غير ياء] ^(٤) ، وكذلك في « التي » أربع
 لغات : (التي) بيا ساكنة ، و (التي) بيا مشددة ،
 و (اللت) بكسر التاء من غير ياء ، و (اللت) يسكون
 التاء من غير ياء ، والآلف واللام فيها زائدتان ، وليستا فيهما

(١) في (ق) و (ظ) : لأنها لا يفهم معناها بأنفسها .

(٢) في (ق) و (ظ) : يفهم .

(٣) في (ق) و (ظ) : أو .

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

للتعريف ، لأنَّ التعريف بصلتها ، وهي الجملة التي بعدها ، بدليل
 أخواتها ^(١) نحو : « من » ، وما « فلو » ^(٢) كانتا فيها للتعريف ،
 لأدى ذلك إلى أن يجتمع فيها تعريفان ، وذلك لا يجوز .
 فإن قيل : فلم أدخلت ^(٣) « الذي » ، والتي « في الكلام ؟
 قيل : توصلًا إلى وصف المعارف بالجل ، لأنهم لما رأوا التكررات
 توصف بالمفردات والجل ، نحو « مررت برجل ذاهب » ، و« مررت
 برجل أبوه ذاهب » ، و« ذاهب أبوه » ^(٤) ، وما أشبه ذلك ، ولم
 يحسنوا ^(٥) أن يعملوا التكررة أقوى من المعرفة ، وآثروا التسوية
 بينهما ، جاؤوا ^(٦) باسم ناقص لا يتم إلا بجملة ، فجعلوه وصفاً
 للمعرفة توصلًا إلى وصف المعارف بالجل ، كما أتوا بـ « ذي »
 التي ^(٧) بمعنى « صاحب » توصلًا إلى الوصف بأسماء الأجناس
 نحو قولك ^(٨) : « مررت برجل ذي مال » ، وأتوا بـ « أي »

(١) في (ظ) : أخواتها .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولو .

(٣) في (ق) : دخلت .

(٤) في (ق) و (ظ) : أخوه .

(٥) في (ق) و (ظ) : يحبوا .

(٦) في (ظ) : فجاؤوا .

(٧) في (ق) و (ظ) : ب : « ذو » الذي .

(٨) سقطت من (ق) و (ظ) .

توصلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو : « يا أيها الرجل »
ونحو ذلك ^(١) .

فإن قيل : فلم يجب العائد من الصلة إلى الموصول ؟ قيل :
لأن العائد يعلقها بالموصول ، ويتم بها به ، ولذلك ^(٢) لم يجوز أن
يرتفع « زيد خرج » ^(٣) ، في قولهم « الذي خرج زيد » ، لأنه
يؤدي إلى أن تخلو الصلة من العائد إلى الموصول .

فإن قيل : فلم حذف في قوله تعالى : « أهذا الذي بعث
الله رسولا » ؟ قيل : لأن العائد ضمير المنصوب المتصل
والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه ^(٤) ، لأنه صار الاسم
الموصول ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول بمنزلة شيء واحد ،
فلمّا صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد ، طلبوا لها التخفيف
وكان حذف المفعول أولى ، لأن المفعول فضلة ، بخلاف غيره
من هذه الأشياء ، فكان حذفه أولى .

فإن قيل : فهل يجوز أن تكون الأسماء المفردة صلات ؟

(١) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : وينسب بها ، ولهذا لم ...

(٣) في (ق) و (ظ) : زيد بـ « خرج » .

(٤) سورة الفرقان (الآية : ٤١) .

(٥) في (ق) و (ظ) زيادة قوله : وإنما جاز حذفه ، لأنه ...

قيل : لا يجوز ذلك ، لأن أسماء الصلوات إنما أدخلوها في الكلام توصلاً إلى الوصف بالجل ، كما أتوا به « ذي »^(١) « توصلاً إلى الوصف بالأجناس ، وبـ « أي » « توصلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام ، فكما لا يجوز إضافة « ذو » إلى غير الأجناس ولا يأتي بعد « أي » إلا ما فيه الألف واللام ، فكذلك هنا لا يجوز أن تكون الصلوات إلا جملاً ، ولا يجوز أن تكون مفردة ، فأما قراءة من قرأ « تماماً على الذي أحسن »^(٢) بالرفع ، فالتقدير فيه « على الذي هو أحسن » ، فكذلك قوله عز وجل^(٣) « مثلاً ما بعوضة »^(٤) بالرفع فالتقدير^(٥) « ما هو بعوضة » ، وكذلك قوله عز وجل^(٦) « أيهم أشد على الرحمن عتياً »^(٧) أي « هو أشد » لحذف المبتدأ في هذه المواضع كلها ، وحذف المبتدأ جاز في كلامهم .

فإن قيل : فهذه الضمّة في « أيهم » ضمة إعراب أو ضمّة

(١) في (ق) و (ظ) : ذو .

(٢) سورة الأنعام (الآية : ١٥٤) .

(٣) في (ق) و (ظ) : وكذلك قوله تعالى .

(٤) سورة البقرة (الآية : ٢٦)

(٥) في (ق) و (ظ) : تقديره .

(٦) سورة مريم (الآية : ٦٩) .

بناءً ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيويه إلى أنها ضمة بناء ، لأنهم لما حذفوا المبتدأ من حلتها دون ماثر أخواتها ، نقصت فينيت ، وكان بناؤها على الضم أولى ، لأنها أقوى الحركات ، فينيت على الضمة كـ « قبل » وبعد ، والذي يدل على أنهم ^(١) إنما بنوها لحذف المبتدأ ، أنهم لو أظهروا المبتدأ فقالوا « ضربت أيهم هو في الدار » لنصبوا ولم يبنوا وذهب الخليل إلى أن الضمة ضمة إعراب ، ويرفعه ^(٢) على الحكاية ، والتقدير عنده [قال الله سبحانه وتعالى ^(٣)] « ثم لنزعن من كل شجرة الذي يقال لهم آيهم » . وذهب يونس إلى إلغاء الفعل قبله ، وينزل الفعل المؤثر في الإلقاء منزلة أفعال القلوب ، والصحيح ما ذهب إليه سيويه ، وأما قول الخليل : إنه مرفوع على الحكاية ، فالحكاية إنما تكون بعد جري الكلام فتعود الحكاية إليه ، وهذا الكلام يصح ابتداءً من غير تقدير قول قائل قاله ، وأما قول يونس فضعيف جداً ، لأن الفعل إذا كان مؤثراً لا يجوز إلغاؤه .

١٥

فإن قيل : فلم يبنيت أسماء الصلوات ؟ قيل لوجهين :

- (١) في (ظ) : أنها .
- (٢) في (ظ) : وترفعه .
- (٣) سقط من (ق) و (ظ) ما بين التوسين .

(أحدها) أن الصلة لما كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة ، صارت بمنزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني .
(والوجه الثاني) أن هذه الأسماء لما كانت لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعداً أشبهت الحروف ، لأنها لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعداً .

فإن قيل : فـ هـ أي " ، لم كانت معربة دون سائر أخواتها ؟
قيل : لوجهين :

(أحدهما) أنهم بقوا على الأصل في الإعراب ، تنبيهاً على أن الأصل في الأسماء الإعراب ، كما بنوا الفعل المضارع . إذا اتصلت به نون التأكيد ، وضمير " جماعة النسوة " تنبيهاً على أن الأصل في الأفعال البناء .

(والوجه الثاني) أنهم حملوها على نظيرها ونقيضها ، فنظيرها جزء ، ونقيضها كل ، وهما مرببان ، فكانت معربة ، فأعرفه نصب إن شاء الله تعالى .

الباب الثامن والخمسون

باب حروف الاستفهام

إن قال قائل : كم حروف الاستفهام ؟ قيل : ثلاثة حروف ^(١) « الهمزة » وأم ، وهل « وما عدا هذه الثلاثة ، فأسماء وظروف أقيست مقامها ، فالأسماء : « من ، وما ، وم ، وكيف » . والظروف : « أين ، وأنى ، ومتى ، وأي حين ، وأيان » ، و « أي » يحكم عليها بما تضاف ^(٢) إليه ، فأما الهمزة وأم ، فقد بينتاها في باب المطف ، وأما « هل » فتكون استفهاماً وتكون بمعنى « قد » قال الله عز وجل ^(٣) « هل أتى على الإنسان حين من الدهر ^(٤) » أي : « قد أتى » ثم قال الشاعر :
سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل راونا بسفح القف ذي الأكم ^(٥)

(١) في (ق) : أحرف ، وفي (ظ) : حرف .

(٢) في (ظ) : يضاف .

(٣) في (ق) و (ظ) : تعالى .

(٤) سورة الإنسان (الآية الأولى) .

(٥) يربوع : أبو حي من قيم ، ويربوع أيضاً : أبو بطن من مرم . والسفح : عرض الجبل المظطجع أو أحله أو أسفلته ، والقف : ما ارتفع من متون الأرض ، والأكمة : تل من القف ، وهو حجر واحد ، والجمع أكم . والمعنى ظاهر ، ولم أقف على القائل .

أي « قد رأوتها » ، ولا يجوز أن يجعل « هل » استفهاماً ، لأن
« الهمزة » للاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف
الاستفهام .

فإن قيل : قيل أقامت العرب هذه الأسماء والظروف مقام
حروف ^(١) الاستفهام ؟ قيل إنما أقاموها مقام حروف ^(٢)
الاستفهام توسعاً في الكلام ، ولكل واحد منها موضع يختص
به ، فـ « من » سؤال عن يعقل ، و « ما » سؤال عما لا
يعقل ، و « كم » سؤال عن العدد ، و « كيف » سؤال عن
الحال ، و « أين » ، وأنى ، سؤال عن المكان ، و « متى »
وأي حين ، وأيان ، سؤال عن الزمان ، و « أي » يحكم عليها
بما تضاف إليه ، فإنها لا تكون إلا مضافة ، ألا ترى أنك
لو قلت : « من عندك ؟ » لوجب أن يقول المجيب : « زيد
أو عمرو » وما ^(٣) أشبه ذلك ، ولو قال « فرس » أو « حمار » لم
يجز ، لأن « من » سؤال عن يعقل ، لا عما لا يعقل ،
وكذلك لو قلت : « أين زيد ؟ » لوجب أن تقول « في الدار
أو ^(٤) في المسجد » وما أشبه ذلك ، فلو قال : « يوم الجمعة »

(١) في (ق) و (ظ) : حرف .

(٢) في (ق) و (ظ) : أو ما .

(٣) في (ظ) زيادة قوله : أو في السوق أو ...

لم يحز ، لأن « أين » سؤال عن المكان لا عن الزمان ، وكذلك أيضاً لو قلت : « متى الخروج ؟ » لوجب أن تقول ^(١) « يوم الجمعة » أو يوم السبت » وما ^(٢) أشبه ذلك ، ولو قال ^(٣) « في الدار » أو في المسجد » لم يحز ، لأن « متى » سؤال عن الزمان لا عن المكان ، وكذلك سائرهما .

فإن قيل : فلم أقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد . وهي همزة الاستفهام ، وهم يتوخون الإيجاز والاختصار في الكلام ؟ قيل : إنما فعلوا ذلك للمبالغة في طلب الإيجاز والاختصار ، وذلك لأن هذه الكلم تشتمل على الجنس الذي يدل ^(٤) عليه ، ألا ترى أن « من » تشتمل على جميع من يعقل ، و « أين » ١٠ تشتمل على جميع الأمكنة ، و « متى » تشتمل على جميع الأزمنة ، وكذلك سائرهما ؟ فلما كانت تشتمل على هذه الأجناس ، كان فيها فائدة ليست في الهمزة ، ألا ترى أنك لو قلت « أزيد عندك ؟ » لجاز ألا يكون زيد ^(٥) عنده ،

(١) في (ق) : يقول .

(٢) في (ق) : أو .

(٣) في (ط) : قلت .

(٤) في (ق) : تدل .

(٥) مقطعت من (ق) .

فيقول « لا » فتحتاج إلى أن تعيد السؤال ، وتعدّ شخصاً
 شخصاً ، وربما لا يذكر الشخص^(١) الذي هو عنده ، فلا يحصل
 لك الجواب عن عنده ، لأنّه لا يلزمه ذلك في سؤالك ،
 فلهذا كان ذلك يؤدي إلى التطويل ، لأنّ استيعاب الأشخاص
 مستحيل ، أتى بلفظة تشتمل على جميع من يعقل وهي « من »
 فأقاموها مقام « الهمزة » ليلزم المسؤول الجواب عن عنده ،
 وكذلك لو قلت « أتى الدار زيد » أو في المسجد ، لجاز ألا
 يكون في واحد منها ، فيقول « لا » فتحتاج أيضاً أن تعيد^(٢)
 السؤال ، وتعدّ مكاناً مكاناً ، وربما لا يذكر^(٣) ذلك المكان
 الذي هو فيه ، فلا يحصل لك الجواب عن مكانه ، لأنّه
 لا يلزمه ذلك في سؤالك^(٤) ، فلهذا كان ذلك يؤدي إلى التطويل ،
 أتى بـ « أين » لأنها تشتمل على جميع الأماكن ، ليلزم
 المسؤول الجواب عن مكانه ، وكذلك لو قلت « أخرج زيد
 يوم السبت » لجاز ألا يخرج في ذلك اليوم ، فتحتاج أيضاً إلى
 ١٥ تكرير السؤال ، وربما لا يذكر^(٥) ذلك الوقت الذي يخرج فيه

(١) في (ق) : ذلك الشخص .

(٢) في (ق) : إلى أن .

(٣) في (ق) : تذكر .

(٤) في (ط) : سؤاله .

فلمّا كان ذلك يؤدّي إلى التطويل أقاموا « متى » مقامها «
لأنّها تشتمل على جميع الأزمنة » كاتشتمل « أين » على جميع
الأمكنة ، وكذلك سائرهما فهذا المعنى من الإيجاز والاختصار
أقاموها مقام الحمزة .

- فإن قيل : فلم كانت مبنية ما عدا « أيا » ؟ قيل : إنّما
بنيت لأنّها تضمنت معنى حرف الاستفهام وهو « الحمزة »
وأما « أي » فإنّها أعربت [وإن كانت قد تضمنت معنى حرف
الاستفهام ^(١)] لما بيّنا في باب أسماء الصلوات قبل : فأعرفه
تصحب إن شاء الله تعالى .

(١) ما بين القوسين محو في (ق) .

الباب التاسع والخمسون

باب الحكاية

- ١ إن قال قائل : لم دخلت الحكاية الكلام ؟ قيل : لأنها
تزيل الالتباس ، وتزيل ^(١) التوسع في الكلام .
- ٢ فإن قيل : فهل يجوز ^(٢) الحكاية في غير الاسم العلم والكنية ؟
قيل : اختلفت ^(٣) العرب في ذلك ، فمن العرب من يحيز الحكاية
في المعارف كلها دون الشكرات ، قال الشاعر ^(٤) :
- سمعت : الناس ينتجعون غيثاً فقلت لصبيح انتجعي بلالاً ^(٥)
فقال : « الناس » بالرفع ، كأنه يسمع ^(٦) قائلًا يقول :
- ١٠ الناس ينتجعون غيثاً ، لحكي الاسم مرفوعاً كما سمع . ومن

(١) في (ق) و (ط) : وتزيد .

(٢) في (ق) و (ط) : يجوز .

(٣) في (ط) : اختلف .

(٤) هو ذو الرمة ، غيلان بن عتبة وقد تقدم ذكره (ص ١٤٢) .

(٥) الانتجاع : طلب الكلأ ومساقط الغيث ، وانتجعا فلاناً إذا انتجاعه

نطلب معروفه . وصبيح : اسم ناقة ذي الرمة ولما أنشد بلال

ابن أبي بردة قوله : سمعت الناس (البيت) قال بلال : يا غلام :

قم أعطه جبلت لصبوح . الفت : الفصصة وهي الرطبة

من علف الدواب .

(٦) في (ق) و (ط) : سمع .

العرب من يميز الحكاية في المعرفة والنكرة ، ومن ذلك قول بعضهم ، وقد قيل له : عندي تمرتان ، فقال : « دعني من تمرتان » . وأما أهل الحجاز فيخصونها بالاسم العلم والكنية ، فيقولون إذا قال : رأيت زيداً : « من زيداً ؟ » ، وإذا قال : مررت بزيد : « من زيد ؟ » فيجعلون « من » في موضع رفع ٥ بالابتداء ، و « زيداً » في موضع الخبر ، ويحكون الإعراب ، وتكون الحركة قائمة مقام الرفع^(١) التي تجب بخبر المبتدأ . وأما بنو تميم فلا يحكون ، ويقولون « من زيد » بالرفع في جميع الأحوال ، فيجعلون « من » في موضع رفع لأنه مبتدأ و « زيد^(٢) » هو الخبر ، ولا يحكون الإعراب ، وهو القياس ؛ ١٥ والذي يدل على ذلك أن أهل الحجاز يوافقون بني تميم في العطف والوصف ، فالعطف كقولك إذا قال لك القائل : رأيت زيداً : « ومن زيد ؟ » ، والوصف كقولك إذا قال لك^(٣) القائل : رأيت زيداً الظريف : « من زيد الظريف ؟ » .

فإن قيل : فلم يخص أهل الحجاز الحكاية بالاسم العلم ١٥

(١) في (ظ) : و « زيد » .

(٢) في (ظ) : الرفع .

(٣) في (ق) : و « زيداً » .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

والكنية ؟ قيل : لأنَّ الاسم العلم والكنية غيرا ونقلا عن
وضعها ، فلما دخلها التغير ، والتغير ^(١) يؤنس بالتغير .
فإن قيل : فليرفع أهل الحجاز مع المطف والوصف ؟
قيل : لارتفاع اللبس .

٥ فإن قيل : فإِنَّ هذه الزيادات التي تلحق « مَنْ » في الاستفهام
عن النكرة في الوقف في حالة الرفع ، والتصب ، والجر ،
والتأنيث ، والتثنية ، والجمع ، نحو : « متو ، ومنا ، ومني ،
ومنان ، ومنين ، ومتون ، ومنين ، ومنة ، وممتان ،
ومنتين ، ومنات » هل هي إعراب أو ^(٢) لا ؟ قيل : هذه
الزيادات التي تلحق « مَنْ » من تغيرات ^(٣) الوقف ، وليست
بإعراب ، والدليل على ذلك من وجهين :

(أحدهما) أنَّ « مَنْ » مبنية ، والمبني لا يلحقه الإعراب .
(والثاني) ^(٤) أنَّ الإعراب يثبت في الوصل ، ويسقط في
الوقف ^(٥) ، وهذا بعكس الإعراب ، يثبت في الوقف ، ويسقط

(١) في (ق) : فالتغير .

(٢) في (ق) : أم .

(٣) في (ظ) : تغيرات .

(٤) في (ق) و (ظ) : والوجه الثاني .

(٥) أي إنَّ الحكاية في (مَنْ) خاصة بالوقف تقبول : تمنان ،
(بالوقف والإسكان) وإن وصلت قلت : مَنْ ياهذا وبطلت الحكاية .

في الوصل ، فدلّ على أنّه ليس بإعراب ، وأمّا ^(١) قول الشاعر ^(٢) :
أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا الجن فقلت ^(٣) : عموظلاما ^(٤)
فأثبتوا ^(٥) الزيادة في حال ^(٦) الوصل ، فالجواب عنه من
وجهين :

- (أحدهما) أنّه أجرى الوصل مجرى الوقف ضرورة الشعر .
وإذا كان ذلك لضرورة الشعر ^(٧) فلا يكون فيه حجة .
(والثاني ^(٨)) أنّه يجوز أن يكون من قبيلة تعرب ^(٩)

(١) في (ق) و (ظ) : فأما .
(٢) هو شير بن الحارث الضبي كما في الدرر والمدان .
(٣) هكذا وردت في المطبوع والصحيح ما في (ق) و (ظ) : قلت .
(٤) في (ظ) : عموأصباحاً . وقد أورد صاحب اللسان للبيت رواية
أخرى هي :
أتوا ناري فقلت : منون ؟ قالوا : سراء الجن ، قلت : عموأظلاما
والعنى أن الجن طرقت وقد أوقد ناراً لطعامه . والشاهد زيادة الواو
والنون على (من) في الوصل ، وكان القياس أن يقول : من أنتم ؟
وهي حالة شاذة ، وفي ذلك أقوال كثيرة للبصريين والكوفيين لا يتسع
لها المقام .

- (٥) في (ق) : و (ظ) : فأثبت .
(٦) في (ق) و (ظ) : حالة .
(٧) في (ق) و (ظ) : للضرورة .
(٨) في (ظ) : والوجه الثاني .
(٩) في (ق) و (ظ) : يعربون .

« من » ، فقد حكى عن سيبويه (١) أنه من العرب من يقول : « ضرب مَنْ مَنْأ » كما تقول (٢) : « ضرب رجل رجلاً » ولم يقع الكلام في لغة من أعربها ، وإِنَّمَا وقع في لغة من بنّاها ، فـ « منون » في هذه اللغة بمنزلة « قام الزيدون » وعلى كل حال فهو من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : حكى سيبويه .

(٢) في (ق) : يقول .

الباب الستون

باب الخطاب

إن قال قائل : ما ضابط هذا الباب ؟ قيل : أن تجعل
أول كلامك للمسؤول عنه الغائب ، وآخره للمسؤول المخاطب ،
فتقول إذا سألت رجلاً عن رجل قلت : " كيف ذلك الرجل ؟ "
يا رجل " ، وإذا سألته عن رجلين قلت : " كيف ذاك الرجلان
يا رجل " ، وإذا سألته عن رجال قلت : " كيف أولئك الرجال
يا رجل " ، وإذا سألت رجلاً عن امرأة قلت : " كيف تلك
المرأة يا رجل " ، وإذا سألته عن امرأتين قلت : " كيف
تلك المرأتان يا رجل " ، وإذا سألته عن نسوة قلت : " كيف
أولئك النسوة يا رجل " ، وإذا سألت امرأة عن امرأة قلت :
" كيف تلك المرأة يا امرأة " ، وإذا سألتها عن امرأتين قلت :
" كيف تلك المرأتان يا امرأة " ، وإذا سألتها عن نسوة قلت :
" كيف أولئك النسوة يا امرأة " ، وإذا سألت امرأة عن
رجل قلت : " كيف ذلك الرجل يا امرأة " ، وإذا سألتها

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ظ) : تيك .

عن رجلين قلت : « كيف ذاك الرجلان يا امرأة » ، وإذا
سألتها عن رجال قلت : « كيف أولئك الرجال يا امرأة » ،
وإذا سألت اثنين عن امرأة قلت : « كيف تلك المرأة
يا رجلان » قال الله عز وجل ^(١) : « أَلَمْ أَنْتَكُمَا عَنْ قَوْلِكُمَا
الشَّجَرَةَ ^(٢) » ، وإذا خاطبت نسوة وأشرت إلى رجل قلت :
« كيف ذلك الرجل يا نسوة » قال الله تعالى : « قَالَتِ ^(٣)
قَدْ لَكُنَّ الَّذِي لَمْ تَكُنِّي فِيهِ ^(٤) » وعلى هذا قياس هذا الباب .
فإن قيل : فلم قدم المشار إليه الغائب ؟ قيل : عناية بالمسؤول عنه ،
والكاف بمد أسماء الإشارة وهي « ذلك » ، وتلك ، وأولئك »
١٠ لمجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب لأنه لو كان لها موضع
من الإعراب لكان موضعها الجر بالإضافة ، وذلك محال ، لأن أسماء
الإشارة معارف ، والمعارف لا تضاف ، فصارت بمنزلة الكاف في
« النجاة » ، لأن ما فيه الألف واللام لا تضاف ^(٥) ، وبمنزلة
الكاف في « إياك » ، لأنه مضمَر ، والمضمرات كلها معارف ،

(١) في (ق) و (ط) : تعالى .

(٢) سورة الأعراف ، (الآية : ٢٢) .

(٣) سقطت من (ط) .

(٤) سورة يوسف ، (الآية : ٣٢) .

(٥) في (ق) : يضاف .

والمعارف لا تضاف . واللام في : « ذلك » وتلك » زائدة ^(١) للتنبيه ، كـ « ها » في « هذا » ولهذا لا يحسن أن يقال ^(٢) : « هذلك » ولا « هاتلك » ، وأصل اللام أن تكون ساكنة . فإن قيل : فلم كسرت اللام في ذلك وحدها ؟ قيل : إنما كسرت « ذلك » ^(٣) ، لوجهين :

(أحدها) أنها كسرت لالتقاء الساكنين ، لمكونها وسكون الألف قبلها .

(والثاني) أنها كسرت لئلا تلبس بلام الملك ، ألا ترى أنك لو قلت « ذلك » بفتح اللام ، لالتبس وتوهم السامع أن المراد به أن هذا ^(٤) الشيء ملك لك ، فلما كان يؤدي ١٠ إلى الالتباس كسرت اللام لإزالة هذا الالتباس ، وإنما فتحت كاف الخطاب في المذكر ، وكسرت في المؤنث للفرق بينهما ، والكاف في « تلكا » أيضاً للخطاب ، و « ما » التي بعدها ^(٥) علامة للتنبيه ^(٦) ، وكذلك الكاف أيضاً في « أولئك » للخطاب ،

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) لا هذلك ولا . . .

(٣) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٤) سقطت من (ق) .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : التي بعدها .

(٦) في (ق) : للتأنيث وهو سهو .

والميم والواو المحذوفة علامة لجمع المذكر ، وكذلك الكاف أيضاً
 في « أَوَاتَكُنْ » للخطاب ، والنون المشددة علامة لجمع المؤنث ؛
 ومن العرب من يأتي بالكاف مفردة في التثنية والجمع على
 خطاب الواحد إذا فهم المعنى ، قال الله سبحانه وتعالى « ذَلِكَ
 • إِنَّمَا قَدَّمْتُ آيِدِيكُمْ ^(١) » ولم يقل « ذلك » ، وقيل : إِنَّمَا أَفْرَدَ
 لِأَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْجَمْعَ ، [كَأَنَّهُ قَالَ : إِنَّمَا ^(٢) الْجَمْعُ ^(٣)] والجمع
 لفظة مفرد ، فأعرفه تصبب إن شاء الله تعالى .

- (١) سورة آل عمران ، (الآية : ١٨٢)
 (٢) في (ق) : ذلك أيما الجمع وهو الصواب .
 (٣) سقط من (ط) ما بين القوسين

الباب الحادي والستون

باب الألفات

إن قال قائل : على كم ضرباً الألفات التي تدخل أوائل الكلام ؟ قيل : على ضربين : همزة وصل ، وهمزة قطع ، وهمزة الوصل هي التي يتصل ما قبلها بما بعدها في الوصل ولذلك سميت همزة الوصل ، وهمزة القطع هي التي تقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها فلذلك ^(١) سميت همزة القطع .

فإن قيل : ففي ماذا تدخل همزة الوصل من الكلام ؟ قيل : في جميع أقسام الكلام من الاسم والفعل والحرف ، أما الاسم فتدخل منه على اسم ليس بمصدر ، وعلى اسم هو المصدر ^(٢) ، فأما ما ليس بمصدر فهو ابن ، وابنة ، واثنان ، واثنتان ، واسم ، واست ، وامرؤ ، وامرأة ، وإيمن ، فالهمزة ^(٣) دخلت في أوائل هذه الكلام عوضاً عن اللام المحذوفة منها ، ما عدا : « امرؤ ، وامرأة ، وإيمن » فأما « امرؤ ، وامرأة » فأما دخلت ^(٤) عليها لأنها لما كان آخرها همزة ، والهمزة ممددة

(١) في (ق) و (ظ) : ولذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : مصدر .

(٣) في (ق) و (ظ) : والهمزة .

(٤) في (ق) و (ظ) : أدخلت .

التغيير ، تنزلاً منزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام ، فأدخلت
 الهمزة عليها كما أدخلت على ما حذف منه اللام . فأما « ايمن »
 فهو جمع يمين ، إلا أنهم وصلوها لكثرة الاستعمال ، وقيل :
 إنهم حذفوها حذفاً ، وزيدت الهمزة في أوله لثلاثاً يبدأ بها الساكن
 . وأما ما كان مصدراً فنحو : « انطلاق » ، واقتطاع » ، واحمرار »
 واحمرار ، واستخراج ، واغديدان ، واخرواط » ، واسحنكك^(١)
 واسلقاء ، واحرنجام ، واسبطرار » وما أشبه ذلك . وأما الفعل
 فتدخل همزة الوصل منه على أفعال هذه المصادر نحو :
 « انطلق » ، واقتطع » ، واحمر » ، واحمار » ، واستخرج » ، واغدودن^(٢)
 ١٠ « واخروط^(٣) » ، واسحنكك^(٤) » ، واسلق^(٥) » ، واحرنجم^(٦) »
 واسبطر^(٧) » ونحو ذلك^(٨) ، وإنما دخلت همزة الوصل في أوائل

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) اغدودن النبات ، إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة برقه .

(٣) اخروط بهم الطريق والفر : امتد .

(٤) اسحنكك الليل : إذا امتدت ظلمته .

(٥) في (ظ) : واسلقى . والاسلقاء : الاسلقاء على القفا ، وكل شيء
 كان فيه كالانبطاح فيه اسلقاء .

(٦) حرجمت الإبل فأحرنجمت : إذا رددتها ، فارتدت بعضها على بعض ،
 واجتمعت .

(٧) اسبطرت (الجمال) في سيرها : أسرعت وامتدت .

(٨) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

هذه الأفعال ومصادرها ، ثلثاً يبدأ بالساكن ، وكذلك أيضاً تدخل همزة الوصل على أمثلة الأمر من الفعل الذي يسكن فيه ما بعد حرف المضارعة ، نحو : « ادخل ، واضرب ، واسمع » ثلثاً يبدأ بالساكن . وأما الحرف فلا تدخل همزة الوصل منه إلا على حرف واحد ، وهي لام التعريف ، نحو : « الرجل ، والغلام » وما أشبه ذلك في قول سيبويه للعلنة التي ذكرناها . وأما الخليل فذهب إلى أن الألف واللام زيدتا معاً للتعريف ، إلا أنهم جعلوا همزة همزة وصل لكثرة الاستعمال ، [وقد ذكرناه مستوفى في كتاب « الألف واللام »] ^(١) .

فإن قيل : قام فتحت همزة مع لام التعريف ، وألف ١٠ « أين » ؟ قيل : أما همزة مع لام التعريف ففتحت لثلاثة أوجه : (أحدها) ^(٢) أن همزة لما دخلت على لام التعريف وهي حرف ، أرادوا أن يجعلوها مخالفة للهمزة التي تدخل على الاسم والفعل .

(والوجه الثاني) [أن الحرف أثقل ، فاختاروا له الفتحة ١٥ لأنه أخف الحركات .

(والوجه الثالث)] ^(٣) أن همزة مع لام التعريف يكثر

(١) سقط من (ق) و (ظ) ما بين التوسين .

(٢) في (ق) و (ظ) : الوجه الأول .

(٣) سقط من (ظ) ما بين التوسين .

دورها في الكلام ، فاختاروا لها أخف الحركات وهو الفتح .
 وأما همزة « ايم » فإنما بنيت على الفتح لوجهين :
 (أحدهما) أن الأصل فيها أن تكون همزة قطع مفتوحة ،
 فإذا وصلت لكثرة الاستعمال ، بقيت حركتها على ما كانت عليه .
 (والثاني) أنها فتحت لأن هذا الاسم ناب (١) عن حرف
 القلم وهو « الواو » فلما ناب عن الحرف شبهه بالحرف وهو لام
 التعريف ، فوجب أن تفتح همزته كما فتحت مع لام التعريف .
 فإن قيل : فلم ضُمَّتْ الهمزة في نحو « ادخل » وكسرت
 في نحو « اضرب » وما أشبه ذلك ؟ قيل : اختلف النحويون
 في ذلك ، فذهب البصريون إلى أن الأصل في هذه الهمزة
 الكسر ، وإنما ضُمَّتْ في نحو : « ادخل » وما أشبه ذلك ،
 لأن الخروج من كسر إلى ضم مستثقل ، ولهذا ليس في كلام
 العرب شيء على وزن « فَعْل » . وذهب الكوفيون إلى أن
 همزة الوصل مبنية على ثالث المستقبل ، فإن كان مكسوراً
 كسرت ، وإن كان مضموماً ضُمَّتْ ، وما عدا ما ذكرناه في
 همزة الوصل فهو همزة قطع ، لأن همزة القطع ليس لها أصل
 يحصرها ، غير أننا نذكر بينهما فرقاً على جهة التقريب فنقول :

(١) في (ق) قد ثابت .

نفرق^(١) بين همزة الوصل وهمزة القطع في الأسماء بالتصغير ،
فإن ثبتت بالتصغير فهي همزة قطع ، وإن سقطت فهي همزة
وصل ، نحو همزة : « أب » ، وابن ، فالهمزة في « أب » همزة قطع ،
لأنها تثبت في التصغير ، لأنك تقول في تصغيره : « أبي » ،
والهمزة في « ابن » همزة وصل لأنها تسقط^(٢) في التصغير ،
لأنك تقول في تصغيره « بني » . ونفريق بين همزة الوصل
وهمزة القطع في الأفعال ، بأن يكون^(٣) « يا » المضارعة^(٤) منه
مفتوحة ، أو مضمومة ، فإن كانت مفتوحة فهي همزة وصل ،
نحو ما قدمناه ، وإن كانت مضمومة فهي همزة قطع نحو :
« أجعل » ، وأحسن ، وما أشبه ذلك ، لأنك تقول في المضارع^(٥)
« يحمل » ، ويحسن ، وما أشبه ذلك ، وهمزة مصدره أيضاً همزة
قطع كالفعل ، وإنما كسرت من « إجمال » ونحوه ثلثاً يلتبس^(٦)
بالجمع ، فإنهم لو قالوا : « أجعل أجالاً » بفتح الهمزة في المصدر ،

(١) في (ق) : يفرق .

(٢) في (ظ) : سقطت .

(٣) في (ق) : تكون .

(٤) في (ق) و (ظ) : المضارع .

(٥) في (ق) و (ظ) : منه .

(٦) في (ق) : تلتبس .

لالتبس يجمع « جمل » فلهذا كان ذلك يؤدي إلى اللبس ، كسروا
الهمزة لإزالة اللبس .

فإن قيل : فلم فتحوا حرف المضارعة في ^(١) الثلاثي ، وضمّوه
من ^(٢) الرباعي ؟ قيل : لأن الثلاثي أكثر من الرباعي ، والفتحة
• أخف من الضمة ، فأعطوا الأكثر الأخف ، والأقل الأثقل
ليعادلوا بينهما .

فإن قيل : فالخماسي والسداسي أقل من الرباعي فهلا وجب
ضمّه ؟ قيل : إنّما وجب فتحه لوجهين : النقل ^(٣) من ^(٤) الثلاثي
أكثر من الرباعي ، فلمّا وجب الحل على أحدهما ، كان الحل
١٠ على الأكثر أولى من الحل على الأقل .

(والثاني) أن الخماسي والسداسي ثقلان لكثرة حروفهما ،
فلو بنوهما على الضمة ، لآدّى ذلك إلى أن يجمعوا بين كثرة
الحروف ، وثقل الضمة ، وذلك لا يجوز ، فأعطوهما ^(٥) أخف

(١) في (ق) و (ظ) : من .

(٢) في (ظ) : في .

(٣) في (ق) و (ظ) : أحدهما أن النقل ...

(٤) في (ظ) : في .

(٥) في (ظ) : فأعطوه .

الحركات وهو الفتح ، وعلى ^(١) أن بعض العرب يضم حروف ^(٢)
المضارعة منها فيقول : « ينطلق » ويستخرج ، يضم حرف
المضارعة ، حملاً على الرباعي ، فأعرفه نصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : على .

(٢) في (ق) و (ظ) : حرف .

الباب الثاني والستون

باب الإمالة

إن قال قائل : ما الإمالة ؟ قيل : أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء .

٥ فإن قيل : فلم أدخلت " الإمالة " الكلام ؟ قيل : طلباً للتشاكل ، لأننا تختلف الأصوات فتتنافر ، وهي تختص بلفظة أهل الحجاز ومن جاورهم من بني نعيم وغيرهم ، وهي فرع على التفخيم ، والتفخيم هو الأصل ، بدليل أن الإمالة تفتقر إلى أسباب توجبها ، وليس التفخيم كذلك .

١٠ فإن قيل : فما الأسباب التي توجب الإمالة ؟ قيل : هي الكسرة في اللفظ ، أو كسرة تعرض للحرف في بعض المواضع ، [أو الياء الموجودة في اللفظ ، أو لأن الألف منقلبة عن الياء ، أو لأن الألف تنزل " منزلة المنقلبة عن الياء " ، أو إمالة لإمالة ، فهذه ستة أسباب توجب الإمالة ، فأما الإمالة للكسرة ١٥ في اللفظ فنحو قولهم في : " عالم : عالم " وفي " سالم : سالم " ،

(١) في (ق) : دخلت .

(٢) في (ق) : تنزل .

وأما الإمالة للكسرة^(١) بشي، يعرض للحرف في بعض المواضع [^(٢)]
 فنحو قولهم في « تخاف : يخاف » فأمالوا لأن الخاء تكسر في
 « يخفت » ، وأما الإمالة للياء فنحو قولهم في « شيبان :
 شيبان » وفي « غيلان : غيلان » ، وأما الإمالة لأن الألف
 تنقلب^(٣) من الياء فنحو قولهم في « رحي : رحي » وفي
 « رمى : رمى » وأما الإمالة لأن الألف تنزل^(٤) منزلة
 المنقلبة عن الياء فنحو قولهم^(٥) « حيارى^(٦) : حيارى » وفي
 « سكارى : سكارى » وأما الإمالة للإمالة فنحو « رأيت
 عمادا ، وقرأت كتابا » .

فإن قيل : فما يمنع من الإمالة ؟ قيل : حروف الاستعلاء ١٠
 والإطباق ، وهي « الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والفيء ،
 والحاء ، والقاف » ، فهذه سبعة أحرف تمنع الإمالة .
 فإن قيل : فإمّ منعت هذه الأحرف الإمالة ؟ قيل :

- (١) في (ق) : لكسرة تعرض للحرف .
- (٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .
- (٣) في (ق) و (ظ) : منقلبة .
- (٤) في (ق) : تنزل .
- (٥) في (ق) و (ظ) : في .
- (٦) الحُبَارَى : طائر معروف وهو على شكل الاوزة والجمع :
 حباير وحباريات .

لأن هذه الحروف^(١) تستعلي وتتصل بالحنك الأعلى فتجذب الألف إلى الفتح ، وتغتمه^(٢) من النفل بالإمالة .

فإن قيل : فلم إذا وقعت بعد الألف مكسورة منعت الإمالة ، وإذا وقعت مكسورة قبلها لم تغتم^(٣) ؟ قيل : إنما منعت من الإمالة إذا وقعت مكسورة بعد الألف لأنه يؤدي إلى التصعّد بعد الانحدار ، لأن الإمالة تقتضي الانحدار ، وهذه الحروف تقتضي التصعّد ، فلو أمّلت^(٤) ههنا لأدّى ذلك إلى التصعّد بعد الانحدار ، وذلك صعب ثقيل ، فلذلك^(٥) منعت من الإمالة ، بخلاف ما إذا وقعت مكسورة قبل الألف ، فإنه لا يؤدي إلى ذلك ، فإنك إذا أتيت بالمستعلي مكسوراً أضعفت استعلاؤه ، ثم إذا أمّلت انحدرت بعد تصعّد ، والانحدار بعد التصعّد سهل خفيف ، فبان الفرق بينهما .

فإن قيل : فهلاً جازت الإمالة إذا وقعت قبل الألف مفتوحة في نحو : « صامت » وذلك انحدرت بعد تصعّد ؟ قيل : لأن الحرف المستعلي مفتوح ، والحرف المستعلي إذا كان مفتوحاً

(١) في (ق) و (ظ) : الأحرف .

(٢) في (ق) : وتغتمها .

(٣) في (ق) : الإمالة .

(٤) في (ق) و (ظ) : أمّلت .

(٥) في (ق) و (ظ) : فلذلك .

زاد استعلاء، فامتنعت الإيمالة، بخلاف ما إذا كان مكسوراً،
 لأن الكسرة تضعف استعلاءه، فصارت سالماً إلى جواز الإيمالة،
 ولم يكن جواز الإيمالة هناك لأنه انحدر بعد تصمّد فقط،
 وإنما كان كذلك^(١)، لأن الكسرة ضعفت استعلاءه، لأنه^(٢)
 انحدر بعد تصمّد، فباعتبار هذين الوصفين جازت الإيمالة ههنا،
 فإن^(٣) وجد أحدهما، وهو كونه انحدرأ بعد تصمّد، فلا يوجد
 الآخر وهو تضييف حرف الاستعلاء بالكسرة^(٤) التي هي سالم
 إلى جواز الإيمالة، فالإيمالة في ضرب المثال مع الكسرة،
 بمنزلة النزول من موضع عال بدرجة أو سالم، والإيمالة مع غير
 الكسرة، بمنزلة النزول من موضع عال بغير درجة^(٥) أو سالم،
 فبان الفرق بينهما.

فإن قيل: فلم إذا كانت الراء مفتوحة أو مضمومة منعت
 من الإيمالة، وإذا كانت مكسورة وجبت^(٦) الإيمالة؟ قيل:
 لأن الراء حرف تكريم، فإذا كانت مفتوحة أو مضمومة

- (١) سقطت من (ق) و (ظ).
- (٢) في (ق) و (ظ): ولأنه.
- (٣) في (ق) و (ظ) وإن.
- (٤) في (ظ): فالكسرة.
- (٥) في (ق) و (ظ) من غير.
- (٦) في (ق) و (ظ): أوجب.

فكأنه^(١) اجتمع فيها فتحتان أو ضمّتان ، فلذلك منعت الإمالة ،
وأما إذا كانت مكسورة ، فكأنه قد اجتمع فيها كسرتان
فلذلك أوجبت الإمالة

فإن قيل : فلم غلبت الراء المكسورة حرف الاستعلاء
نحو^(٢) : « طارد » والراء المفتوحة نحو^(٣) : « دار القرار » وما
أشبه ذلك ؟ قيل : إنما غلبت الإمالة للراء المكسورة مع
الحرف المستعلي ، لأن الكسرة في الراء اكتسبت^(٤) تكريراً
فقويت ، لأن الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يتحملها ،
فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين ، فغلبت بنفسها تصحيد
١٠ المستعلي ، وكما غلبت الراء المكسورة الحرف المستعلي ، فكذلك
الراء المفتوحة المشبهة به .

فإن قيل : فأم لم تدخل الإمالة في الحرف^(٥) ؟ قيل :
لأن الإمالة ضرب من التصرف ، أو تبدل الألف على أن
أصلها ياء ، والحروف لا تتصرف ، ولا تكون ألفاتها منقلبة
١٥ عن ياء ولا واو .

(١) في (ق) و (ظ) : قد اجتمع .

(٢) في (ق) و (ظ) : في نحو .

(٣) في (ق) و (ظ) : اكتسبت .

(٤) في (ق) : الحروف .

فإن قيل : فلم جازت الإمالة في : « بلى ، ويا في النداء » ؟
قيل : أما « بلى » فإثما أميلت لأنها أغنت غناء الجملة ، وأما
« يا » في النداء ، فإثما أميلت لأنها قامت مقام الفعل ، فجازت
إمالتها كالفعل ، فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى .

الباب الثالث والستون

باب الوقف

إن قال قائل : على كم وجهاً يكون الوقف ؟ قيل : على خمسة أوجه :

(السكون) وهو حذف الحركة والتنوين .

• (والإشمام) وهو أن تضم شفتيك من غير ^(١) صوت ،

وهذا يدركه البصير دون الضير .

(والروم) وهو ^(٢) أن تشير إلى الحركة بصوت ضعيف ،

وهذا يدركه البصير والضير .

(والتشديد) وهو ^(٣) أن تشدد الحرف الأخير نحو : " هذا

١٠ عمر " ، وهذا خالده .

(والإتباع) وهو أن تحرك ما قبل الحرف الأخير إذا كان

ساكناً حركة الحرف الأخير في الرفع والجر ، نحو : " هذا

بكرٌ ومردت بيكرٌ " .

فإن قيل : فلم خصوا الوقف بهذه الوجوه الخمسة ؟ قيل : أما

١٥ السكون فلأن راحة المتكلم ينبغي أن تكون عند الفراغ

(١) سقطت من (ظ)

(٢) في (ظ) : هو

من الكلمة ، والوقف عليها ، والراحة في السكون لا في الحركة ^(١) .
فإن قيل : فلم أبدلوا من التنوين ألفاً في حال النصب ،
ولم يبدلوا من التنوين واواً في حال ^(٢) الرفع ، ولا ياء في حال ^(٣) الجر ؟
قيل : لوجهين :

- ٥ (أحدهما) إنما أبدلوا من التنوين ألفاً في حال النصب .
لخفة الفتحة ، بخلاف الرفع والجر ، فإن الضمة والكسرة ثقلتان .
(والوجه الثاني) أنهم لو أبدلوا من التنوين واواً في حالة
الرفع لكان ذلك يؤدي إلى أن يكون اسم متمكناً في آخره
واو قبلها ضمة ، وليس في كلام العرب اسم متمكناً في آخره
واو قبلها ضمة . ولو أبدلوا من التنوين ياء في حالة الجر ،
١٠ لكان ذلك يؤدي إلى أن تلبس بياء المتكلم ، فلذلك لم يبدلوا منه
ياء . على أنه من العرب من يبدل في حالة الرفع واواً ، وفي
حالة الجر ياء ، ومنهم من لا يبدل في حالة النصب ألفاً ، كما
لا يبدل في حالة الرفع واواً ، ولا في حالة الجر ياء ، وهي
لغة ^(٤) قليلة ، واجود اللغات الإبدال في حال ^(٥) النصب ، وترك
١٥ الإبدال في حال ^(٦) الرفع والجر على ما بيئنا . وأما (الإشمام ^(٧))

(١) في (ق) و (ظ) : بالسكون لا بالحركة .

(٢) في (ق) : حالة .

(٣) في (ق) : لفظة .

(٤) في (ق) و (ظ) : حالة .

(٥) في (ظ) : والإشمام .

فالمراد به أن تبين أن لهذه الكلمة أصل^(١) حركة في حال الوصل ، وكذلك « الروم والتشديد » .

فإن قيل : فلم لم يحز الإشمام في حال^(٢) الجز ؟ قيل : لأنه يؤدي إلى تشويه الحلق^(٣) ، وأما الإبتاع فلا لأنه لما وجب التحريك لالتقاء الساكنين ، اختاروا لها^(٤) الضمة في حالة الرفع ، لأنها الحركة التي كانت في حالة الوصل ، وكانت^(٥) أولى من غيرها ، قال الشاعر^(٦) :

« أنا ابن ماوية إذا جده الثقر »

(١) في (ق) و (ظ) : حال .

(٢) في (ق) و (ظ) : حالة .

(٣) في (ق) : الحلقة .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ق) : فكانت .

(٦) هو عبد الله بن ماوية الطائي ، على قول ، وماوية : اسم أمه ، ونسبه الصاعاني لفدكي بن عبد الله الثقري ، وعزاء سيبويه لبعض العديين ، وتمام البيت :

« وجاءت الخيل أثابي زمر »

وهو من شواهد سيبويه ، قال الأعلم : للشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف ، والثقر : صوت يكثر به الفرس عند احتفائه ومثله حركة . أي : أنا الشجاع البطل إذا احتست الخيل عند اشتداد الحرب و : أثابي : جماعات جمع أثية .

وكذلك حكم الكسرة في قول الآخر " :
أرتني حجلًا على ساقها فهش فوادي لذلك الحجل
بكسر الحاء والجيم .

فإن قيل : فهل جاز ذلك في حالة النصب كما جاز في حالة
الرفع والجر ؟ قيل : لأن حرف الإعراب تلزمه الحركة إذا
كان منونًا في حالة النصب ، نحو " : رأيت بكرا " ولا
تلزمه في حالة الرفع والجر .

فإن قيل : فهل جاز في ما لم يكن فيه تنوين نحو قولك :
" رأيت البكر " ؟ قيل : حلاً على ما فيه التنوين ، لأن
الأصل هو التنكير .

فإن قيل : فهل جاز أن يقال : " هذا عدل " بضم الدال ،
و " مررت بالدير " بكسر السين في الوقف ، كما جاز : " هذا
بكر " و " مررت ببكر " ؟ قيل : لأنهم لو قالوا : " هذا
عدل " بضم الدال لأدّى ذلك إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم ،
لأنه ليس في كلامهم شيء على وزن " فعل " فلتا كان ذلك ١٥
يؤدي إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم عدلوا عن الضم إلى

(١) قال ابن رشيقي في العدة : وأشد أبو العباس ثعلب : أرتني حجلًا
والحجل : الخلل . ولم أقف على فائه .

(٢) في (ق) و (ظ) : نحو قولك .

الكسر ، كما قالوا في جمع « حقو : أحق^(١) » ، وجرو : أجر^(٢) » ،
 وقلنسوة : قلنس^(٣) » ، وقالوا^(٤) : « هذا عدل » بكسر الدال ،
 لأن له نظيراً^(٥) في كلامهم ، نحو : « إبل » وإطل^(٦) » ، ولم
 يقولوا : « مررت بالبئر » بكسر السين^(٧) لأنه ليس في الأسماء
 شيء على وزن « فعل » إلا « دُئِلَ » وهو^(٨) اسم دويبة ،
 و « رُئِمَ » اسم للسنه^(٩) ، وهما فعلان نقلا إلى الاسمية ، وحكى

(١) الحقو والحقو : الحصر ومشد الإزار من الجنب ، والجمع : أحق ،
 وأحقاء ، وحقيبي ، وإحقاء .

(٢) الجرو والجروة : الصغير من كل شيء حتى من الحنظل والبطيخ
 والقنار والجمع : أجرو ، والجرو ، والجرو ، والجرو صفار
 الكلب والأسد والباع والجمع : أجرو ، وأجروا ، ويجروا .

(٣) القلنسوة ، والقلنساء ، والقلنسوة . . . من ملابس الرأس وجمعها :
 قلانس وقلانس وقلنس .

(٤) في (ق) و (ظ) : فقالوا .

(٥) في (ظ) : نظير ، وهو سهر .

(٦) الإاِطل والإاِطل : الخاصرة كلها ، وقيل منقطع الأضلاع من رأس
 الورك .

(٧) حقط من (ظ) : بكسر البين . والبئر : الثور قبل أن يوطب
 لغضاضته ، واحدة : بئرة .

(٨) سقطت من (ق) .

(٩) في (قه) و (ظه) : له ، والرئم ، والمئته ، والمئته : الإاست .

بعضهم « وُعِلَ » ، فلما كان ذلك يؤدّي إلى إثبات ما لا نظير له
في كلامهم رفضوه وعدلوا عن الكسر إلى الضمّ ، فقالوا :
« مررت بالبُسْر^(١) » لأنّ له نظيراً^(٢) في كلامهم نحو : « طَب^(٣) »
وحرّض^(٤) . فأعرفه تصبّ إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : بكسر الهمزة .

(٢) في (ظ) : نظير ، وهو سهو .

(٣) الطنب (بضم النون وسكونها) جبل الحباه والرادق ونحوهما .

(٤) في (ظ) زيادة قوله : للأشنان ، ولعله تصحيف قالحرّض من الخض ،

وقيل هو الأشنان تغلّ به الأيدي . م (٢٧)

الباب الرابع والستون

باب الإدغام

إن قال قائل : ما الإدغام ؟ قيل : أن تصل حرفاً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فينبو اللسان عنها نبوة واحدة .

فإن قيل : فعلى كم ضرباً الإدغام ؟ قيل : على ضربين : إدغام حرف في مثله من غير قلب ، وإدغام حرف في مقاربه بعد القلب . فأما إدغام الحرف في مثله فنحو : « شد ، ورد » وكان^(١) الأصل فيه « شدد ، وررد » إلا أنه لما اجتمع حرفان متعرجان من جنس واحد ، سكتوا الأول منها ، وأدغموه في الثاني ، وحكم المضارع في الإدغام حكم الماضي ، نحو : « يشد ، ويرد » وما أشبه ذلك . وأما إدغام الحرف في مقاربه فهو أن تبدل أحدهما من جنس الآخر ، وتدغمه في الثاني^(٢) نحو : « الحق كندة^(٣) » ، « وانك^(٤) » ، « قطن » ، « واسلخ غنمك » ،

(١) في (ق) و (ظ) : والأصل .

(٢) في (ق) و (ظ) : فيه .

(٣) في (ق) و (ظ) : كندة . وكندة : أبو قيلة من العرب . وكندة (في ق و ظ) : الأرض الصلبة .

(٤) نكك الثوب : بالغ في غسله ، ولغسه حتى يخلق .

وادمغ^(١) خلفا^(٢) وما أشبه ذلك ، غير أنه لا طريق إلى معرفة تقارب الحروف إلا بعد معرفتها ومعرفة مخارجها وأقسامها ، وهي تسعة وعشرون حرفاً ، وهي معروفة ، وقد تبلغ خمسة وثلاثين حرفاً بحروف مستحسنة ، وهي التون الخفيفة ، وهمزة بين بين ، والألف المائلة ، وألف التقخيم وهي التي ينحى بها نحو الواو ،^٥ نحو : « الصلوة » ، والصاد كالزاد^(٣) ، والسين^(٤) كالجيم ، وتبلغ نيماً وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ، وهي القاف التي بين القاف والكاف ، والكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالکاف ، والجيم التي كالسين ، والصاد^(٥) التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، [والطاء التي كالتاء]^(٦) ، والباء ،^{١٠} التي كالفاء ، وحكى أبو بكر^(٧) بأن الصاد الضعيفة المبدلة من التاء^(٨) وحكى أن منهم من يقول في : « ائرد^(٩) » : اضرد .
ومخارجها ستة عشر مخرجاً :

- (١) دَمَغَ : أصاب دماغه ، ودَمَغَ الشئ : آلت دماغه .
- (٢) في (ق) : خلفا ، والخلف : نقبضُ فُدام ، والخلف : الظهر .
- (٣) في (ق) و (ظ) : كالزاي .
- (٤) في (ق) والسين .
- (٥) في (ظ) : والصاد .
- (٦) سقط من (ق) ما بين القوسين .
- (٧) في (ق) : أبو بكر بن مبرمان الصاد . وفي (ظ) أبو بكر مبرمان الصاد .
- (٨) في (ق) و (ظ) : التاء .
- (٩) ائرد : الفت ، والئرد والئردة : ماقت من الخبز .

(الاول) للهزة ، والالف ، والهاء ، وهو من أقصى الخلق مما يلي الصدر .

(والثاني) للعين والحاء ، وهو من وسط الخلق .

(والثالث) للفين والحاء ، وهو من أدنى الخلق مما يلي الفم .

٥ (والرابع) للقف ، وهو من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك .

(والخامس) للكاف ، وهو أسفل من ذلك وأقرب إلى مقدم الفم .

(والسادس) للجيم ، والشين ، والياء ، وهو من وسط اللسان ، بينه وبين الحنك الأعلى .

١٥ (والسابع) للضاد ، وهو من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس ، وهي ^{١١} من الجانب الأيسر أسهل .

(والثامن) للام ، وهو من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه .

(والتاسع) للنون ، وهو من فوق ذلك ، فويق الشايات ^{١٢} .

(والعاشر) للراء ، وهو من مخرج النون إلا أن الراء

١٥ أدخل بطرف اللسان في الفم ، ولها تكرير في مخرجها .

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) الشايات : جمع شَيْتَةٍ ، وهي من الأضراس : أول ما في الفم ، وثنايا

الإنسان في فمه : الأربع التي في مقدم فيه : ثنتان من فوق

وثنتان من أسفل .

(والخادي عشر) للطاء ، والتاء ، والذال ^(١١) ، وهو من بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا ^(١٢) .

(والثاني عشر) للصاد ، والسين ، والزاء ^(١٣) ، وهو من ^(١٤) طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى ، وتسمى هذه الحروف الثلاثة حروف الصغير .

(والثالث عشر) للتاء ، والذال ، والطاء ، وهو ^(١٥) من بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا العليا ^(١٦) .

(والرابع عشر) للفاء ، وهو من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا ^(١٧) .

(والخامس عشر) للباء ، والميم ، والواو ، وهو من بين الشفتين . ١٥
(والسادس عشر) للذون الخفيفة ، وهو من الحياشيم ، ولا عمل للسان فيها ، فهذه مخارج الحروف ، وهي تنقسم إلى المهموسة والمجهورة ، والمذلفة ^(١٨) والمصمتة ، والشديدة والرخوة ، وما بين

(١) في (ظ) : والذال والتاء .

(٢) في (ق) و (ظ) : العلى .

(٣) في (ق) و (ظ) : الزاي .

(٤) في (ق) و (ظ) : من بين .

(٥) في (ظ) : وهي .

(٦) ذلك كل شيء وذواته : طرفه . والمصمتة : أي صمت عنها أن يبنى منها كلمة رباعية أو خماسية معرفة من حروف الذلاقة الستة المذكورة .

الشديدة والرخوة ، والمطبقة والمفتوحة ، والمستعيلة والمنخفضة ،
والمعتلة . فالمهموسة ^(١) عشرة أحرف : الهاء ، والحاء ، والخاء ،
والكاف ، والسين ، والشين ، والصاد ، والتاء ، والثاء ، والفاء ،
ويجمعها قولك ^(٢) : « سَتَشَحُّكَ ^(٣) خَصَفَ ^(٤) » ؛ والمجهورة ماعدا
هذه العشرة وهي تسعة عشر حرفاً ، ويجمعها : « مَذْ غَطَاء ^(٥)
وجمطر ^(٦) » وقل نَذْ ضِيزَن ^(٧) . والمذلفة ستة أحرف : « اللام
والنون ، والراء ، والميم ، والياء ، والفاء ^(٨) » ويجمعها : « فَرَّ
من لب ^(٩) » والمصمتة ماعدا هذه الستة . والشديدة ثمانية
أحرف ، ويجمعها : « أَجْدَتْ طَبَقَكَ » ، وكذلك ما بين

(١) في (ظ) : والمهموسة .

(٢) سقط من (ق) و (ظ) : قولك .

(٣) قال الليث : بلغنا أن شعباً كلمة سرمانية . وفي الحديث : « هلمي
الدية فاشحنها بحجر » ، أي 'حديها وستيها' ، ويقال بالذال .

(٤) الخَصَفَ : قَطَعَهُ ، يَخْصِفُ بِهِ النخل .

(٥) في (ق) و (ظ) : غطاء جمطر .

(٦) الجمطري : الكثير الجافي عن الموعظة .

(٧) الضيزن : الشربك .

(٨) في (ظ) : والفاء .

(٩) لب كل شيء : نفسه وحقيقته .

الشديدة والرخوة ثمانية أيضاً^(١) يجمعها قولك^(٢) : « نوري لامع » ،
والرخوة ما عداها . والمطبقة أربعة أحرف : الصاد ، والضاد ،
والطاء ، والظاء ، والمفتوحة ما عدا هذه الأربعة ، والمستعلية
سبعة أحرف ، أربعة منها هي التي ذكرنا أنها مطبقة ، والثلاثة
الأخر : « القاف » ، « الفين » ، « الخاء » ، والمنخفضة ما عدا هذه
السبعة ، والمعتلة^(٣) أربعة أحرف : « الهمزة » ، وحروف المد واللين ،
وهي الألف ، والياء ، والواو ، ومعنى المهموسة أنها حروف
أضعف الاعتماد في موضعها^(٤) فجرى النفس معها فأخفاها ، والهمس
الصوت الخفي ، فلذلك سميت مهموسة . ومعنى المجهورة أنها
حروف أشبع الاعتماد في موضعها ، فمنعت النفس أن يجري معها ،
فخرجت ظاهرة ، والجهر هو الإظهار ، ولذلك سميت بمجهورة .
ومعنى المذلة أنها حروف لها فضل اعتماد على ذلق اللسان وهو
طرفه ، ولذلك سميت مذلة . ومعنى المصمتة أنها حروف ليس
لها ذلك الاعتماد على ذلق اللسان ، وأصممت بأن^(٥) تختص بالبنا .
إذا كانت الكلمة رباعية أو خماسية ، ولذلك سميت مصمتة . ١٥

(١) في (ق) و (ظ) : ثمانية أحرف أيضاً .

(٢) سقطت من : (ق) و (ظ) كلمة : قولك . وفي (ق) : ويجمعها .

(٣) في (ظ) : المعتلة .

(٤) في (ق) : عليها في موضعها ؛ وفي (ظ) : مواضعها .

(٥) في (ق) : أن .

ومعنى الشديدة أنها حروف صلبة لا يجري فيها الصوت ، فلذلك ^(١) سميت شديدة . معنى الرخوة أنها حروف ضعيفة يجري فيها الصوت فلذلك ^(٢) سميت رخوة . ومعنى ما بين الشديدة والرخوة أنها حروف لا مفرطة في الصلابة ولا ظاهرة للضعف ^(٣) ، بل هي في اعتدال بينهما ، ولذلك كانت بين الشديدة والرخوة . ومعنى المطبقة أنها حروف يرتفع بها اللسان إلى الخنك الأعلى فينطبق عليها ، فتصير محصورة ، ولذلك سميت مطبقة ، ومعنى المفتوحة أنها حروف لا يرتفع اللسان بها إلى الخنك الأعلى ، فينفتح عنها ، ولذلك سميت مفتوحة . ومعنى المستعلية أنها حروف ^(٤) تستعلي إلى الخنك الأعلى ، ولذلك سميت مستعلية . ومعنى المنخفضة عكس ذلك . ومعنى المعتلة أنها حروف تتغير بانقلاب بعضها إلى بعض بالعلل الموجبة لذلك ^(٥) ، ولذلك سميت معتلة ، وسميت الألف ، والياء ، والواو ، حروف المد واللين ، أما المد فلا أن الصوت يمتد بها ، وأما اللين فلا أنها لا نت في مخارجها واتسعت ، وأوسمن مخرجاً الألف ، ويسمى ^(٦) « الهاوي » لهويه في الحلق .

فهذا ما أردنا أن نذكره من معرفة مخارج الحروف وأقسامها

(١) في (ق) و (ظ) : ولذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : الضعف .

(٣) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ظ) : وتسمى .

التي تعرف ^(١) بها تقارب الحروف بعضها من بعض .
فإن قيل : فلمَ جاز أن تدغم الباء في الميم لتقاربها ، ولا
يحوز أن تدغم الميم في الباء ؟ قيل : إنما لم يحوز أن تدغم الميم
في الباء ، نحو : « أكرم بكراً » كما يحوز أن تدغم الباء في
الميم ^(٢) « اصحب مطراً » إلا أن ^(٣) الميم فيها زيادة صوت وهي
الغنة ، فلو أدغمت في الباء لذهبت الغنة التي فيها ، بخلاف
الباء فإنه ليس فيها غنة تذهب بالإدغام ، فكذلك ^(٤) أيضاً
لا يحوز أن تدغم الراء في اللام ، كما يحوز أن تدغم اللام في
الراء ، لأن في الراء زيادة صوت وهو التكرير ، فلو أدغمت
اللام ^(٥) لذهب التكرير الذي فيها بالإدغام ، بخلاف اللام فإنه ليس
فيها تكرير يذهب بالإدغام .

فأما ما روي عن أبي عمرو ^(٦) من إدغام الراء في اللام في قوله

(١) في (ق) و (ظ) : يعرف .

(٢) في (ق) و (ظ) : نحو .

(٣) في (ق) و (ظ) : لأن .

(٤) في (ق) و (ظ) : وكذلك .

(٥) في (ق) و (ظ) : في اللام .

(٦) في (ق) و (ظ) : أبو عمرو بن العلاء . هو زبّان بن العلاء عمار

السيامي المازني البصري : مولده بكة ، قال أبو عبيدة : كان أعلم

الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر ، وكانت عامة أخباره عن

أعراب أدركوا الجاهلية ، وفي اسمه واسم أبيه خلاف ، وقال

السيوطي في الزهر : هذا اصح ما قيل في أسمائه . (م سنة ١٥٤ هـ) .

عز وجل^(١) : « نفقر لكم^(٢) خطاياكم^(٣) » ، فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك إلى الراوي لا إلى أبي عمرو ، ولعل أبا عمرو أخفى الراء ، فخفي على الراوي فتوهمه إدغاماً ، وكذلك كل حرف فيه زيادة صوت^(٤) ، لا يدغم في ما هو أنقص صوتاً منه ، وإنما لم يجز إدغام الحرف في ما هو أنقص صوتاً منه ، لأنه يؤدي إلى الإجحاف به ، وإبطال ماله من الفضل على مقاربه .

فإن قيل : فلام التعريف في كم حرفاً يدغم^(٥) ؟ قيل : في ثلاثة عشر حرفاً وهي : « التاء » ، « الشاء » ، « والذال » ، والذال ، والراء ، والزاء^(٦) ، « السين » ، « الشين » ، « الصاد » ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والنون » نحو : « التائب » ، « الثابت » ، والداعي ، والذاكر ، والراهب^(٧) ، والزاهد ، والساھر ، والشاكر ، والصابر ، والصابر^(٨) ، والظائع ، والظافر ، والناصر ، فهي^(٩) أحد^(١٠) عشر

(١) في (ق) و (ظ) : تعالى .

(٢) في (ق) : بقدر وهو سهو من النسخ .

(٣) سورة البقرة (الآية : ٥٨) .

(٤) في (ق) : صوب .

(٥) في (ق) : تدغم .

(٦) في (ق) و (ظ) : والزاي .

(٧) سقطت من (ق) ، وقد جاء ما بعدها بترتيب مختلف .

(٨) سقطت من (ق) .

(٩) وردت في الطبع : إحدى عشر وهو خطأ واضح .

حرفاً من حروف طرف اللسان ، وحرقان يخالطان ^(١) طرف اللسان ،
وهما الضاد ، والشين ، وإِنَّمَا أدغم ^(٢) لام التعريف في هذه
الحروف لوجهين :

(أحدهما) أن هذه الحروف مقاربة لها .

- (والثاني) ^(٣) أن هذه اللام كثر دورها في الكلام ،
ولذلك ^(٤) تدخل في سائر الأسماء ، سوى أسماء ^(٥) الأعلام ، والأسماء
غير المتمكنة ، ولما اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف ، وكثرة ^(٦)
دورها في الكلام ، لزم فيها الإدغام ، وأما من أظهر اللام على
الأصل ، فن الشاذ الذي لا يعتد به .

- فإن قيل : فما الأصل في : « ست » ، وبلغزير ؟ قيل : أما ^(٧)
« ست » فأصلها سدس بدليل قولهم في تصغيره « سدس » ،
[وفي تكثيره : « أسداس »] ^(٨) إلا أنهم أبدلوا من السين
« ت » ، كما أبدلوا من التاء سيناً في « اتخذ » فقالوا : « استخذ »

(١) في (ظ) : مخالطان .

(٢) في (ق) و (ظ) : أدغمت .

(٣) في (ق) و (ظ) : والوجه الثاني .

(٤) في (ق) و (ظ) : ولهذا .

(٥) في (ق) : الأسماء .

(٦) في (ظ) : وكثر .

(٧) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

فلما أبدلوها ههنا^(١) من السين تا. صار إلى « سدت » ، ثم أدغموا
الدال في التاء فصار^(٢) : « ست » وأما بلعنبر فأصله « بنو العنبر » ،
إلا أنهم حذفوا الحرف المعتل لسكونه وسكون اللام ، [لم^(٣)
يمكنهم الإدغام لحركة التون وسكون اللام]^(٤) ، فحذفوا
النون بدلاً من الإدغام ، ومن ذلك^(٥) قولهم « بلعم » يريدون
« بني العم » ، قال الشاعر :

إذا غاب غدو اعنك بأعم لم يكن^(٦) جايداً ولم تعطف عليك المواطف^(٧)
ومن ذلك قولهم : « علماء بنو فلان »^(٨) يريدون : « على
الماء » ، قال الشاعر :

(١) في (ق) و (ظ) : هنا .

(٢) في (ق) و (ظ) : فصار إلى .

(٣) في (ق) : ولم .

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٥) في (ق) : وذلك .

(٦) في (ق) : تكن .

(٧) الفدو : أصل الفد ، وهو اليوم الذي يأتي بعد برمك ، فحذفت

لامه من غير عوض ، ولا يأتي تاماً إلا في الشعر . والجليد :

الشديد الصبور من قولهم : جلد فهو جلد وجليد . ولم أقف

على قائل البيت .

(٨) في (ظ) : فلان العم .

غداة طفت^(١) عتاد بكر بن وائل وعجنا صدود الخيل شطر^(٢) تميم^(٣)
يريد^(٤) : « على الماء » وهذا كله ليس بمطارد في^(٥) القياس ،
وإنما دعاهم إلى ذلك كثرة الاستعمال ، وهو من الشاذ الذي
لا يقاس عليه . فاعرفه^(٦) تنصب إن شاء الله تعالى^(٧) .

(١) في (ق) و (ظ) : طفت .

(٢) في (ق) و (ظ) : نحو .

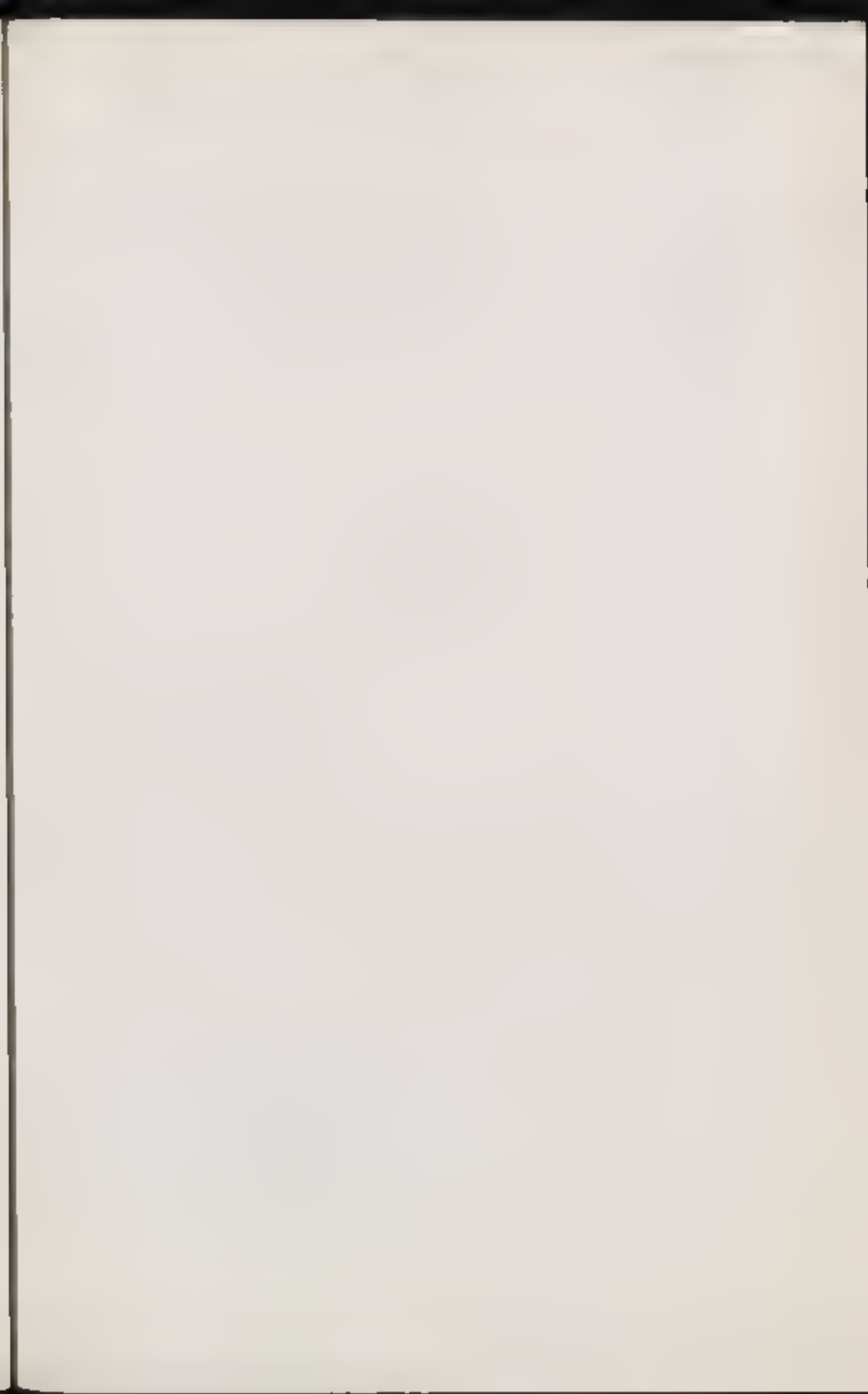
(٣) بكر بن وائل قبيلة عظيمة من العدنانية تنسب إلى بكر بن وائل
وينتهي نسبها إلى أسد بن نزار بن معد بن عدنان . وكانت ديارها
من اليمامة إلى البحرين فأطراف سواد العراق ، وكانت قبيلة كبيرة
العدد ، كثيرة الحروب ، استعرت نيران القتال بينها وبين تميم ،
وكانت بينها أيام مشهورة في الجاهلية والإسلام . أما تميم فعدنانية
أيضاً وتنسب إلى تميم بن مر . . . بن مضر بن نزار بن معد بن
عدنان وكانت منازلهم بأرض نجد حتى البصرة واليمامة والبحرين .
ولهذه القبيلة تاريخ حربي عريق في الجاهلية والإسلام ، وأيامها مع
بكر بن وائل شهيرة كثيرة . ولم أقف على قائل البيت .

(٤) في (ق) و (ظ) : يريدون .

(٥) في (ظ) : على .

(٦) في (ظ) : فاقبه .

(٧) في (ق) : الله وحده .



الفهارس

- ١ - فهرس الأعلام
- ٢ - فهرس القبائل
- ٣ - فهرس الأماكن
- ٤ - فهرس الآيات الكريمة
- ٥ - فهرس الأحاديث
- ٦ - فهرس الأشعار
- ٧ - فهرس الأرجاز
- ٨ - فهرس الأمثال
- ٩ - فهرس اللغة
- ١٠ - فهرس المراجع
- ١١ - فهرس الموضوعات
- ١٢ - جدول الخطأ والصواب

ملحق

يتضمن تراجم بعض الأعلام

- ١- إبراهيم بن السري الزجاج (٢٤١-٣١١هـ) عالم بالنحو ، ولد ومات في بغداد ، علمه المبرّد النحو ، وأدّب ابن المعتضد ، وكانت له مناقشات مع ثعلب .
- ٢- إبراهيم بن سفيان الزيادي وينتهي نسبه إلى زياد بن أبيه ، كان نحوياً لقوياً راوية ، قرأ على سيويه ، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي (م ٢٤٩هـ) .
- ٣- أحمد بن شعيب النساقي (٢٢٥-٣٠٣هـ) القاضي الحافظ ، شيخ الإسلام ، أصله من خراسان ، ثم جال في البلاد ، واستوطن مصر ، ومات بمكة .
- ٤- أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠-٢٩١هـ) إمام الكوفيين في النحو واللغة ، كان مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة ، وكان ثقة حجة ، ولد ومات في بغداد .
- ٥- أنس بن مالك التجاري الأنصاري (١٠ق.هـ - ٩٣هـ) صاحب الرسول وخادمه ، روى عنه البخاري ومسلم ، ولد م (٢٨)

بالمدينة وتوفي بالبصرة ، وهو آخر من مات بالبصرة
من الصحابة .

٦- بكر بن محمد (أبو عثمان المازني) (٠٠٠ - ٢٤٩ هـ) أحد

الأئمة في النحو ، من أهل البصرة ، ووفاته فيها .

٧- جريد بن عبد العزى المتلمس (مات نحو عام ٥٠ ق هـ) شاعر

جاهلي من أهل البحرين ، وهو خال طرفة بن العبد ،

مات ببصرى من أعمال حوران .

٨- جمال الدين عبد الله بن يوسف (ابن هشام) : (٧٠٨ - ٧٦٩ هـ)

من أئمة العربية ، مولده ووفاته بمصر ، قال ابن خلدون :

« ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية

يقال له ابن هشام أنهى من سيوييه » .

٩- الحسن بن رشيق القيرواني (٣٩٠ - ٤٦٣ هـ) أديب نقاد

باحث ، تعلم الصياغة ، ثم مال إلى الأدب ، وقام برحلات

في سبيله .

١٠- الحسن بن عبد الله السيرافي (٢٨٤ - ٣٦٨ هـ) نحوي فارسي

الأصل ، سكن بغداد وتوفي فيها ، كان معتزلياً متعقفاً ،

لا يأكل إلا من كسب يده .

١١- الحسن بن محمد الصاغاني (٥٧٧ - ٦٥٠ هـ) أعلم أهل عصره

في اللغة ، وكان فقيهاً محدثاً ، ولد في الهند ونشأ في
السند ، ورحل إلى بغداد وغيرها ، وتوفي فيها .

١٢ - حماد بن سابور الراوية (٩٥ - ١٥٥ هـ) أول من لقب بالراوية ،
كان من أعلم الناس بأيام العرب وأشعارها وأخبارها وأنسابها
ولفاتها ، أصله من الديلم ، ولد في الكوفة ، وتوفي في بغداد .
١٣ - خدّاش بن بشر (البعيث الجاشعي) ، خطيب شاعر ، عاصر
جريراً والفرزدق ، وكان له مع جرير مهاجاة ، قال الجاحظ
فيه : أخطب أهل نعيم إذا أخذ القناة .

١٤ - سحيم عبد بنى الحساس (مات نحو عام ٤٠ هـ) شاعر
رقيق الشعر ، كان عبداً ثوبياً ، فاشتراه بنو الحساس
فنشأ فيهم ، رآه النبي وكان يعجبه شعره ، قتله بنو
الحساس لتشبيهه بنسائهم .

١٥ - سليمان بن الأشعث (أبو داود السجستاني : ٢٠٢ - ٢٧٥ هـ)
إمام أهل الحديث في زمانه ، أصله من سجستان ، وله
رحلات كبيرة ، وتوفي بالبصرة .

١٦ - طرفة بن العبد (مات نحو عام ٦٠ ق . هـ) من بكر بن
وائل ، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات ، اتصل بعمر
ابن هند ، وقتل شاباً .

- ١٧ - عبد الرحمن بن أبي بكر (السيوطي : ٨٤٩ - ٩١١ هـ)
 إمام بحاث حافظ مؤرخ أديب ، له نحو (٥٠٠) مصنف
 بين كتاب كبير ورسالة صغيرة ، نشأ في القاهرة وخلا
 بنفسه في روضة على النيل يزوره الناس ولا يزور أحداً .
- ١٨ - عبد الرحمن بن عبد الله (أعشى همدان : ٠٠٠ - ٨٣ هـ)
 شاعر أهل اليمن بالكوفة وفارسهم ، من شعراء الدولة
 الأموية ، كان فقيهاً قارئاً ، ولكنه عرف بالشعر .
- ١٩ - عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ - ١٠٩٣ هـ) عالم
 بالأدب والتاريخ والأخبار ، ولد وتأدب في بغداد ، وأولع
 بالأسفار ، وجمع مكتبة نفيسة ، وتوفي في القاهرة .
- ٢٠ - عبد الله بن بري (٤٩٩ - ٥٨٢ هـ) مقدسي الأصل ، ولد
 وتوفي في مصر ، وكان من علماء العربية النابيين .
- ٢١ - عبد الله بن عباس بن عبد المطلب (٣ ق . هـ - ٦٨ هـ)
 حبر الأمة وترجمان القرآن ، ولد بمكة ، ولازم رسول الله ،
 وروى عنه الأحاديث الصحيحة ، وكف بصره في آخر
 عمره فسكن الطائف ، وتوفي فيها ، كان يقصده الناس
 للشعر والأنساب وأيام العرب والفقه والعلم .

- ٢٢ - عبد الملك بن قريب الأصمعي (١٢٢ - ٢١٦ هـ) راوية العرب ، وأحد علماء اللغة والمصنفين فيها ، ولد وتوفي بالبصرة ، كان كثير التطواف في البوادي ، يقتبس علومها ، ويأخذ عن الأعراب فيها .
- ٢٣ - عثمان بن جني (٣٩٢ - ٥٠٠ هـ) من أئمة النحو والعربية ، وله مؤلفات رائعة فيها ، ولد في الموصل وتوفي في بغداد .
- ٢٤ - علي بن اسماعيل بن سيده (٣٩٨ - ٤٥٨ هـ) إمام في اللغة وآدابها ، أندلسي المولد والنشأة ، كان ضريراً ، واشتغل بنظم الشعر مدة ، وفبغ في آداب اللغة ومفرداتها .
- ٢٥ - علي بن حمزة الكسائي (٢٠٦ - ٥٠٠ هـ) الأسدي الكوفي ، أحد القراء السبعة ، ومن أئمة النحو واللغة ، ولد بالكوفة وسكن بغداد ، وتوفي بالري ، وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين .
- ٢٦ - علي بن المبارك اللحياني : أخذ عن الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وأبي عبيدة .
- ٢٧ - الليث بن سعد (٩٤ - ١٧٥ هـ) إمام أهل مصر في عصره حديثاً وفقهاً ، أصله من خراسان ، ووفاته في القاهرة ، قال الشافعي : الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به .

٢٨ - محمد بن زياد (ابن الأعرابي : ١٥٠ - ٢٣١ هـ) راوية علامة باللغة ، من أهل الكوفة ، لزمه ثعلب أربع عشرة سنة ،
فا رأى بيده كتاباً قط ، غزير الرواية للشعر .

٢٩ - محمد محمود بن أحمد التركي الشنقيطي (١٠٠٠ - ١٢٢٢ هـ) علامة عصره في اللغة والأدب ، شاعر ، وكان آية في الحفظ ، مغربي المولد ، وأقام بمصر ، ثم في الحجاز ،
وتوفي بالقاهرة .

٣٠ - محمد بن يزيد (ابن ماجه : ٢٠٩ - ٢٧٣ هـ) أحد الأئمة في الحديث ، رحالة في طلبه ، صنف كتاب (سنن ابن ماجه) وهو أحد الكتب الستة .

٣١ - محمود بن أحمد بدر الدين العيني (٧٦٢ - ٨٥٥ هـ) مؤرخ عالم من كبار المحدثين ، أصله من حلب ، ورحل الى مصر ومشرق والقدس ، وله كتب جليلة في الفقه والحديث والتاريخ والمصطلح .

٣٢ - مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٤ - ٢٦١ هـ) من أئمة المحدثين . كثير الأسفار في طلب صحيح الحديث ، أشهر كتبه " صحيح مسلم " .

٣٣ - المنفصل بن محمد الضبي (١٠٠٠ - ١١٦٨ هـ) راوية عالم بالأدب .

من أهل الكوفة ، لزم المهدي ، وصنف له كتاب
« المفضليات » .

٣٤- هشام بن محمد الكلبي (٠٠٠ - ٢٠٦ هـ) مؤرخ علامة
بأنساب العرب وأيامهم ، من أهل الكوفة ، وتوفي فيها ،
له نيف ومائة وخمسون كتاباً .

٣٥- واثلة بن الأسقع (٢٢ ق. هـ - ٨٣ هـ) ليثي كنعاني ، صحابي
من أهل الصفة ، شهد المغازي بدمشق بعد وفاة الرسول ،
وهو آخر الصحابة وفاةً فيها .

٣٦- يوسف بن سليمان (الأعلام الشنمري : ٤١٠ - ٤٧٦ هـ)
ولد في شنمريّة الغرب ، ومات في اشبيلية ، كان عالماً
بالأدب ، وكان مشقوق الشفة العليا شقاً كبيراً فاشتهر
بالأعلم .

١ - فهرس الأعلام^(١)

الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) :

٥١ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٢٩٥ ، ٣١٠

أبراهيم بن إسحاق الزجاج (إبراهيم بن

السري) : ١٨٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ،

٢٦٥

الأشعري (علي بن نور الدين) : ٢٨ ، ٩٧

الأصمعي (عبد الملك بن قريب) :

١٢٧

ابن الأعرابي (محمد بن زياد) : ١٩٠

الأعشى (ميون بن قيس) :

٢٥٨ ، ٣١٩

أعشى مدان (عبد الرحمن بن عبد الله) :

١٩٧

الأعلم الشنبري (يوسف بن سليمان) :

٣٢ ، ١٥٥ ، ١٨٧ ، ٢٣٠

٢٩٧ = ١١٤

أمرؤ القيس : ١٤٢ ، ٢٦٧

أمية بن أبي الصلت : ٢٣٢

ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد) :

١ ، ٦٨ ، ٢٢٩

أنس بن مالك^(٦) : ٢٨

(٦) انظر الترجمة الخامسة من : ١٢٣

« حرف الألف »

أبراهيم بن سفيان (الزبدي)^(٧) : ٥٢

أبراهيم بن السري^(٨) (الزجاج) :

١٨٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٦٥

أبراهيم بن علي (ابن عرفة) : ٤٥

أحمد بن حنبل : ١٨

أحمد بن شعيب (النسائي)^(٩) : ١٨

أحمد بن يحيى (ثعلب)^(١٠) : ٩

٢٨ ، ٤٢ ، ٤١٥

ابن أحرر : ١٣٧

الأحوص (عبد الله بن محمد الأنصاري) :

١٥٥

الأخطل (غياث بن غوث) : ٨ ، ١٠

٢٥٥ ، ٢٦٧

(١) ذكرنا الأعلام في مواضع حسب

الأحرف الهجائية ، وأعدنا ذكرهم

بما اشتهروا به من الألقاب والكنى

تحتلوا للترجمة ، وجعلنا الرقم

الكبير الدلالة على موضع الترجمة .

(٢) انظر الترجمة الثانية من : ١٣٣

(٣) انظر الترجمة الأولى من : ١٣٣

(٤) انظر الترجمة الثالثة من : ١٣٣

(٥) انظر الترجمة الرابعة من : ١٣٣

جرير بن عبد العزيز (المثني) : ٢٦٩

جرير بن عطية : ٢٣ ، ١١١

١٦٦ ، ٢٠٥ ، ٢٤٠ ، ٢٦٧ ، ٢٨٧

جعفر بن مالك الحنفي : ١٨

جميل بن عبد الله بن معمر العذري :

٢٥٠

ابن جني (عثمان بن جني) : ٣١٢

« حرف الخاء »

حاتم الطائي : ١٨٧

الحارث بن خالد الخزومي : ١٠٦

حارث بن بدار القدافي : ٢٤١

حسان بن ثابت : ٣١٩ ، ٣٥٦

٣٥٨

عبد بن الحساس (سمير) : ١٤٤

الحسن بن أحمد (أبو علي الفارسي) :

٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٣٠٠ ، ٣٥٨

الحسن بن رشتي القيرواني (١٣) : ٤١٥

الحسن بن عبد الله (السيرافي) (١٤) :

٤٢ ، ٣٤٦

الحسن بن محمد (الصاغاني) (١٥) :

٢٥٠ ، ٣٥٥ ، ٤١٤

(٢) انظر الترجمة السابعة من : ٤٣٤

(٣) انظر الترجمة التاسعة من : ٤٣٤

(٤) انظر الترجمة العاشرة من : ٤٣٤

(٥) انظر الترجمة الحادية عشرة من : ٤٣٤

أوس بن حنشاء التميمي : ٢٤١

« حرف اللباء »

ابن بري (عبد الله بن بري) :

٢٨٧

بشر بن أبي خازم الأسدي : ١٥٤

البعيث المجاشعي (بخداس بن بشر) :

٢٣

البغداد (عبد القادر بن عمر) :

٢٣٠ ، ٢٩٧

بكر بن محمد (المازني) (١١) : ٤٢ ،

١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٢٩ ، ٣٣٧

بلال بن أبي بردة : ٣٩٠

« حرف الناء »

ثعلب (أحمد بن يحيى) : ٢٨ ، ٩

٥٢ ، ٤١٥

الثماني (عمر بن ثابت) : ٣٠٣ ،

٣١٢

« حرف الجيم »

جابر الشاعر :

الجرمي (صالح بن اسحاق) : ٥٢

١٨٨ ، ١٨٨

جرول بن أوس (الخطيب) : ٣٤٩

(١) انظر الترجمة السادسة من : ٤٣٤

الحظيفة (جروول بن أوس) : ٣٤٩
 حماد الراوية (حماد بن سابور) ^(١) :

٤١٥

٢٧٣

الرماني (علي بن عيسى) : ٧٢

ذوالرمة (غيلان بن عقبة) : ١٤٢

٢٩٧ ، ٢٥٢ ، ٢٩٠

روبة بن الصجاج : ٩٢ ، ١٢٩

٢٤٠ ، ٢٦٤ ، ٢٩٧

« حرف الزاي »

زبان بن اللعلاء (أبو عمرو) : ١٤٢

٢٤٥ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦

الزرقان بن بدر : ٣٤٩

الزجاج (إبراهيم بن السري) : ١٨٣

٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٦٥

زهير بن أبي سلمى : ١٥٤ ، ٢٣٩

٢٧٣ ، ٣١٧

زياد بن أبيه : ٢٤١

زياد بن معاوية (التابعة الذبياني) :

٢٠ ، ٢٠٨ ، ٢٦٠ ، ٣٥٦

٣٥٨

الزبادي (إبراهيم بن سفيان) : ١٥٢

« حرف السين »

ساعدة بن جوية : ١٨٠

سحيم عبد بني الحسداس ^(٢) : ١٤٤

(١) انظر الترجمة الثانية عشرة س : ١٣٥
 (٢) انظر الترجمة الثالثة عشرة س : ١٣٥

الخطيفة (جروول بن أوس) : ٣٤٩
 حماد الراوية (حماد بن سابور) ^(١) :

حميد بن مالك الأرقط : ١٦٩

« حرف الحاء »

ابن خالد القناني (ميثان بن خالد) : ٩

خالد بن الوليد : ٤٨

خدائش بن بشر (البعث) ^(٢) : ٢٣

خطام المجاشعي : ٢٥٧

الحليل بن أحمد القراهيدي : ٩٢

٢٦٩ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٢

٣٤٤ ، ٣٨٣ ، ٤٠١

« حرف الدال »

أبو داود (سليمان بن الأشعث) : ١٨

دريد بن الصفة : ١٥٦

« حرف الراء »

الراعي النيمري (عبيد بن حصين) :

١٦٦

الربيع بن زياد العبسي : ١٥٣

ربيعة بن مالك (الخليل السعدي) :

١٩٧

« حرف السين »	ابن السراج (محمد بن المري) :
شمر بن الحارث الضبي : ٣٩٣	١٢٦ ، ١٧٦ ، ٣٢٣ ، ٣٩٥
الشنقيطي (محمد بن محمود بن أحمد) :	١١٩
١٨٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ٩٧ ، ٤٨	السيرافي (الحسن بن عبد الله) :
« حرف الصاد »	٤٢ ، ٣٤٦
الصاغاني (الحسن بن محمد) : ٢٥٠	سعيد بن مسعدة (الأختش الأوسط) :
٤١٤ ، ٣٥٥	٥١ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٢٩٥ ، ٣١٠
صالح بن اسحق (الجرمي) : ٥٢	سليمان بن الأعمش (أبو داود) :
١٨٨ ، ١٨١	١٨
صخر بن جعد الحضري : ١٥٨	سيبويه (عمرو بن عثمان) : ١٠
« حرف الطاء »	٣٢ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٥١
ابوطالب (عبد مناف بن عبد المطلب) :	٥٢ ، ٥٤ ، ٦٦ ، ٩٧ ، ٧٣
٣١٩	٧٦ ، ١١٢ ، ١٣٥ ، ١٤٧
طرفة بن العبد ^(٢) : ٢١٩	١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٧٦
« حرف العين »	١٨٧ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ١٩٧
عامر بن الطفيل : ١٨٠	٢٠٠ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٣٠
عبد الرحمن بن أبي بكر (البوطي) ^(٣) :	٢٤١ ، ٢٥٠ ، ٢٩٥ ، ٣٢٨
٩٧	٣٢٩ ، ٣٤٥ ، ٣٤٤ ، ٣٨٣
عبد الرحمن بن عبد الله (أعشى همدان) ^(٤) : ١٩٧	٣٩٤ ، ٤٠١ ، ٤١٤
عبد الرحمن بن محمد (ابن الأنباري) :	ابن سيده (علي بن اسماعيل) :
٢٣٩ ، ٦٨ ، ٤١	١١٩ ، ١٩٠
(٢) انظر الترجمة السادسة عشرة من ٤٣٥	البوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر) :
(٣) انظر الترجمة السابعة عشرة من ٤٣٦	٩٧
(٤) انظر الترجمة الثامنة عشرة من ٤٣٦	(١) انظر الترجمة الخامسة عشرة من ٤٣٥

- عنان بن جني^(١٥) : ٣١٢
 أبو عنان المازني (بكر بن حمد) :
 ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٧
 الصجاج (عبد الله بن رؤبة) : ١٨٧
 ٢٥٨
 المعجير بن عبد الله السلولي : ١٣٥
 عضد الدولة بن بويه : ٢٠٣ ، ٢٠٤
 عضيدة بنت جوير (أم غيلان) : ٢٨٧
 علي بن أبي طالب : ٢٤١
 علي بن اسماعيل (ابن سيده)^(١٦) :
 ١١٩ ، ١٩٠
 علي بن حمزة (الكسائي)^(١٧) : ٨
 ٢٨ ، ٢٩ ، ٦٨ ، ١٥٢ ، ٢٤٥ ، ٢٦٩
 علي بن عيسى (الرماني) : ٧٢
 أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد) :
 ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٣٠٠ ، ٣٥٨
 علي بن المبارك (اللحياني)^(١٨) : ١٥٨
 علي نور الدين (الأشموني) : ٢٨ ، ٩٧
 عمر بن ثابت (الثاني) : ٣٠٣
 ٣١٢
 عمر بن الخطاب : ٢٤٩ ، ٣٤٩
 عبد القادر بن عمر (البغدادي)^(١٩) :
 ٢٣٠ ، ٢٩٧
 عبد الله بن بري^(٢٠) : ٦
 عبد الله بن رؤبة (الصجاج) :
 ١٨٧ ، ٢٥٨
 عبد الله بن عباس^(٢١) : ١٨
 عبد الله بن ماوية الطائي : ١١٤
 عبد الله بن محمد (الأصوص) : ١٥٥
 عبدالله بن معمر : ١٦٤
 عبد الله بن يوسف (ابن هشام) :
 ٢٨ ، ٢٣٩ ، ٢٩٧
 عبد الملك بن قريب (الأصمعي)^(٢٢) :
 ١٢٧
 عبد الملك بن مروان : ١٠٦ ، ١١٦
 عبد مناف بن عبد المطلب (أبو طالب) :
 ٣١٩
 عبيد بن حصين (الراعي النخعي) :
 ١٦٦
 أبو عبيدة (معمر بن النخعي) : ١٦٥
 ١٩١

- (١) انظر الترجمة التاسعة عشرة من : ٤٣١
 (٢) انظر الترجمة العشرين من : ٤٢٦
 (٣) انظر الترجمة الحادية والعشرين من : ٤٢٦
 (٤) انظر للترجمة الثانية والعشرين من : ٤٣٧
 (٥) انظر الترجمة الثالثة والعشرين من : ٤٣٧
 (٦) انظر الترجمة الرابعة والعشرين من : ٤٣٧
 (٧) انظر الترجمة الخامسة والعشرين من : ٤٣٧
 (٨) انظر الترجمة السادسة والعشرين من : ٤٣٧

٢٩ ، ٥٢ ، ٦٨ ، ١٣٦ ،
١٥٢ ، ١٩٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ،
٢٣٣ ، ٢٤٥ ، ٢٦٥ ،
الفرزدق (حمام بن غالب) :
١٥ ، ١٣٦ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ،
١٦٦ ، ٢٠٥ ، ٢٣٥ ، ٢٨٦ ،
٢٨٧

النضل بن قدامة (أبو النجم العجلي)

٢٥٧ ، ٤٦

« حرف القاف »

القطامي (عمير بن شليم) : ٢٥٥
قطرب (محمد بن المستنير) : ١٠٢ ، ٥٢
قيس بن زهير : ١٠٣

قيس بن الموح : ١٩٠ ، ١٩٧

« حرف الكاف »

كنير بن عبد الرحمن (كثير غزاة)
٤١ ، ١٤٦ ، ١٩٠

الكماسي (علي بن حمزة) : ٨ ،
٢٨ ، ٢٩ ، ٦٨ ، ١٥٢ ،

٢٤٥ ، ٢٦٩

ابن الكلبي (هشام بن محمد) : ٢٥٠

الكميت بن زيد : ١٨

« حرف اللام »

ليد بن ربيعة العامري : ١٩٣

١١ ، ٢٠٢

مرو بن عبد العزيز : ١٤٦

عمرو بن عثمان (سيبويه) : ١٠

٣٢ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٥١ ،

٥٢ ، ٥٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٧٦ ،

١١٢ ، ١٣٥ ، ١٤٧ ، ١٥٣ ،

١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٧٦ ، ١٨٧ ،

١٩٣ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ،

٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٣٠ ، ٢٤١ ،

٢٥٠ ، ٢٩٥ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،

٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٨٣ ، ٣٩٤ ،

٤٠١ ، ٤١٤

أبو عمرو بن العلاء ، زبان بن العلاء :

١٤٢ ، ٢٤٥ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ،

عمرو بن هند : ٢٦٩

عمير بن شليم (القطامي) : ٢٥٥

الصيني (محمود بن أحمد) : ٩٧

« حرف اللين »

غيات بن غوث (الأخطل) :

٨ ، ١٠ ، ٢٥٥ ، ٢٦٧ ،

غيلان بن عقبة (ذو الرمة) : ١٤٣ ،

٢٩٧ ، ٣٥٢ ، ٣٩٠

« حرف اللام »

فدكي بن عبد الله المتري : ١١٤

الفرّاء (يحيى بن زياد) : ٢٨ ،

محمود بن أحمد (العيني)^(١٥) : ٩٧

المرار الأسدي : ١٨٨

مروان بن سعيد النحوي : ٢٦٩

مزاحم العقيلي : ٢٥٦

مسلم بن الحجاج^(١٦) : ١٨

معاوية بن أبي سفيان : ٢٤١

معمر بن المنى (أبو عبيدة) : ١٦٥

١٩١

ميسون بن قيس (الأعمش) : ٢٥٨

٣١٩

المفضل بن عبد (الضبي)^(١٧) : ٢٧٣

المطلب بن أبي حرة : ٢٦٩

ميسون بن قيس (الأعمش) : ٢٥٨

٢١٩

« حرف النون »

الناطقة الذيباني (زياد بن معاوية) :

٢٠ ، ٢٠٨ ، ٢٦٠ ، ٣٥٦

٢٥٨

أبو النجم العجلي (الفضل بن قدامة)

٢٥٧ ، ٤٦

النسائي (أحمد بن شعيب) : ١٨

النعمان بن المنذر : ٢٦٠ ، ٣٠٠

النجاشي (علي بن المبارك) : ١٥٨

النجاشي بن سعد^(١٨) : ٤٢٢

ليلى بنت سعد العامرية : ١٩٠

« حرف الميم »

ابن ماجه (محمد بن يزيد) : ١٨

ابن مالك (أنس بن مالك) : ٢٨

البرد (محمد بن يزيد) : ٥١

١٢٦ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٨

٣٢١

المناس (جبر بن عبد العزيز) : ٢٦٩

المقبل السعدي (ربيعة بن مالك)

١٩٧

محمد بن زياد (ابن الأعرابي)^(١٩) : ١٩٠

محمد محمود بن أحمد (الشنيطي)^(٢٠)

٤٨ ، ٩٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٨٠

محمد بن المستنير (قطرب) : ٥٢

١٠٢

محمد بن يزيد (ابن ماجه)^(٢١) : ١٨

محمد بن يزيد (البرد) : ٥١ ، ١٣٦

١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٨ ، ٣٢١

(١) انظر الترجمة السابقة والمترين من : ٤٣٧

(٢) انظر الترجمة الثامنة والمترين من : ٤٣٨

(٣) انظر الترجمة التاسعة والمترين من : ٤٣٨

(٤) انظر الترجمة الثلاثين من : ٤٣٨

(٥) انظر الترجمة الحادية والثلاثين من : ٤٣٨

(٦) انظر الترجمة الثانية والثلاثين من : ٤٣٨

(٧) انظر الترجمة الثالثة والثلاثين من : ٤٣٨

« حرف الماء »

هارون الرشيد : ٢٧٣

هبان بن خالد الأسدي : ٩

هدبة بن خشرم : ١٢٨

هرم بن سنان : ٢٧٣

ابن هرمة (ابراهيم بن علي) : ٤٥

ابن هشام (عبدالله بن يوسف) : ٢٨

٢٣٩ ، ٢٩٧

هشام بن عبد الملك : ١٣٦

هشام بن محمد (ابن الكلبي) : ٢٥٠ ، ٢٥١

هشام بن غالب (الفرزدق) : ٤٥

١٣٦ ، ١٤٦ ، ١٤٧

١٦٦ ، ٢٠٥ ، ٢٣٥ ، ٢٨٦

٢٨٧

هيثم الحادي : ٢٥٠

« حرف الواو »

واثق بن الأسقع (١٣) : ٤٨

الوليد بن عبد الملك : ١٨٧

« حرف الياء »

يحيى بن زياد (الفرات) : ٢٨

٢٩ ، ٥٢ ، ٦٨ ، ١٣٦

١٥٢ ، ١٩٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٤

٢٣٣ ، ٢٤٥ ، ٢٦٥

يزيد بن الطوية : ٢٥٦

يوسف بن سليمان (الأعظم الشنكري) (١٣) :

٣٢ ، ١٨٧ ، ٢٣٠ ، ٢٩٧

٤١٤

يونس بن حبيب البصري : ٣٩

٢٤٥ ، ٢٨٣

(٢) انظر الترجمة الخامسة والثلاثين من : ٤٣٩

(٣) انظر الترجمة السادسة والثلاثين من : ٤٣٩

(١) انظر الترجمة الرابعة والثلاثين من : ٤٣٩

٢- فهرس القبائل

أسد	٤٢٩ ، ٢٦٧	عنزة	٢٥٠ :
بكر بن وائل	١٤٥ ، ١٣٥ ، ٤٦	بنو الصنبر	٤٢٨ :
	٤٢٩	غداة بن يربوع	٢٤٩ :
تغلب	٢٥٥ :	خطافان	٢٦٧ :
تميم	٤٠٦ ، ٣٩١ ، ٣٨٥	قضاة	٨ :
	٤٢٩	قبس عيلان	٢٢٩ :
ثيف	٣٧٢ :	كندة	٤١٨ :
الجعافرة	١٠٦ :	مجاشع	٢٥٧ ، ٢٣ :
جبينة	٣٧٢ :	مرة	٣٨٥ :
ذهل بن شيبان	١٣٥ :	مضر	٤٢٩ :
ربيعة	٣٧٢ :	معد	٤٢٩ :
السعديون	٤١٤ :	نزار	٤٢٩ :
عامر بن صعصعة	١٠٦ ، ١٨٠ ، ٢٥٦	مذبل	٣٧٢ :
عدنان	٤٢٩ :	يربوع	٣٨٥ :

٣ - فهرس الأماكن

١٨٠ :	عوارض	١٥٢ ، ٣٢٠ ، ٣٧٠ :	البصرة
٣٥٨ :	فارس	٤٢٩ :	
١٨٠ :	قنا	٣٥٨ :	بغداد
٣٧٠ ، ٦٨ :	الكوفة	٤٢٩ ، ٢٦٩ :	البحرين
٤٨ :	مرج الروم	٣١٢ :	قنائين
٣٦٩ ، ١٠٦ ، ٥ :	مكة المكرمة	٤٠٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩١ :	الحجاز
٤٢٥ :		٢٦٩ ، ١٠٦ :	الشام
٣١٢ :	الموصل	٢٨٦ :	الشرى
١٢٩ ، ١٥٤ :	نجف	١٨٠ :	ضربند
٤٢٩ :	الهامه	٤٢٩ :	المراق

٤- فهرس الآيات الكريمة^(١)

الصفحة	(حرف الهزة)
٤٠	« أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ »
١٤	« إِذَا جَاءَكَ الْنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ » وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ .
٦٦	« إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ »
١١٩	« اسْتَعِذْ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ »
١٢٤	« أَسْمِعْ بِهِمْ وَأُفْعِرْ »
٢٧٢	« الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ »
٨٢	« أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ »
١٣٤	« إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ رَاضٍ مِنْكُمْ »
١٥٦	« الَّذِينَ يَطُشُّونَ أَنفُسَهُمْ مَلَأُوا رِجْهَهُمْ ، وَأَنفُسُهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ »
٣٩٦	« أَلَمْ أَتَكُفَّ عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ »
٣٠٥	« أَمْ لَهُ الْآبَتَاتُ وَلَكُمُ الْبَنَاتُ »
١٠٠	« أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ »

(١) رتبنا فهرس الآيات الكريمة حسب الحرف الأول بما استشهد به المؤلف .

- ١٩ « إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْيِبَهَا »
- ١٥٢ « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَالَّذِينَ هَادُوا ، وَالصَّابِغُونَ ،
- ١٥٣ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ »
- ٥٧ « إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ، وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ،
- رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ »
- ٢٩٨ « أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ »
- ٣٨١ « أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ،
- ٤٢ « أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُنَا »
- ٣٨٢ « أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا »
- (حرف التاء)
- ٣٨٢ « قَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ »
- (حرف التاء)
- ٣٥٤ « ثَلَاثُ عَوْدَاتٍ لَكُمْ »
- ٢٢٣ « ثُمَّ نَخْرِجُكُمْ طِفْلًا »
- (حرف الخاء)
- ٢٠٨ « حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ »
- ٢٠٩

- ٢٠٨ } « تَحَاشَ اللَّهُ مَا هَذَا بَشَرًا »
 ٢٠٩ }
 ٦٤ « تَحَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَبَ بِرِمَ »
 ١٦٦ « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ »
 ٤١ « حُورٌ مَقْصُودَاتٌ فِي الْحَيَّامِ »
 (حرف الذال)
 ٣٩٨ « ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أُنْدِيَكُمْ »
 (حرف الراء)
 ٢٠٩ « رَبِّمَا يُؤْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُشْلِينَ »
 (حرف الزاي)
 ١٥٧ « زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا »
 (حرف البين)
 ٢٦٥ « سَلَامٌ هِيَ تَحْتِ مَطْلَعِ الْفَجْرِ »
 (حرف المين)
 ١٩ « عُرْبًا أَرَابًا »
 ٢١٠ « عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ »
 (حرف الناء)
 ٢٥٩ « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ »

- ٢٦١ « فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ »
- ١٩٤ « فَإِنْ رَجَعْتَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ »
- ٧٠ } « فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى »
- ١٩٢ }
- ٣١٨ « فَبِذَلِكَ فَلْيَتَرَعَوْا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْتُمُونَ »
- ١٤ « فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ »
- ٢٨٣ « فَجَعَلَ الْمَلَائِكَةُ كَلِمُةً »
- ١٥٦ « فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا »
- ٥٧ « فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أُنْيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ، قَالَا أَتَيْنَا طَائِفِينَ »
- ٢٨٣ « فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْغُرَابِ »
- ١٢٦ « قُلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ »
- ٦٤ « فِي الْقُلُوبِ الْمَشْعُونِ »
- (حرف القاف)
- ٣٠١ « قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ أَتَوْا مُوسَى قَوْمَهُ الَّذِينَ أَتَوْا مُوسَى »
- لِيَنْ أَمِنْ مِنْهُمْ »

٣٩٦ « قَالَتْ قَدْ لَبِئْتَ لَشُعْبِي فِيهِ »

٢٧٨ « قَالُوا تَاللّٰهِ تَفَنَّا نَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا ،

أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ »

٢٦٠ « قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ »

(حرف الكاف)

١٦٥ « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ »

٢٨٦ « كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا »

٤٠ « كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الْمَرْءَاتُ »

١٣٤ } كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا
١٣٧ }

(حرف اللام)

١٥٧ « لَا تَقْلُبْهُمْ ، نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ »

٣١ « لِلّٰهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ »

٢١٠ « لِلَّذِينَ هُمْ أَرْسِلُهُمْ مُّزَاهِبُونَ »

٢٧٢ « لَسَجِدٌ أَتَى عَلَى النَّفْثَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ

٢٧٣ } تَقُومَ فِيهِ »

٢٦٣ « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ »

(حرف اليم)

٢٩ « مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ، وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ »

٢٥٩ « مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ »

١٤٣ « مَا هَذَا بَشَرًا »

٣٨٢ « تَتْلُوا مَا يُوحَىٰ »

(حرف النون)

٤٢٦ « تَنْفِرَ لَكُمْ خُطَايَاكُمْ »

(حرف الميم)

١٨٨ « هَذَا عَارِضٌ مَّمْطَرًا »

٣٨٥ « هَلْ أَنِي عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ »

(حرف الواو)

٣٠٢ « وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ »

٢٦٣ « وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرِجَ بَيْضًا مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ،

فِي نَسِيعِ آيَاتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا

فَاسِقِينَ »

٢٣٤ « وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ ،

فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا بِذَابِ الْيَمِّ »

- ٨٠ وَاِذْ وَاَعَدْنَا مُوسٰى اَرْبَعِيْنَ لَيْلَةً ،
 ٨٠ « وَاِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ ، وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ ،
 مَا وَعَدَنَا اللّٰهُ وَرَسُولُهُ اِلَّا مُجْرُورًا »
 ٢٩٨ « وَاَرْزُقْ اَهْلَهُ مِنَ الثَّرَاتِ مَنْ اٰمَنَ مِنْهُمْ بِاللّٰهِ
 وَالْيَوْمِ الْاٰخِرِ »
 ٢٧٣ « وَاَسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ، وَالْبَحِيرَ الَّتِي
 اقْبَلْنَا فِيهَا ،
 ٦٤ « وَالْمَلِكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ »
 ١٣٤ « وَاِنْ نَكَ حَسَنَةً يَّضَاعِفْهَا »
 ١٣٤ « وَاِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ اِلَى مَيْدَرَةٍ »
 ٥٥ « وَاِنْ لَّمْ يَنْتَهِ عَنِ الْمُنْطَقَيْنِ الْاَخْيَارِ »
 ١٦٦ « وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرًّا
 السَّحَابِ صُنْعَ اللّٰهِ »
 ١٥٩ « وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّجِيصٍ »
 ٣٠٣ « وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْجَبَابِ سُجَّدًا »
 ١٣٧ « وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ »

- ١٣٧ « فَكَانَ مِنَ الْمُرْقِينَ »
- ١٢٣ { « وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا ، وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا »
- ١٤٤ {
- ٥٦ « وَافْدُ كَرَّمْنَا نَبِيَّ آدَمَ ، وَجَعَلْنَاهُ فِي الْبَرِّ
وَالْبَحْرِ ، وَرَزَقْنَاهُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ، وَفَضَّلْنَاهُ عَلَى
كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا »
- ٢٩٨ « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ
سَبِيلًا »
- ٣٠٠ « وَأَوَّلًا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً جَعَلْنَا لِمَنْ
يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ ، لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ »
- ١٥٧ « وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَرِيرٍ »
- ١٨٧ « وَمِمَّنْ أَلَذِّينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ
وَتَنْجِيَّتَيْنَا مِنْ أَنْفُسِهِمْ »
- ١٠ « وَنَادَا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَيْنَا زَيْلِكَ »
- ٣٥٧ « وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ »

٢٦٠ « وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ »

(حرف الياء)

٢٢٦ « يَا جِبَالُ أَوِِّيْ نَعْمَ وَالْغَبَرِ »

٢٩٩ « يَا لَوْلَاكَ عَنِ الشَّهِرِ الْحَرَامِ قَتَالِ بِهِ »

٥ - فهرس الاحاديث

(حرف التاء)

الصفحة

١٨ « الثيب تعرب عن نفسها »

(حرف اللام)

٣١٨ « لتأخذوا مضافكم »

(حرف الهاء)

٤٢٢ « هلي المدينة فاشعنها »

(حرف الواو)

١٦٤ « ومن لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء »

٦- فهرس الأشعار

(حرف الهزة)

الصفحة البحر	
١٣٥ الوافر	إذا كان الشتاء فأدفتوني فإن الشيخ يدمسه الشتاء
٣١٧ الوافر	ولو أن الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء الشفاء

(حرف الباء)

١٠٦ الطويل	فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيراً في عراض المواكب
٢٨٧ البسيط	كان ما حين جدّ الجري بينها قد أقلعا وكلا أنفها راب
١٣٦ الوافر	مرارة بني أبي بكر تأس على كان المسومة العرب
٣١٦ »	ولا تكتر على ذي الضغن عباً ولا ذكر التجرم للذنوب
»	ولا تأسه مما سوف بيدي ولا عن عيبه لك بالمغيب
»	متى نك في عدو أو صديق تحبوك العيون عن القلوب
١٨ الطويل	وجدنا لكم في آل حاسم آية تأولها منا تقي ومعرب
١٣٥ »	فدى لبني ذهل بن شيبان ناقي إذا كان يوم ذكواكب أشهب
١٩٧ »	أنهج سلمي بالفراق حبيبها وما كاد نفساً بالفراق تطيب
٢٣٩ »	أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرّة حيدعوه داعي مته فيحبيب
١٤٧ البسيط	والصالحات عليها مغلقاً باب

٢٩٠ »	لكنه شافه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب
٢٩١ »	لكن يوز الكف يعمل منه فيه كما عل الطريق الثعلب
١١٠ الكامل	عسى الهمم الذي أمست فيه يكون وراءه فرج قريب
١٢٨ الوافر	

(حرف الجيم)

٣٣٨ البسيط كأنما ضربت قدما أعينها قطعاً يستعبد الأوتار معلوج

(حرف الحاء)

٤٥ الوافر وأنت من القوائل حين ترمي ومن ذم الرجال بمنزاح
دأبت إلى أن ينبت الظل بعد ما تقاصر حتى كاد في الآل يمسح
١٦٧ الطويل وجيف المطايا ثم قلت لصحبي ولم يزلوا يرددون فتروحو
٣٥٥ » أخو يضاة رائج متأوب رفيق بمع التكنين صوح

(حرف الدال)

١٥٦ » فقلت لهم : ظنوا بالني مدحج سرانهم في الفارسي السرمد
٢٥٨ البسيط ولا أرى فاعلاً في الناس يشبه وما أحاشي من الأقوام من أحد
٢٦٥ » وقفت فيها أصيلاً فأسألتها عنت جواباً وما بالربع من أحد
١٨٥ الكامل فلا يمينكم قننا وعوارضا ولأقبلن الخيل لابة ضرعد
١٠٣ الوافر ألم يأتك والأخبار تنسي بما لاقت لبون بني زياد
١٥٨ » كلانا ردة صاحبه يفيظ على ضيق ووجدان شديد

(حرف الزاء)

١٩٢ الطويل حرا جيع ما تنفك إلا مناعة على الحيف أو ترمي بها بلداً فقرا
١٩١ الوافر متى ما تلقني فردين ترجف رواقب إليك وتستطارا (١)
١١٥ البسيط بما أميلح غزلانا شذن لنا من هؤلاء تكن الضال والسر
٢٧٣ الكامل إن الدبار بقنة الحجر أقرب من حبيج ومن دهر
٤١ الطويل وأنت التي حبت كل قصير إلى ولم تشعر بذلك القصائر
عنت قصيرات الحجال ولم أورد قصار الخطا ثم النساء البعائر
٢٣٩ » خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر

(١) البيت لنترة بن شداد من قصيدة يتوعد فيها الربيع بن زياد الجبي .

المضعة البحر

الله يعلم أنا في تلتفتنا	يوم الفراق إلى أحبابنا صور	} البسيط ٤٥
وأنتي حينما بشن الهوى بصري	من حينما سلكوا أذنوا فأنظور	
ماذا تقول لأفراخ بني مرخ	زغب الحواصل لا ماء ولا شجر	} ٣٤٩
ألقيت كأسهم في فخر مظلة	فاغفر عليك سلام الله يا عمر	

(حرف السين)

الكمال ١٨٨	سل الهوم يكن معطي رأسه	فاج	محالط	سبية	متعيس
------------	------------------------	-----	-------	------	-------

(حرف الصاد)

الوافر ٢٢٣	كلوا في بعض بطانكم تعتوا	فان	زمانكم	زمن	خيص
------------	--------------------------	-----	--------	-----	-----

(حرف العين)

الطويل ٢٠٥	تعدون عثر التيب أفضل بحركم	بني	ضو طرى	لولا	الكمي	المقعا
د ٢٥٦	أنت من علية تنفض الطل بعدما	رأت	حاجب	الشمس	استوى	فقرعفا
د ١٣٦	إذا مت كان الناس صنفان سامت	وأخر	مثن	بالذي	كنت	أصنع
د ٣٥٢	أمزلي مي سلام عليكما	هل	الأزمن	اللاتي	مضن	رواجع

(حرف الفاء)

البسيط ٤٥	تنقي يداها الحمى في كل عاجرة	نقي الدراهم تنقاد الصياريف
الطويل ٤٢٨	إذا غاب غدواً عنك بلعم لم تكن	جليدا ولم تعطف عليك العواطف

(حرف القاف)

الوافر ١٥٤	ولا فاعلوا	وأنتم	بفاة	ما	بقينا	في	شفاق
------------	------------	-------	------	----	-------	----	------

(حرف الكاف)

الطويل ٢٥٤	فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلها	يمينا	وضوء	النجم	من	عن	شمالك
------------	-----------------------------	-------	------	-------	----	----	-------

(حرف اللام)

٤١٥	المتقارب	أرتني	حجلاً	على	ساقها	فهن	فؤادي	لذلك	الحجل
-----	----------	-------	-------	-----	-------	-----	-------	------	-------

٣١٩	الوافر	مجد تفرد منك كل نفس	إذا ما خفت من أمر تبالا
٣٢١			
٣٩٠	»	سمعت الناس يتجعون غينا	فقلت لصيدح اتجعي بلالا
١٩٩	الخفيف	ولقد أعتدي وما حقع الدبر	لث على أدم أجش الصبلا
١٠٣	الطويل	كأني بفتحاء الجاهل لقوة	على عجل مني أطأطأ شمالي
٢٥٦	»	غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها	نصل وعن قبض يزواه مجمل
٣٥٩	»	أبت ذكر عودن أحشاء قلبه	خفوقاً ورفضات الهوى في الفاحل
٢٥٥	الكامل	قله أراني للرماح درية	من عن يميني ثارة وشمالي
١٩٣	الوافر	فأرسلها العراك ولم يذدها	و لم يشفق على نفس الدخال
١٠٣	منهوك المنسرح	لا عهد لي بفيضال	أصبحت كالشن البالي
١٠٨	الطويل	فقلت اغفلوها عنكم بزاجها	رحب بها مقتولة حين تقتل
٢١١	»	ألا كل شيء ما خلا الله باطل	وكل نعم لا بحالة زائل
٢٦٧	»	فما زالت القتلى تمج دماءها	بدجلة حتى ماء دجلة أمسك
٢٥٥	البيسط	فقلت للركب لا أن علاهم	من عن يمين احبنا نظرة قبيل
٢٥٦	»	أتنبهون ولن ينهي ذوي شطط	كالطعن يهلك فيه الزبث والقتل
١٤٧	مجزوء الوافر	لينة موحناً طلل	بلوح كأنه خلل

(حرف الميم)

٩٧	الطويل	ألمت ينعم الجار يؤلف بينه	أخا قلة أو معدم المال مصرما
١٨٧	»	وأغفر عوراء الكريم ادخاره	وأعرض عن شتم اللئيم تكوما
٣٥٦	»	لنا الجفنان الغر يلمن بالضحى	وأسيافنا يقطرون من نجدة دما
٢٤٠	الوافر	ألا أضحت حبانكم رما	وأضحت منك شاسة أماما
٣٩١	»	أنوا ناري فقلت منون أتم	فقالوا الجن ، قلت عموا ظلاما

(١) هكذا ورد البيت في النسخ جميعاً ، ولعل الأسح أن يقرأ بسكون اللام في (يفيضال) ،
وبالهاء (حتى يصبح فيه وزن منهوك المنسرح) (طولان - مملولان) .

الصفة البحر

٢٣٥	الطويل	ها نقا في في من فوجا	على النابح العاوي أشد رجام
٢٨٦	د	كلا أخوين ذو رجال كأنهم	أسود الشرى من كل أغلب ضعيف
٤٢٩	د	غداة طفت علماء بكرين وائل	وعجنا صدور الحيل نحو قيم
٣٨٥	البسيط	سائل فوارس يربوع بشدتنا	أهل رأينا بسفع القف ذي الأكم
١٣٦	الوافر	فكيف إذا مررت بدار قوم	وجيران لنا كانوا كرام
١٩٠	الطويل	تعلقت ليلي وهي ذات مؤصد	ولم يبد للأتراب من ثديا حجم
٢٩٩	د	صغيرين نزع إليهم يا ليت أننا	إلى اليوم لم نكبر ولم تكبر إليهم
٢٤١	البسيط	لقد كان في حول نواه نوبه	تقتضى ليلانات وبسام سائم
٢٠٠	الوافر	إن ابن حارث إن اشتق لرؤيته	أو أمتدحه فإن الناس قد علوا
		ونأخذ بعده بذياب عيش	أجب الظهر ليس له سنام

(حرف التون)

١١١	البسيط	ما حبذا جبل الربان من جبل	وحبذا ساكن الربان من كانا
٢٦٧	الطويل	مطوت بهم حتى تكلم ركابهم	وحنى الجباد ما يقدن بأرسان
٢٣٠	الوافر	فديتكم يا التي نبتت قلبي	وأنت بجيلة بالود عني
٨٢	الطويل	فأصبحت كتيبا وأصبحت عاجزا	وشر خصال المرء كنت وعاجن

(حرف الماء)

١٠٦	الطويل	فأما الصدور لا صدور جعفر	ولكن أعجازاً شديداً صرورها
١٣٧	د	بتباه قفر والمطي كأنها	قطا الحزن قد كانت فرانها يوضها
١٥٥	د	مشائهم ليسوا مصلحين عشيرة	ولا ناعب إلا بين غرابها
٢٦٩	الكامل	آلتي الصبيحة كي يخفق رحله	والزاد حتى نعه الفاهها
٣٠٣	د	أغلي السباه بكل أذكن عاتق	أو جوة قدحت وفض نضامها

(حرف الباء)

١٤٤	الطويل	عميرة ودع إن تجبرت غاديا	كفى الشيب والاسلام المرء ناهيا
١٥٤	د	بدا لي أفي لست مدرك ماضي	ولا سابق مبنا إذا كان جاثيا

٧- فهرس الأرجاز

الصفحة	(حرف الباء)
٩٩ } ١٠٠ }	والله ما لي ببنام صاحبه ولا بخاطر اليان بجانبه
	(حرف التاء)
٩٢	ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شهاباً بوع فاستربت
	(حرف الجيم)
٢٣	متخذاً في ضمّات تولجا أودى بني مجاشع وما نجا
٢٥٥	جرت عليه كل ريع سروج من عن بين الخط أو سماهيج
	(حرف الحاء)
٥	ربع عفاء الدمر طوداً فامتحن قد كاد من طول البلى أن يمضحا
	(حرف الدال)
٢٩٠	إذا القعود كره فيها حفدا يوماً جديداً كله مطرداً
٢٨٨	في كلت رجلها سلاماً واحده كلتاها مقرونة بزائده
	(حرف الزاء)
٩٧	صبعك الله بخير يا كرم بنعم طير وشباب فاشمر
٤١٤	أنا ابن ماوية إذ جدت النقر وجاءت الحيل أثابني زمر
٢٣٠	فيا الغلامان اللذان فرأيا كما أن تكسباني شرا
٢٩٧	إني وأسطار سطر سطر لقاتل يا نصر نصر نصرا
١٨٧ } ١٨٩ }	يركب كل عافر جمهور مخافة وذعل المهور والقول من قول المهور

الصفحة	(حرف الزاي)
٢٤٠	أما ترى اليوم أم حز قاربت بين غنقي وجمزي
	(حرف السين)
٣٢	لقد رأيت عجيباً منذ أما عجايزاً مثل السعالي قعاً بأكلن ما في رحلن* هما لا ترك الله لمن* ضرماً
	(حرف العين)
٢٩١	قد صررت البكرة يوماً أجمعا حتى الضياء بالدجى تقنعا
	(حرف الفاء)
٤٨	كان بين خلفها والخلف كشة أفعى في ييس قب
	(حرف القاف)
٢٦٤	لواحق الاقارب فيها كاللقق
	(حرف الكاف)
١٦٩	إليك حتى بلغت إياكا
٩	والله أسمك سمي مباركا آثرك الله به إيثاركا
١٦٥	بأبها المائع دلوي دونكا إني رأيت الناس يمدونكا يشنون خيراً ويمجدونكا
٤٧	كان بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في سك*
٤٨	ليت وليت في مجال ضنك
	(حرف اللام)
٢٥٧	فهي تنوش الحوض نوشاً من على نوشاً به تقطع أجواز الفلا
٢٣٨	كان نسج العنكبوت الرمل
	(حرف الميم)
٢٣٢	إني إذا ما حدث ألام أقول يا اللهم يا اللهيا

الصفحة	
٢٣٣	وما عليك أن تقولي كلما صليت أو سبحت يا الله أردد علينا شيخنا ملما
٢٥٨	بيض ثلاث كتعاج جم بضحك عن كالبود اللهم
٨	باسم الذي في كل سورة سم
٩	وعامتنا أعجبتا مقدمه يدعى أبا السح وقرضاب سم
	(حرف النون)
٢٥٧	وصاليات ككها يؤثقفين
	(حرف الهاء)
٤٦	إن أباه وأبا أباه قد بلغا في الجود غايتها
	(حرف الراء)
٢٥٠	لا هيتم الليلة في العطية ولا فتي مل ابن خيرتي

٨- فهرس الأمثال

من يسمع يخل : ١٥٩

٩- فهرس اللغة

(حرف الألف)

١٢٨ : بؤس : أبؤس

٣٥٥ : بيض : البيضة

(حرف التاء)

١٣٧ : تاه : تيهاء

٣١٩ : تيل : التبال

١٨٨ : نفس : متعيس

(حرف الناء)

٤١٩ : ثود : الترد

٣ : ثفن : ثقنة

٤٢٥ : التناجا

٢٩٩ : نوى : التواء

(حرف الجيم)

٢٥٥ : جب : أجب

٣٦٥ : جرمق : الجرموق

٤١٦ : الجرد

٤٢٢ : الجظري

١٥٦ : جعفر

٤٢٨ : جلد : الجليد

٣٧٦، ٢٤٥ : جز : الجَمَز

٢٥٨ : جم : الجماء

١٨٧ : جهر : الجهرود

٣٥٣ : الجون

١٦٧ : آل

٤١٤ : أثب : أثابي

٢٥٧ : أثف : أثافي

١٩٩ : أجنش

أصد : الأصددة والأصد

١٩٥ : { والمؤصد

٢٣٩ : أصر : أواصر

٤١٦ : إطل

٣٨٥ : أكنة

٣٥٥ : أوب : أوتب

١ : أيد : الإيداء

(حرف الباء)

١٢٨ : بأس : أبؤس

٤١ : بحتو : البحاتو

١٦٨ : برد : أبردة

٤١٦ : البسر

٣٧٦ : بشكى

٢٣٩ : بعد

٢٩١ : بكر : البكرة

١٢٩ : يلي : البلي

١٩٥ : البهم

٦٥ :	دلى : دلاص	(حرف الحاء)	
٤١٩ :	دمع	حبر : الحبارى، المحبور : ١٨٧، ٤٠٧	
١٩٩ :	دم : آدم	الحبل	٤١٥ :
٤١٦ :	دقل	حرج : حراجيج	١٤٢ :
	(حرف الذال)	حرجم : احرنجم	٣٢٠، ٣٣ :
٤٢١ :	الذلق : الذولق		٤٠٠
٢٠٠ :	ذنب : الذناب	حرض : الحرض	٤١٧ :
	(حرف الزاى)	حمد : مستحمد	٣٣٨ :
١٦٧ :	راح : روح وروح	حقد : الحقد	٢٩٠ :
١٢٩ :	ربع : الربع	الحقو	٤١٦ :
١٢١ :	رجل : الرجلة	حليج : محلوج	٣٣٨ :
٣٥٤ :	رفض : ارفض	الخنو	٥ :
٣٣٨ :	رمل : أومل	حود : استعود	١١٩ :
٢٤٠ :	رمم : الرمام	حان : الحين	١ :
١٩١ :	رنف : الرانفة	(حرف الخاء)	
٤١٦ :	الرم	خدل : الخدلة	٣٥٣ :
	(حرف الزاى)	خصف : الخصفة	٤٢٢ :
١٨٧ :	الزعل	خطف : الخطاف	٢٩١ :
٢٥٦ :	الزيزاء	الخلف	٤١٩ :
	(حرف السين)	الخلل	١٤٧ :
٣٠٣ :	سبأ : السباء	(حرف الدال)	
٣٥٥ :	سبح : السبح	دخل : الدخال	١٩٣ :
٤٠٠ :	سبطر : اسبطر	دف : دقوف	١٠٣ :
٤٠٠ :	سحنك : اسحنكك	دكن : أدكن	٣٠٣ :
١٣٦ :	السري		

١٨٨ :	صهب : الصبغة	٣٢ :	السعالى
٤٥ :	صور	٣٨٥ :	الصفح
	(حرف الضاد)	٤٧ :	سك : السك
٢٥ :	ضارع : المضارعة	٢٨٨ :	السلامى
١١٥ :	الضال	١٣٦ :	مما : السور
١٠٦ :	ضر : ضرير ، مضرور	١١٥ :	السر
٢٣ :	ضعا : الصعرات	١٣٦ :	سوتم : الموتمة
٢٨٦ :	ضغم : الضغم		(حرف الثين)
٢٠٥ :	ضوطرى	١٩ :	شكا : اشكى
٤٢٢ :	الضيون	٤٢٢ :	شعث
	(حرف الظاء)	١١٥ :	شدن
٣١٧ :	الطيب	٢٤٠ :	شمع : الشماعة
٢٩٠ :	طرد ، مطرد	٣٥٨ :	الشمع
١٤٧ :	الطلل	٢٥٨ :	شط : الشطط
٤١٧، ٩١ :	الطيب	٢٦٧ :	شكل : اشكل
١٩١ :	طير : استطار	١٠٣ :	شل : الشلال
	(حرف الظاء)	١٠٣ :	شن : الشتن
٢٥٦ :	الظمه		(حرف الصاد)
	(حرف العين)	٢٩١، ١٠٦ :	صر د
٣٠٣ :	عق : عاتق	٥١ :	صقب
٨٠ :	عجملط : عجلاط	١٩٩ :	صقع
١٩ :	عجم : أعجم	٢٥٦ :	صل :
٨٢ :	عجق : عاجن	٢٥٧ :	صلي : الصاليات
١٩٩، ١٨ :	عرب : أعرب ، عروب	٤٢١ :	صمت : الحصة
١٣٦ :	عواب		

(حرف الطاف)

٣٩٠ :	القت
١٠٨ :	قتل : قتل الحرة
٣٠٣ :	قدح
٢٦٤ :	قرب : أفراب
٩ :	قرضب : القرضاب
٤٠ :	قصر : القصر
١٣٧ :	القطا
٢٩٠ :	قعد : القعود
٢٩١ :	ققع : الققع
٣٣٠ :	قعلس : القعلس
٣٨٥٤٨ :	قب : القب
٩١٤٦٤ :	قلب : القلب
٤١٦ :	قلذوة
٢٠٥ :	قتع : القنع
٥ :	القتو
٢٥٦ :	القيغ

(حرف الكاف)

٨٢ :	كان : كني
٤٨ :	كشكش : كشكت
٤١٨ :	كلدة
٢٠٥ :	الكمي

(حرف اللام)

١٨٠ :	لاية
٢٩٩ :	لين : البانة

١٨٠ :	عل
١٨٨ :	عطي : أعطى رأسه
١٨٧ :	عقر : عاقر
٨٠ :	عكاط
٣٧٧ :	علياء
٨٠ :	علبط وعلابط
٣٢٠ :	علو ط : علوط
٢٤٠ :	العنشق
١٨٨ :	عيس : آيس

(حرف النين)

١٣٧ :	غار : الغوير
٤٠٠ :	غدن : اغدودن
٤٢٨٤٩٩٩ :	غدو : اغندي ، الغدو
٢٠٣ :	غرف : المعرفة
٢ :	غل : الغليل
١١٩ :	غيل : أغيلت

(حرف الفاء)

٤٧ :	فارة المسك
١٠٣ :	فتخاء
٢٥٤ :	فرقدان
٣٩٠ :	فصصص : الفصصة
٣٥٤ :	فصل : المفصل
٣٠٣ :	فض : الحتام
٤٧ :	فك

١٠٣ :	نفل وفاضل	٢٦٤ :	لحق : الواحق
٢٥٨ :	النجاج	١٠٣ :	لقوة
٩١ :	نقمر	٤٠٠ :	لقي : اسلقى
١٩٣ :	الثقص	٤٢٢ :	اللب
٤١٤ :	نقر : النقر		(حرف الميم)
١٠٣ :	نمي : تنمي	١٦٥ :	ماح : المائح
٤١٨ :	نك	١٦٥ :	منح : المائح
٢٥٨ :	نهم : للنهم	١٢٩ :	مصح : أمصح
١١٩ :	نوق : استنوق	١٣٧ :	مطا : المطي
	(حرف الهاء)	٢٦٤ :	المقق
١٨٧ :	هبر : الهبور	٧٤ :	الما والمنا
٦٥ :	مجن : هجان		(حرف النون)
	(حرف الواو)	٢٠٥ :	الناب
١٦٧ :	وجف : الوجيف	٣ :	نبقة
٢٣ :	وقر : فيقر	١٨٨ :	نجبا : ناج
٢٣ :	وليع : نوليع ودوليع	٣٩٠ :	نجمع : انتجع
	(حرف الياء)	١ :	ندي : الإنداء
١٢١ :	اليد	٤٥ :	نزع : منتزع ومنتزاج
		٤٥ :	ترج : منتزاج

١٠- فهرس المراجع

المؤلف	اسم الكتاب
الزركلي	١ - الأعلام
السيوطي	٢ - الاقتراح في أصول النعر
ابن مالك	٣ - الألفية
الأشموني	٤ - الألفية (شرح)
ابن عجيل	٥ - الألفية (شرح)
ابن الأنباري	٦ - الإنصاف في مسائل الخلاف
ابن هشام	٧ - أوضح المسالك
ابن كثير	٨ - البداية والنهاية
السيوطي	٩ - بنية الرعاة
ابن مالك	١٠ - التسهيل
الفلايني	١١ - جامع الدروس العربية
ابن دريد	١٢ - جبهة اللغة
الصبان	١٣ - حاشية الصبان على الأشتوني
الحضري	١٤ - حاشية الحضري على ابن عجيل
ابن جني	١٥ - الخصائص
البغدادي	١٦ - خزنة الأدب
الشتيبي	١٧ - الدرر اللوامع
	١٨ - الدواوين والمجموعات الشعرية
التومندي ، النسائي ، أبو داود ، ابن ماجه	١٩ - كتب السنن الأربعة

المؤلف	اسم الكتاب
ابن العماد	٢٠ - مذوات الذهب
ابن قتيبة	٢١ - الشعر والشعراء
البخاري	٢٢ - صحيح البخاري
مسلم	٢٣ - صحيح مسلم
البيهقي	٢٤ - طبقات البيهقي
العلمي	٢٥ - فتح الرحمن
الفيروزيادي	٢٦ - القاموس المحيط
الرضي	٢٧ - الكافية (شرح)
الملاجمي	٢٨ - الكافية
ابن الأثير	٢٩ - الكامل (في التاريخ)
سيبويه	٣٠ - الكتاب
السيوافي	٣١ - الكتاب (شرح)
الشنشيري	٣٢ - الكتاب (شرح الشواهد)
ابن منظور	٣٣ - لسان العرب
بركات	٣٤ - مجلة المجمع العلمي العربي
ابن حنبل	٣٥ - المرشد إلى آيات القرآن وكلماته
ياقوت	٣٦ - السند
المرزباني	٣٧ - معجم الأدباء
البكري	٣٨ - معجم الشعراء
ابن هشام	٣٩ - معجم ما استعجم
الأمير ، الدسوقي	٤٠ - مغني اللبيب
الزحشيري	٤١ - مغني اللبيب (شرح)
ابن يعش	٤٢ - الفصل
	٤٣ - الفصل (شرح)

المؤلف	اسم الكتاب
المفضل الضبي	٤٤ - الفضليات
ابن خلدون	٤٥ - مقدمة ابن خلدون
النجار وعبد العزيز حسن	٤٦ - منار السالك إلى أوضح المسالك
الآمدي	٤٧ - المؤلفات والمختلف
الكنفراوي ، والبيطار	٤٨ - الموفى في النحو الكوفي وشرحه
ابن الجزري	٤٩ - النشر في القراءات العشر
ابن الأثير	٥٠ - النهاية
اليوطي	٥١ - معجم الموامع
الكتبي	٥٢ - الوافي بالوفيات
ابن خلكان	٥٣ - وفيات الأعيان

١١ - فهرس الموضوعات

الصفحة	الباب والموضوع
٣ - ٢٠	المقدمة
٣ - ١٧	الباب الأول : علم ما الكلم
	ما الكلم : ١ - لم سمي الاسم اسماً : ٤ - ما حد الاسم :
	٩ - علامات الاسم : ١٥ - لم سمي الفعل فعلاً : ١١ - حد
	الفعل : ١١ - لم سمي الحرف حرفاً : ١٢ - اقسام الحرف
	وحدته : ١٢ - كيف اسم أو فعل أو حرف : ١٤ -
	تقديم الاسم على الفعل * والفعل على الحرف : ١٧ .
٨ - ٢١	الباب الثاني : باب الإعراب والبناء
	لم سمي الإعراب إعراباً والبناء بناء : ١٨ - كم القاب
	الإعراب والبناء : ١٩ - لم كانت أربعة : ٢٠ - هل حركات
	الإعراب أصل لحركات البناء أم العكس : ٢٠ - هل الاعراب
	والبناء عبارة عن هذه الحركات أو عن غيرها : ٢٠ .
٢٢ - ٣٤	الباب الثالث : باب المعرب والمبني
	ما المعرب والمبني : ٢٢ - لم زيدت حروف « أنبت » دون
	غيرها في أول المضارع : ٢٢ - هل المضارع محمول على الاسم
	في الإعراب أم هو أصل : ٢٤ - لم حمل المضارع على الاسم
	في الإعراب مادام الأصل أن يكون مبنيًا : ٢٥ - ما هو
	عامل الرفع في المضارع : ٢٨ - ما هي البنيات : ٢٩ .

الباب والموضوع

الصفحة

الباب الرابع : باب إعراب الاسم المفرد ٣٥ - ٤٦
على كم ضرباً الاسم المفرد : ٣٥ - لم يجعلوا التنوين علامة
للاصرف دون غيره : ٣٥ - لماذا دخل التنوين الكلام : ٣٦ -
لم يدخل الجر مع الألف واللام والإضافة : ٣٧ - الاسم
المعتل : ٣٧ - لم أعربت الأسماء التي بالحروف وهي أسماء
مفردة : ٤٣ .

الباب الخامس : باب التثنية والجمع ٤٧ - ٥٩
ما التثنية : ٤٧ - ما الجمع : ٤٨ - لم كان إعرابها بالحروف
دون الحركات : ٤٨ - لم خصوا التثنية بالألف والجمع بالواو
وأشركوا بينهما في الجر والنصب : ٤٩ - هل النصب محمول
على الجر أم العكس : ٤٩ - لم يحمل النصب على الجر دون
الرفع : ٥٠ - ما حرف الإعراب في التثنية والجمع : ٥١ - لم
فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع : ٥٣ - لم أدخلت
النون في التثنية والجمع : ٥٤ - لم كسروا نون التثنية
وفتحوا نون الجمع : ٥٥ - لماذا جمعت أرض وسنة على أرضين
وسنتين : ٥٨ .

الباب السادس : باب جمع التأنيث ٦٠ - ٦٢
لم زادوا في آخره الألف والتاء : ٦٠ - لم تحذف التاء الأولى
من جمع المؤنث : ٦١ - لم يحدفوا الألف من جمع حلقى
كما حدفوا التاء : ٦١ - لم قلبت الألف ياء : ٦١ - لم قلبوا
المزة واوا في جمع صحراء : ٦٢ - لم حمل النصب على الجر
في هذا الجمع : ٦٢ .

٦٣ - ٦٥

الباب السابع : باب جمع التكسير
لم يسمي تكسيراً : ٦٣ - ضرب جمع التكسير : ٦٣

٦٦ - ٧١

الباب الثامن : باب المبتدأ
ما المبتدأ : ٦٦ - بماذا يرتفع الاسم المبتدأ : ٦٧ - لم جعل
التعري عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل : ٦٨ - لم خص
المبتدأ بالرفع : ٦٩ - لم لا يكون في الأمر العام إلا معرفة :
٦٩ - هل يجوز تقديم الخبر عليه في مثل : فأنم زيد : ٦٩ .

٧٢ - ٧٦

الباب التاسع : باب خبر المبتدأ
على كم ضرباً ينقسم خبر المبتدأ : ٧٢ - كم ضرباً الخبر المفرد :
٧٢ - كم ضرباً الخبر الجملة : ٧٣ - الظرف والجار والمجرور
هل هما جل أم مفردات : ٧٣ - لم إذا كان المبتدأ جنة
جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان : ٧٥ -
ما العامل في خبر المبتدأ : ٧٥ .

٧٧ - ٨٤

الباب العاشر : باب الفاعل
ما الفاعل : ٧٧ - لم كان إعرابه الرفع : ٧٧ - بماذا يرتفع
الفاعل : ٧٩ - لم لا يجوز تقديمه على الفعل : ٧٩ - لم كان
قول القائل : زيد قام ، مرفوعاً لا ابتداء لا بالفعل : ٨٣ -
لم استقر ضمير الواحد : زيد قام وظهر ضمير المثنى والجمع : ٨٤ .

٨٥ - ٨٧

الباب الحادي عشر : باب المفعول
ما المفعول : ٨٥ - ما العامل فيه : ٨٥ .

٨٨ - ٩٥

الباب الثاني عشر : باب ما لم يسم فاعله
لم لم يسم الفاعل : ٨٨ - لم كان مرفوعاً : ٨٨ - لم يجب
إقامة اسم مكان الفاعل إذا حذف : ٨٨ - كيف يقام المفعول
مقام الفاعل وهو ضده في المعنى : ٨٨ - لم يجب تغيير الفعل
إذا بني للمفعول : ٩١ - لم ضموا الأول وكسروا الثاني :
٩١ - لم كسروا أول المفعول ولم يضره كالصحيح : ٩٢ -
هل يجوز بناء اللازم للمفعول : ٩٣ - لم يخرج الظرف عن
الطرف إذا أقيم مقام الفاعل : ٩٣ - هل ينقل المصدر إذا أقيم
مقام الفاعل : ٩٤ - إن اجتمع الظرف والجار والمجرور
والمصدر فأياً يقوم مقام الفاعل : ٩٥ .

٩٦ - ١٠٦

الباب الثالث عشر : باب نعم ونعم وبئس
هل نعم وبئس اسمان أو فعلان : ٩٦ - لم يجب أن يكون
فاعلها اسم جنس : ١٠٤ - لم جاز الاضمار فيها قبل الذكر :
١٠٤ - على ماذا تنصب النكرة المقصورة للضمير : ١٠٥ -
لم رفع زيد في قولهم : نعم الرجل زيد : ١٠٥ .

١٠٧ - ١١١

الباب الرابع عشر : باب حبذا
ما الأصل في حبذا : ١٠٧ - لم كان الأصل حبيب على
فعل دون فعل وفعل : ١٠٧ - لم جعلهما بمنزلة كلمة
واحدة : ١٠٨ - لم ركبوه مع المفرد المذكور دون المؤنث
والمثنى والمجموع : ١٠٨ - ما الغالب على حبذا الامة أو القطية :
١٠٩ - بماذا ترتفع المعرفة بعد حبذا : ١١٠ - على ماذا تنصب
النكرة بعد حبذا : ١١٠ .

١١٢ - ١٢٥ الباب الخامس عشر : باب التعجب

لم زيدت « ما » في التعجب : ١١٢ - ما معناها : ١١٢ - هل
« أَحْسَنَ » فعل أو اسم : ١١٣ - لم نقل التعجب من الثلاثي
دون غيره : ١٢٠ - لم كانت الميزة أولى بالزيادة في
التعجب : ١٢٠ - لم ينتصب الاسم في قولهم : ما أحسن
زيداً : ١٢١ - لم لا يشق فعل التعجب من الألوان
والخلق : ١٢١ - لم استعملوا لفظ الامر في التعجب ،
وما الدليل على أنه ليس بفعل أمر : ١٢٢ - ما موضع
الجار والمجرور في : أحسن زيد : ١٢٣ - لم زيدت
الباء عليه : ١٢٤ .

١٢٦ - ١٣١ الباب السادس عشر : باب عسى

ما عسى من الكلام : ١٢٦ - لم لم يتصرف : ١٢٦ - ماذا
تفعل عسى : ١٢٧ - لم أدخلت في خبره أن : ١٢٧ - ما الدليل
على أن موضع « أن » وصلتها نصب : ١٢٧ - لم حذفوا
أن في خبرها في بعض أشعارهم : ١٢٨ - لم كان الاختيار
مع كاد حذف « أن » وهي كمنى في المقاربة : ١٢٩ -
ما موضع « أن » مع صلتها في نحو « عسى أن يخرج زيد »
وهل يجوز هنا أن تحذف : ١٣٠ -

١٣٢ - ١٤٢ الباب السابع عشر : باب كان وأخواتها

أي شيء كان وأخواتها من الكلم : ١٣٢ - على كم تنقسم
كان وأخواتها : ١٣٢ - لم حملت هذه الأفعال في شيئين :
١٣٨ - لم رفعت الاسم ونصب الخبر : ١٣٨ - هل يجوز

الباب والموضوع

تقديم أخبارها على أسمائها : ١٣٨ - هل يجوز تقديم أخبارها عليها أنفسها : ١٣٨ - لم - لم يجوز تقديم أسمائها عليها : ١٣٩ - لم - لم يجوز تقديم خبر ما في أوله « ما » عليه : ١٣٩ - هل يجوز تقديم خبر « ليس » عليها : ١٤٠ - لم - لم جاز « ما كان زيد إلا قائماً » ولم يجوز « ما زال زيد إلا قائماً » : ١٤١ .

١٤٣ - ١٤٧

الباب الثامن عشر : باب ما

لم - عملت « ما » في لغة أهل الحجاز فرفعت ونصبت : ١٤٣ - لم - لم تعمل على لغة بني تميم : ١٤٤ - لم - دخلت الباء في خبرها : ١٤٥ - لم - بطل عملها في لغة الحجاز إذا فصل بين اسمها وخبرها بالـ « أو » أو « فإن » الخيفة : ١٤٥ .

١٤٨ - ١٥٥

الباب التاسع عشر : باب إن وأخواتها

لم - عملت هذه الأحرف : ١٤٨ - لم - نصبت الاسم ورفعت الخبر : ١٤٩ - لم - وجب تقديم المصوب على المرفوع : ١٤٩ - لم - جاز العطف على موضع « إن » ولكن « دون » - أثر أخواتها : ١٥١ - هل يجوز المطف على الموضع قبل ذكر الخبر : ١٥١ .

١٥٦ - ١٦٢

الباب العشرون : باب ظننت وأخواتها

على كم ضرباً تستعمل هذه الأفعال : ١٥٦ - لم - عملت هذه الأفعال وليست مؤثرة في المفعول : ١٥٨ - لم - تعدت إلى مفعولين : ١٥٩ - هل يجوز الاختصار فيها على الفعل والفاعل : ١٥٩ - هل يجوز الاختصار على أحد المفعولين : ١٦٠ - لم - وجب إعمالها متقدمة ، وجاز إلغاؤها متوسطة ومتأخرة : ١٦٠ . م (٣١)

- ١٦٣ - ١٦٧ الباب الحادي والعشرون : باب الإغراء
 لم اقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل : ١٦٣ - لم
 خص به المقاطب دون الغائب والمتكلم : ١٦٣ - هل يجوز
 تقديم معولها عليها أو لا : ١٦٤ .
- ١٦٨ - ١٧٠ الباب الثاني والعشرون : باب التحذير
 ماوجه التكرير في التحذير : ١٦٨ أي الاسمين أولى بأن
 يقوم مقام الفعل : ١٦٨ - لم انتصب قولهم : إياك والشر :
 ١٦٨ - لم قدروا الفعل بعد «إياك» ولم يقدروا قبله : ١٦٩ -
 لم لم يستعملوا لفظ الفعل مع «إياك» : ١٦٩ .
- ١٧١ - ١٧٦ الباب الثالث والعشرون : باب المصدر
 لم كان المصدر منصوباً : ١٧١ - هل الفعل مشتق من المصدر
 أو العكس : ١٧١ - لم كان قولهم : سرت أشد السيرة
 منصوباً على المصدر : ١٧٥ - على ماذا ينتصب قولهم : قد
 القرفاء : ١٧٥ .
- ١٧٧ - ١٨١ الباب الرابع والعشرون : باب المفعول فيه
 ما المفعول فيه : ١٧٧ - لم سمي ظرفاً : ١٧٧ - لم لم يبينوا
 الظروف لتضمنها معنى الحروف : ١٧٧ - لم تعدى اللازم
 إلى ظروف الزمان دون ظروف المكان : ١٧٨ - لم تعدى
 إلى الجهات الست ونحوها من ظروف المكان : ١٧٩ - كيف
 قالوا : «زيد مني معقد الإزار ... و ... و ...» : ١٨٠ .

- ١٨٢ - ١٨٥ الباب الخامس والعشرون : باب المفعول معه
 ما العامل للنصب في المفعول معه : ١٨٢ - لم تحذف « مع »
 وأقيمت « الواو » مقامها : ١٨٤ - لم كانت الواو أولى من
 غيرها : ١٨٤ - هل يجوز تقديم المنصوب هنا على الناصب : ١٨٥ .
- ١٨٦ - ١٨٩ الباب السادس والعشرون : باب المفعول له
 ما العامل في المفعول له النصب : ١٨٦ - لم تعدى إليه اللازم
 كالتمدي : ١٨٦ - هل يجوز أن يكون معرفة ونكرة : ١٨٦ -
 هل يجوز تقديم المنصوب هنا على الناصب : ١٨٩ .
- ١٩٠ - ١٩٥ الباب السابع والعشرون : باب الحال
 ما الحال : ١٩٥ - هل تقع من الفاعل والمفعول معاً بلفظ واحد :
 ١٩٥ - ما العامل فيه النصب : ١٩١ - لم عمل الفعل اللازم
 في الحال : ١٩٢ - لم وجب أن يكون الحال نكرة : ١٩٣
- ١٩٦ - ٢٠٠ الباب الثامن والعشرون : باب التمييز
 ما التمييز : ١٩٦ - هل يجوز تقديمه على العامل فيه : ١٩٦ -
 لم وجب أن يكون نكرة : ١٩٩
- ٢٠١ - ٢٠٦ الباب التاسع والعشرون : باب الاستثناء
 ما الاستثناء : ٢٠١ - ما العامل في المستثنى من الموجب النصب :
 ٢٠١ - لماذا يرتفع المستثنى في الثاني ولم كان البدل أولى :
 ٢٠٥ - لم جاز البدل في الثاني ولم يجر في الإيجاب : ٢٠٦ .

٢٠٧ - ٢١١ الباب الثلاثون : باب مايجز به في الاستثناء
لم أعربت « غير » إعراب الاسم الواقع بعد « إلا » دون
« سوى وسواه » : ٢٠٧ - هل تعتبر « حاشا » حرف جر أو
فعلا : ٢٠٧ - « خلا » تكون فعلا وحرفا : ٢١٠

٢١٢ - ٢١٣ الباب الحادي والثلاثون : باب ماينصب به في الاستثناء
لم عملت « ما خلا » وماعدا ، وليس ، ولا يكون « نصب :
٢١٢ - لم ألزمت « ليس » ولا يكون « لفظاً واحداً : ٢١٣ -
لم لا يجوز أن يعطف عليها « بالواو ولا » : ٢١٣ .

٢١٤ - ٢١٧ الباب الثاني والثلاثون : باب كم
لم بنيت « كم » على الكون : ٢١٤ - لم وجب وقوعها
في صدر الكلام : ٢١٤ - لم كان ما بعدها منصوباً في
الاستفهام ، مجزواً في الخبر : ٢١٥ - لم أجاز النصب مع الفصل
في الخبر : ٢١٦ - لم لا يميز مع الاستفهام إلا بالفرد النكرة ،
وغير مع الخبر بالفرد والجمع : ٢١٦ .

٢١٨ - ٢٢٣ الباب الثالث والثلاثون : باب العدد
لم أدخلت الماء من الثلاثة إلى العشرة في المذكر دون المؤنث
وهلا عكسوا : ٢١٨ - لم يعني ما زاد على العشرة من أحد
عشر إلى تسعة عشر : ٢١٩ - لم يبتوا : اثنين في « اثني عشر » :
٢٢٠ - لم حذفت الواو من أحد عشر إلى تسعة عشر وجعلها
اسماً واحداً : ٢٢٠ - هلا اشتقوا من لفظ الاثنين كما
اشتقوا من لفظ الثلاثة والأربعة : ٢٢١ - لم كسروا
العين من « عشرين » : ٢٢١ - لم وجب أن يكون

الباب والموضوع

ما بعد أحد عشر إلى ثمة وتسعين واحداً فكرة منصوبة :
 ٢٢٦ - لم إذا بلغت إلى المائة أضيفت إلى الواحد : ٢٢٢ -
 لم قالوا ثلاثاً ولم يقولوا ثلاث مئة : ٢٢٣ - لم أجري
 الألف مجرى المائة في الإضافة إلى الواحد : ٢٢٣ - لم جمع
 الألف مع الآحاد ولم يفرد كالمائة : ٢٢٣ .

٢٢٥ - ٢٣٥ الباب الرابع والثلاثون : باب النداء

لم بني الفرد المعرفة : ٢٢٤ - لم بني على حركة ولم كانت
 الحركة ضمة : ٢٢٤ - لم جاز في وصفه الرفع والنصب ، وكيف
 حاز حل العرب على النبي : ٢٢٥ - لم جاز في العطف الرفع
 والنصب : ٢٢٦ - لم كان المضاف والنكرة منصوبين :
 ٢٢٦ - ما العامل فيه النصب : ٢٢٦ - لم بين المضاف
 والنكرة لوقوعها موقع اسماء الخطاب : ٢٢٧ - هل يجوز
 حذف حرف النداء : ٢٢٨ - هل يجوز في وصف « أي » الرفع
 والنصب : ٢٢٨ - لم لم يجمعوا بين الألف واللام وبا : ٢٢٩ -
 « يا زيد » هل تعرف بالنداء أو بالعلية : ٢٢٩ - كيف جاز
 الجمع بين « يا » والألف واللام في قولهم : يا الله : ٢٣١ - لم
 ألحقت الميم المشددة في آخر هذا الاسم : ٢٣٢ .

٢٣٦ - ٢٤٢ الباب الخامس والثلاثون : باب الترخيم

ما الترخيم ، ولم خص في النداء : ٢٣٦ - هل يجوز ترخيم ما كان
 على ثلاثة أحرف : ٢٣٦ - لم جاز ترخيم ما فيه فاء التأنيث :
 ٢٣٨ - هل يجوز ترخيم المضاف إليه : ٢٣٨ - هل يجوز ترخيم
 الاسم المفرد الذي قبل آخره حرف ما كن يحذف آخره مع
 الساكن : ٢٤١ - لم جاز بناء المرحم على الضم في أحد
 القولين : ٢٤٢ .

٢٤٣ - ٢٤٥ الباب السادس والثلاثون : باب الندبة

ما الندبة وما علامتها : ٢٤٣ - لم وجبت الندبة بأعرف
الأسماء : ٢٤٣ - لم لحقت ألف الندبة آخر المضاف إليه دون
العقة : ٢٤٤ - لم جاز ندبة المضاف إلى المخاطب : ولم يجوز
نداءه : ٢٤٥ .

٢٤٦ - ٢٥٢ الباب السابع والثلاثون : باب لا

لم يثبت التكرار مع « لا » على الفتح : ٢٤٦ - لم جاز في
العطف على التكرار النصب والرفع ، والعطف على لفظ المبنى
لا يجوز : ٢٤٨ - لم جاز في صفة التكرار البناء والنصب
والرفع : ٢٤٨ - لم جاز الرفع مع التكرار : ٢٤٩ - لم
يثبت « لا » مع التكرار دون المعرفة : ٢٤٩ - لم وجب
التكرار في المعرفة : ٢٥٠ - لم لا يبنى مع المضاف : ٢٥١ .

٢٥٣ - ٢٦٢ الباب الثامن والثلاثون : باب حروف الجر

لم عملت هذه الحروف الجر : ٢٥٣ - أقسام حروف الجر :
٢٥٣ - معاني حروف الجر : ٢٥٩ .

٢٦٥ - ٢٦٩ الباب التاسع والثلاثون : باب حتى

وجوه استعمال حتى : ٢٦٥ - لم عملت على الواو في العطف واشترط
أن يكون ما بعده من جنس ما قبلها : ٢٦٦ - حكم الجملة التي
بعدها : ٢٦٧ .

٢٧٠ - ٢٧٤ الباب الأربعون : باب مذ ومنذ

لم غلبت على « مذ » الامة وعلى « منذ » الحرفية : ٢٧٠ -

الباب والموضوع

لم يأتي ما بعدها مرفوعاً إذا كانا اسمين : ٢٧١ - لم يثبت
مذومته : ٢٧١ .

٢٧٥ - ٢٧٨ الباب الحادي والأربعون : باب القسم
لم تحذف فعل القسم : ٢٧٥ - لم قلتم إن الباء هي الأصل
في حروف القسم : ٢٧٥ - لم جعلوا الواو دون غيرها بدلاً
من الباء وخصوها بالظهور : ٢٧٦ - لم جعلوا التاء بدلاً من
الواو وخصوها باسم الله تعالى : ٢٧٧ - لم جعلوا جواب
القسم باللام وإن وما ولا : ٢٧٧ - لم جاز حذف ولا : ٢٧٨ .

٢٧٩ - ٢٨٢ الباب الثاني والأربعون : باب الإضافة
حروب الإضافة : ٢٧٩ - لم تحذف التنوين من المضاف وجر
المضاف إليه : ٢٧٩ - وجه زيد ، بمعنى « اللام » أو بمعنى
« من » : ٢٧٩ - لم كانت الإضافة إلى بعض المشتقات غير
محضة : ٢٨٠ .

٢٨٣ - ٢٩٢ الباب الثالث والأربعون : باب التوكيد
فائدة التوكيد وأنواعه : ٢٨٣ - لم وجب تقديم نفسه
وعليه ، على كلمهم وأجمعين : ٢٨٤ - أجمع وجمعا ، وجمع هل
من معارف أم تكرات ولم كانت غير مصروفة : ٢٨٥ -
أحكام كلا وكلتا : ٢٨٦ - هل يجوز توكيد النكرة : ٢٨٩ .

٢٩٣ - ٢٩٥ الباب الرابع والأربعون : باب الوصف
ما الغرض في الوصف : ٢٩٣ - في كم حكماً تنبع الصفة
الموصوف : ٢٩٤ - لم لم توصف المعرفة بالنكرة ، والنكرة
بالمعرفة : ٢٩٤ - ما العامل في الصفة : ٢٩٤ .

٢٩٦ - ٢٩٧ الباب الخامس والأربعون : باب عطف البيان
ما الغرض في عطف البيان : ٢٩٦ .

٢٩٨ - ٣٠١ الباب السادس والأربعون : باب البدل
ما الغرض في البدل : ٢٩٨ - على كم ضرباً البدل : ٢٩٨ -
ما العامل في البدل : ٣٠٠ .

٣٠٢ - ٣٠٦ الباب السابع والأربعون : باب العطف
كم حروف العطف : ٣٠٢ - ما الدليل على أن الواو تلتقي
بجمع دون الترتيب : ٣٠٢ - لم يجز أن تستعمل « بل » بعد
التي ، ولم يجز أن تستعمل « لكن » بعد الإثبات : ٣٠٤ .

٣٠٧ - ٣١٤ الباب الثامن والأربعون : باب ما لا ينصرف
كم العلل التي تمنع الصرف : ٣٠٧ - من أين كانت هذه العلل
فروعاً : ٣٠٧ - لم كانت هذه العلل تمنع الصرف :
٣٠٨ - لم لم يمنع الصرف بعلّة واحدة : ٣٠٨ - لم منع
ما لا ينصرف التنوين والجر : ٣٠٩ - لم تحمل الجرّ على
النصب في ما لا ينصرف : ٣٠٩ - أحكام ما لا ينصرف في
النكرة : ٣١٠ - لم دخل ما لا ينصرف الجرّ مع الألف
واللام أو الإضافة : ٣١٣ .

٣١٥ - ٣٢٧ الباب التاسع والأربعون : باب إعراب الأفعال وبنائها
لم كانت الأفعال ثلاثة : ٣١٥ - لم بني الفعل الماضي على
حركة ، ولم كانت الحركة فتحة : ٣١٥ - لم بني فعل الأمر
على الوقف : ٣١٧ - لم أعرب الفعل المضارع : ٣٢١ - لم
أثبتوا الواو والياء والألف ساكنة في الرفع ، وحذفوها في

حال الجزم ، وفتحوا الواو والياء في حالة النصب : ٣٢٢ -
لم أعربت الحصة الأمتة بثبوت النون في حالة الرفع ، وبجذفها
في حالتي النصب والجزم : ٣٢٤ - لم استوى النصب والجزم
في قوله : « أنت تفعلين » : ٣٢٥ - « لا كان » بفتح الـ ، ويفعلون
تثنية لـ « يفعل » : ٣٢٦ - ليس الألف في « يفعلان » تدل
على التثنية ، والواو تدل على الجمع : ٣٢٧ .

٣٢٨ - ٣٣٢ الباب الخمسون : باب نواصب المضارع

لم يجب أن تعمل « أنولن و .. » النصب : ٣٢٨ - استعمال
النواصب : ٣٢٩ - لم يجب تقدير « أن » بعد « كي »
والفاء ، والواو ، وأو ، واللام ، وحتى « دون آخراتها : ٣٣٢ .

٣٣٣ - ٣٣٥ الباب الحادي والخمسون : باب حروف الجزم

لم عملت : « لم ولتا و .. » في المضارع الجزم : ٣٣٣ - لم
نقل الماضي إلى لفظ المضارع مع « لم » مع أن الأصل فيها
الدخول على الماضي : ٣٣٤ - « لا جاز دخولها على الماضي
والمستقبل : ٣٣٤ .

٣٣٦ - ٣٤٠ الباب الثاني والخمسون : باب الشرط والجزاء

لم عملت « إن » الجزم في الفعل المضارع : ٣٣٦ - ما العامل
في جواب الشرط : ٣٣٦ .

٣٤١ - ٣٤٧ الباب الثالث والخمسون : باب المعرفة والنكرة

ماحد المعرفة والنكرة وأما الأصل : ٣٤١ - بأي شيء تعتبر
النكرة من المعرفة : ٣٤١ - على كم نوعاً تكون المعرفة :

٣٤١ - لم كان المرفوع والمنصوب ضميرين متصلاً ومتفصلاً ،
ولم يكن المجرور كذلك : ٣٤٣ - ما أعرف المعارف : ٣٤٥ -
لم بني الاسم المضمر والمبهم دون سائر المعارف : ٣٤٦ .
أين حرف الإشارة : ٣٤٦ .

٣٤٨ - ٣٦٠ الباب الرابع والخمسون : باب جمع التكسير

لم جمع : « فَعْل » في القلة على : أفعل وسائر الأوزان على
« أفعال » : ٣٤٨ - لم جمع « فَعْل » إذا كانت عينه ياء أو
واو أو على « أفعال » : ٣٥٠ - لم جمعوا بين « فعال » و « فَعْل »
في جمع الكثرة : ٣٥١ - لم خصوصاً فَعْل « بفعال إذا كانت
عينه واو » و « فَعْل » إذا كانت عينه ياء : ٣٥١ - كيف قالوا
في : بَرَمَنْ : أَرَمَنْ ، وأفعل لا يكون إلا في جمع : فَعْل :
٣٥١ - لم جمع : فَعْل في الأغلب على فعالان : ٣٥٢ -
لم وجب تحريك العين من فاعلة في الجمع في نحو : نجفئات ،
وسكنت في نحو : حذلات ، ولم كان الاسم أولى
بالتحريك من الصفة ، ولم إذا كانت عين الاسم معتلة أو
مضاعفة سكنت كالصفة : ٣٥٣ - جمع فاعلة بضم
العين ، وفتحها ، وسكونها : ٣٥٥ - جمع فاعلة بكسر العين
وفتحها وسكونها : ٣٥٥ - لم جاز أن يكتب بيناء القلة عن
بناء الكثرة والعكس أيضاً : ٣٥٨ - لم جمع الرباعي على
مثال واحد « فعال » : ٣٥٩ - لم حذف آخر الحاسي في
الجمع : ٣٥٩ - سفاريح : لم عرض بالياء دون غيرها : ٣٥٩ -
لم حذفوا الزيادة إذا لم تقع رابعة وأبقوها إذا كانت رابعة :
٣٦٠ - لم قلبوا الف مفتاح ، وواو جرموق في الجمع إلى
ياء : ٣٦٠ .

٣٦٨ - ٣٦٩ الباب الخامس والخمسون : باب التصغير

لم يعم أول الصغر : ٣٦٩ - لم كان التصغير بزيادة حرف
ولم يكن بنقصان حرف : ٣٦٩ - لم كانت الزيادة باء ساكنة
ثالثة : ٣٦٢ - لم حمل التصغير على التكسير : ٣٦٢ - لم
يحذف آخر الحماشي : ٣٦٣ - لم زادوا التاء في تصغير المؤنث
الثلاثي دون الرباعي : ٣٦٤ - لم خالفوا بين تصغير الأسماء
المبهمة والأسماء المشككة : ٣٦٧ - لم لم يمتنع وقوع الباء
فتحاً ثانية ، ولم زادوا الألف في آخرها علامة للتصغير : ٣٦٨

٣٧٨ - ٣٦٩ الباب السادس والخمسون : باب النسب

لم زيدت الباء في النسب مشددة مكسوراً ما قبلها : ٣٦٩ -
لم حذفوا التاء التأنيث في النسب : ٣٦٩ - لم حذفت الباء من
باب « فعية » و « فعية » دون باب « فاعيل » و « فاعيل » : ٣٧١ - لم
قالوا « حنفي » بالفتح وإن كان الأصل هو الكسر : ٣٧٣ - لم
وجب قلب ألف : رحي ، وعصا ، واوا : ٣٧٤ - لم قبل في
النسب إلى شج : شجوي : ٣٧٤ - لم قالوا في النسب إلى
مغزي وقاض : مغزي ومغزوي : ٣٧٤ - لم وجب
حذف الألف والياء إذا كان الاسم على خمسة أحرف : ٣٧٥ -
لم لزم الحذف في ما كان على أربعة أحرف : ٣٧٦ - لم وجب
حذف الياء المتحركة مما قبل آخره ياء مشددة : ٣٧٦ - لم
وجب قلب همزة التأنيث واوا في حمراء ، ولم يجب في « كساء »
٣٧٧ - لم وجب التسبب إلى الواحد في الجمع : ٣٧٨ .

٣٧٩ - ٣٨٤ الباب السابع والخمسون : باب أسماء الصلوات

لم يسمي « الذي » ، والتي . . . « أسماء الصلوات : ٣٧٩ - لم أدخلت الذي والتي في الكلام : ٣٨٠ - لم يجب العائد من الصلة إلى الموصول : ٣٨١ - هل يجوز أن تكون الأسماء المفردة صلوات : ٣٨١ - ضمة « أيهم » ضمة إعراب أو ضمة بناء : ٣٨٢ - لم يثبت أسماء الصلوات : ٣٨٣ - لم أعربت « أي » دون « إثر أخواتها : ٣٨٤ .

٣٨٥ - ٣٨٩ الباب الثامن والخمسون : باب حروف الاستفهام

كم حروف الاستفهام « وما هي معانيها : ٣٨٥ - لم أقامت العرب بعض الأسماء والظروف مقام حروف الاستفهام : ٣٨٦ - لم أقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد وهم يجوزون الإيجاز : ٣٨٧ - لم كانت منبئة ماعدا « أيتا » : ٣٨٩ .

٣٩٠ . ٣٩٤ الباب التاسع والخمسون : باب الحكاية

لم دخلت الحكاية الكلام : ٣٩٠ - هل تجوز الحكاية في غير الاسم العلم والكنية : ٣٩٠ - لم خص أهل الحجاز الحكاية بها « ورفعوا في حالتي العطف والوصف : ٣٩١ - الزوائد التي تلتحق « من » الاستفهامية هل هي إعراب أولا : ٣٩٢ .

٣٩٥ . ٣٩٨ الباب الستون : باب الخطأ

ما ضابط هذا الباب : ٣٩٥ - لم تقدم المشار إليه الغائب : ٣٩٦ - لم كسرت اللام في « ذلك » وحدها : ٣٩٧ .

٣٩٩ - ٤٠٥ الباب الحادي والستون : باب الألفات

على كم ضرب الألفات التي تدخل أوائل الكلم : ٣٩٩ -

الباب والموضوع

في ماذا تدخل همزة الوصل من الكلام : ٣٩٩ - لم فتحت
همزة لام التعريف والفتحة « آين » : ٤٠١ - لم ضمت همزة
في نحو (ادخل) وكسرت في نحو (اضرب) : ٤٠٢ - كيف
نفرق بين همزتي الوصل والقطع : ٤٠٣ - لم فتعوا احرف
المضارعة في الثلاثي، وضمه من الرباعي، ولم لم يعضوا اوله : ٤٠٤ .

٤٠٦ - ٤١١ الباب الثاني والستون : باب الإمالة

ما الإمالة ، لم أدخلت الكلام ، ما أساسها : ٤٠٦ - ما يمنع
من الإمالة : ٤٠٧ - لم منعت حروف الاستعلاء والإطباق
الإمالة : ٤٠٧ - بعض أحكام الإمالة : ٤٠٨ - لم لم تدخل
الإمالة في الحرف : ٤١٠ - لم آجازت الإمالة في « بلى » ، وبا
في النداء : ٤١١ .

٤١٢ - ٤١٧ الباب الثالث والستون : باب الوقف

على كم وجهاً يكون الوقف : ٤١٢ - لم خصوا الوقف
بهذه الوجوه : ٤١٢ - لم أبدلوا من التثنية ألفا في حال
النصب : ٤١٣ - لم لم يحز الإشمام في حال الجر : ٤١٤ -
هلا جاز أن يقال : عدل وبسير كما قيل : بكثر وبكبر
في الوقف : ٤١٥ .

٤١٨ - ٤٢٩ الباب الرابع والستون : باب الإدغام

ما الإدغام ، على كم ضرباً الإدغام : ٤١٨ - أقسام الحروف :
٤١٩ - لم آجاز أن تدغم الباء في الميم لتقاربهما ولا يجوز
أن تدغم الميم في الباء : ٤٢٥ - في كم حرفاً تدغم لام التعريف :
٤٢٦ - ما الأصل في « ست » ، ويطعن : ٤٢٧ .

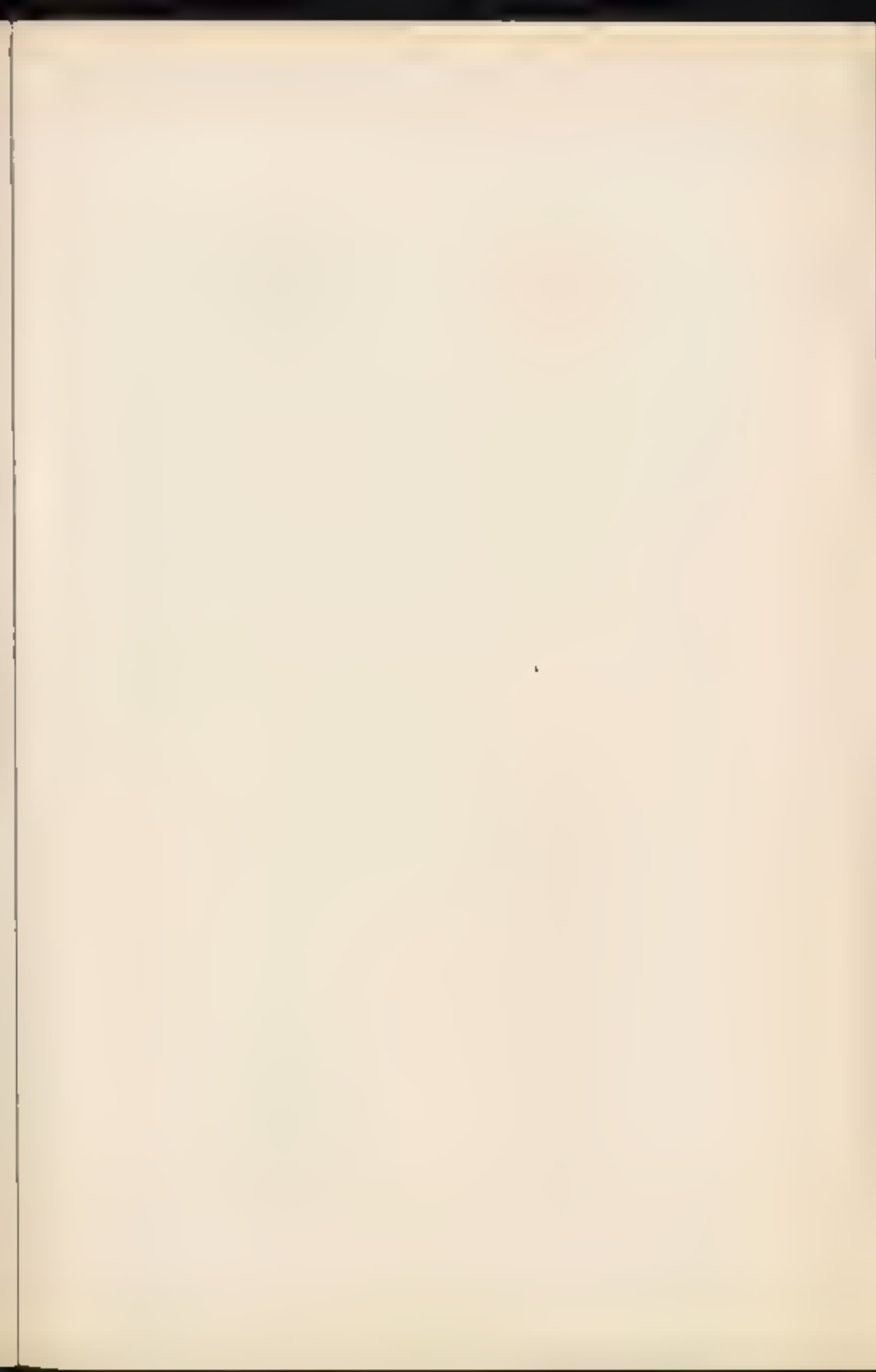
<u>الصفحة</u>	<u>الفهرس</u>
٤٣٣ — ٤٣٩ :	ملحق يتضمن تراجم بعض الأعلام
٤٤٠ — ٤٤٧ :	فهرس الأعلام
٤٤٨ :	فهرس القبائل
٤٤٩ :	فهرس الأماكن
٤٥٠ — ٤٥٨ :	فهرس الآيات الكريمة
٤٥٩ :	فهرس الأحاديث
٤٦٠ — ٤٦٤ :	فهرس الأشعار
٤٦٥ — ٤٦٧ :	فهرس الأرجاز
٤٦٧ :	فهرس الأمثال
٤٦٨ — ٤٧٢ :	فهرس اللغة
٤٧٣ — ٤٧٥ :	فهرس المراجع
٤٧٦ — ٤٩٣ :	فهرس الموضوعات
٤٩٥ — ٤٩٦ :	فهرس الخطأ والصواب

١٢ - جدول الخطأ والصواب

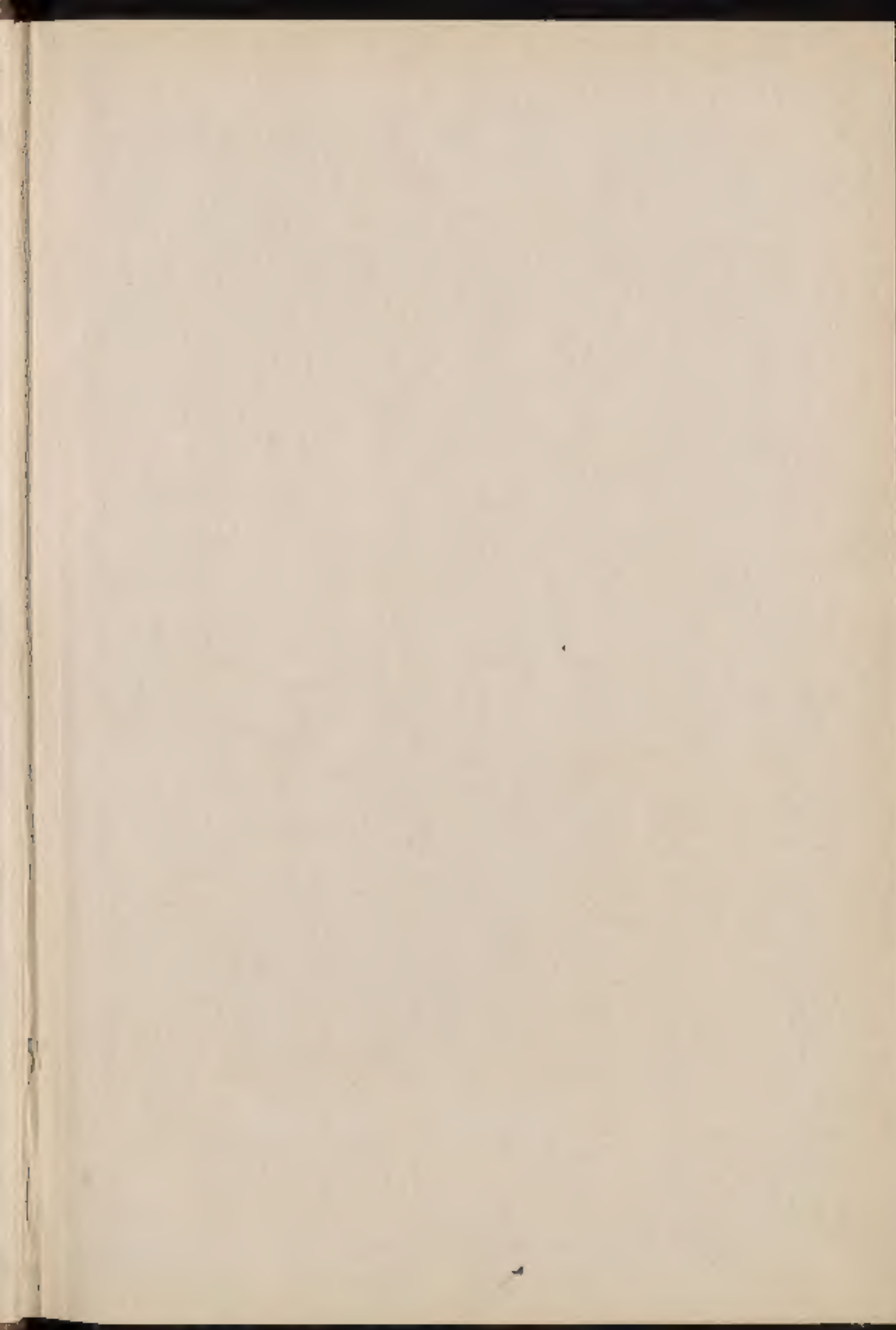
الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨	١٥	صمى	صمى
١٨	١٣	دواد	داود
٣٠	١٦	من أن :	من أن .
٣٠	١٩	و (ط)	و (ظ)
٣٢	٦	الحركات .	الحركات .
١٢	٥	عملاً	عملاً
٥١	١٦	(ق) ب (ظ)	(ق) و (ظ)
٦٠	١١	علامتي	علامتي
٧٤	١٠	تخبراً لبداً	خبر البداً
١٠١	٣	(٧)	(٣)
١٠٣	١٦	والشئ	والشئ
١٠٨	١	لطف	لطف
١٠٩	٦	الاسميه	الاسميه
١٣٥	١٣	موصفه	موصفه
١٣٤	١	يد	زيد
١٣٩	١٦	عمرأ اضرب	عمرأ أضرِبْ
١٤٤	١٢	إذا	وإذا
١٥٩	١	لعمروا	لعمرو
١٥٦	٦	ملاقوا	ملاقو
١٦٦	١٣	واضيف	واضيف

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٦٦	١٨	(م سنة ٥٩)	(م سنة ٥٩٠)
١٨٢	٩	نضيم	نضيم
١٨٨	٦	تاج	تاج
١٩٣	١٧	لم يزد لها	لم يزد لها
٢١٢	٥	دخلت	دخلت
٢١٩	١٨	العشرة	العشرة
٢٤١	١٦	العدائي	العدائي
٢٨٨	١	رجليها	رجليها
٣١٩	٣	اغز	اغز
٣٥٦	١٢	معلقة	معلقة









893.74
An192

h9584-518
Ø

BOUND

MAY 1 1961

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU58882774

893.74 An192

Kutub khana al-Azhar